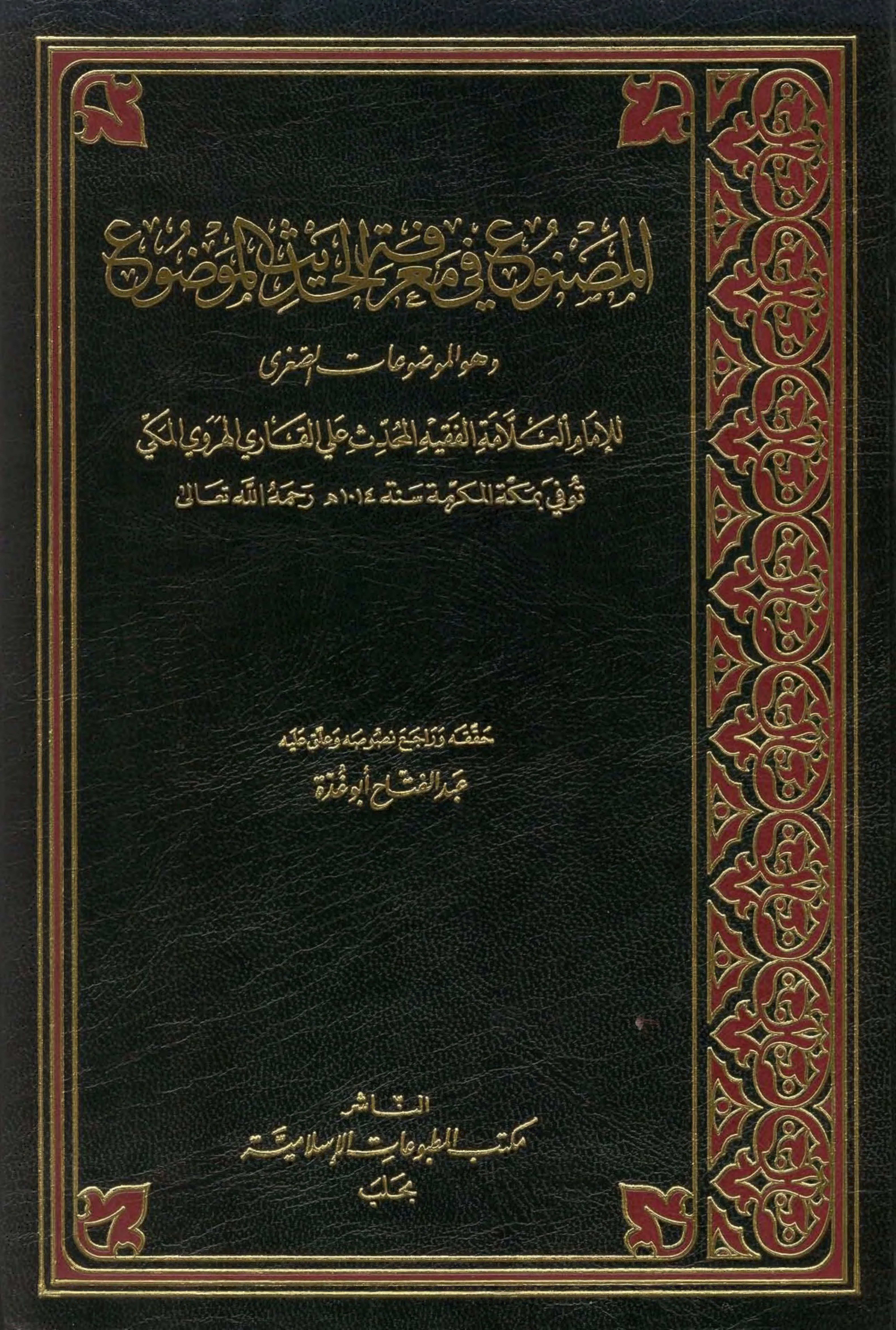

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع
وهو الموضوعات الصغرى
للإمام العلامة الفقيه المحدث علي القاري الهروي المكي
توفي بمكة المكرمة سنة ١٠١٤هـ رحمه الله تعالى
حققه وراجع نصوصه وعلق عليه
عبد الفتاح أبو غدة
الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية
بحلب


المصنوع في معرفة الحديث الموضوع

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع

وهو الموضوعات الصغرى

للإمام العلامة الفقيه المحدث علي القاري الهروي المكي

توفي بمكة المكرمة سنة ١٠١٤هـ رحمه الله تعالى

حققه وراجع نصوصه وعلق عليه

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

بحلب

الطبعة الأولى بحلب ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م
الطبعة الثانية ببيروت ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م
الطبعة الثالثة بالقاهرة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م
الطبعة الرابعة ببيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م
الطبعة الخامسة ببيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤ ويطلب منها

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الطبعة الثانية :

الحمد لله وليّ كل خير وفضل ونِعمةٍ وسَداد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله ، الناطقِ بالحقِّ والحكمة ، والهادي إلى سبيل الرشاد ، وعلى آله وأصحابه الغُرِّ الميامين الأمجاد ، وعلى التابعين لهم بإحسان من العلماء والصُّلَحاء والعُبَّاد .

أما بعد فهذه الطبعة الثانية ، من كتاب « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » للإمام علي القاري رحمه الله تعالى ، الذي لقي في طبعته الأولى — بحمد الله وكريم فضله — القبولَ الحسن عند العلماء والدارسين والمثقفين .

أعدتُ طبعَه بعد أن نَفِدَتْ نُسَخُه من سنوات عِدَّة ، وزاد الطلبُ له والبحثُ عنه ، وقد زدتَ في طبعته هذه زيادات جمَّةً حَسَنة ، تعليقاً وتحقيقاً ، وضبطاً وتوثيقاً ، حتى غَدَتْ أوفى نفعاً من سابقتها ، وأغنى إفادة لقارئها ، بفضل الله تعالى وحُسن توفيقه .

وزدتُ في تقدمتي للكتاب زيادةً ضافية نافعة فريدة في بابها ، ينتفع بها الشادي والمتعلم إن شاء الله ، لما حوَته من الدراسة الفذَّة ، والجمع الحَسَن لجملة من الألفاظ الاصطلاحية ، التي يَراها الناظرُ في عبارات علماء الرجال والمحدِّثين والنُّقَّاد ، في كتب الجرح والتعديل ، وكتب الأحاديث الموضوعة ، وكتب تراجم الرواة والرجال .

وحرصت فيما زدته من تعليقات وإضافات على الجانب العلمي والجانب الثقافي أيضاً ، ليَبقى هذا الكتابُ مُساعِداً ومُعِيناً على تنقية الثقافة الدينية الإسلامية ، من الشوائب التي لحقتها من جَرَّاء تفشي الأحاديث الموضوعة الشائعة على ألسنة كثير من العلماء ، والمنبثة في كتابات كثير من الكتاب والمؤلفين .

وقد أضرَّت تلك الأحاديثُ الموضوعة ، بجوانب كثيرة من الأمور الاعتقادية ، والعِبادية ، والسُّلوكية ، والفِكرية ، والاجتماعية ، وكدَّرَتْ صفاءَ الإسلام ونقاءه ، وأصبح التخلُّصُ منها عسيراً يَحتاج إلى تبصيرٍ دائم ، وتذكيرٍ مستمرٍ متواصل .

وأرجو أن يؤدِّيَ هذا الكتابُ جزءاً من الحقّ الكبير ، الذي أوجبه الله تعالى على العلماء وَخَدَمَةِ السُّنَّة المطهرة ، للعامَّة والمتعلِّمين والمثقفين ، في تصفية ثقافتهم وألسنتهم وأذهانهم وأقلامهم ، من كل دخيل على الإسلام ، وبخاصة تصفيتَها مما أُلصِقَ بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، فانَّ دُخولَ الزَّغَل على حديثِه أجلُّ خَطَراً ، وأعظمُ ضرراً ، وأعمقُ أثراً .

واللهَ الكريمَ أسأل أن يَنفعَ بهذا الكتاب ، ويَتقبَّلَ مني جهدي فيه . ويَجعلَه في كفَّةِ الحسناتِ عنده ، ذُخراً لديه ، يومَ القدومِ عليه ﴿يومَ لا يُخزِي اللهُ النبيَّ والذين آمنوا معه ، نُورُهم يَسعَى بين أيديهم وبأيمانِهم ، يقولون : ربَّنا أَتمِمْ لنا نُورَنا ، واغفِرْ لنا ، إنك على كل شيء قدير . يومَ تَرَى المؤمنين والمؤمناتِ يَسعَى نُورُهم بين أيديهم وبأيمانهم ، بُشْرَاكم اليومَ جناتٌ تَجرِي من تحتها الأنهارُ خالدين فيها ، ذلك هو الفوزُ العظيم﴾ .

وجَزَى الله خيراً كلَّ من انتفع بهذا الكتاب ، فأكرمني بدعوةٍ صالحة منه في ظهر الغيب ، يقول له المَلَكُ الموكَّلُ به عندها : آمين ولك بمثلِ ما دعوت . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وكتبه عبد الفتاح أبو غدة في ١٣٩٨/١/٢٤ في الرياض .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الطبعة الأولى :

الحمد لله الذي أمَرَ بالحق ، وفرَضَ الصدق ، وحرَّم الكذب ، ونَهى عن الباطل . والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله ونبيِّه القائل : « إنَّ كَذِباً عليَّ ليس ككذِبٍ على أحد ، فمن كذَبَ عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مَقْعدَه من النار » [(١)] . وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان ، حُماةِ شريعته ، ورُواةِ سُنَّته ، الذَّابِّين عنها تحريفَ المحرِّفين ، وانتحالَ المبطِلين ، وكذِبَ الكاذبين .

أمَّا بعد ، فإنَّ من أجلِّ الأعمال قدراً ، وأغناها أجراً ، وأوفاها ذُخراً : تمييزَ الحديث الصحيح من الموضوع ، والمصدُوق من المكذوب ، ففي ذلك وصلُ الحقِّ بأهله وذويه ، وكشفُ الباطل وهَتْكُ قائليه ، وتنزيهُ السُّنَّة النبوية عن التُّرَّهات والأباطيل ، والدسائسِ والأضاليل ، وإنقاذُ عباد الله المؤمنين من مَعَرَّةِ العمل بالكذب ، والتورُّطِ في التمسُّك بالباطل ، وهم يحَسَبون أنهم يُحسِنون صُنعاً .

ولذا كان من الحقِّ على أهل العلم أن يَنشروا في أيدي الناس الكتبَ التي تعرَّضت لتمييز الحديث الموضوع من الصحيح ، فإن ذلك يزيد في توعيتهم وتبصيرهم بما يقولون ويَستشهدون ، ويُنقِّي ثقافتَهم الدينيَّة من الشوائب

---

(١) رواه البخاري ٣ : ١٣٠ ومسلم ١ : ٦٩ — ٧٠ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه . ومعنى (فليتبوأ مقعده من النار) أي فليتخذ النار مسكناً له .

الدخيلة التي أُلصِقَتْ بها ، فيَعدِلون عن الأحاديث الموضوعة إلى الأحاديث الصحيحة ، وفي ذلك الخيرُ كلُّه .

بل إنّ نشر كتب « الموضوعات » ليُعينُ طالبَ العلم – فضلاً عن غيره – على تجنُّبه من التورُّط في الاستشهاد أو الاستدلال بكثير من الأحاديث الباطلة المكذوبة ، التي سَمِعها فحَفِظها دون تمحيصٍ لها وبحثٍ عنها ، وما أكثرَها في حفظ طالب العلم ! فإنه لكثرة ما يقرأ في كتب التفسير والحديث والفقه والأصول والأخلاق والأدب والتاريخ واللغة والنحو وغيرها ، ليَعلَقُ بذهنه أحاديثُ كثيرةٌ ذُكِرَتْ فيها ، لا زِمَامَ لها ولا خِطام ، ولا يكون عنده من الوقت أو الاستعداد العلمي حين قراءتها ما يمكِّنُه من تحقيقها ، فتنطبع في جَنانه وعلى لسانه ، فيَرويها على الاسترسال كما قرأها أو سمعها ، فيكون من ذلك الشرُّ الكثير .

وإنّ مما يُطلَب من طالب العلم – ليكون واعياً بصيراً – أن يُكثِر النظرَ وتقليبَ البصر في كتب « الموضوعات » ، فإنّ تكرار النظر فيها يزيده وِقايةً منها وبُعداً عنها ، ويُقوِّي في نفسه شِدّة التحسُّس بلزوم التثبت في كل ما يحكيه عن سيدنا رسول الله ﷺ من الأحاديث ، ثم من هذا التكرارِ الحيِّ بالبصر والبصيرة ، تَعيشُ في نفسِ طالب العلم مَلَكةُ التمييز بين الباطلِ والصحيح والقويّ والضعيفِ من الأحاديث ، وفي ذلك الخير الكثير .

بل إن طالب العلم الواعي المتتبع ، لفي حاجة دائمة إلى تكرار النظر في كتب « الموضوعات » ليَعرف منها ما لم يكن يعرفه بالوضع ، وليتذكر ما كان قد عرفه ، وليصحِّح ما أخطأ فيه فظنَّه حديثاً ثابتاً أو صحيحاً ، وهو حديث ضعيف أو موضوع . فتكرارُ النظر في كتب « الموضوعات » – إلى جانب دراسةِ وقراءةِ الأحاديث الصحيحة – خيرُ معلِّمٍ ومنقذٍ له من الاستمرار على قبولها والاستشهاد بها ، وخيرُ معينٍ له على تبصيرِ الناس بمعرفتها وتركِها ، والاستعاضةِ عنها بالأحاديث الصحيحة عن سيدنا رسول الله ﷺ ،

وهي وافية كلّ الوفاء بما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه وامر دنياه ، وقد أغنى الله الحقّ عن الباطل منذ القِدَم ، والحمد لله .

ولمّا كانت الأحاديث الموضوعة منتشرة في كل عصر ومصر ، قام معاشرُ من العلماء المتقدمين والمتأخرين من الجهابذةِ الصيارفةِ المحدّثين ، فألّفوا في بيانها الكتبَ والرسائل ، وبذلوا الجهد البالغَ المستطاع في ذلك ، جزاهم الله عن الإسلام والسُّنَّة خيراً .

وإنّ من أحسنِ ما أُلّف في هذا الباب كتابَ « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » للإمام العلامة الفقيه المحدّث المتفنّن الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى ، إذْ اقتصر فيه على ذكر الحديث الموضوع ، دون غيره من الحديث الضعيف أو الصحيح كما فَعَلَ غيرُه من العلماء ، ليكون أصغر حجماً، وأيسر استفادة وعلماً .

فأحببتُ إذاعتَه ونشرَه ، خدمةً للسنة النبوية المطهرة بالذبّ عنها ما ليس منها ، فإنّ نشر هذا الكتابِ وأمثالِه لَيُعينُ على تنقية الألسنة والأقلام والمجتمع من الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ ، وذلك واجبٌ ديني هام ، أرجو أن أكون قد قمتُ بجانب منه ، والله ولي التوفيق .

ترجمة المؤلف

هو نور الدين علي بن سلطان محمد الهَرَوي المكي الحنفي ، المعروف بالقاري ، إذ كان إماماً في القراءات . وكان أَحَدَ صُدور العلم الأفاضل ، وعُمدةَ المحققين الأماثل ، الإمامَ المحدّثَ الفقيه الأصولي المفسّرَ المقرىء المتكلّم النظّار الفَرَضي الصوفي المؤرّخ اللغوي النَّحْوي الأديب . وُلد في مدينة هَراة أعظمِ مدن خُراسان وأجلّها شأناً وعلماً وفضلاً ، وتلقّى من علمائها ، ثم رحَلَ إلى مكة المكرَّمة ، فاستوطنها وأخَذ عن نبغاءِ

جهابذتها ، فجمع الفضل من أطرافه بتلقيه العلم عن علماء العرب والعجم . وذُكِر أنه كان يكتُبُ كلَّ عام مُصحفاً بخطه الجميل ، وعليه طُرَرٌ من القراءات والتفسير ، فيَبيعُه ويكفيه قُوتَه من العام إلى العام .

وقد آتاه الله الذكاء النادر ، والعقل الراجح ، والفهم الدقيق ، والصبر على التنقيح والتدقيق ، والشَّغَف العجيب بالتحقيق ، مع البيان السهل القريب ، فأمكنه الغوصُ في جملة من العلوم ، وضرَبَ منها بأوفر سهم ، فألَّف التآليف الكثيرة الفريدة التي أربَتْ على ١٢٥ مؤلَّفاً ، ما بين كتابٍ يزيد على عشرة مجلّدات ورسالةٍ في ورقات ، في الفقه والحديث والتفسير والقراءات والأصول وعلم الكلام والفرائض والتصوف والتاريخ والطبقات والتراجم والأدب واللغة والنحو وعلم الوضع وغيرها ، بلُغَةٍ سهلة ممتعة ، وعبارات جامعة مانعة ، واستيفاء للبحث نادر غريب ، دون أن تَرَى أثرَ مَسْحةٍ فيها لِعُجمة لُغتِه الأولى .

قال اللكنوي : « وكلُّ مؤلفاته نفيسة في بابها ، فريدة ومفيدة ، بلَّغَتْه إلى مرتبة المُجَدِّدِيَّة على رأس الألف من الهجرة » . وقد طَبَّقَتْ شُهرتُه الآفاق في عصره ، ونال المقام العلمي الذي هو جدير به ، وما زال يفيد الناس بعلمه وآثاره حتى آخر حياته ، فتوفي في شوال سنة ١٠١٤ من الهجرة بمكة المكرمة ، ودُفِن في مقبرة المَعْلاة ، ولمَّا بلَغَ خبرُ وفاته علماءَ مصر صلَّوا عليه بالجامع الأزهر صلاةَ الغائب في جمع حافل ، تقديراً منهم لإمامته في العلم والدين ، رحمه الله تعالى وأغدق عليه الفضل والرضوان .

أصل هذا الكتاب

ذكَرَ غير واحد ممن ترجموا للشيخ علي القاري رحمه الله تعالى : أن له كتابين في « الموضوعات » ، وبَعضُهم ميَّزَ بينهما بأن أحدهما يُعرَف بـ « الموضوعات الصغرى » والآخر بـ « الموضوعات الكبرى » . وهذا الثاني

« الموضوعات الكبرى » هو المشهور المتداول في أيدي العلماء ، ونُسَخُه المخطوطة كثيرة ، كما أن نسخه المطبوعة كثيرة الطبَعات .

ومنذ معرفتي بأن للشيخ علي القاري كتابين في « الموضوعات » ، ووقوفي على « الموضوعات الكبرى » منهما ، كنتُ أفتِّشُ وأبحثُ وأُراجعُ المكتبات الخطية وفهارسها ، وأُسائلُ العلماء المشتغلين بالحديث الشريف عن « الموضوعات الصغرى » فلا أجدُ من يخبر عنها برؤية لها أو معرفة بها ، وكان ذلك من زمن بعيد أكثر من عشرين سنة [١] .

ومنذ سنتين يسَّر الله لي الوقوف على كتاب « الموضوعات الصغرى » في مدينة الرياض من المملكة العربية السعودية ، أثناء قيامي بالتدريس فيها بكلية الشريعة ، فوقفت عليه مطبوعاً قديماً في الهند في مدينة لاهور في أوائل القرن الرابع عشر ، فسُررتُ بذلك غاية السرور ، إذ وقعتُ على الضالة المنشودة والحمد لله ، فهو مع (طبعه) أندر من الكبريت الأحمر كما يقولون .

وقد طُبع في (مطبع محمدي) في ٤٠ صفحة من القطع دون الوسط بقليل ، ولا تاريخ عليه لطبعه ، وعليه بعضُ تعليقات طفيفة فيها المقبول والمردود ، ولم يُسمَّ مُعلِّقُها ولا جامعُها ، وعلى حواشيه خلاصةُ « تذكرة الموضوعات » من كتاب « مجمع بحار الأنوار » للشيخ محمد بن طاهر الفَتَّنِي الهندي رحمه الله تعالى . وطبعُه سقيم جداً ، مملوء من التحريف والتبديل وسقط الكلمات ... وخلاصةُ ما أقول فيه : قد مَسَخه من نَسَخه ! وعلى كل حال جزى الله ناشره كل خير ، فقد يسَّرَ العثورَ على هذا الكتاب النادر المفيد .

---

(١) وقد وقفتُ في إحدى زياراتي للهند ، على نسختين مخطوطتين من كتاب « المصنوع في معرفة الموضوع » في مكتبة رضا ، في مدينــة رامبور ، لم يَسمح لي قصر المدة باستيفاء النظر فيهما والاستفادة منهما ، وأرجو أن يتاح لي ذلك في زيارة لاحقة إن شاء الله تعالى .

عملي في هذا الكتاب

وكان عملي فيه : أنْ نَسَختُه مرَّتين ، مرَّةً كما كان في الأصل ، ومرَّةً بعد ترتيبه ، ثم صحَّحتُه بمقابلةِ عباراته وأحاديثه حديثاً حديثاً بـ « الموضوعات الكبرى » للمؤلِّف في نسختي التي قرأتها على أستاذنا العلامة المؤرخ المحدث الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى ، ببلدنا حلب سنة ١٣٦٢ ، وقابلتُها بمخطوطتين أيضاً ، وصححته أيضاً بمقابلته بكتب « الموضوعات » المنقول هو منها ، والناقلةِ عنه ، حتى عاد إلى سلامته الأولى إن شاء الله تعالى .

وجاءت أحاديثه في الأصل مضطربة في كثير من المواضع ، إذ قُدِّم منها في (حرفها) ما حقُّه أن يُؤخَّر ، وأُخِّر ما حقُّه أن يُقدَّم ، فرتَّبْتُها من جديد في حروفها .

وراعيتُ في خدمتي لهذا الكتاب والتعليق عليه : الجانبَ العلمي ، كما راعيتُ جانب القراء المثقّفين الذين يبتغون المعرفة المستنيرة بالفهم الواضح لكل ما يقرأون . فشرحتُ معاني الجُمَل أو الكلمات الغامضة منه ، سواء أكانت صحيحةَ النسبة إلى سيدنا رسول الله ﷺ ، أم ليست بصحيحة ، وذلك لأن فهمها في الحالين مُعين على معرفتها وحفظها . وقد أزيدُ في بعض الأحيان – إلى بيان رتبة الحديث – شرح المعنى للفظ المستشهَد به ، أو أكثرُ من الشواهد له ، رعايةً لهذا الجانب الثقافي . وترجمتُ بإيجاز لمن نُسِبَ إليه قول من الأقوال إذا لم يكن من الأئمة المشهورين ، لأنَّ معرفة سيرَة القائل تُضفي على قوله القبولَ أو الردّ ، وتُلمع إلى مراده من كلامه .

وتعقَّبتُ المؤلِّفَ رحمه الله تعالى في مواضع كثيرة كما سيراه القارىء ، إذ رأيت المقام يقتضي ذلك ، فقد قال بعض من ترجموا له « وعليه في كلٍّ من كتابيه في الموضوعات مؤاخذات » فاستدركتها بياناً وتمحيصاً وتسديداً وإتماماً ، لتزداد الفائدة بالكتاب إن شاء الله تعالى .

وإذا كان في الحديث الصحيح ما يغني عن الحديث الموضوع من حيث المعنى ، ذكرتُ الحديث الصحيح للاستغناء به عن الموضوع ، وليكونَ هَتْكُ الكذب قائماً على تقديم الصدق عوضاً عنه ، وفي ذلك خيرُ عوض . وإذا أشار المؤلف إلى طَرَفٍ من الحديث الموضوع ، ذكرتُه بتمامه أو بما يُشخِّصُه لدى القارىء خالي الذهن منه ، ليَعرف المحكومَ عليه فيستفيد من معرفة الحكم .

ورقَّمتُ الأحاديث بعد ترتيبها المشار إليه بالأرقام المتسلسلة ، كما أدخلتُ في تسلسل الترقيم الجُمَل التي أوردها المؤلف في آخر الكتاب ، ليسهل العزو إليها والعود عليها ، وإذا كان للحديث صلة بناحية تاريخية أو أدبية ذكرتها بإيجاز ، لا ستكمال المعرفة بها ، ولإغناء القارىء عن المراجعة والتنقيب .

وقد أتعقَّبُ المؤلِّف في كتابه « الموضوعات الكبرى » إذا كان قد حَكَم أو تَكلَّم على الحديث بما يخالفُ حُكمَه عليه هنا صراحةً أو تأويلاً . وهذا الكتاب ألَّفه الشيخ القاري بعد كتابه « مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح » كما يفيده عزوه إليه في آخر الحديث الآتي برقم ١٤٩ . ولعلَّه ألَّفه قبل كتابه « الموضوعات الكبرى » إذ فيها من الأحاديث المجزوم بوضعها ما ليس هنا .

وخِطَّة الاقتصار على (الحديث الموضوع) دون أن يُذكَر معه الضعيفُ والحَسَنُ والصحيحُ التي اختطها الشيخ علي القاري، قد حذا حَذْوَه فيها الشيخُ محمد القاوقجي الطرابلسي المتوفى سنة ١٣٠٥ ، فألف كتابه « اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع » ، والشيخُ محمد البشير ظافر الأزهري المتوفى سنة ١٣٢٥ ، في كتابه « تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين » ، ولم يُشيرا إلى من سبقهما في ذلك ، وكلٌّ من الكتابين مطبوع .

وتسميةُ (الحديث الموضوع) حديثاً ، إنما هو بالنظر إلى المعنى اللغوي فيه ، كما أشار إليه الحافظ السخاوي في فاتحة كتابه « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » ص ٣ . ويَشهَدُ لتسمية الكلام

المكذوب (حديثاً) ما رواه الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه » ١ : ٦٢ عن سَمُرَة بن جُنْدب ، والمُغيرة بن شُعْبَة رضي الله عنهما ، قالا : قال رسول الله ﷺ : من حَدَّثَ عني بحديث يرَى – أي يَعْلَمُ أو يَظن – أنه كذبٌ ، فهو أحَدُ الكاذِبيْنِ » . أي يُشارِكُ المحدِّثُ بالكذب : البادِىءَ بذلك الكذب ، فيشتركان في الإثم والمؤاخذة . وقد سَمَّى الرسولُ ﷺ في هذا الحديث : الكلامَ المكذوبَ (حديثاً).

حول تسمية هذا الكتاب

لم يذكر المؤلف القاري في فاتحة كتابه هذا ، ولا كتابه « الموضوعات الكبرى » اسماً عَلَمِيّاً لأحدهما ، ولو ذكَرَ ذلك لكان خيراً . ولعله اكتفى بما أثبته على وجه كل من الكتابين من التسمية العَلَميَّة التي اختارها لكل منهما . ولكنْ كثيراً ما يتساهل النساخ في الحِفاظ على التسمية المذكورة على وجه الكتاب ، فيَتَصرَّفون بها حيناً ، ويَجهلونها حيناً آخراً عند فقدِ الورقة الأولى من الكتاب أو انطماسها ، فتختلف ألفاظ التسمية بين نسخةٍ ونسخةٍ اختلافاً كبيراً .

وقد اضطربَتْ كلماتُ العلماء في تسمية كل من الكتابين اضطراباً طويلاً ، فترى الشيخ عبد الحي اللكنوي في كتابه « تحفة الطلبة في تحقيق مسح الرقبة » ص ٤ ، يَنقلُ كلاماً للقاري قاله في حديث (مَسْحُ الرقبة أمانٌ من الغُلّ) ، ويُسمّي الكتاب المنقول عنه : « المصنوع في معرفة الموضوع » . والكلامُ الذي نقله هو بالحرف في « الموضوعات الكبرى » ، ولا وجود له في « الصغرى » .

ويَنقلُ أيضاً في كتابه « تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار » ص ١٧٢ كلاماً للقاري في حديث (اختلاف أمّتي رحمة) ، ويُسمّي الكتاب المنقول منه : « المصنوع في معرفة الموضوع » . والنصُّ المذكور لا وجود له في

« الصغرى » وإنما هو في « الكبرى » بكامله . ويَنقلُ في كتابه « السعاية في كشف ما في شرح الوقاية » ١ : ٤٤٢ كلاماً للقاري في حديث (رِيقُ المؤمن شفاء) ويسميه أيضاً « المصنوع في معرفة الموضوع » . والكلام المنقول منه لا ذكر له في « الصغرى » وإنما هو في « الكبرى » .

كما تَرى اللكنوي أيضاً في رسالته « رَدْع الإخوان عن مُحْدَثات آخِرِ جُمعة رمضان » ص ٤٣ يَنقلُ كلاماً لعلي القاري في حديث (من قَضَى صلاةً من الفرائض في آخر جمعةٍ من رمضان ...) ، ويُسمِّي الكتاب المنقول منه « تذكرة الموضوعات » ، ثُمَّ يقول بعد ختام كلام القاري : « ومثلُه في رسالةٍ أخرى مختصرةٍ له في الموضوعات ، مسماةٍ بـ « المصنوع في معرفة الموضوع » .

وكذلك اضطرب كلام العَجْلوني في « كشف الخفاء » ١ : ٩ في تسمية الكتابين ، فقال : « وحيث أقول : قال القاري فالمرادُ به المُلاّ علي القاري في كتابه الموضوعات المسماة بـ « الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » ، وهي صُغرى وكُبرى » . انتهى . فقد جَعَل الاسم الواحد اسماً لكتابين .

وقد ذكرتُ قريباً أني رأيتُ في إحدى زياراتي للهند ، في مكتبة رضا ، في مدينة رامْبُور : نسختين من (الموضوعات) لعلي القاري ، كُتِبَ عليهما الاسمُ التالي : « المصنوع في معرفة الموضوع » ، ورقمهما في المكتبة المذكورة ٨٩٧ و ٨٩٨ ، ونسخة « ثالثة » فيها أيضاً ، كُتِبَ عليها الاسمُ التالي : « الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » ، ورقمها ٨٩٩ . ولم يُتِح لي قِصَرُ الوقت آنذاك : استيفاء النظر في هذه النسخ ، للاستفادة من تحقق أسمائها على مُسمياتها .

وجاء في المقدمة التي كتبها فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف لكتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عرّاق « في الصفحة (س) قولُه وهو يَعدُّ المؤلفات في الموضوعات : « وتذكرةُ الموضوعات الكبرى والصغرى ،

الهِبَات السَّنيّات ، والأسرار المرفوعة لعلي القاري . وله رسالة أيضاً تُسمّى بالمصنوع في معرفة الحديث الموضوع » . انتهى .

فسمّى « الصغرى » : « الأسرار المرفوعة » كما سمَّاها بذلك أيضاً في مقدمته لكتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي في الصفحة (ح) ، وهو وَهَمٌ كما ستقف عليه ، وجعَلَ كُتُبَ القاري في الموضوعات (ثلاثة) ، والمذكور في ترجمته (اثنان) ، كما مَشَى على ذلك هو في مقدمة « المقاصد الحسنة » .

والصوابُ أنَّ كتاب « الموضوعات الصغرى » هو الذي يُسمَّى « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » كما صَرَّح بذلك مؤلِّفُه الشيخ علي القاري في كتابه « شرح شرحِ النخبة » من بحث الحديث الموضوع ص ١٢٧ فقال : « وقد جمع شيخ مشايخنا السيوطي والسخاوي — بعد الزركشيِّ وغيرِه — الأحاديثَ المشهورة على الألسنة ، وبيَّنوها بياناً شافياً ، وأظهروا مخرِّجيها ، وحكموا ببطلان بعضها نقلاً وافياً . وقد اقتصرتُ في كُرَّاسة على أحاديثَ اتفقوا على وضعِها وبطلان أصلها ، وسَمَّيتُه : « المصنوع في معرفة الموضوع » ، لا يَستغني الطالبُ عنه » . انتهى .

وهو القول الفصل في تسمية الكتاب ، سوى أن العبارة المذكورة جاءت خاليةً من لفظة (الحديث) التي جاءت في « الرسالة المستطرفة » للكتاني ص ١٥٣ ، ومقدمةِ الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي لكتاب « الفوائد المجموعة » للشوكاني ص ٦ ، ومقدِّمتَيْ الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف . فيُحتَمَلُ أنها ساقطة من مطبوعة « شرح النخبة » ، ويحتمل أنها مَزِيدة من المؤلف في بعض النسخ ، أو أنها مَزِيدة من بعض العلماء لمزيد الإيضاح والبيان في موضوع الكتاب ، ولذا أثبتُّها في عنوان الكتاب ليكونَ أدلَّ على مضمونه ومحتواه .

شَذَرات في بيان بعض الاصطلاحات
في عبارات المحدِّثين النُقَّاد حول الأحاديث الموضوعة

لعلمائنا السادة المحدِّثين رحمهم الله تعالى اصطلاحات رسموها لأنفسهم، وجرَوْا عليها في عباراتهم وكتبهم، وبَنَوْا عليها إطلاقاتِهم في أحكامهم، فمن عرَفها هُدي إلى السداد والصواب، ومن غَفَل عنها وقع في الخطأ والاضطراب. وكثيرٌ من هذه الاصطلاحات تعيش في صدورهم دون أن يسطروها في كتبهم، وما يتعرَّضُ لها بالضبط والذكر إلا قليل منهم.

وقد رأيت أن أذكر هنا في هذه التقدمة بعضَ تلك القواعد التي راعَوْها في أثناء كلامهم وأحكامهم على الأحاديث الموضوعة، — وقد أغفلها مع أهميَّتِها جُلُّ المؤلِّفين في الموضوعات — ليكونَ القارىءُ على معرفة بها، فينتفعَ بذلك عند نظره في هذا الكتاب وفي أمثاله من كتب « الموضوعات » وما يتصل بها إن شاء الله تعالى. فمن ذلك:

١ — **قولهم في الحديث: لا أصل له**، له إطلاقات متعددة، أُوجِزُها فيما يلي:

أ — تارةً يقولون: هذا الحديث لا أصل له، أو: لا أصل له بهذا اللفظ، أو: ليس له أصل، أو: لا يُعرَف له أصل، أو: لم يوجد له أصل، أو: لم يوجَد، أو نحوَ هذه الألفاظ، يريدون بذلك أن الحديث المذكور ليس له إسناد يُنقَلُ به.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في « تدريب الراوي »، في أواخر (النوع الثاني والعشرين) ص ١٩٥ « قولُهم: هذا الحديث ليس له أصل، أو: لا أصل له، قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد ». انتهى.

قال عبد الفتاح : وإذا كان الحديث لا إسناد له ، فلا قيمة له ولا يُلتَفَت إليه ، إذ الاعتمادُ في نقل كلام سيدنا رسول الله ﷺ إلينا ، إنما هو على الإسناد الصحيح الثابت أو ما يقَعُ مَوقعَه . وما ليس كذلك فلا قيمة له .

ومن أمثلة هذا الإطلاق ما يقولونه في المدائح النبوية ، مثلُ حديث تسليم الغزالة على النبي ﷺ . فهذا حديث لا أصلَ له ، ولا يجوز قولُه ولا إنشادُه ، لأنه كذِبٌ بَحت ، ويزيده تحريماً ومنعاً أنه كذبٌ في شأن من شؤون النبي ﷺ .

وسيأتي في أحاديث هذا الكتاب برقم ٩١ قولُ المؤلف علي القاري رحمه الله تعالى : « حديثُ تسليم الغزالة ، اشتهر على الألسنة وفي المدائح النبوية . قال ابن كثير : وليس له أصل ، ومن نَسَبَه إلى النبي ﷺ فقد كَذَب »[١] .

---

(١) ومثلُه في عدم جواز قوله وإنشاده : ما يقال في بعض المدائح النبوية وغيرها ، نظماً ونثراً ، من أن ليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم ارْتجَسَ — أي انشَقّ — إيوانُ كِسْرَى ، وسَقَطَتْ منه أربعَ عَشْرَةَ شُرْفةً ، وخَمَدَتْ نارُ فارس ولم تَخْمُد قبل ذلك بألف عام ، وغاضَتْ بُحَيرةُ ساوَةَ — وهي قرية من قرى بلاد فارس ، بين مدينة همَذَان وقُم — ، ورأى المُوْبَذانُ — وهو كبير حُكّام الفُرْس — رؤيا .. ، وفسَّرها له كاهِنُ العَرَب سَطِيح ... » .

فهذا الحديث ليس بصحيح ، ولا يجوز قولُه ولا إنشادُه ، ويَزيدُه مَنْعاً أنه يتعلَّق بشأن من شؤون النبي صلى الله عليه وسلم ، وبأمور خارقة للعادة .

ولا يَغُرَّنَّك ذكرُ بعض العلماء له في كتب السيرة أو التاريخ ، مثل ابن جرير الطبري في «تاريخه»٢ : ١٣١ — ١٣٢ ، وأبي نُعَيم الأصفهاني في « دلائل النبوة » ص ٩٦ — ٩٩ ، والبيهقي في « دلائل النبوة » أيضاً ١ : ٦٧ — ٧١ ، والقسطلاني في « المواهب اللدنية » ١ : ٢٣ ، والزُّرْقاني في « شرح المواهب اللدنية » ١ : ١٢١ — ١٢٢ ، والسيوطي في « الخصائص الكبرى » ١ : ٥١ ، والشامي الصالحي في السيرة الشاميَّة : « سُبُل الهُدَى والرشاد في سيرة خير العِباد » ١ : ٤٢٩ — ٤٣٠ ، وغيرِهم . . . . =

....

= فان هؤلاء المؤلفين وأمثالهم رحمهم الله تعالى ، يذكرون في كتبهم هذه : كلَّ ما ورد في الباب مما صَح ومما لم يصح ، لتسجيله ومعرفته ، وتمحيصه وغربلته ، لا لصدقِه وصِحّتِه .

قال الإمام ابن جرير الطبري في مقدمة « تاريخه » : « ولْيَعْلَمْ الناظرُ في كتابنا هذا ، أن اعتمادي في كل ما أحضرتُ ذكرَه فيه ، إنما هو على ما رويتُ من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه ، والآثار التي أنا مُسنِدُها إلى رُواتها فيه ، فما يكن في كتابي هذا من خبرٍ ذكرناه عن بعض الماضين ،مما يَستنكره قارئُه، أو يَستشنعُه سامعُه،من أجلِ أنه لم يَعرِفْ له وجهاً في الصحة ، ولا معنىً في الحقيقة ، فليَعْلَمْ أنه لم يُؤتَ في ذلك من قِبَلِنَا ، وإنما أُتي من قِبَل بعض ناقليه إلينا ، وإنما أدَّينا ذلك على نحوِ ما أُدِّي إلينا » . انتهى .

وقال الإمام الحافظ السيوطي في « الخصائص الكبرى» ١ : ٤٧ — ٤٩ ، بعد أن أورد من كتاب أبي نعيم الأصفهاني : « دلائل النبوة » ثلاثةَ آثارٍ طِوال ، وقع فيها ذكر العجائب التي قيل : إنها وقعَتْ عند مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي مما يقوله المنشدون والقُصَّاص في المولد النبوي ! وهي الكذبُ البيِّنُ الصريحُ بعينه ، والعجائبُ المكذوبةُ المستنكرة بذاتها ، قال الحافظ السيوطي بعدها : « قلتُ : هذا الأثَر ، والأثران قبلَه ، فيها نكارةٌ شديدة ! ولم أُوردْ في كتابي هذا أشدَّ نكارةً منها ، ولم تكن نفسي لتطيب بإيرادها ! ولكني تَبِعت الحافظ أبا نُعَيم في ذلك ! » . انتهى .

ولمّا ذَكَرَ الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٦ : ٤١٠ ، في (باب خاتم النبوة) الذي بين كتفيه صلى الله عليه وسلم : ما يُورده المؤلفون في السيرة النبوية من أخبار لا تصح في ذلك الموضوع ، أنكَرَ عليهم ذكرَها ساكتين عليها ، غيرَ مبينين ضعفَها وبطلانَها .

ونَقَلَ كلامَه الحافظُ الزُّرقاني في « شرح المواهب اللدنية » ١ : ١٥٦ — ١٥٧ ، فقال الزرقاني بعد ذكر تلك الأخبار : « لكن قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » : لم يَثْبُتْ منها شيء ؛ بل بعضها باطل ، وبعضها ضعيف ، فلا معنى لذكرها مع السكوت عليها . وقد أطنب الحافظ قطب الدين في استيعابها في « شرح السيرة » ! وتَبِعَه الحافظ مُغْلُطاي في « الزهر الباسم » ! ولم يبيِّنا شيئاً من حالها ! والحقُّ ما ذكرتُه ، ولا تَغترَّ بشيء مما وقع منها في « صحيح ابن حبان » ، فانه غَفَل حيث صحّح ذلك ، بإيراده في صحيحه » . انتهى .

ب – وتارةً يقولون في الحديث المُسْنَد : هذا الحديثُ لا أصل له ، يعنون به أنه موضوعٌ مكذوبٌ على رسول الله ﷺ ، أو على الصحابي ، أو التابعي ، الذي أُسنِدَ قولُه إليه ، وذلك بأن يكون للحديث سند مذكور ،

= وقال الإمام الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في فاتحة « ألفيته » في السيرة النبوية ص ٢ :

« ولْيعلَم الطالبُ أن السِّيَرا تَجمعُ ما صَحَّ وما قد أُنكِرَا
والقَصْدُ ذِكرُ ما أتَى أهلُ السِّيَرْ بهِ وإنْ إسنادُهُ لم يُعتَبَرْ » .

قال عبد الفتاح : وهذا الحديث – حديثُ ارتجاس إيوان كسرى ... – مما أُنكِرَ ، فضلاً عن أنه حديث منقطِعُ الإسناد ، وقال فيه الحافظ الذهبي في « تاريخ الإسلام » ١ : ٢٨ « هذا حديث منكر غريب » . انتهى .

ولفظ (منكر) كثيراً ما يطلقونه على (الموضوع) ، يشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته ، كما تراه شائعاً منتشراً في كتب « الموضوعات » وكتب الرجال المجروحين ، مثل كتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي ، وكتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عرّاق ، وغيرِ هذين الكتابين ، مثلِ كتابنا هذا : « المصنوع » فانظر منه الحديث ٦٦ و ٣٩٨ ، والفقرة ٤٠٦ ، و ٤٥٣ و ٤٥٥ و ٤٦٣ ، ففيها (المنكر) بمعنى (الموضوع) .

وانظر أيضاً على سبيل ما حضرني الآن من الأمثلة ، في « الموضوعات » لابن الجوزي ٢ : ١٣ ، و « ميزان الاعتدال » ١ : ٤٧ و ٣ : ١٢٩ و : ٤٤٩ ، و ٤ : ٢١١ – ٢١٢ . وفي « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ١٣٤ حديث ٥ ، و ١٣٥ حديث ٧ ، و ١٤٦ حديث ٣٥ ، و ١٤٨ حديث ٤٠ ، و ١٧٠ حديث ٢ ، و ١٧١ في الحديث ٦ وفي التعليق عليه ، و ١٩٣ في التعليق على حديث ٤٢ ، وفي التعليق على حديث ٤٣ ، و ٣٠٨ حديث ٨١ ، و ٣٣٤ حديث ٢٠ ، و ٣٤١ حديث ١ ، و ٣٥٣ حديث ٣٩ ، و ٣٧٤ حديث ٩٤ ، والجزء ٢ : ٣٢ في التعليق على حديث ١٦ ، و ٣٦ في التعليق على حديث ٤١ ، و ٢٠٥ في التعليق على حديث ٢٤ ، و ٢٩٢ في التعليق على حديث ٣٣ وعلى حديث ٣٤ ، و ٣٠٩ في التعليق على حديث ٨٥ ، و ٣٢٠ في التعليق على حديث ٤ .

وهذا البحث مما يستفاد ، ولم أر من كتَبَ فيه من قبل ، فالحمد لله على فضل الله .

ولكن في سنده كذابٌ أو وضّاع ، أو دلالةٌ صريحة أو قرينة ناطقة بكذب المنقول به ، فقولُهم فيه حينئذٍ : لا أصل له ، يعنون به : كَذِبَ الحديث ، لا نَفْيَ وجودِ إسناد له .

ومن أمثلة هذا الإطلاق ما جاء في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ١١ : ٥٢ ـ ٥٣ ، في ترجمة (هشام بن عمّار الدمشقي) : « قال أبو داود : حدّث هشامٌ بأربع مئةِ حديثٍ مُسْنَدةٍ ليس لها أصل » . انتهى . ونحوه في « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ٤ : ٣٠٢ .

ومن أمثلة هذا الإطلاق أيضاً : ما جاء في « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ٤ : ٢٦٨ ، في ترجمة (نُعَيم بن حمّاد) ، ونصُّهُ :

« نُعَيم ، عن عيسى بن يونس ، عن حَرِيز بن عثمان ، عن عبد الرحمن ابن جُبَير بن نُفَير ، عن أبيه ، عن عوف بن مالك مرفوعاً : ـ أي مسنَداً إلى قولِ رسول الله ﷺ ـ .

« تَفترِقُ أُمّتي على بِضْع وسبعين فِرْقة ، أعظمُها فِتنةً على أمّتي : قومٌ يَقِيسون الأمورَ برأيهم ، فيُحلُّون الحرام ، ويُحرِّمون الحلال » .

قال محمد بن علي بن حمزة المروزي : سألتُ يحيى بن مَعِين عن هذا ؟ فقال : ليس له أصل ، قلت : فنُعَيمٌ ؟ قال : ثقة ، قلت : كيف يُحدِّثُ ثقة بباطل ؟! قال : شُبِّه له .

قال أبو داود : كان عند نُعَيم بن حمّاد نحوُ عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل . وقال أبو زُرْعَة الدمشقي : عَرَضتُ على دُحَيْم حديثاً حدّثناه نُعَيمُ بن حماد ، عن الوليد بن مُسْلِم ، عن ابنِ جابر ، عن ابنِ أبي زكريا ، عن رجاء بن حَيْوَة ، عن النوّاس بن سمعان : إذا تكلّم اللهُ بالوحي . فقال دُحَيم : لا أصل له » . انتهى ما في « الميزان » للحافظ الذهبي .

وتَرَى في كتاب « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للحافظ

السيوطي ، وفي أصله المتعقَّب وهو كتابُ « الموضوعات » لابن الجوزي : مواضعَ كثيرة جداً يَذكُرُ فيها كلٌّ منهما الحديثَ بسنده ، ثم يَختِمُ بقوله : (هذا الحديث باطل لا أصل له) ، أو : (موضوع لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ) ، انظر مثالاً منه في « اللآلىء المصنوعة » ١ : ١١ .

ومن تلك المواضع الكثيرة التي أشرتُ إليها : ما جاء في « الموضوعات » لابن الجوزي رحمه الله تعالى ١ : ٣٣٠ – ٣٣١ ، في (باب فضل عثمان بن عفان رضي الله عنه) ، ونصُّه :

« ... عن إبراهيم بن عبد الله الفارسي ، قال : حدثنا يحي بن شَبيب اليَمَامِيّ ، قال : حدثنا حُمَيد الطويل ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : دخلتُ الجنة ، فتناولتُ تفاحةً فكَسَرتُها ، فخَرَج منها حَوْرَاءُ ، أشفارُ عينيها كرِيشِ النَّسْر ، فقلت : لمن أنت ؟ فقالت : لعثمان بن عفان .

... عن محمد بن السَّرِي القنطري ، قال : حدثنا يحي بن شَبيب ، عن حُمَيد ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : دخلتُ الجنة ، فوُضِعَتْ في يدي تفاحةٌ ، فجَعلتُ أُقلِّبُها في يدي ، فبينا أنا أقلِّبُها ، نفلقَتْ عن حَوْراءَ مَرْضِيَّة ، كأنَّ حاجِبَيْها مَقادِيمُ النُّسور ، فقلت : لمن أنتِ ؟ فقالت : للمقتول ظلماً : عثمان بن عفان .

ورواه العباس بن محمد العلوي ، عن عمار بن هارون المستملي ، عن حَمَّاد بن سَلَمة ، عن ثابت ، عن أنس ، فذكره .

هذا حديث لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ . فمدارُ الطريقين الأوَّلَين على (يحي بن شبيب) ، قال ابنُ حِبَّان : حدَّثَ عن الثوري بما لم يحُدِّث به . فهذا لا يجوز الاحتجاجُ به .

وأما الطريق الثالث ، ففيه (عباس بن محمد العلوي) ، قال ابن حِبَّان :

يروي عن عَمَّار بن هارون ما لا أصل له .

قال : وهذا الحديث شيء لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، ولا من حديثِ أنسٍ ، ولا ثابتٍ ، ولا حَمَّاد . قال العُقَيلي : هذا الحديث موضوعٌ لا أصلَ له » . انتهى ما جاء في « الموضوعات » لابن الجوزي .

وذكَرَ الغزاليُّ في « إحياء علوم الدين » ٤ : ٦٠٦ ، في (كتاب ترتيب الأوراد) ، في الباب الأول منه : حديثَ كُرْز بن وَبَرَة ، عن رجل من أهل الشام ، عن إبراهيم التَّيْمي . أن الخَضِرَ علَّمه – أي علَّم لإبراهيمَ التيمي – المُسبَّعاتِ العَشْرَ – وهي دعاء طويل جداً يزيد على صفحتين – ، وقال الخضِرُ في آخِرِها : أعطانيها محمد ﷺ . انتهى .

وعلَّق عليه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » بقوله : حديثُ كُرْز بن وَبَرة ليس له أصل ، ولم يصحَّ في حديثٍ قطُّ اجتماعُ الخَضِر بالنبي ﷺ ، ولا عدَمُ اجتماعِه ، ولا حياتُه ، ولا موتُه » .

فهذه الأخبار لها أسانيد كما تَرَى ، ولكنها أسانيد تالفة ساقطة ، فلذا قالوا في أحاديثها : لا أصل لها ، يعنون بذلك أنها أحاديث موضوعة مكذوبة .

ج – وحيناً يقولون : هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ولا الضعيفة ، يعنون بذلك أن معناه ومضمونه غريب عن نصوص الشريعة كل الغرابة ، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة .

د – وتارةً يقولون : هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السُّنَّة الصحيحة ، يعنون أن معناه وما يتضمنه لفظُه ، لم يرد في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ . فالنَّفيُ منهم في هذا متوجِّهٌ إلى نفي ثبوت مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة ، لا الضعيفة .

والتمييز بين هذه الإطلاقات يَعرفه أهلُ الممارسة ، ويُعرَف أيضاً بالقرائن كما تقدم في الأمثلة السابقة [1] .

(١) هذه الإطلاقات المذكورة أعلاه ، من قولهم : (لا أصل له) ، هي بصيغة النفي ،

= ويمكن أن يُذكَر بجانبها ما جاء منها بصيغة الإثبات، مثلُ قولهم : (له أصل) . وأردت من ذكره هنا ، استكمالَ استعمالهم للفظ (أصل) نفياً وإثباتاً ، وزيادةَ التمييز بين الإطلاقات ، (والضِّدُّ يُظهِرُ حُسنَه الضِّدُّ) ، (وبضدِها تتميَّزُ الأشياءُ) .

١ – جاء في آخر « هَدْي الساري » للحافظ ابن حجر ٢ : ٢٠١ ، في ترجمة الإمام البخاري رحمه الله تعالى : « قال سليم بن مجاهد : قال لي محمد بن إسماعيل – هو البخاري – : لستُ أروي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين ، يعني من الموقوفات ، إلا وله أصل ، أحفَظُ ذلك عن كتاب الله وسنة رسوله » . انتهى .

فقولُ البخاري هنا : (إلا وله أصل) أي ثبوتٌ في الكتاب والسنة ، فان كلام الصحابة والتابعين في أمور الدين مَرَدُّه إلى علمهم بالكتاب والسنة ، فهذا معنى وجودِ (الأصل) له .

٢ – وجاء في « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عَرَّاق ٢ : ٣٨٣ قولُه : « حديث : إن في الجنة لَسُوقاً ، ما فيها بيع ولا شراء إلا الصُّوَرُ من النساء والرجال ، إن اشتهى الرجلُ صُورةً دَخَل فيها ، وإنَّ فيها لمَجْمعاً للحُوْر العين ، يَرْفَعْنَ أصواتاً لم يَرَ الخلائقُ مثلَها ، يَقُلْنَ : نحن الخالداتُ فلا نَبِيد ، ونحن الراضياتُ فلا نَسْخَط ، ونحن الناعماتُ فلا نَبْأس . طُوبَى لمن كان لنا وكُنَّا له .

رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » من حديث عليّ رضي الله عنه. ولا يصح ، فيه (عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي) : متروك .

تعقبه الحافظ ابن حجر في « القول المسدَّد » ص ٣٥ ، فقال : أخرجَ الترمذيُّ الحديثَ من طريق ابن إسحاق المذكور ، وقال : غريب ، وحسَّن له غيرَ هذا الحديث ، وصحَّح الحاكمُ من طريقه حديثاً آخر ، وأخرج له ابن خزيمة في « صحيحه » ، لكن قال : في القلب من عبد الرحمن – شيء – .

وللحديث شاهد من حديث جابر ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، وأبو نُعَيم في « صفة الجنة » ، وفيه (جابر بن يزيد الجُعْفي) : ضعيف .

والمستغرَبُ من هذا الحديث قولُه : (إن اشتهى الرجلُ صُورةً دخَلَ فيها) . والذي يظهر لي أن المراد أن صُورته تتغيَّرُ ، فتصير شبيهةً بتلك الصورة ، لا أنه دَخَلَ فيها حقيقة .

٢ ــ قولهم في الحديث : لا أعرفه ، أو : لم أعرفه ، أو : لم أقف عليه ، أو : لا أعرف له أصلاً ، أو : لم أجد له أصلاً ، أو : لم أقف له على أصل ، أو : لا أعرفه بهذا اللفظ ، أو : لم أره بهذا اللفظ ، أو : لم أجده ، أو : لم أجده هكذا ، أو : لم يَرِد فيه شيء ، أو : لا يُعلَمُ من أخرجه ولا إسنادُهُ ، ونحوَ هذه العبارات إذا صدَرَ من أحَدِ الحُفَّاظ المعروفين ، ولم يَتعقَّبه أحد، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع .

قال السيوطي في « تدريب الراوي » في أواخر (النوع الثاني والعشرين) ص ١٩٥ « قال الحافظ ابن حجر : إذا قال الحافظُ المطَّلعُ الناقدُ في حديثٍ :

= وأصْل ذكرِ (السُّوْقِ في الجنة) من غير تعرض لذكر (الصُّوَر) : في « صحيح مسلم » من حديث أنس وفي « الترمذي » و « ابن ماجه » من حديث أبي هريرة » . انتهى كلام الحافظ ابن حجر الذي نقله ابن عرّاق .

وقد انتهى الحافظ من كلامه السابق إلى أن لهذا الحديث أصلاً صحيحاً في جزء منه ، وجاء من طرق متعددة . وهذا يدل على أن لحديثِ « المسند » أصلاً في الجملة ، وبه ينتفي الحكم عليه بالوضع الذي ذهب إليه ابن الجوزي .

٣ ــ وجاء في « مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح » للعلامة علي القاري ٤ : ٤٤٥ : « قال بعض الشراح : وأما مارُوي في التختم بالعقيق ، من أنه ينفي الفقر ، وأنه مبارك ، وأنَّ من تختَّمَ به لم يَزَل في خير : فكلها غير ثابتة على ما ذكره الحفاظ .

قلتُ ــ القائل علي القاري ــ حديث تختَّموا بالعقيق فإنه مبارك ، رواه العُقَيلي في الضعفاء وابنُ لال في « مكارم الأخلاق » ، والحاكم في « تاريخه » والبيهقي والخطيب وابن عساكر ، والديلمي في «مسند الفردوس » عن عائشة رضي الله عنها ، وكثْرةُ الطرق تدل على أن الحديثَ له أصل . ورَوَى ابن عدي في « الكامل»عن أنس : تختَّمُوا بالعقيق ، فانه ينفي الفقر» . انتهى كلام علي القاري .

وقولُه هنا : (وكثْرَة الطرق تدل على أن الحديثَ له أصل) أي له شيء من الثبوث في الجملة . وانظر من أمثلة ذلك أيضاً في هذا الكتاب «المصنوع » الحديثَ ٨٦ حديثَ « بُنيَ الدينُ على النظافة » ، فسترى مما علَّقته عليه أن لهذا الحديث أصلاً أي ثبوتاً في الجملة . وأمثال ذلك كثيرة لا تحصى ، تراها في كتب التخاريج .

لا أعرفه ، اعتُمِدَ ذلك في نَفْيه » . قال السيوطي عقِبَه : « لأنه بعد تدوين الأخبار ، والرجوعِ إلى الكتب المصنَّفة ، يَبعُدُ عدَمُ الاطِّلاع من الحافظ الجِهبِذ على ما يورده غيرُه ، فالظاهرُ عَدمُه » .

وقال السيوطي أيضاً في الكلام على (النوع الحادي والعشرين) ص ١٨٠ « وفي « جمع الجوامع » لابن السبكي أخذاً من « المحصول » وغيره : من المقطوعِ بكذبه ما نُقِّبَ عنه من الأخبار ، ولم يُوجَد عند أهله من صدورِ الرواة وبطونِ الكتب . وكذا قال صاحبُ « المعتمد » . قال العِزُّ بن جماعة : وهذا قد يُنازَعُ في إفضائه إلى القطع ، وإنما غايتُه غلبَةُ الظن » . انتهى .

وقال الشيخ ابن عرَّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ٧ – ٨ «للحديث الموضوع أمارات ، منها : ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي أن يُروَى الخبَرُ في زمنٍ قد استُقرِئت فيه الأخبار ودُوِّنت ، فيُفتَّش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب ، فأمّا في عصر الصحابة وما يَقرُبُ منه حين لم تكن الأخبار قد استُقرِئت ، فإنه يجوز أن يَرويَ أحدُهم ما ليس عند غيره .

قال الحافظ العلائيُّ : وهذا إنما يقوم به ، أي بالتفتيش عنه الحافظُ الكبير الذي قد أحاط حفظُه بجميع الحديث أو مُعظَمِه ، كالإمام أحمد ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن مَعين ، ومَنْ بعدَهم كالبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زُرعة ومَنْ دُونَهم كالنَّسائي ، ثم الدارقطني ، لأنَّ المآخذ التي يُحكَمُ بها – غالباً – على الحديث بأنه موضوع إنما هي جَمْعُ الطُرق ، والاطِّلاعُ على غالب المرويِّ في البُلدان المتنائية ، بحيث يُعرَفُ بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم .

وأمّا من لم يصل إلى هذه المرتبة، فكيف يَقضي بعدَمِ وجدانه للحديث بأنه موضوع ؟! هذا مما يأباه تصرُّفُهم . انتهى كلامُ الحافظ العلائي .

قلتُ ـ القائل ابنُ عَرّاق ـ : فاستفدنا من هذا أنَّ الحُفّاظ الذين ذكَرَهم وأضرابَهم ـ قال عبد الفتاح : أي أشباهَهُم ، ويُلحَقُ بهم من المتأخرين مِثْلُ الحافظ الضياء المقدسي وابن الصلاح والصاغاني والمنذري والنووي وابن دقيق العيد والدمياطي وابن تيمية والمِزّي والذهبي والسبكي والزيلعي وابن كثير والزركشي وابن رجب وابن المُلَقِّن والعراقي والهيثمي وابن حجر والعيني وابن الهُمَام والسَّخاوي والسيوطي والزُّرقاني وابن هِمّات الدمشقي وأشباهِهم من المتأخِّرين ـ إذا قال أحدُهم في حديث : لا أعرفه ، أو : لا أصل له ـ ولم يتعقَّبه أحدٌ من الحفاظ بعده ـ كفَى ذلك في الحكم عليه بالوضع ، والله أعلم » . انتهى بزيادة ما بين المعترضتين .

٣ ـ **قولهم في الحديث :** لا يصحُّ ، أو : لا يَثبُتُ ، أو : لم يصحّ ، أو : لم يثبُت ، أو : ليس بصحيح ، أو : ليس بثابت ، أو : غيرُ ثابت ، أو : لا يَثبُتُ فيه شيء ، ونحوَ هذه التعابير ، إذا قالوه في كتب الضعفاء أو الموضوعات ، فالمرادُ به أن الحديث المذكور موضوع ، لا يتصف بشيء من الصحة [١] . وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام، فالمرادُ به نفيُ الصحة الاصطلاحية .

قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب « انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب » ص ١١ : **تنبيه :** يقول المُسنِدُ الأوحد ابنُ هِمّات الدمشقي في « التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سِفْر السعادة) » : اعلم أنَّ البخاري وكلَّ من صنَّفَ في الأحكام يريد بقوله : (لم يصح) الصِّحةَ الاصطلاحية ، ومن صنَّفَ في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله : (لم يصح) أو (لم يَثبُت) المعنى الأعم ، ولا يَلزَمُ من الأوَّل نفيُ الحُسْن

---

(١) وإنما عبَّروا هذا التعبيرَ ، مع وضوح الحكم على الحديث في نظرهم ، حِفاظاً على وَرَع التعبير الذي يراعونه في أحكامهم وألفاظهم ، ولا يَخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمناسبة .

أو الضَّعْفِ ، ويَلزَمُ من الثاني : البُطلان » .

وقال شيخنا الكوثري أيضاً في مقدمة الكتاب المذكور في ص ٩ ، تعليقاً على صَنيع العُقَيلي في جَرْحِه كثيراً من رجال « الصحيحين » في كتابه المسمَّى : « الضُّعفاء » : « وحيث كان كتابُه في الضعفاء يَتبادَرُ من قوله — في الحديث — : (لا يصح) ، أو (لا يَثبُت) كونُه مكذوباً ، كما قال المُسنِدُ الأوحد ابنُ هِمَّات الدمشقي » .

وقال شيخنا الكوثري أيضاً في كتابه « مقالات الكوثري » ص ٣٩ : إنَّ قول النُقَّاد في الحديث : إنه لا يصح ، بمعنى أنه باطل ، في كتب الضعفاء والمتروكين ، لا بمعنى أنه حَسَن وإن لم يكن صحيحاً ، كما نصَّ على ذلك أهلُ الشأن ، بخلاف كتب الأحكام ، كما أوضحتُ ذلك في مقدمة « انتقاد المغني » .

قال عبد الفتاح : وقد غَفَلَ عن هذا الاصطلاح كثير من العلماء المتأخرين والمعاصرين ، فمن المتأخرين : الإمام المحدِّثُ الفقيه الأصولي المتفنِّن ، بدرُ الدين أبو عبد الله محمد بن بهادُر بن عبد الله الزَّرْكشي ، الشافعي ، المصري ، المولود سنة ٧٤٥ ، والمتوفى سنة ٧٩٤ رحمه الله تعالى ، قال في « نُكَتِه » على « مقدمة ابن الصلاح » كما في « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ١ : ١١ ، و « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عَرَّاق ١ : ١٤٠ ، و « الرفع والتكميل » للكنوي ص ١٣٨ من طبعته الثانية : « بين قولنا : (موضوع) ، وبين قولنا : (لا يصح) ، بونٌ كبير ، فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني إخبار عن عدم الثبوت ، ولا يَلزمُ منه إثباتُ العدم ، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابنُ الجوزي : (لا يصح) ، ونحوَه » . انتهى كلام الزركشي .

وكلامُه هذا منتقد من وجهين : **الأول** تعميمه الحكم دون تفريق بين أن يقال ذلك في جانب أحاديث الأحكام أو الأحاديث الموضوعات وكتب

الضعفاء والمتروكين . الثاني قولُه « وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : (لا يصح) ونحوه » . فإنه مردود قطعاً ، لأن ابن الجوزي ألّفَ كتابه في (الموضوعات) ، ولم يؤلفه في (الأحكام) ، فقوله في الحديث الذي يورده فيها : (لا يصح) أو : (ليس بثابت) أو : (لا يثبُت) مثلُ قوله في حديث آخر : (باطل) ، فهو مستقيم على الجادَّة في أن الحكم بعدم الصحة أوّ بعدم الثبوت معناه ، البطلان ، إذ كان كلامُه في (الموضوعات) لا في (الأحكام) [1] .

---

(١) وقد وقع في « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للحافظ الذهبي رحمه الله تعالى ، في ترجمة (الحسن بن محمد بن يحيى العلوي) ١ : ٥٢١ « رَوَى بقلة حياء عن إسحاق الدَّبَري ، عن عبد الرزاق ، بإسناد كالشمس : عليٌّ خيرُ البَشَر – فمن أبَى فقد كَفَرَ – .

وعن الدَّبَري ، عن عبد الرزاق ، عن مَعْمر ، عن محمد بن المنكدر ، عن عبد الله بن الصامت ، عن أبي ذر مرفوعاً ، قال : عليٌّ وذريته يختمون الأوصياءَ إلى يوم الدين .

فهذان دالّان على كذبه ورفضه . وما العَجبُ من افتراء هذا العلوي ، بل العَجبُ من الخطيب – البغدادي – ، فانه قال في ترجمته – في « تاريخ بغداد » ٧ : ٤٢١ : أخبرنا الحسن بن أبي طالب ، حدثنا محمد بن إسحاق القَطِيعي ، حدثني أبو محمد الحسن بن محمد ابن يحيى صاحب كتاب النَّسَب ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً : عليٌّ خير البَشَر ، فمن أبَى فقد كَفَر . – وفي « تاريخ بغداد : من امترَى فقد كَفَر – .

ثم قال – الخطيب – : هذا حديث منكر ، ما رواه سِوى العلوي بهذا الإسناد ، وليس بثابت .

قلت – القائل الذهبي – : فانما يقول الحافظ : ليس بثابت في مثل خبر القُلّتين ، وخبر : الخالُ وارث ، لا في مثل هذا الباطل الجَلِيّ ، نعوذ بالله من الخِذْلان » . انتهى .

قال عبد الفتاح : الظاهر أن الخطيب يعني بقوله : (وليس بثابت) : البطلان ، ويؤيده =

وقد عَدَدتُ الأحاديث التي قال فيها ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (لا يصح)، فزادت على ثلاثِ مئةِ حديث، وتعقَّبُ السيوطي له فيها ــ فيما تعقَّبه ــ إنما هو على أن قوله : (لا يصح) معناه البطلان ، لا نفيُ الصحة الاصطلاحية وإثباتُ الحُسْن أو الضَّعْف ، فهذا لم يَدُر بخَلَدِ واحدٍ من الشيخين : ابن الجوزي أو السيوطي رحمهما الله تعالى ، وقد صرَّحً ابن الجوزي في مقدمه كتابه ١ : ٣٠ و ٥٢ بأنه أنشأ كتابه « لجمع الموضوعات ، تنزيهاً لشريعتنا عن المُحال ، وتحذيراً من العمل بما ليس بمشروع » .

وقال السيوطي في آخر « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٤٧٤ « قال ابن الجوزي ــ في مقدمة كتابه « الموضوعات » ١ : ٣٢ و ٣٥ ــ : الأحاديث ستةُ أقسام ... السادس الموضوعات المقطوع بأنها كذب ، فتارةً تكون موضوعةً في نفسها ، وتارةً توضع على الرسول ﷺ ، وهي كلامُ غيره . وفي هذا القِسم جَمَعنا كتابنا « الموضوعات » . هذا كلُّه كلام ابن الجوزي رحمه الله تعالى » . انتهى كلام السيوطي .

هذا ، **وقد تابعَ الإمامَ الزركشيَّ** على كلمته هذه **جماعةٌ من العلماء** ، فنقلوها على التسليم والقبول ، بل على الاستجادة والاستفادة :

منهم :السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ١: ١١ ، **ومنهم** : ابنُ عَرَّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ١٤ ، **ومنهم** المؤلف علي القاري فنقلها في فاتحة كتابه هذا ص ٤٤ ، وفي آخر مقدمة كتابه « الموضوعات الكبرى » ، وطبَّقها وعمِلَ بها واهِماً في « الموضوعات الكبرى » عند حديث « أكل الطين حرام » وحديث « من طاف بهذا البيت أسبوعاً » .

= قولَه فيه : « هذا حديث منكر ، ما روَاه سوى العلوي... » فلم يَختلف الحكمُ بينه وبين الحافظ الذهبي رحمها الله تعالى في بُطلان هذا الحديث ، ولكنَّ الذهبيَّ ذَهَل عن القاعدة واستعجَلَ في الاستدراك عليه ، والله أعلم .

ومنهم : الشيخ عبد الحي اللكنوي في « الرفع والتكميل » ، **فعقد فيه** (إيقاظاً — ٦ —) وساق فيه كلام الزركشي وكلامٌ علي القاري مساق الاستفادة والاستجادة ، ومزج مع كلامهما كلام غيرهما في هذا الموضوع ، واضطربت النقول بين يديه ولم يُحرِّر هذا المبحث ، كما أوضحته تعليقاً على كلامه في آخر « الرفع والتكميل » ص ٣٧٨ — ٣٨١ .

ومنهم : الشيخ جمال الدين القاسمي في « قواعد التحديث » ص ١٠٣ — ١٠٤ من طبعته الأولى ، فقد نَقَل كلمة الزركشي على الاستفادة والاستجادة أيضاً .

أما من غَفَل عن هذا الاصطلاح **من العلماء المعاصرين** فكثير ، **منهم** : شيخنا العلامة الكبير السيد محمد الخَضِر حسين التونسي ثم المصري شيخ الجامع الأزهر رحمه الله تعالى ، في مقدمته لكتاب « المغني عن الحفظ والكتاب » لعمر بن بدر الموصلي ص ١٥ . **وطائفةٌ** من العلماء آخرون .

أكتفي بذكر واحد من أجلَّتهم لضيق المقام ، وذلك هو الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني ، فإنه قال فيما علَّقه على « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني ص ١٩ — ٢٠ عند قول الشوكاني : « حديث مَسْحُ العينين بباطن أُنْمُلَتَي السبابتين عند قول المؤذِّن : أشهَدُ أنَّ محمداً رسول الله ... قال ابن طاهر في « التذكرة » : لا يصحُّ » . ثم قال الشوكاني : « حديث من قال حين يَسمَعُ (أشْهَدُ أنَّ محمداً رسول الله) : مَرْحَباً بحبيبي وقُرَّةِ عيني محمَّدِ بن عبد الله ، ثم يُقَبِّلُ إبهامَيْه ويَجعلُهما على عينيه لم يَعْمَ ولم يَرمَد أبداً . قال في « التذكرة » : لا يصح » انتهى كلامُ الشوكاني .

فعلَّق العلامة المعلِّمي رحمه الله تعالى على الحديث الأول بقوله : كلمةُ (لا يصح) إنما تقال فيما له قُوَّة ، فأما هذا فلا يرتاب عالمٌ بالسنة في بُطلانه » . وعلَّق على الحديث الثاني بقوله : « في المقاصد » هذا — الحديثُ — أورده بعض

المتصوِّفة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه : عن الخَضِر ! أقولُ ــ القائل المعلِّمي ــ أفمِثلُ هذا يُقتَصرُ فيه على كلمةِ (لا يصح) ؟! » . انتهى كلامُ المعلمي رحمه الله تعالى ، ولو كان يَحضُره هذا الاصطلاح ، لرأى كلامَ الشوكاني ومن نقَلَ عنه مستقيماً على الجادَّة ، لا اعتراض عليه ، موافقاً لرأيه ببُطلانِ هذين الحديثين ولا ريب .

ولمَّا نَقَلَ الشيخ ابنُ عرَّاق في كتابه « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ١٤٠ ، الحديثَ الذي أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ١ : ١١٢ ، وحكم عليه بأنه (لا يصح) ، وهو حديث « والذي نفسي بيده ، ما أنزل الله من وَحْيٍ قط على نبي بينَه وبينَه إلا بالعربية ، ثم يكون هو بعد يُبلِّغُه قومَه بلسانهم ، أخرجه ابن عدي من حديث أبي هريرة . ولا يصح ، فيه سليمان بن أرقم ، متروك ليس بشيء » .

قال ابنُ عرَّاق عقِبَه : « تُعقِّب بأن الزركشي قال في « نكته » على ابن الصلاح : بين قولنا : (موضوع) ، وقولنا : (لا يصح) بونٌ كبير ، فان الأول إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني إخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثباتُ العدَم ، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابنُ الجوزي : (لا يصح) أو نحوَه .

قلت ــ القائل ابن عرَّاق ــ : وكأن نكتة تعبيره بذلك ، حيث عبَّر به ، أنه لم يلُح له في الحديث قرينة تدل على أنه موضوع ، غايةُ الأمر أنه احتمَل عنده أن يكون موضوعاً ، لأنه من طريقِ متروك أو كذاب ، فأدخله في الموضوعات لهذا الاحتمال . وهذا ــ أي سَوَاغيَةُ إدخاله في الموضوعات ــ إنما يتم عند تفرُّد الكذاب أو المتهم .

على أن الحافظ ابن حجر خصَّ هذا ــ أي المتهم بالكذب ــ في « النخبة» باسم (المتروك) . ولم ينظمه في سلك (الموضوع) ، ووافق في « القول المسدَّد » على أنه يطلق عليه اسمُ (الموضوع) .

وستعرف في الأحاديث المتعقبة على ابن الجوزي ، أن كثيراً منها لم تتَفرد بها رُوَاتُها التي أعلَّها بها ، فان كان تعبيره بـ (لا يصح) ونحوِه ، للنكتة التي ذكرتُها ، فهو اصطلاح حسن » . انتهى .

قال عبد الفتاح : واستنتاجُ ابن عَرَّاق هذا من كلام ابن الجوزي استنتاج خاطىء ، فقد حوَّل به ابنُ عَرَّاق كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي عن موضوعه ، وجَعَل إيرادَه الأحاديث المكذوبة فيه ، إنما هو من (باب احتمال الوضع عنده) ! وهذا غلط مكشوف الحال ، وسبَبُه غفولُه عن تلك القاعدة الهامَّة في الباب .

وقد لَمَحَ الشيخُ ابن عرَّاق النَّبْوَةَ في كلامه عن الصواب ، فألمع إلى تردده فيما استنتجه بقوله في آخر كلامه : « فان كان تعبيره بقوله : (لا يصح) ونحوَه ، للنكتة التي ذكرتها ، فهو اصطلاح حسن » .

والجوابُ مني : أنه ليس لما ذكرَه ، وإنما هو لما تعارفه العلماء في تعابيرهم من القاعدة الملحوظة ، التي جسَّمها وصاغها الشيخ المحدِّث ابنُ هِمَّات رحمه الله تعالى بالعبارة الواضحة ، واللفظ الوجيز [1] .

---

(١) هذا ، واستأنس ابنُ عرَّاق إلى الاستنتاج الخاطىء بقوله في تمام كلامه في كتابه المذكور : « وهو اصطلاح حسن ، وقد نبَّه عليه الذهبي في أواخر « المغني » ، فقال في الكلام على المتفَق على تركهم لكذبهم ما نصه : « إذا انفرد الرجل منهم بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا تحل روايته إلا بشرط أن يُهتَك راويه ، ويُبيَّن سُقوطُه ، وأن خبره ليس بصحيح ، فان حَفَّت بمتنه قرائن دالة على أنه موضوع ، نُبِّه على ذلك وحُذِّر منه » . انتهى كلام ابن عراق .

وفيه أكثر من وَهَم ! أولاً هذا الكلام قاله الذهبي في آخر كتابه « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص ٢٧٣ ، ولم يقله في (أواخر المغني) . فانه قَسَم في ختام « ديوان الضعفاء والمتروكين » الرجالَ المذكورين فيه إلى خمس طبقات ، فقال : =

وإذا فتحتَ كتاباً من كتب « الموضوعات » ، مثل كتاب ابنِ عرّاق نفسِه : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » ، ترى فيه مئات المرات الحكمَ على الحديث فيه بقولهم : لا يصح ، أو ليس بصحيح ، أولا يثبت ، أو ليس بثابت . وإليك ــ على سبيل المثال ــ طائفة من أحاديث (الفصل الأول) فقط في كل باب ، وهو الفصل المخصص للأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها ، ولم يخُالَف فيه ، كما قاله ورسمه المؤلف في مقدمته .

فانظر ص ١٣٤ حديث ٢ ، و ١٧٠ حديث ٤ ، و ١٧١ حديث ٥ ، و ١٧٢ حديث ٩ ، و ١٧٣ حديث ١٠ ، و ١٧٤ حديث ١٤ ، و ١٧٥ حديث ١٧ وحديث ١٩ ، و ١٧٦ حديث ٢٥ ، و ١٧٨ حديث ٢٨ ، و ١٧٩ حديث ٣٢ ، و ٢٢٨ حديث ٣ ، و ٣٢١ حديث ٤ ، و ٣٢٨ حديث

= « والطبقة الخامسة : قوم متفق على تركهم ، لكذبهم ورواياتهم الموضوعات ، ومجيئهم بالطامّات ، كأبي البَخْتَري وهب بن وهب القاضي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، ومقاتل بن سليمان ، والكلبي ، وأشباههم ، فهؤلاء إذا انفرد الرجل منهم بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا تحل روايتُه إلا بشرط أن يُهتَك راويه ، ويُبيَّن سقوطه ، وأن خبره ليس بصحيح ، فان حَفَّتْ بمتنه قرائنُ دالّةٌ على أنه موضوع ، نُبِّه على ذلك وحُذِّر منه » .

ثانياً : ليس كلامُ الذهبي في هذا الذي استأنس به ابنُ عراق ، لِمَا استنتجه من التفرقة بين ما يقال فيه : (ليس بصحيح) وما يقال فيه : (موضوع)، وإنما كلامُ الذهبي يريد به أن هؤلاء الكذابين المشهورين بالوضع ، إذا أورد المحدِّث حديثاً ممّا انفردوا به ، ينبغي أن يَذكُرَ معه أن راويه وضاع كذاب ، خشيةَ الاغترار به لمن يجهله ، ولم يُرِد الذهبي : أنه يُحكم على حديثه بأنه ليس بصحيح ، وليس بموضوع . فليس في كلام الذهبي التنبيهُ على هذا (الاصطلاح) ، ولا التفرقةُ التي فَهِمَها ابنُ عرّاق ، والله تعالى أعلم .

١٢ ، و ٣٤٢ حديث ٧ ، و ٣٤٥ حديث ١٠ ، و ٣٥٧ حديث ٥٢ ، و ٣٦٥ حديث ٧١ .

فاذا نظرت هذه المواضع التي جاء فيها (لا يصح) في (الفصل الأول) المتفق على وضع أحاديثه — فضلاً عن أمثالها في الفصل الثاني و الثالث — تبدّى لك وَهَمُ ما توقّعه واستظهره ابنُ عَرّاق رحمه الله تعالى . وسببُه الغُفولُ عن القاعدة التي صاغها ابنُ هِمّات كما أسلفت لك .

وقد استحسنتُ أن أنقل جملةً من عبارات المحدثين ، التي جاء فيها التصريح بقولهم (باطل) مساوياً لقولهم : (لا يصح) أو (لا يثبت) أو (ليس بصحيح) أو (ليس بثابت) ونحوها ، لتكون نموذجاً إيضاحياً للسالك في هذا العلم الشريف .

١ — لمّا أورد ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » ١ : ١١٣ ، حديثَ كلام الله تعالى لموسى يومَ الطُّوْر ، الذي فيه قولُ الله له : « يا موسى إنما كلّمتك بقُوَّة عشرة آلاف لسان ، ولي قُوَّةُ الألسُنِ كلّها ، وأنا أقوى من ذلك ... » . قال عقيبَه : « ليس بصحيح » . وتعقّبه السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ١ : ١٢ بقوله : « قلتُ في الحكم بوضعه نظر » .

وهذا واضحٌ جداً في أن السيوطي جزَم بأن قول ابن الجوزي في هذا الحديث : « ليس بصحيح » ، معناه أنه موضوع ، حتى قال في استدراكه عليه : « قلتُ : في الحكم بوضعه نظر » .

٢ — وقال ابن القيم في «المنار المنيف» ص ٦٧ « الأحاديث التي ذُكِرَ فيها الخَضِرُ وحياته . كلّها كذب ، ولا يصح في حياته حديث واحد » .

٣ — وقال ابن القيم أيضاً في « المنار المنيف » ص ١٢٠ : « وأحاديثُ الذّكر على أعضاء الوضوء كلّها باطل ، ليس فيها شيء يصحّ » .

٤ — وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في « لطائف المعارف فيما لمواسم

العام من الوظائف » ص ١٢٣ : « أما الصلاة فلم يصح في شهر رجب صلاة مخصوصة تختص به . والأحاديثُ المروية في فضل صلاة الرغائب ، في أول ليلةِ جمعةٍ من شهر رجب : كذبٌ وباطل ، لا تصح . وهذه الصلاة بدعة عند جمهور العلماء » .

٥ — وقال الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٣٠ عند حديث (إنَّ الوَرْدَ خُلِقَ من عَرَق النبي ﷺ ، أو من عَرَق البُراق) : « قال النووي : لا يصح ، وكذا قال شيخنا — يعني الحافظَ ابن حجر — : إنه موضوع ، وسبقه لذلك ابن عساكر » انتهى . ومثلُه في كتابنا هذا في الحديث ٧١.

٦ — وقال السخاوي في « المقاصد الحسنة » أيضاً ص ٤٩ « حديث الأرُزّ ليس بثابت ، وسيأتي في « لو كان) من اللام » . وقال في حرف اللام ص ٣٤٦ « حديث لو كان الأرُزُّ رجلاً لكان حليماً . قال شيخنا — أي الحافظ ابن حجر — هو موضوع ، وممن صَرَّح بكونه باطلاً موضوعاً أبو عبدالله بنُ القيّم في « الهَدْي النبوي » ٣ : ٣٣٠ » .

٧ — وقال السيوطي في « ذيل الموضوعات » أوَّلَ كتاب العلم ص ٣٣ « عن الخطيب بسنده إلى ابن عمر مرفوعاً : (حَمَلَةُ العلم : في الدنيا خلفاءُ الأنبياء ، وفي الآخِرة من الشهداء) . قال الخطيب : هذا منكر جداً ، لم نكتبه إلا عن شيخنا أبي العباس أحمد بن محمد البسطامي ، بهذا الإسناد ، وليس بثابت . وأورده ابنُ الجوزيّ في (العِلَل) . وقال في « الميزان » : هذا خبر باطل » .

٨ — وقال السيوطي أيضاً في « ذيل الموضوعات » ص ٢٠٢ « قال الحافظ المِزّي : إن هذه الأحاديث « الوَدْعانيَّة » لا يصح منها حديث واحد عن النبي ﷺ ، على هذا النَّسَق بهذه الأسانيد المذكورة فيها ... وهي مسروقةٌ سَرَقها ابنُ وَدْعان من الذي وضَعَها أوَّلاً ، وهو زيد بن رفاعة الهاشمي ، وكان من أجهلِ خلق الله بعلم الحديث ، وأقلِّهم حياءً وأجرئِهم على الكذب ، فإنه

وَضَعَ عامَّتَها على أسانيد صحاح مشهورة بين أهل الحديث » .

٩ ــ وقال السيوطي أيضاً في « ذيل الموضوعات » ص ٢٠٣ « فصل في أحاديث ذكَر النووي في « فتاويه » أو في غيرها أنها باطلة . سُئل عن حديث (من عرَفَ نفسَه عرَفَ ربَّه ، ومن عرَفَ ربَّه كلَّ لسانُه) هل هذا الحديث ثابت ؟ أجاب : ليسْ بثابت . وسئل : قيل : (إنَّ علياً قال : لمَّا غَسلتُ النبي ﷺ امتصصت ماءَ محاجر عَيْنيه وشَربتُه ، فورِثتُ عِلمَ الأوَّلين والآخرين) أجاب : ليس بصحيح » .

١٠ ــ وقال السيوطي في « اللآلىء » ٢ : ٢١١ « يا عليُّ عليك بالمِلْح فإنه شفاء من سبعين داءً : الجُذَام والبَرَص والجنون . لا يصحّ ، والمتَّهمُ به عبد الله بن أحمد بن عامر ، أو أبوه ، فإنهما يرويان عن أهل البيت نسخةً كلُّها باطلة » .

١١ ــ وقال ابن الجوزي في « الموضوعات » ٣ : ٣٥ ، والسيوطي في « اللآلىء » ٢ : ٢٥٣ ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ٢ : ٢٤٢ « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إنَّ أهل البيت لَيَقِلُّ طعامُهم فتستنير بُطونهُم . لا يصح . قال العُقَيلي : عبد الله بن المطَّلب ــ في سنده ــ مجهول ، وحديثُه منكر غير محفوظ ، وقال أحمد : الحسن بن ذكوان ــ وهو شيخ ابن المطلب ــ أحاديثه أباطيل » .

١٢ ــ وقال ابن عراق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » في كتاب الأطعمة في الفصل الأول ٢ : ٢٣٦ ، وهو الذي يورد فيه ما حكَمَ ابنُ الجوزي بوضعه ولم يخالَف فيه ، قال : « حديث من أكَلَ فُولةً بقِشرها أخرج الله منه من الداء بقدرها . الدارقطني وابن عدي من حديث عائشة ، وليس بصحيح ، في الأول : بكر بن عبد الله أبو عاصم ، وفي الثاني : عبد الله بن عمر الخراساني مجهول ، وتابعهما عبد الصمد بن مُطَير ، وكأنه سَرَقه وغيَّر إسنادَه . قال الذهبي في « الميزان » : قال ابن عدي : هذا باطل . وقال في ترجمة (عبد الصمد بن مُطَير) : هو صاحبُ هذا الحديث الباطل » .

١٣ — وجاء في « تنزيه الشريعة المرفوعة » أيضاً ٢ : ١٩٣ « عن ابن عمر : من احتكر طعاماً أربعين ليلة ، فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه ... رواه أحمد في « مسنده » ، ولا يصح ، فيه أصبغ بن زيد ، ولا يحتج به إذا تفرد . تعقبه الحافظان العراقي وابن حجر ، فقال الأول : في كونه موضوعاً نظر ... ».

١٤ — وجاء فيه أيضاً ٢ : ٢٤١ « عن ابن عباس : إذا دُعي أحدكم إلى طعام فلم يَرِدْه ، فلا يقل : هنيئاً ، فان الهنيء لأهل الجنة ... رواه الدارقطني ولا يصح . قال الذهبي في « تلخيص الموضوعات » : هذا باطل فان الله يقول : فكلوه هنيئاً مريئاً » .

١٥ — وجاء في هذا الكتاب نفسه « المصنوع » في الحديث ذي الرقم ٣٧٣ « حديث : موتوا قبل أن تموتوا . قال العسقلاني : إنه غيرُ ثابت » .

وهناك غير هذه الأمثلة كثير منتشر ، يراه القارىء المتتبع في الكتب ، فلنكتفِ بما ذُكِرَ والله وليُّ التوفيق .

وقد رأيتُ أن أُجري إحصاءً لصِيَغ الألفاظ التي حُكِمَ بها على أحاديث هذا الكتاب بالبطلان ، مع الإشارة إلى مواضعها من الأحاديث والفِقرات فيه . ويمكن أن يُعتَبَرَ ذلك بمثابة نموذج إحصائي لكثرة استعمال كل لفظ أو قِلَّتِه ، في أقوال المحدِّثين النُّقَّاد ، إذا ساغ اتخاذُ هذا الكتاب مقياساً لغيره ، وأن يُتَّخَذَ ذلك الإحصاء جدولاً بجملةٍ كبيرة من الألفاظ الاصطلاحية ، التي يراها الباحث في كتب الرجال والجرح والتعديل ، والأحاديث الموضوعة .

وقد أغفلتُ الإشارةَ إلى الألفاظ التي صُرِّح فيها بالتكذيب أو الوضع أو البطلان أو أنه ليس بحديث . وأجملتُ الألفاظ إلى تِسعِ زُمَر ، وقد بلَغَ تعدادُ تلك الصِّيَغ فيها ٦١ صيغة ، على الترتيب التالي :

أولاً : قالوا : (لا أصل له) ، وقد يقولون في بعض الأحيان : (باطل

لا أصل له)، أو : (موضوع لا أصل له)، أو: (كذبٌ لا أصل له) [١].
وقالوا : (ليس له أصل) [٢] . و : (لم يوجد له أصل) [٣] . و : (لا يُعرَف له أصل) [٤]. و : (غيرُ معروفٍ أصلُه) [٥] . و : (لا أصل له مرفوعاً) [٦].
و : (ليس له أصل مرفوع) [٧] . و : (لا أصل له بهذا اللفظ) [٨] . و :
(لا يعرف له أصل بهذا اللفظ) [٩] . و : (لم أجد له أصلاً) [١٠] . و :
(لم أقف له على أصل) [١١] . و : (لا أعرف له أصلاً) [١٢] . و :
(ما عرفتُ أصله) [١٣] .

---

(١) انظر رقم الأحاديث والفِقَر التالية : ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٧، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ .

(٢) انظر ٥٥ ، ٩١ ، ١٥٩ ، ٣٢٧ ، ٤٢١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ .

(٣) انظر ٢٨ ، ٦٣ ، ١١٦ ، ٢١١ ، ٢٨٩ ، ٣١٨ .

(٤) انظر : ٣٧ ، ٤٧ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٩ ، ٢٢٢ ، ٣٥٠ .

(٥) انظر : ٣٣٢ . (٦) انظر : ٢٥٧ . (٧) انظر : ١٤٤ .

(٨) انظر : ٩ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١٤٠ ، ١٩٩ ، ٢٣٣ ، ٣٨٤، ٤١٤ .

(٩) انظر ٢٣٨ ، ٢٧٧ ، ٣٠٨ .

(١٠) انظر ٥٠ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ١٣٠ ، ٢١٨ ، ٢٧٤ ، ٢٩٢ ، ٣٣١ ، ٤٠٣ .

(١١) انظر ٦٥ ، ٢٧٥ . (١٢) انظر : ٧٤ . (١٣) انظر : ١٤١ .

ثانياً : قالوا (لا يَثْبُتُ فيه شيء) [١] . و : (لم يثبت فيه شيء) [٢] . و : (لا يَثْبُت) [٣] . و : (لم يَثبُت) [٤] . و : (ليس بثابت) [٥] . و : (غير ثابت) [٦] . و : (لا يَثْبُتُ)أصلاً [٧] . و : (لا يثبت بهذا اللفظ) [٨] .

ثالثاً : قالوا : (لا يصح) ، وتارةً يقولون : (لا يصح من وجه)، وتارةً : (لا يصح فيه شيء) [٩] . و : (لم يصح) [١٠] . و : (ليس بصحيح) [١١] . و : (لا يصح حديثاً) [١٢] . و : (لا يصح رفعه) [١٣] . و : (لا يصح لفظه مرفوعاً) [١٤] .

رابعاً : قالوا : (لا يُعرَف) [١٥] . و : (لا يُعرَف بهذا اللفظ) [١٦] . و : (لا يعرف له إسناد مرفوع) [١٧] . و : (لم يُعرَف في كتب الحديث) [١٨] . و : (لا أعرفه) [١٩] . و : (لم أعرفه هكذا) [٢٠] . و : (لا أعرفه مرفوعاً) [٢١] .

---

(١) انظر : ٤ ، ٤٤٦.

(٢) انظر : ٢١٥ ، ٣٢٧ .

(٣) انظر : ١٣٩ .

(٤) انظر : ٨٥ .

(٥) انظر : ٢٧ ، ٧٦ ، ٢٦٩ ، ٢٩٩ ، ٣٤٨ .

(٦) انظر : ٣٧٣ .

(٧) انظر : ٤٧٦ .

(٨) انظر : ١٦٠ .

(٩) انظر : ٣٩ ، ٥٤ ، ٧١ ، ١٣١ ، ٢٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٨ ، ٤٠٢ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٤٦٣ .

(١٠) انظر: ٦١ .

(١١) انظر : ٤٢١ .

(١٢) ١٦٧ .

(١٣) انظر : ٣٠٠ .

(١٤) انظر : ١٣٤ .

(١٥) انظر : ٣٣ ، ١٩٥ ، ٣٢٦.

(١٦) انظر : ١٤٧ ، ٢٦٠ .

(١٧) انظر : ٢٩٣ .

(١٨) انظر : ٢١٦ .

(١٩) انظر : ١ ، ٢ ، ١٢ ، ١٦ ، ٨٢ ، ١٢٦ ، ١٧٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٧٣ ، ٣٧٦ .

(٢٠) انظر : ٤٣ .

(٢١) انظر : ٣٠٩ .

و : (لا أعرفه في المرفوع)[١]. و : لا أعرفه بهذا اللفظ)[٢] .

خامساً : قالوا : (لم يوجد)[٣] . و : (لم أجده)[٤] . و : (لم أجده هكذا)[٥] . و : (لم أجده مرفوعاً)[٦] .

سادساً : قالوا : (لم أقف عليه)[٧]. و : (لم أقف عليه بهذا اللفظ)[٨].
و : (لم أره بهذا اللفظ)[٩] . و : (لم أره في شيء من الروايات)[١٠] .
و : (لم أقف عليه مرفوعاً)[١١]. و : (لم أقف له على سند)[١٢] .

سابعاً : قالوا : (لا يُعلَم من أخرجه ولا إسنادُه)[١٣] . و : (لا أعلم فيه شيئاً)[١٤]. و : (ما علمته حديثاً)[١٥]. و: (لا أعلمه بهذا اللفظ)[١٦].
و : (ما علمته في المرفوع)[١٧] .

ثامناً : قالوا : (لم يَرِد فيه شيء)[١٨]. و : (ليس في شيء مـــن

---

(١) انظر : ٢٨٢ ، ٣٢٩ .

(٢) انظر٩٨ ، ١٥٨، ١٦٣ ، ٣٨١ .

(٣) انظر : ٨ ، ٤٦ ، ٦٤ ، ١٠٩ ، ١٤٣ ، ١٧٩ ، ٣٨٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ .

(٤) انظر : ٥١ ، ٦٠ ، ١٧١ ، ٢٥٦ ، ٣٥٧ .

(٥) انظر : ٥٨ ، ٧٣ ، ٨٦ .

(٦) انظر : ٢٨٥ .

(٧) انظر : ٣ ، ١١، ٢٤ ، ٦٢، ٧٧ ، ١٢٧ ، ١٣٥، ١٥٥ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢٩٦ ، ٣٥٦ .

(٨) انظر : ٢١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٥ .

(٩) انظر : ٨٨ .

(١٠) انظر : ١٣٢ .

(١١) انظر : ٣٠٥ .

(١٢) انظر١٩٢ .

(١٣) انظر ٤٠ .

(١٤) انظر : ٢٢٤ .

(١٥) انظر ١٢٨ .

(١٦) انظر : ٢٩٤ .

(١٧) انظر : ١٠٧ ، ٢٣٩.

(١٨) انظر : ٩٧ .

المُسْنَدات)[١]. و : (ليس في المرفوع)[٢]. و : (لا يُحفَظ مرفوعاً)[٣]. و : (لا أستحضره)[٤]. و : (لا أستحضره في المرفوع)[٥] .

تاسعاً : قالوا : (منكر)[٦] . و : (باطل منكر)[٧] . و : (منكر جداً)[٨] . و : (منكرباطل)[٩] .

وفي ختام هذه التقدمة : أُقدِّمُ عملي في هذا الكتاب لطلبة العلم وغيرهم من المؤمنين ، راجياً أن ينتفعوا به ، وقد اجتهدتُ ما استطعتُ في تجويده وتزويقه وتيسيره للناس ، وها هوذا جهدي بين أيديهم فلا أطيل ببيانه ، والله المسئول أن يوفِّقَني لخدمةِ السنة المطهرة والعملِ بها ، ونشْرِ كتبها وعلومها .

وهو المرجوُّ أن يَتقبَّل عملي ، ويُجزِلَ أجري ، ويعفو عن زلاَّتي وذنوبي ، ويستّر عوراتي وعيوبي ، فإنه الغفور الرحيم ، ولا أعدَمُ دعوةً صالحة تنفعني ممن ينتفع بهذا الكتاب وغيره من الكتب التي خدمتها إن شاء الله . وأختِمُ كلمتي بدعوةِ الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى إذ يقول : « اللهم لا تُعذِّب لساناً يُخبِرُ عنك ، ولا عيناً تَنظرُ إلى علومٍ تَدُلُّ عليك ، ولا قَدَماً تمشي إلى خدمتك ، ولا يداً تكتُبُ حديثَ رسولك ، فبعزَّتِكَ لا تُدخلني النار ، فقد علِمَ أهلُها أني كنتُ أذُبُّ عن دينك » . اللهم آمين .

بيروت ١ من جمادى الأولى سنة ١٣٨٩

وكتبه
عبد الفتّاح أبو غدة
وفقه الله

---

(١) انظر : ٣٦٧ .
(٢) انظر ٣٥٩ .
(٣) انظر : ٢٨٤ .
(٤) انظر : ٣٦٧ .
(٥) انظر : ١٣٦ .
(٦) انظر : ٦٦ ، ٤٠٦ ، ٤٥٥ .
(٧) انظر ٣٩٨ .
(٨) انظر : ٤٥٣ .
(٩) انظر : ٤٦٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .

وبعد : فيقول أَفقرُ عبادِ الله الباري ، عليُّ بن سلطان محمد القاري : لمَّا رأَيتُ جماعةً من الحُفَّاظ جَمعوا الأَحاديثَ المشتهرة على الأَلسنة ، وبيَّنوا الصحيحَ والحسَنَ والضعيفَ والموضوعَ على الطريقة الحسَنَة ، سنَحَ بالبال الفاتر ، اختصارُ تلك الدفاتر ، بالاقتصار على ما قيل فيه : إنه (لا أَصل له) ، أَو (موضوع) ، ليكون سبباً لضبطها على أَحسن مصنوع ، فإِنَّ الأَحاديث الثابتة ليس لها حَدٌّ ، بل ولا عَدٌّ .

ثم ما اختَلفوا في أَنه موضوع أَو غيرُه تركتُ ذكره[1] ،

(١) هذا على الأكثر الأغلب ، وإلا فقد ذَكَرَ فيه بعضَ ما هو مختلَف في وضعه ، وما ليس بموضوع مما هو ضعيف أو حسن أو صحيح ، كما ستراه فيما علّقته عليه . انظر مثلاً الحديث ذا الرقم ٢٥ و ٥٨ و ٧٣ و ٩٣ و ٩٤ و٩٥و١٠٣و١٠٤ و١١١ و١١٨ و ١٤٢ و٢٠١ و٢٠٣ و٢٢٠ و٢٣٧وغيرها .

لاحتمال أن يكون الحديث موضوعاً من طريق ، صحيحاً من آخر ، لأن هذا كله بحسب ما ظَهر للمحدِّثين من حيث النظرُ إلى الإسناد ، وإلا فلا مطمع للقطع في الاستناد ، لتجويز العقل أن يكون الصحيحُ في نفس الأمر موضوعاً ، والموضوعُ صحيحاً [١] ، إلى الحديث المتواتر ، فإنه في إفادة العلم اليقيني يكون قطعياً صريحاً .

ولذا قال الزركشي : « بين قولِنا : لم يَصحّ ، وقولِنا : موضوع ، بَوْنٌ واضح . فإنَّ الوضعَ إثباتُ الكذب ، وقولُنا : لم يَصح ، إنما هو إخبارٌ عن عَدَمِ الثبوت ، ولا يَلزمُ منه إثباتُ العَدَم » [٢] .

وأَسأَلُ اللهَ التوفيق ، على دلالة التحقيق ، وهو الهادي إلى سَواء الطريق .

---

(١) هذا الاحتمال مثلُ احتمال أن يَصدُق الكذّابُ في هذه الرواية مثلاً ، وكلا هذين الاحتمالين لم ينشأ من دليل ، فيكون وَهْماً منبوذاً لا يُلتفت إليه .

(٢) نعم هذا صحيح في باب الأحكام ، أما في باب الموضوعات فلا ، فإن قولهم فيها : هذا الحديث لا يصح ، مثل قولهم : هذا الحديث باطل ، كما تقدم بيانه مُسهَباً في التقدمة . والمؤلف لم يحقق هذه القاعدة ، واستَرسل مع الزركشي في كلامه المذكور ، ثم هو مناقض لما سينقله — أو يقوله — في كثير من الأحاديث المتفق على وضعها : لا يصح ، أو : لا يثبت ، أو : ليس بثابت .

حرف الهمزة

١ ـ حديث : اتَّقِ شَرَّ من أَحسنتَ إليه . قال السَّخَاوي : لا أَعرفه [١] .

---

(١) هذا التعبير ونحوه إذا صدر من أحد الحفاظ ، ولم يتعقبه أحد كفى للحكم على الحديث بالوضع . قال الشيخ ابنُ عَرَّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ٧ ـ ٨ « للحديث الموضوع أمَارات ، منها : ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي أن يُروَى الخبَرُ في زمنٍ قد استُقْرِئت فيه الأخبارُ ودُوِّنت ، فيُفتَّش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب ، فأمّا في عصر الصحابة وما يَقرُبُ منه حين لم تكن الأخبار قد استُقرِئت ، فإنه يجوز أن يَروِيَ أحدُهم ما ليس عند غيره .

قال الحافظ العلائيُّ : وهذا إنما يقومُ به ، أي بالتفتيش عنه الحافظُ الكبير الذي قد أحاط حفظُه بجميع الحديث أو مُعْظَمِه ، كالإمام أحمد ، وعلي بن المدِيني ، ويحيى بن مَعين ، ومَنْ بعدَهم كالبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زُرْعَة ، ومَنْ دُونَهم كالنّسائي ، ثم الدَّارَقُطْني ، لأن المآخذ التي يُحكَمُ بها ـ غالباً ـ على الحديث بأنه موضوع إنما هي جَمْعُ الطرق ، والاطِّلاعُ على غالب المروي في البُلدان المتنائية ، بحيث يُعرَف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم . . . . =

٢ ـ حديث : اتَّقُوا البَرْدَ فإنه قتَلَ أخاكم أَبا الدَّرْداء . قال السَّخَاوي : لا أَعرفه (١) .

٣ ـ حديث : اتَّقُوا ذوي العاهات . قال السَّخَاوي : لم أَقف عليه (٢) .

٤ ـ حديث : اجتماعُ الخَضِرِ وإلياس عليهما السلام في كل عام في الموسم بمنىً . قال العَسْقَلاَني : لا يَثْبُتُ فيه شيء .

= وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يَقْضي بعَدَم وِجدانه للحديث بأنه موضوع ، هذا مما يأباه تصرّفهم ، انتهى .

قلتُ ـ أي ابنُ عَرّاق ـ فاستفدنا من هذا أنّ الحفاظ الذين ذَكَرهم وأضرابَهم ـ قال عبد الفتاح : أي أشباهَهُم ، ويُلحَقُ بهم من المتأخرين مثلُ الحافظِ الضياء المقدسي وابن الصلاح والمنذري والنووي وابن دقيق العيد وابن تيمية والمِزّي والذهبي والسبكي والزيلعي وابن كثير وابن رجب والعراقي والهيثمي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وأشباههم من المتأخرين ـ إذا قال أحدُهم في حديث : لا أعرفه ، أو لا أَصْلَ له ـ ولم يتعقبه أحدٌ من الحفاظ بعده ـ كَفَى ذلك في الحكم عليه بالوضع ، والله أعلم ». انتهى بزيادة ما بين المعترضتين ، وتقدم استيفاء هذا الموضوع في التقدمة ص ٢٥ـ٢٧ فعُدْ إليه .

(١) وقد عاش أبو الدرداء بعد رسول الله ﷺ دهراً ، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٢ ، ولم يثبت أنه مات بالبرد .

(٢) وتمامُ كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٨ : « يمكن أن يكون المعنى باتقاء ذوي العاهات الفِرارَ منها خوفاً من العَدْوَى ، لا كما يتوهمه العامة . وقد روى البخاري في «صحيحه» ١٠ : ١٣٢ ومسلم في « صحيحه »=

. . . .

= ١٤ : ٢١٣ واللفظ للبخاري : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا عَدْوَى ، ولا طِيَرَة ، ولا هامَةَ ، ولا صَفَرَ ، وفِرَّ من المجذوم كما تَفِرُّ من الأسَد » انتهى كلام السخاوي بتصرف يسير .

قال عبد الفتاح : معنى هذا الحديث الشريف عندي : (لا عَدْوَى) أي لا يُعْدِ بعضُكم بعضاً ، أي لِيمتَنِعْ صاحبُ المرض المُعدِي عن مخالطة الأصحاء ، خشية أن يُعديهم بتقدير الله تعالى . ولفظة (لا) هنا للنهي كقوله تعالى : ﴿ فمن فَرَضَ فيهِنَّ الحجَّ فلا رَفَثَ ولا فسوقَ ولا جِدالَ في الحجّ ﴾ . أي فلا يَرْفُثْ ولا يَفْسُقْ ولا يُجادِلْ في أثناء قيامه بالحج .

وكذلك لفظةُ (لا) ناهيةٌ فيما يأتي من قوله ﷺ : (ولا طِيَرَةَ) ، أي لا تتطيّروا وتتشاءموا بالطّيْر ، وقد كانت العرب في الجاهلية تتشاءم به فيَصُدُّهم عن مقاصدهم . (ولا هَامَةَ) أي لا تتشاءموا بالهامة ، وهي البُومَةُ ، أو ما كانت العرب تزعمه : أن القتيل إذا لم يؤخذ بثأره تَصيرُ رُوحُه هامَةً ، فما تزال تقول : اسْقُوني حتى يؤخذ له بالثأر ، فنهاهم الإسلام عن هذا الاعتقاد الباطل كلِّه .

(ولا صَفَرَ) أي لا تتشاءموا بشهر صفر ، إذ كان عليهم ثقيلَ الوطأة جداً ، فقد كانوا يخرجون من الأشهر الحرم التي كانوا يمتنعون فيها عن القتال وشَن الغارات والأخذِ بالثأر ، إلى شهر صفر الذي يقع فيه القتل والقتال والنهب والسلب ! فأورثَهم ذلك أن يعتقدوا أنَّ زمَنَ شهرِ صفر شؤمٌ ، فنهاهم الإسلام أن يعتقدوا ذلك ، فالوقت من حيث هو وقت لا يقتضي شؤماً ولا ضَرراً على الإنسان ، وإنما الشؤم أي الضرر يأتي مما يَصنعُه الإنسان من السوء في ذلك الوقت ، فالسَّيِّءُ بصُنْعِه السوءَ : شؤمٌ على الزمان والوقت ، لا العكس . . . . =

٥ ـ حديث : اجتمِعُوا وارفَعُوا أيديَكم ، فاجتَمعنا ورَفَعنا أيدِيَنا ، ثم قال : اللهم اغفِر للمعلِّمين ـ ثلاثاً ـ

= وقولُه ﷺ : (وفِرَّ من المجذوم كما تَفِرُّ من الأسَد) هو من تمام الحديث نفسه ، وليس هو حديثاً آخر كما يزعمه بعضُ العلماء ، فيكون الحديث مرتبطاً أوَّلُه بآخره تمامَ الارتباط . فالرسولُ الكريم الحكيم ﷺ نَهى المريضَ صاحبَ المرض المُعْدِي أن يختلط بالناس ، لئلا يُعديَهم فيؤذيهم بتقدير الله تعالى ، كما أمَرَ الصحيح أن يتَجنَّبَ أسباب المرض والأذى بالعدوى ، فيَقي نفسَه منها بتقدير الله تعالى .

وهذا المعنى موافق تمام الموافقة للحديث الذي رواه البخاري في «صحيحه» ١٠ : ٢٠٦ ومسلم في «صحيحه» ١٤ : ٢١٥ واللفظ للبخاري : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ » . ففيه نَهْيُ الرسول ﷺ صاحبَ الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة ، وما ذلك إلا للعَدْوَى بتقدير الله تعالى .

فالإسلامُ يُقَرِّرُ ثبوتَ العَدْوَى في الحِسِّيات ، بل في المعنويات أيضاً قال سيدنا رسول الله ﷺ : « الرجلُ على دِين خليله ، فلْيَنظُر أحدُكم من يُخالِل » . رواه عن أبي هريرة أبو داود ٤ : ٢٥٩ والترمذي ٩ : ٢٢٣ . وقال ﷺ : « لا تُصاحِبْ إلا مؤمناً ، ولا يأكُلْ طعامك إلا تقي » . رواه عن أبي سعيد الخُدري أحمد ٣ : ٣٨ وأبو داود ٤ : ٢٥٩ والترمذي ٩ : ٢٤٢ وابن حبان والحاكم . وقال ﷺ : « كلُّ مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يُمَجِّسانه » . رواه البخاري ٣ : ١٩٧ ومسلم ١٦ : ٢٠٧ واللفظ للبخاري . أي يجعلانه يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً بمخالطته لهم .

كيلا يَذهب القرآن ، وأَعِزَّ العلماء كيلا يَذهبَ الدين . موضوع .

وكذا : اللهم اغفر للمعلِّمين وأَطِل أعمارَهم ، وبارِكْ لهم في كَسْبهم . موضوع . كذا في « اللآلِيء » [١] .

٦ ـ حديث : اللهم اغفر للمعلِّمين ـ ثلاثاً ـ كيلا يذهب القرآن ، وأَعزَّ العلماء كيلا يَذهب الدين . موضوع. كذا في « اللآلِيء » [٢] .

٧ ـ حديث : اللهم اغفر للمعلِّمين وأَطِلْ أَعمارهم ، وبارك لهم في كسبهم . موضوع . كذا في « اللآلىء » [٣] .

٨ ـ حديث : اللهم إني أَعوذ بك من أَن أَقول في الدين بغير علم . لم يوجد .

٩ ـ حديث : اللهم أَيِّد الإِسلامَ بأَحَدِ العُمَرين . لا

---

(١) للسيوطي ١ : ١٩٨ ـ ١٩٩ .
(٢) للسيوطي ١ : ١٩٩ . وهذا الحديث ولاحقُه أوردهما المؤلف مع الحديث ـ ٥ ـ فأوردتهما هنا برقمين منفردين لإتمام الفائدة .
(٣) للسيوطي ١ : ١٩٨ .

أَصل له بهذا اللفظ [١] .

١٠ ـ حديث : آخِرُ الطِّبِّ الكيّ . كلام ، ليس بحديث ، قاله ابن الدَّيْبَع .

١١ ـ حديث : آيةٌ من كتاب الله خيرٌ من محمد وآله . قال العَسْقَلاَني : لم أَقف عليه .

١٢ ـ حديث : أَبى الله أَن يَصحَّ إلا كتابُـــه . قال السخاوي : لا أَعرفه [٢] .

---

(١) ويغني عنه حديث « اللهم أعِزَّ الإسلامَ بأحبِّ هذين الرجلين إليك : بأبي جهل ، أو بعمر بن الخطاب » . رواه أحمد في « مسنده » ، والترمذي في « جامعه » ، وابن سعد في « الطبقات » ، والبيهقي في « الدلائل » ، كلُّهم من جهة خارجةَ بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً بهذا اللفظ ، كما في « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ٨٧ .

(٢) هو من كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه ، قال المُزَني تلميذُ الشافعي : قرأتُ كتاب « الرسالة » على الشافعي ثمانين مرَّة ، فما مِن مرَّة إلا وكان يقف على خطأ ، فقال الشافعي : هِيْهِ ! ـ أي حَسْبُك واكفُفْ ـ أَبَى الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غيرَ كتابه . ذكره الإمام عبد العزيز البخاري في أوَّل شرحه على أصول الإمام البَزْدَوي المسمّى « كشف الأسرار » ١ : ٤ . ونقله عنه الشيخ ابن عابدين في حاشيته « رد المحتار » ١ : ١٩ .

ورَوَى الخطيب البغدادي في كتابه « مُوضح أوهام الجمع والتفريق » =

١٣ ـ حديث : أَخفُوا الخِتان ، وأَعلِنوا النكاح . قال السخاوي : لا أَصل للأَول .

١٤ ـ حديث : إذا أَراد الله أَن يَنزِل إلى السَماء الدنيا نَزَل عن عرشه بذاته . مُحدِّثُه دجَّالٌ (١) .

١٥ ـ حديث : ـ قال الله تعالى ـ إذا أَردتُ أَن أَخرُبَ الدنيا بـدأْتُ ببيتي فَخَرَبتُه ، ثم أَخرُبُ الدنيا . قال العراقي (٢) : لا أَصل له .

= ١ : ٦ ، عن المُزَني قولَه : « لو عُورِضَ ـ أي قُوبِلَ ـ كتابٌ سبعين مرة ، لوُجِدَ فيه خطأ ، أبَى اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحاً غير كتابه » .

(١) هو كما في « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢ ـ ٣ « أبو بكر محمد ابن عيسى الطَّرَسُوسي ، قال : حدثنا نُعَيم بن حمّاد ، حدثنا جرير ، عن ليث ، عن بِشْر ، عن أنس قال : قال رسول الله ... » . وتعقبه السيوطي رحمه الله تعالى بقوله : « أقول : أتعبَنا نُعَيم بن حمّاد من كثرة ما يأتي بهذه الطامَّات ، وكم ندرأُ عنه ؟ ! والطَّرَسُوسي الراوي عنه قال فيه ابن عدي : عامّة ما يرويه لا يُتابَع عليه ، وهو في عِداد من يَسرق الحديث . وقال غيره : هو محدِّثٌ دجَّال . فلا أدري البلاء في هذا الحديث منه ، أو من شيخه نُعَيم ؟ » .

(٢) في « تخريج أحاديث الإحياء » في كتاب الحج ، في (فضيلة البيت ومكة المشرَّفة) .

١٦ - حديث : إذا جئتَ يا معاذُ أَرضَ الحُصَيْبِ فهروِلْ (١) ، فإن فيها الحُورَ العِين . يعني من اليَمَن . قال السخاوي : لا أَعرفه .

١٧ - حديث : إذا جلس المتعلِّمُ بين يَدَيْ العالم فَتَحَ الله عليه سبعين باباً من الرحمة ، ولا يقوم من عنده إلا كيومَ ولدَتْهُ أُمُّه ، وأَعطاه الله بكل حرف ثواب سبعين شهيداً ، وكَتبَ له بكل حديث عبادَةَ سنَة (٢) . في « الذيل » (٣) إنه موضوع .

١٨ - حديث : إذا حضَرَ العَشاءُ والعِشاء ، فابدأوا بالعَشاء . قال العراقي : لا أَصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ (٤) .

---

(١) قال في « القاموس » : الحُصَيْب كزُبَير موضعٌ باليمن ، فاقَتْ نساؤه حُسناً . ومنه : إذا دَخلْتَ أرضَ الحُصَيْب فهروِلْ .

(٢) وتمامه : « وبَنَى له بكل ورقة مدينة ، كل مدينة قَدْرُ الدنيا عَشْرَ مرّات » !

(٣) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٤٧ .

(٤) قاله العراقي في « شرح سنن الترمذي » ، كما في « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ٣٨ ، وقال العراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » في كتاب آداب=

١٩ ـ حديث : إذا رأيتَ القارئَ يلوذ بالسلطان فاعلم أنه لِصّ ، وإذا رأيته يلوذ بالأغبياء فاعلم أنه مُراءٍ ، وإياك أن تُخدَعَ فيُقالَ لك : تَشْفَعُ وتَدْرأُ عن مظلوم ، أو تَرُدُّ مظلمة ، فإنَّ هذه خَدعةُ إبليس ، اتَّخَذَها فُجَّارُ القُرَّاءِ سُلَّماً . من قولِ الثوري [١] .

وكذا من قولِه : إني لأَلقَى الرجلَ أُبغضُه ، فيقول لي : كيف أَصبحتَ ؟ فيَلِينُ له قلبي ، فكيف بمن أَكَلَ ثريدَهم ووطِئَ بِساطَهم [٢] ؟ . ومِن ثَمَّ ورد : « اللهم لا تجعل لفاجرٍ عبدي نِعمةً ، يرعاه قلبي [٣] . وقيل :

= الأكل : « المعروف : إذا حضر العَشاء وأُقيمت الصلاة ... » . انتهى . ويغني عنه الحديث الصحيح الذي أشار إليه العراقي ، ورواه البخاري ٩ : ٥٠٥ ومسلم ٥ : ٤٥ عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا حضَرَ العَشاءُ وأُقيمَتْ الصلاة فابدأوا بالعَشاء » . وأما قولُهم : « لا صلاةَ بحضرةِ طعام » فحديث صحيح أيضاً ، رواه مسلم ٥ : ٤٧ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ . وهو نفيٌ بمعنى النهي ، أي لا يصلي أحدٌ بحضرة طعام يتوقُ إليه .

(١) أي سفيان ، رواه عنه أبو نُعَيم الأصبهاني في « حلية الأولياء » في ترجمته ٦ : ٣٧٦ و ٣٨٧ . ووقع هنا في الأصل تحريف ونقص استدركته من « الحلية » .

(٢) رواه عنه أبو نعيم في « الحلية » ٧ : ١٧ .

(٣) أورده الغزالي في « الإحياء » في كتاب الحلال والحرام في (الباب السادس فيما يحل من مخالطة السلاطين والظلمة ...) ولفظه : « اللهم ... =

ما أَقبحَ أَن يُطلبَ العالِمُ فيقال : هو بباب الأَمير .

٢٠ ـ حديث : إذا صدقَتْ المحبَّة سقَطَت شروطُ الأَدب. قال ابن الدَّيْبع : ليس بحديث .

٢١ ـ حديث : إذا صلَّيتم عليَّ فَعَمِّمُوا . قال السخاوي : لم أَقف عليه بهذا اللفظ [1] .

٢٢ ـ حديث : إذا كان الفيء ذراعاً ونصفاً إلى ذراعين فصلوا الظهر . باطل .

٢٣ ـ حديث : إذا كَتبَ أَحدُكم كتاباً فلا يَكتب عليه : بَلَغ ، فإنه اسمُ شيطان ، ولكن يَكتُب عليه : الله .

= فيحبه قلبي » . وهكذا أيضاً لفظ العراقي في « تخريجه » عليه ، قال : رواه ابن مَرْدُويه في « التفسير » من رواية كثير بن عطية ، عن رجل لم يُسمَّ . ورواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث معاذ ، وأبو موسى المديني في كتاب « تضييع العمر والأيام » من طريق أهل البيت مرسلاً ، وأسانيده كلها ضعيفة » .

وأورده الغزالي مرةً ثانية في كتاب المحبة والشوق والأنس ، آخر (بيان حقيقة المحبة وأسبابها) ، وخرَّجه العراقي هنا عن الديلمي فقط ، وقال : « بسند ضعيف منقطع » .

(١) تمامُ كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٤٠ « ويمكن أن يكون بمعنى حديث « صلوا عليَّ وعلى أنبياء الله ، فإن الله بعثهم كما بعثني » انتهى .
والحديث المذكور رواه البيهقي في « شعب الإيمان » عن أبي هريرة ، =

موضوع ، كذا في « اللآلىء »[١] .

٢٤ ـ حديث : إذا كنتَ على الماء فلا تَبْخَل بالماء . قال السخاوي : لم أَقف عليه .

٢٥ ـ حديث : إذا وقع الذُّبابُ في إناء أَحدكم فاْمقُلُوه[٢] . صحيح . وأَما فاْمقُلُوه ثم انقلوه : فمصنوعٌ وموضوع . كذا في « المُغْرِب »[٣] .

٢٦ ـ حديث : أَربعٌ لا يَشبَعْنَ من أَربع : أَرضٌ من مطر ، وأُنثى من ذكر ، وعينٌ من نظر ، وعالمٌ من علم[٤] . ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات »[٥] .

= والخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٧ : ٣٨١ عن أنس ولفظه : « صلوا على أنبياء الله ورسله ، فإنّ الله بَعَثهم كما بعثني » . وهو حديث ضعيف .

(١) للسيوطي ١ : ٢١٥ .

(٢) قال أبو عبيد : أي اغمسوه في الطعام والشراب ، ليُخرِج الشفاء كما أخرج الداء ، وذلك بإلهام الله تعالى . نقله المطرزي في « المغرب » .

(٣) للمُطَرِّزي ٢ : ١٨٧ .

(٤) « قلت : وكذّابٌ مِن كَذِب » . انتهى من « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ، في ترجمة الكذّاب (الحُسَين بن عُلوان الكلبي) ١ : ٥٤٢ ، وقد ذَكَر الذهبيُّ فيها هذا الحديثَ من طريقه ، ثم عقّبه بقوله : « قلتُ : وكذّابٌ مِن كَذِب » .

(٥) ١ : ٢٣٤ ـ ٢٣٦ .

٢٧ ـ حديث : الأَرُزّ [١] . ليس بثابت ، ذكره ابن الدَّيْبع .

٢٨ ـ حديث : الأَرضُ في البحر كالإصطبل في البرّ [٢] . لم يوجد له أَصل .

٢٩ ـ حديث : أَصْفِ النيَّة ، ونَمْ في البريَّة . ليس بحديث ، ذكره ابن الدَّيبَع [٣] .

٣٠ ـ حديث : أَصلُ كل داءٍ الرِّضَا عن النفس . من كلام السلف وليس بحديث ، ذكره ابن الدَّيبع .

٣١ ـ حديث : أَعوذ بالله من عِمامةٍ صَمَّاء [٤] . قال السيوطي : لا أَصل له [٥] .

---

(١) وهو ما سيأتي في حرف اللام برقم ٢٥٢ ، وبلفظ « لو كان الأَرُزُّ رجلاً لكان حليماً » .

(٢) وفي بعض الكتب : كالإصطبل في الأرض .

(٣) يعني في كتابه « تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » وهو ساقط من الطبعات المنشورة للكتاب ، إذ لم أجده فيها . وهو موجود في أصل كتابِ « تمييز الطيب ... » أعني « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » للحافظ السخاوي في ص ٦١ .

(٤) أي لا عَذَبة لها .

(٥) قال ذلك السيوطي في « الحاوي للفتاوي » ١ : ٤٧١ في مسألة في قوله=

٣٢ ـ حديث : أَعينوا الشاري . لا أَصل له بهذا اللفظ . وكذا قولهم : المشتري مُعَان . ذكره ابن الدَّيْبَع .

٣٣ ـ حديث : أَفضلُ العبادات أَحمزُها . أَي أَشقُّها وأَصعبُها ، قال الزركشي : لا يُعرَف ، وقال ابن القيم في « شرح منازل السائرين » : لا أَصل له .

٣٤ ـ حديث : أَكثرُ أَهلِ الجنَّةِ البُلْهُ . رواه البزَّارُ مضعِّفاً ، والقُرْطُبيُّ مصحِّحاً [١] ، ورُوي بزيادةِ « وعِلِّيَون لذوي الأَلباب » . وهي ليس لها أَصل .

والبُلْهُ جمع أَبله ، وهو الغافل عن الشر ، المطبوعُ على الخير . وفسَّره سهلٌ التُسْتَرِيّ بأَنهم الذين وَلِهَتْ قلوبُهم وشُغِلَتْ بالله . وقيل : هو الأَبلَهُ في دنياه ، الفقيهُ في دينه . وفي « المقاصد » : أَي البُلْهُ في أُمور الدنيا [٢] .

= تعالى في سورة آل عمران : ﴿ يُمْدِدْكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مُسَوِّمين ﴾ .

(١) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « وصحّحه القرطبي في « التذكرة » ، وليس كذلك ، بل قال ابن عدي : منكر » . انتهى .

(٢) وأما (الأبلَهُ) ــ وهو الذي لا عَقْلَ له ــ فغيرُ مرادٍ في الحديث . قاله المؤلف في « الموضوعات الكبرى » .

٣٥ ـ حديث : أكرموا طَهُورَكم . قال ابن تيمية : موضوع . وفي « الذيل » (١) : هو كما قال .

٣٦ ـ حديث : أَلسِنَةُ الخَلْقِ أقلامُ الحق . لا أَصل له . ذكره ابن الدَّيْبَع .

٣٧ ـ حديث : أَمانُ العَبْد أَمانٌ . قال ابن الهُمَام (٢) : لا يُعْرَف له أَصل (٣) .

٣٨ ـ حديث : أُمِرْتُ أَن أَحكم بالظاهر ، والله يتولَّى السرائر . جَزَمَ العراقي وغيرُه بأَنه لا أَصل له (٤) .

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٣ .

(٢) في « فتح القدير » في كتاب السِّيَر ٤ : ٣٠٢ .

(٣) أي سَنَدٌ عن النبي ﷺ بهذا اللفظ . وإنما هو من كلام سيدنا عمر رضي الله عنه ، رواه عنه عبد الرزاق في « مصنَّفه » ٥ : ٢٢٢ ، وحكاه عنه الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » ٣ : ٣٩٦ . وانظر « سنن سعيد بن منصور » ٢/٣ : ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، و « سنن البيهقي » ٩ : ٩٤ .

(٤) وقد وقع نسبته حديثاً ! للقاضي ابن العربي في « أحكام القرآن » ١ : ١٤٣ ، وتبعَه تلميذُه القاضي عياض في كتابه « ترتيب المدارك » ١ : ١٠١ من طبعة المغرب ، فقال : « ومحالٌ تغييرُ حكم البشر في الباطن حُكم الله تعالى وحِكمَته ، لقوله عليه السلام : إنّا معاشرَ الأنبياء إنما نَحكمُ بالظَّواهر ، والله يتولَّى السرائر . ويُروَى : والله يتولّى البواطن . وفي رواية : إنما أُمِرْتُ أن أحكم بالظاهر ، والله يتولّى السرائر » . انتهى . =

. . . .

= وهو وهَمٌ لا ريب فيه ، كما نبّه العلماء عليه ، فقد قال جهابذةُ الحفاظ مثلُ المِزّيِّ وابنِ كثير والزركشيِّ وابنِ الملقّن والعراقي والسخاويّ وغيرهم : لا وجودَ له في كتب الحديث المشهورة ، ولا الأجزاء المنثورة .

ومما يجب التنبيهُ عليه هنا : ما وقع للسخاوي رحمه الله تعالى من وَهَمٍ عند كلامه على هذا الحديث في « المقاصد الحسنة » ص ٩١ ، وتبِعهُ عليه من جاء بعده كالمؤلف علي القاري في « الموضوعات الكبرى » والعجلوني في « كشف الخفاء » ١ : ١٩٢ ــ ١٩٣ ، فقد جاء فيها جميعاً : « أن النووي وقع له في « شرح صحيح مسلم » عند شرح قوله ﷺ : « إني لم أُومَر أن أنقب عن قلوب الناس ، ولا أشُقّ بطونَهم » ما نصُّه : معناه أني أُمِرت بالحكم بالظاهر ، والله يتولّى السرائر ، كما قال النبي ﷺ » . انتهى .

وقد وقع لقائل هذا على النووي تسرُّعٌ في فهم عبارة النووي ، فكان منه الخطأ والغلط ، وإليك نصَّ عبارة النووي من « شرح صحيح مسلم » في كتاب الزكاة في باب إعطاء المؤلّفة قلوبهم ٧ : ١٦٣ ، قال النووي رحمه الله تعالى : « قولُه ﷺ : إني لم أُومَر أن أنقبَ عن قلوب الناس ، ولا أشُقّ بطونَهم . معناه أني أُمِرْتُ بالحكم بالظاهر ، والله يتولّى السرائر ، كما قال ﷺ : فإذا قالوا ذلك ، فقد عَصَموا مني دماءَهم وأموالَهم إلا بحقّها ، وحِسابُهم على الله . وفي الحديث : هلاّ شققتَ عن قلبه » . انتهى كلامُ النووي .

وليس فيه نسبةُ جملةِ (أُمرتُ أن أحكم بالظاهر ...) إلى رسول الله ﷺ . وإنما فيه تفسير حديثه بها ، غيرَ منسوبة لرسول الله ﷺ . وإنما وقع هذا الوهَمُ لقائله من تسرُّع نظره في عبارة النووي ، وجعلِه جملةَ (كما قال ﷺ) مرتبطة بما قبلها ، في حين أنها مرتبطة بما بعدها .

هذا ، ويغني عنه ما عند البخاري في كتاب المغازي في (باب بَعْث علي بن=

٣٩ - حديث : أُمِرنا بتصغير اللقمة في الأَكل وتدقيق المَضْغ . قال النووي : لا يصح [1] .

٤٠ - حديث : أَنا أَفصح العرب ، بَيْدَ أَني من قريش . قال السيوطي : لا يُعلَمُ من أَخرجه ولا إِسنادُه .

= أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليَمَن قبل حجّة الوَداع) ٨ : ٥٣-٥٤ بشرح « فتح الباري » ، وما عند مسلم في الموطن المذكور سابقاً ٧ : ١٦٣ من حديث أبي سعيد الخدري ، وفيه : أنّ رجلاً يوصف بالنفاق قال لرسول الله ﷺ : اتْقِ الله ، فقال خالدُ بن الوليد : يا رسول الله ألا أضربُ عُنقَه ؟ فقال : لا ، لعلّه أن يكونَ يصلي ، قال خالد : وكم من مُصَلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، فقال رسول الله ﷺ : « إني لم أُومَر أن أُنقِّبَ عن قلوب الناس ، ولا أشُقَّ بطونَهم » .

وقال الشوكاني في « إرشاد الفحول » في مبحث (التعادل والترجيح) ص ٢٥٥ : « حديث نحن نحكم بالظاهر . لا أصل له ، لكن معناه صحيح ، وقد ورد في أحاديث ما يفيد ذلك ، كما في قوله ﷺ للعباس لمّا قال له : إنه خرَج يوم بدر مكرهاً ، فقال النبي ﷺ : « كان ظاهِرُك علينا » ، وكما في قوله ﷺ : « إنما أقضي بما أسمَع » . انتهى .

(١) أي هو حديث باطل ، لا يتصف بشيء من الصحة . وكذلك إذا قالوا في الحديث : لا يَثبُت . وتقدم في التقدمة نقلُ ما قاله شيخنا الكوثري في مقدمته لكتاب « انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب » في ص ١١ : « تنبيه : يقول صاحب « التنكيت » : اعلم أنّ البخاريَّ وكلَّ من صنَّفَ في الأحكام يريد بقوله : (لم يصح) الصحةَ الاصطلاحية . ومن صنَّفَ في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله : (لم يصح) أو (لم يَثبُت) المعنى الأعم ، ولا يلزَمُ من =

٤١ ـ حديث : أَنا أَفصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد . معناه صحيح ، ولا أَصل له ، كما قال ابنُ كثير وابنُ الجَزَري .

٤٢ ـ حديث : الأَنبياءُ قادة ، والفقهاءُ سادة ، ومُجالَسَتُهم زيادة . موضوع على ما في « الخلاصة » [1] .

٤٣ ـ حديث : أَنصَفَ مَنْ بالحقّ اعتَرَف . قال

= الأوَّلِ نفيُ الحُسْنِ أو الضَّعفِ ، ويَلزَمُ من الثاني : البُطلانُ » .

(١) أي كتاب « الخلاصة في معرفة الحديث » للإمام المحقق الحسين بن عبد الله الطيبي ، نقلاً عن « الدر الملتقَط في تبيين الغلط » للإمام الصَّغَاني .

قلت : وجـاء عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول : المُتّقون سادة ، والفقهاءُ قادة ، ومُجالستُهم زيادة . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » ورجالُه موثّقون ، كما في « مجمع الزوائد » للهيثمي ١ : ١٢٥ ـ ١٢٦ ، و « الحلية » لأبي نعيم ١ : ١٣٤ . وبمثل رواية الطبراني وأبي نعيم رواه ابن الجوزي في « كتاب القُصَّاص والمذكِّرين » ص ٤٤ ، من كلمة طويلة واعظة لابن مسعود ، هذه الجملة آخرها .

وهو كلام صحيح نفيسٌ للغاية ، فإنه يقول : المتقون سادة ، أي لهم شرَفٌ ورِفْعة بتقواهم ، والفقهاء قادة ، أي هم المتّبَعون في بيان شرع الله ودينه ، ومُجالستُهم ـ وهم الفقهاء الأتقياء ـ مفضَّلةٌ على مجالسة المتقين ، إذ فيها زيادةُ خير بالانتفاع بعلمهم ومعرفتهم بالحلال والحرام ، فصحبتهم أكثرُ نفعاً ، وأغنمُ كسباً .

ولعل كلام ابن مسعود هذا هو أصل الحديث المذكور هنا ؟ رفعَهُ بعضُ الرواة النّقَلة ، وبدَّل بعضَ ألفاظه بفهمه ! فأفسد المعنى ، وأسند إلى النبي ﷺ ما لم يقله !

السخاوي : لم أَعرفه هكذا [١] .

٤٤ - حديث : إن كان الكلامُ من فِضَّة فالصَّمتُ من ذَهَب . هو من قول سليمان عليه السلام ، أَو لُقمان لابنه ، ذكره ابن الدَّيْبَع .

٤٥ - حديث : إنْ لم يكن العلماءُ أَولياءَ الله ، فليس لله وليّ . ليس بحديث ، بل من كلام أَبي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى .

٤٦ - حديث : إنَّ الله أَخذ الميثاق على كل مؤمن أَن يُبغض كلَّ منافق ، وعلى كل منافق أَن يُبغض كلَّ مؤمن . لم يوجد .

٤٧ - حديث : إنَّ الله لا يقبل دعاءً ملحوناً . لا يُعرَفُ له أَصل .

٤٨ - حديث : إنَّ الله لمَّا خلَقَ العقل قال له : أَقبِلْ

---

(١) تمامُ كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٠٢ « ولكن رَوَى أحمد والحاكم في « مستدركه » من حديث الأسود بن سَرِيع رضي الله عنه قال : أُتيَ النبيُّ ﷺ بأعرابي أسير ، قال : أتوبُ إلى الله ، ولا أتوب إلى محمد ، فقال النبي ﷺ : « عَرَف الحقَّ لأهله » .

فأَقبَل ، ثم قال له : أَدبِرْ فأَدبر ، فقال : وعِزَّتي وجلالي : ما خَلَقتُ خلقاً أَشرف منك ، فَبِكَ آخُذُ ، وبك أُعطي . قالوا : إنه كذب موضوع اتفاقاً ، كذا في « المقاصد » [١] .

٤٩ ـ حديث : إنَّ الله نَقَلَ لذةَ طعام الأَغنياء إلى طعام الفقراء . قال السيوطي : إنه موضوع .

٥٠ ـ حديث : إنَّ الله وعَدَ هذا البيت أَن يحجَّه في كلِّ سنة سِتُّ مئةِ أَلف ، فإن نقصوا أَكملهم الله بالملائكة ، وإنَّ الكعبة تُحشَرُ كالعروس المزفوفة ، كلُّ من حجَّها يتعلَّقُ بأَستارها ، يَسعون حولها حتى تدخل الجنة ، فيَدْخلُوا معها . قال العراقي : لم أَجد له أَصلاً .

٥١ ـ حديث : إنَّ الله يَكرَهُ الرجلَ البطَّال . قال الزركشي : لم أَجده [٢] .

---

(١) وقد استوفى الحافظ العراقي بيان طرق هذا الحديث الموضوع في « التخريج الكبير لأحاديث الإحياء » ، ونقله عنه العلامة الزَّبيدي في « شرح الإحياء » ١ : ٤٥٣ ـ ٤٥٥ .

(٢) قلتُ : المشهورُ على الألسنة : « إن الله يكره العبدَ البطال » . وقد جاء بهذا المعنى آثار كثيرة عن الصحابة من أقوالهم ، قال الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٢٦ : « أخرج سعيد بن منصور في «سننه» عن ابن =

٥٢ ـ حديث : إنَّ الأَرض لَتَنْجُسُ من بول الأَقْلَف أَربعين يوماً . فيه داود الوضَّاع (١) .

٥٣ ـ حديث : إنَّ أَهل الجنَّة لَيَحتاجون إلى العلماء في الجنَّة ، وذلك أنهم يزورون الله في كل جمعة ، فيقول : تَمنَّوا عليَّ ما شئتم ، فيلتفتون إلى العلماء فيقولون : ماذا نتمنَّى على ربِّنا ، فيقولون : كذا وكذا ... ذكَرَ في

= مسعود من قولـه : إني لأكرَه الرجلَ فارغاً لا في عَمَلِ الدنيا ولا في الآخرة.
وأورَدَ الزمخشري في « تفسيره » في سورة الانشراح ، عن عمر بلفظ : إني لأكرَهُ أن أرى أحدَكم سَبَهْلَلاً ـ أي فارغاً ـ لا في عملِ دُنيا ، ولا في عمل آخرة .

وللبيهقي في « الشُّعَب » من طريق عُروة بن الزُّبير قال : « يقالُ ما شرُّ شيءٍ في العالَم ؟ قال : البطالة » . انتهى و (العالَم) هنا بفتح اللام كما ضبطه العجلوني في « كشف الخفاء » ١ : ٢٨٦ .

(١) هو داود بن سليمان الجُرجاني . والأَقْلَفُ : من لم يُخْتَن . ووقع في الأصل وفي « الموضوعات الكبرى » للمؤلف وفي « كشف الخفاء » للعجلوني ١ : ٢٢٣ بلفظ (إن الأرضَ لَتنجُسُ من بول الأبعر أربعين يوماً) . وهو تحريف . وصوابه ما أثبتُّه ، كما جاء في « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٩٧ . وتمامُ هذا الحديث المكذوب كما في ترجمة الكذاب (داود بن سليمان) المذكور في « ميزان الاعتدال » للذهبي ٢ : ٨ ، و « لسان الميزان » لابن حجر ٢ : ٤١٧ كما يلي : « اختنوا أولادَكم يوم السابع ، فإنه أطهر وأسرَعُ نباتاً للحم ، إنَّ الأرض تَنْجُسُ من بول الأقلف أربعين يوماً » .

« الميزان » أنه موضوع [1] .

٥٤ ـ حديث : إنَّ الإيمانَ قولٌ وعمل ، يزيد ويَنْقص . والإيمـانَ لا يزيد ولا ينقص . قال الفيروزآبادي : كلُّه لا يصح .

٥٥ ـ حديث : إنَّ بلالاً كان يُبدل الشين في الأَذان سِيناً . ليس له أَصل .

٥٦ ـ حديث : إنَّ شيطاناً بين السماء والأَرض ، يقال له : الوَلْهان ، معه ثمانيةُ أَمثالِ ولدِ آدم من الجنود ، وله خليفة يقال له : خَنْزَب . قال ابن الجوزي : موضوع .

٥٧ ـ حديث : إنَّ العالم والمتعلم إذا مَرَّا على قرية ، فإن الله تعالى يَرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أَربعين يوماً . قال الحافظ الجلال [2] : لا أَصل له .

٥٨ ـ حديث : إنَّ العبد لَيُنشَرُ له من الثناء ما بين المشرق والمغرب ، وما يَزِنُ عندالله جَنَاحَ بَعُوضة . كذا في

---

(١) ذكره الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة (مُجاشِع بن عَمْرو) ٣ : ٤٣٦ أحَدِ الكذَّابين .

(٢) يعني جلال الدين السيوطي .

« الإِحياء » ، وقال العراقي : لم أَجده هكذا . وفي « الصحيحين » من حديث أَبي هريرة : « إنه ليأْتي الرجلُ العظيمُ السَّمِينُ يوم القيامة ، لا يَزِنُ عند الله جَنَاحَ بَعوضة » [(١)] .

٥٩ ـ حديث : إنَّ القصيرة قد تُطيل . أَي تَلِدُ وَلَداً طويلاً . قال صاحب « القاموس » : إنه مثَلٌ وليس بحديث كما وَهِمَ فيه الجوهري .

٦٠ ـ حديث : إنكم في زمان أُلْهِمتُم فيه العمل ، وسيأتي قوم يُلهمون الجدل . ذكره في « الإِحياء » ، وقال العراقي : لم أَجده .

٦١ ـ حديث : إنَّ لإِبراهيم الخليل ولأَبي بكر الصديق لِحيَةً في الجنَّة . لم يصح . وكذا ما قيل في حق موسى وهارون وآدم عليهم السلام [(٢)] .

---

(١) هو في « صحيح البخاري » ٨ : ٣٢٤ ، في آخر تفسير سورة الكهف ، وفي « صحيح مسلم » ١٧ : ١٢٩ ، في أول كتاب صفة القيامة .

(٢) أي ما قيل في حق هؤلاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أَن لهم لِحىً في الجنة : لم يصح أيضاً . وانظر « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ١١٦ ، و « الحاوي للفتاوي » للسيوطي ٢ : ٥٦٩ ـ ٥٧٠ .

٦٢ ـ حديث : إنَّ للهِ ملائكةً تَنقُلُ الأَموات . قال السخاوي : لم أَقف عليه .

٦٣ ـ حديث : إنَّ لله مَلَكاً ما بين شُفْرَيْ عينيه مَسِيرةُ خمسِ مئة عام [١] . لم يوجد له أَصل .

٦٤ ـ حديث : إنَّ المسجد لَينزوي من النُّخامة [٢] . لم يوجد .

---

(١) الشُّفْرُ بالضم ويفتح : واحدُ أشفار العين ، وهي حُروف الأجفان التي يَنْبُتُ عليها الشعر ، وهو الهُدْب . ووقع في « كشف الخفاء » للعجلوني ١ : ٢٥٢ (ما بين شعري عينيه) وهو تحريف .

(٢) تمامُه : كما تنزوي الجِلدَةُ في النار . كما ذكره الغزالي في « الإحياء » في كتاب قواعد العقائد في أواخر الفصل الثاني . وقال العراقي : « لم أجد له أصلاً » . انتهى.

قلت : هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه ابن أبي شيبة في « المصنَّف » في كتاب الصلاة في (باب من قال : البُصاقُ في المسجد خطيئة) ٢ : ٣٦٦ فقال : « حدثنا وكيع ، قال : نا مِسْعَر ، عن يزيد بن منقذ ، عن أبي هريرة قال : إنَّ المسجد لَيَنزوي من المُخَاط أو النُّخَامة كما تنزوي الجلدة في النار » ثم ساقه من طريق أخرى إلى أبي هريرة .

ورواه أيضاً عبدُ الرزاق في « مصنّفه » في (باب النُّخامة في المسجد) ١ : ٤٣٣ ، وسعيد بن منصور في « سننه » ، والبخاري في « تاريخه » .

ومعنى (ينزوي) يَنضَمُّ وينقبض . وقد بيّن الغزالي في « الإحياء » أن

٦٥ ـ حديث : إنَّ من أَقلِّ ما أُوتيتم اليقينَ وعزيمةَ الصبر . ومن أُعطي حظَّه منهما لم يُبالِ ما فاته من قيام الليل وصيام النهار . ذكره في « الإحياء » ، قال العراقي : لم أَقف له على أصل . ورَوى ابن عبد البر من حديث معاذ : « ما أَنزل الله شيئاً أَقلَّ من اليقين » .

٦٦ ـ حديث : إنَّ من تمامِ إيمان العبد أَن يَستثني في كلِّ حديثه . يعني : أَن يقول فيه : إن شاء الله . منكر [١] .

= هذا من قبيل الاستعارة والرمز ، قال : « ليكون وقعُه في قلب المستمع أغلب ، وأنت ترى أن ساحة المسجد لا تنقبض بالنخامة ، ومعناه أن رُوح المسجد كونه معظَّماً ، ورميُ النخامة فيه تحقير له ، فيضاد معنى المسجديّة مضادة النار لاتصالِ أجزاء الجلدة » . انتهى .

ورَوَى مسلم في « صحيحه » ٥ : ٤٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً ، أن رسول الله ﷺ رأى نُخامةً في قِبلةِ المسجد ، فأقبَلَ على الناس فقال : « ما بالُ أحدِكم يقومُ مستقبلَ ربِّه ، فيَتَنَخَّعُ ـ أي يَبْصُقُ ـ أمامَه ! أيُحب أحدُكم أن يُستقبَلَ فيُتَنَخَّعَ في وجهه ؟! فاذا تَنخّعَ أحدُكم فليتَنَخّعْ عن يساره ، تحت قَدَمه ، فان لم يجد فليقل هكذا . ووَصَفَ القاسمُ بن مِهران ـ الراوي ـ فتَفَلَ في ثوبه ، ثم مسَحَ بعضَه على بعض » .

(١) أي باطل ، قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة (مُعارِك ابن عَبّاد) ٤ : ١٣٤ بعد أن أورد فيها هذا الحديث : « هذا الحديث باطل ». ونقَلَ السيوطي في « اللآلىء المصنوعة» ١ : ٤٢ قولَ الذهبي فيه وأقرَّه ، ثم =

٦٧ ـ حديث : إنَّ من الذنوب ذنوباً لا يُكفِّرُها إلا الوقوفُ بعرفة . قال العراقي : لم أَجد له أَصلاً .

٦٨ ـ حديث : إنَّ من العِصمة أَن لا تَقْدِر . من كلام السادة الصوفية .

٦٩ ـ حديث : إنَّ الميِّتَ يَرى النارَ في بيته سبعةَ أيام . قال أَحمد وغيرُه : باطل لا أَصل له ، وهو بِدعة [1] .

٧٠ ـ حديث : إنني لأَجِدُ نَفسَ الرحمن من قِبَلِ اليَمَن ، أَو : من جانب اليَمن . قال العراقي : لم أَجد له أَصلاً [2] .

= قال : « والآفَـةُ فيه من داود بن المحبَّر ، فإنه وضَّاع . وقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » من طريقه » .

(١) أي إيقادُ الضوء في بيت الميت إلى سبعة أيام من وفاته .

(٢) قلت : الذي رأيته في « تخريج الإحياء » للعراقي في كتاب قواعد العقائد في أواخر الفصل الثاني هذا نصه : « حديث إني لأجد نَفَس الرحمن من جانب اليمن . أحمد من حديث أبي هريرة ، في حديثٍ قال فيه : وأجدُ نَفَس ربكم من قِبَل اليمن . ورجاله ثقات » . انتهى .

وقال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١٠ : ٥٥ ــ ٥٦ « عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : ألا إنَّ الإيمان يمان ، والحكمة يمانيَة ، وأجِدُ نَفَسَ ربكم من قِبَل اليمن . رواه أحمد ، ورجالُه رجال الصحيح غير شَبِيب أبي روح ، وهو ثقة » . انتهى . . . . =

٧١ - حديث : إن الوَرْدَ خُلِقَ من عَرَق النبي ﷺ ، أَو من عَرَقِ البُرَاق . قال النووي : لا يصح . وقال العسقلاني وغيرُه : موضوع [١] .

٧٢ - حديث : الإيمانُ عَقْدٌ بالقلب ، وإقرارٌ باللسان ، وعَملٌ بالأَركان . حَكَمَ ابنُ الجوزي بوضعه . قال السخاوي:

= ورواه البيهقي في « الأسماء والصفات » ص ٤٦٢ - ٤٦٣ عن الصحابي سَلَمة بن نُفَيل السَّكُوني ، وفي حديثه : قال النبي ﷺ وهو مُوَلٍّ ظَهْرَه قِبَلَ اليمن : « إني أجِدُ نَفَسَ الرحمن ها هنا ». وقد رواه البزار في «مسنده» والطبراني في « الكبير » ولفظُه « إني أجدُ نَفَسَ الرحمن من ها هنا وأشار إلى اليمن » . ورواه الطبراني أيضاً في « مسند الشاميين » عن أبي هريرة بلفظ « الإيمان يمان ، والحكمة يمانية ، وأجد نَفَسَ الرحمن من قبل اليمن » . ورواه في «الوسط» عن أبي هريرة أيضاً بلفظ « وأجد نَفَسَ ربكم من قِبَل اليمن ». وأسانيد هذه الروايات صحيحة ، كما بسطه الشيخ محمد بن قاسم الحيدر آبادي في « القول المستحسَن في فخر الحسن » ص ١١٨ - ١٢٠ . أي فخر الحسن البصري باثبات سماعه من سيدنا علي رضي الله عنه .

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » في بيان معناه : « أراد : إني أجدُ الفَرَجَ من قبل اليمن » .

(١) تعبيران مختلفان : (لا يصح) و (موضوع) ، ومؤدّاهما الاصطلاحي هنا واحد ، كما سبق الإلماعُ إليه في التقدمة .

وهو من حديث عبد السلام بن صالح عند ابن ماجه [١] .

٧٣ ـ حديث : إيَّاكَ والسجعَ يا ابنَ رَواحة . كذا في « الإحياء » . قال العراقي : لم أَجده هكذا ، وفي كتاب

---

(١) قلت : كونُه في « سنن ابن ماجه » لا يَمنع أن يكون موضوعاً ، فقد وقع فيها أكثرُ من ثلاثين حديثاً موضوعاً ، انظر « الأجوبة الفاضلة » للعلامة اللكنوي وما علّقته عليه في ص ٧١ ـ ٧٢ .

وقد أورد السيوطي هذا الحديث في « اللآلىء المصنوعة » ١ : ٣٣ ـ ٣٦ وأورد له متابعات رأى أنها تَنفي عنه الحكمَ بالوضع ، وتابعه على ذلك ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ١٥١ ـ ١٥٢ .

و (عبد السلام بن صالح الهَرَوي) راوي هذا الحديث قال فيه أبو حاتم : لم يكن عندي بصدوق . وضَرَب أبو زُرْعة على حديثه ، وقال العُقَيلي : رافضي خبيث ، وقال ابنُ عدي : مُتّهم ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : رافضي خبيث مُتّهم بوضع حديث (الإيمان إقرار بالقلب) كما في « الميزان » للذهبي ٢ : ٦١٦ ، وكذّبه العُقَيلي ومحمد بن طاهر المقدسي . وقال ابن عراق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ٧٩ « اتهمه بالكذب غير واحد » .

وما نُقِلَ عن يحيى بن معين من توثيقه ، فقد أحسن الجوابَ عنه العلامة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليماني رحمه الله تعالى ، فيما علّقه على « الفوائد المجموعة » للشوكاني ص ٢٩٣ و ٤٥٢ ، فانظره . ثم إن لفظ الحديث بادية عليه صَنْعةُ التعاريف المذهبية . وقد سبَقَ ابنَ الجوزي بالحكم عليه بالوضع الحافظُ الدارقطني كما تقدم نقلُ كلامه عن « الميزان » ، وكما نقَلَه بتمامه ابنُ الجوزي في كتابه « الموضوعات » ١ : ١٢٨ ـ ١٢٩ . وهو الحقُّ ، والله أعلم.

« الريـــاضة » لابن السُّنِّي ، وأَبي نُعَيم في « الحِلية » [١] من حديث عائشة بإسناد صحيح أَنها قالت للسائب : إياك والسَّجْعَ ، فإنَّ النبي ﷺ وأَصحابَه كانوا لا يَسجعون . ولابن حِبَّان : اجتَنِب السَّجْع ، وفي « البخاري » نحوُه من قولِ ابن عباس .

٧٤ ـ حديث : أَيُّ شيءٍ يَخفى ؟ قال : ما لا يكون .
قال العسقلاني : لا أَعرف له أَصلاً .

---

(١) هكذا جاء في الأصل . وعبارة العراقي في « تخريج الإحياء » في كتاب العلم في (بيان ما بُدِّلَ من ألفاظ العلوم) : « ولأحمد وأبي يعلى وابن السني وأبي نعيم في كتاب الرياضة من حديث عائشة ... » . انتهى . وفي « شرح الإحياء » للزبيدي ١ : ٢٤٦ « إياك والسجع يا ابن رواحة . قال العراقي : لم أجده مرفوعاً . ولأحمد وأبي يعلى وابن السني وأبي نُعَيم في كتابيهما « رياضة المتعلمين » ... » .

حرف الباء الموحدة

٧٥ ـ حديث : الباذِنْجان لما أُكِلَ له . باطل لا أَصل له ، صَرَّح به الحُفَّاظ .

٧٦ ـ حديث : الباقِلاَء . ليس بثابت [١] .

---

(١) قلت : أما تفسيرُ (البَاقـلاء) فقد جاء في « القاموس » وشرحه « تاج العروس » في مادة « بقل » : « البَقْلُ كلُّ نباتٍ اخضَرَّتْ به الأرض . والباقِلَّى ـ مشدَّداً مقصوراً ، ويُخَفَّفُ مع القصر ـ أي يقال : الباقِلَى والباقـلاءُ ـ مخفّفة ممدودةً ، إذا شدَّدتَ اللامَ قَصَرْتَ ، وإذا خففْتَها مَدَدْتَ ـ الفُولُ ، والواحدةُ باقِلاَّةٌ ، أو باقِلاَءَةٌ » . انتهى .

وأما حديثُ (الباقِلاَء) فهو حديث طويل ، ولهذا لم يذكره المؤلف بنصه ، وكذلك أغلب المؤلفين في الأحاديث الموضوعة ، وإنما اكتفوا بالإشارة إليه لطوله . وهو حديث جاء فيه ذكر فوائد لأنواعٍ كثيرة من البُقُول ، ومنها (الباقـلاَء) ، فأطلقوا عليه حديث (الباقـلاَء) اختصاراً . وأنا أوردُه بطوله لتُعرَفَ الإشارة إليه ، وهو مما حكَمَ السيوطي رحمه الله تعالى بوضعه ، وأورده في كتابه « ذيل الموضوعات » ص ١٤١ ـ ١٤٢ بالسند التالي :

« أخرج الطُّيوري في « الطُّيُوريات » : أنبأنا أبو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق ، أنبأنا أبو القاسم إبراهيم بن أحمد بن جعفر الحرفي ، حدثنا عبد الله بن محمد بن علي بن بُتَيرة ، حدثني أبو الطيب الصياد محمد بن إسحاق الخزاعي ، حدثنا علي بن الحسين ، حدثنا ـ محمدُ بنُ ـ موسى بن إبراهيم ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً :

١ ـ من أكل الجِرْجِيرَ بعد العِشاءِ الآخِرة فباتَ عليه نازَعَه الجُذَام في أنفه .

. . . .

٢ — ومن أكل الكُرَّاثَ وباتَ عليه فنَكْهَتُهُ مُنْتِنةٌ ، وباتَ آمناً من البواسير ، واعتزله المَلَكان حتى يُصبح .

٣ — ومن أكل الكَرَفْسَ بات ونَكْهَتُهُ طيِّبَة ، وبات آمناً من وَجَعِ الأضراس والأسنان .

٤ — ومن أكل الهِنْدَباءَ بات ولم يَحِكْ فيه سُمٌّ ولا سِحْر ، ولم يَقربه شيءٌ من الدوابّ حيّةٌ ولا عقرب .

٥ — ومن أكل بَقْلَة الجنّة أمر الله الملائكة يكتبون له الحسنات .

٦ — ومن أكل السَّذَابَ بات آمناً من ذات الجَنْب والدُّبَيْلة .

٧ — ومن أكل الفِجْلَ بات آمناً من البَشَم .

٨ — ومن أكل البقلة الخبيثة فلا يقرَبَنَّ مسجدَنا هذا ، فإن الملائكة تتأذّى مما يَتأذّى منه بنو آدم .

٩ — ومن أكل الدُّبّاءَ بالعَدَس رَقَّ عند ذِكر الله ، وزادَ في دِماغه .

١٠ — ومن أكل فُولةً بقِشْرها نزَع الله منه مِن الدّاء مثلَها .

١١ — ومن أكل المِلْحَ قبل الطعام وبعد الطعام ، فقد أَمِنَ من ثلاثِ مئة وستين نوعاً من الدّاء ، أهوَنُها الجُذَامُ والبَرَصُ » . انتهى . وانظر حديثَ الملح الذي سيأتي تعليقاً على أواخر الفقرة ٤٣٦ .

ونقله عن السيوطي الشيخ ابن عراق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ٢ : ٢٦٦ ، ثم قال : « لم يُبيِّن — أي السيوطي — عِلّتَه ، وفيه محمد بن موسى بن إبراهيم ، عن هشام بن عروة ، وما عرفتُه . وفي « لسان الميزان » ٥ : ٤٠١ « محمد بن موسى بن إبراهيم الإصطخري : شيخٌ مجهول » . فلا أدري أهو هذا أم غيره ؟ » . انتهى كلامُ الشيخ ابن عراق .

قال عبد الفتاح : وليس بيانُ ابن عراق رحمه الله تعالى لحالِ الراوي المذكور هنا ، ليَتِمَّ له الحكمُ على الحديث بالوضع ، وإنما هو من باب

٧٧ - حديث : بُخَلاءُ أمتي الخيَّاطون . قال السخاوي : لم أقف عليه [1] .

٧٨ - حديث : البخيل عدو الله ولو كان عابداً [2] . لا أصل له .

=كشف الكذب وقائله، فإن الحديث المذكور تَعُجُّ منه روائحُ الكذب عَجّاً من كل جانب ، وما هو بمحتاج للبحث عن سنده .

وقال العجلوني في « كشف الخفاء » ١ : ٢٨٧ « قال الزركشي : أحاديثُ الباقِلاء والعَدَس باطلة . وقال النَّجْمُ الغَزّي : لم يصح في الباقِلاء شيء ». وقال الفيروز آبادي في خاتمة كتابه « سِفْر السعادة » ص ١٥٠ التي عقَدَها لبيان طائفة من الأحاديث الموضوعة : « وبابُ فضل العَدَس ، والباقِلاء ، والجُبْن ، والجَوْز ، والباذِنجان ، والرُّمان ، والزَّبيب ، لم يَصحَّ فيه شيء ، وإنما وضَعَ الزنادقةُ في هذه الأبواب أحاديث ، وأدخلوها في كتب المحدثين شَيْناً للإسلام ! خذَلهم الله تعالى » .

وقد ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ٢ : ٢٩٣ عن عائشة أيضاً من طريق الدارقطني ، مقتصِراً على قوله : « من أكل فُولةً بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلَها » . وحكم ببطلانه فقال : « هذا حديث ليس بصحيح ، وقال ابن عدي : هذا حديث باطل » . وأقرَّه السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٢١٨ ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ٢ : ٢٣٦ .

(١) وقال ابن الدَّيْبَع في « تمييز الطيب من الخبيث » : لا أصل له . وقال العجلوني في « كشف الخفاء » ١ : ٢٨١ « وذكر ابنُ الغَرْس أنه في بعض النسخ (الحَنّاطون) بالحاء المهملة والنون المشددة بمعنى بائعي الحنطة » .

(٢) كذا جاء في الأصل . وجاء في غير كتاب من كتب الموضوعات بلفظ (ولو كان راهباً) .

٧٩ ـ حديث : البَرْدُ عَدوُّ الدِّين . ليس بحديث ، بل من كلام بعض العلماء [١] .

٨٠ ـ حديث : البَرَكةُ في صِغَرِ القُرْص [٢] . نُقِلَ عن النَّسائي أنه كذِبٌ .

٨١ ـ حديث : بُرْمَةُ الشَّرِكة لا تَفُور [٣] . ليس بحديث .

٨٢ ـ حديث : البشاشَةُ خير من القِرى [٤] . قال السخاوي : لا أَعرفه .

٨٣ ـ حديث : بَشِّر القاتلَ بالقتل . قال السخاوي : لا أَعرفه .

---

(١) هو سعيد بن عبد العزيز الدمشقي التنوخي الإمام الكبير ، فقيه الشام وصالحُها ، ويُشبَّه بمالك والأوزاعي ، توفي سنة ١٦٧ رحمه الله تعالى .

(٢) وتمامُ الحديث : (وطُول الرِّشاء ، وصِغَر الجَدْوَل) . ويعني بصِغَر القُرْص : تصغيرَ رغيف الخبز . والرِّشاء : الحبل . والجَدْوَل : النَّهْر .

(٣) البُرْمة هي القِدْر التي يُطبخ فيها . ووقع في « كشف الخفاء » للعجلوني ١ : ٢٨١ بلفظ (بُرمة الشرك لا تَغُور) . وهو تحريف .

(٤) هو ضيافة الضيف .

٨٤ ـ حديث : البِطْنَةُ تُذهِبُ الفِطنة . ليس بحديث . إنما هو من كلام عَمْرو بن العاص وغَيرِه [١] .

٨٥ ـ حديث : البِطِّيخ وفضائله . قال الزركشي : لم يَثبت [٢] .

٨٦ ـ حديث : بُني الدِّينُ على النظافة . ذكره في « الإِحياء » وقال العراقي [٣] : لم أَجده هكذا ، وفي « الضعفاء »

---

(١) أي جاء هذا المعنى عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم .

(٢) قال المؤلف في كتابه « الموضوعات الكبرى » عقب قول الزركشي هذا : « أمّا فضائلُ البطيخ فكذلك ـ يعني أنها لم يصح منها شيء ـ . وأما ما ورد في البطيخ أنه عليه الصلاة والسلام أكلَهُ فثابت ، لا سيما مع الرُّطَب ، كما في « الشمائل » للترمذي وغيره » . قلت : وهو في « سنن أبي داود » و« سنن الترمذي » : « عن عائشة أن النبي ﷺ كان يأكل البطيخ بالرطب ». زاد أبو داود في روايته « يقول : نكسِرُ حَرَّ هذا ببَرْد هذا ، وبَرْدَ هذا بحرّ هذا » .

تتمة : ما يُذكر أن الإمام أحمد لم يأكل البطيخ ، لأنه لم يعرف كيفية أكل الرسول ﷺ له ، فغيرُ صحيح كما نبّه عليه العلماء ، ومنهم الإمام ابن مفلح الحنبلي في كتابه « الفروع » ٦ : ٣٠٨ ، قال رحمه الله تعالى : « وما نُقِلَ عن الإمام أحمد ، أنه امتنع من البطيخ ، لعدم علمه بكيفية أكلِ النبي ﷺ : كذبٌ ، ذكره شيخنا ـ أي الشيخ الحافظ ابن تيمية ـ » .

(٣) في « تخريج الإحياء » في أول (الباب الخامس) من كتاب العلم (في آداب المتعلم والمعلم) ، وفي أول كتاب أسرار الطهارة . وذكره الحافظ =

لابن حِبَّان من حديث عائشة : « تنظَّفوا فإنَّ الإِسلام نظيف » . وللطبراني في « الأَوسط » بسندٍ ضعيف جداً من حديث ابن مسعود : « النَّظافةُ تدعو إلى الإِيمان »[1] .

= المنذري في أول الترغيب في تخليل الأصابع ، وقال : « وقَفَه الطبراني في « الكبير » على ابن مسعود باسناد حسن ، وهو الأشبه » .

(١) ونحوُه ما رواه الترمذي في « سننه » في أبواب الأدب في (باب ما جاء في النظافة) ١٠ : ٢٤٠ ـ ٢٤١ « عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إنَّ الله طيِّبٌ يحبُّ الطيِّبَ ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحبُّ الكرَمَ ، جَوَاد يحبُّ الجود ، فنظِّفوا أفنيتَكم . قال الترمذي : حديث غريب ، وخالد بن إلياس يُضعَّف » . فالحديث ضعيف كما قاله أبو بكر ابن العربي في « عارضة الأحوذي » ، والمباركفوري في « تحفة الأحوذي » ٤ : ٢٠ ، خلافاً لما عُلِّقَ على « مشكاة المصابيح » ٢ : ٥٠٣ من أنه « حديث حسن » .

وكلامُ المُناوي في « فيض القدير » ٢ : ٢٣٩ لا يخلو من وَهَم ، فإن الترمذي لم يُحسِّنه ، ولم يروه إلا من طريق واحدة ، كما أفاده النابلسي في « ذخائر المواريث » ١ : ٢٣٧ .

وجاء في « مجمع الزوائد » للهيثمي ٥ : ١٣٢ « عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : الإسلامُ نظيف فتنظَّفُوا ، فإنه لا يَدخُلُ الجنةَ إلا نظيف . رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه نُعَيم بن مُورَّع ، وهو ضعيف » . وفي « الجامع الصغير » للسيوطي « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : تنظَّفوا بكل ما استطعتم ، فإن الله تعالى بَنَى الإسلامَ على النظافة ، ولن يَدخل الجنة إلا كلُّ نظيف . رواه أبو الصعاليك الطَّرَسُوسي في جزئه عن =

٨٧ ـ حديث : بَيْتُ المَقْدِس طَسْتٌ من ذهب مملوءٌ عقارب . ليس بحديث ، بل هو منسوب إلى التوراة .

حرف التاء المثناة من فوق

٨٨ ـ حديث : تحيَّةُ البيت الطواف . قال السخاوي : لم أَره بهذا اللفظ (١) .

٨٩ ـ حديث : تَختَّموا بالزَّبَرْجَد فإنه يُسرٌ لا عُسرَ فيه . قال العسقلاني : موضوع .

٩٠ ـ حديث : تَرْكُ العادةِ عداوة . لا أَصل له .

= أبي هريرة ». انتهى . ورواه الرافعي في « تاريخ قزوين » كما ذكره الشهاب الخفاجي في « نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض » ١ : ٤٢٨ .

وهذه الأحاديث الضعيفة بتعدُّد طرقها تفيد أن لهذا المعنى أصلاً ثابتاً ، والله أعلم .

(١) قال المؤلف رحمه الله تعالى في « الموضوعات الكبرى » : « هذه العبارةُ صادرةٌ عن الفقهاء وغيرِهم . ومعناها صحيح ، كما في « الصحيح » عن عائشة : « أوّلُ شيء بَدأَ به النبي ﷺ حين قدِمَ مكة أنه توضأ ثم طاف » الحديث . وذلك لأن كل من يدخل المسجد الحرام يُسَن له أن يبدأ بالطواف ، فرْضاً أو نفلاً ، ولا يأتي بصلاةِ تحية المسجد إلا إذا لم يكن في نيّتِه أن يطوف لعُذْرٍ أو غيره ، وليس معنى (تحية المسجد الطواف) أنّ تحية المسجد ساقطة عن هذا المسجد ، كما توهّمَ بعضُ الأغبياء من مفهوم هذه العبارة » .

٩١ ـ حديث : تسليمُ الغزالة . اشتَهر على الأَلسنة وفي المدائح النبوية . قال ابن كثير : وليس له أَصل ، ومن نَسَبه إلى النبي ﷺ فقد كَذَب [١] .

٩٢ ـ حديث : تَفترِق أُمتي على بِضعٍ وسَبعين فِرقة ،

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٦ : ٤٣٤ « وأما تسليم الغزالة فلم نجد له إسناداً ، لا من وجهٍ قوي ولا من وجهٍ ضعيف » . وقال السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٥٦ بعد نقله كلامَ الحافظ ابن كثير وإقرارِه له : « ولكن قد ورَدَ الكلامُ – يعني : ورد تكليمُ الغزالة لرسول الله ﷺ لا تسليمُها – في الجملة ، في عِدَّة أحاديث يتقوَّى بعضُها ببعض ، أوردها شيخُنا – أي الحافظ ابن حجر – في المجلس الحادي والستين من « تخريج أحاديث المختصر » . انتهى كلامُ السخاوي . ويعني بالمختصر « مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه » .

قلت : هي أحاديث ضعيفة واهية ، لا يصح الاعتماد عليها في إثبات ما هو خَرْقٌ للعادة ، وإذا كانت لتعدُّدِ طرقها لا يَحكُمُ الحَدِيثيُّ عليها بالوضع ، فإنَّ إثباتَ مضمونها لا يُقبَلُ ولا يَثْبُتُ إلا بالحديث الصحيح الرجيح . ولدى النظر في أسانيدها يتبيَّنُ أنها لا تخلو من مطاعن شديدة مُرْدِيَة ، فلا تَغْفُل . وبالنظر في مُتونها يتبدَّى تعارضٌ شديدٌ فيما بينها ، وفي الجَمْع بينها تعسف ظاهر ، كما أشار إليه العلامة الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » ٥ : ١٥١ .

ولا يَبْعُدُ أن يكون الحافظ ابن كثير أراد بكلامه المذكور أن هذا المعنى – تسليمَ الغزالة أو تكليمَها – لا أَصْلَ له . كما فهمه المؤلف عليٌّ القاري رحمه الله تعالى في شرحه على « الشفا » للقاضي عياض ١ : ٦٣٩ ، والله أعلم .

كلُّهم في الجنة إلا فِرقةً واحدة ، قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : الزَّنادقة ، وهم القَدرِيَّة . لا أَصل له ، كذا في « اللآلىء » [(١)] .

٩٣ ـ حديث : تَفقَّهوا قبل أَن تُسوَّدُوا . من قول عمر رضي الله عنه [(٢)] . قيل معناه : قبلَ أَن تُزَوَّجوا فتَصِيرُوا أَربابَ بيوت وخَدَم . ولذا قيل : ضاع العلمُ في أَفخاذِ النساءِ[(٣)]. قال الثوري : من أَسرَعَ الرياسةَ أَضرَّ بكثير من العلم ، ومن لم يُسرع الرياسةَ كتَبَ ثم كتَبَ .

---

(١) وقع في الأصل وفي « الموضوعات الكبرى » للمؤلف بلفظ (على سبعين فرقة) . والتصويب من « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ١ : ٢٤٨ ، والحديث موضوع لا ريب فيه .

ولشيخنا الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى بحث وتمحيص في الأحاديث الواردة في الفِرَق وتعدادها والناجي منها والهالك ، تراه في تقدمته لكتاب « التبصير في الدين » لأبي المظفّر الإسْفِرايِني ، وفي تقدمته لكتاب « الفَرْق بين الفِرَق » لأبي منصور البغدادي ، وهو بحث نفيس وتمحيص جيد ، يتعيّنُ على الباحث الرجوعُ إليه .

(٢) علّقه البخاري في « صحيحه » وجزَمَ به فقال في كتاب العلم ، في (باب الاغتباط في العلم والحكمة) ١ : ١٥١ « قال عمر ... » . فهو عنده صحيحُ الإسناد إلى عمر رضي الله عنه ، إذ جزَمَ بإسناده إليه .

(٣) وهو من كلام بِشْر الحافي ، كما سيأتي عند الحديث ١٨١ ، فانظره .

وهذا المعنى أَعمّ ، والله أَعلم [١] .

٩٤ ـ حديث : تفكُّرُ ساعةٍ خيرٌ من عبادةِ سَنَة [٢] .

ليس بحديث ، إنما هو من كلام السَّرِيِّ السَّقَطي رحمه الله تعالى [٣] .

---

(١) أحسَنَ المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (قيل معناه ...) . لأنَّ الأصحَّ في معناه ما قاله الإمام أبو عُبَيْد القاسم بن سلاّم في كتابه « غريب الحديث » ٣ : ٣٦٩ قال : معناه « تَعلَّموا العلم ما دمتم صغاراً ، قبل أن تَصيروا سادةً رُؤساءَ منظوراً إليكم ، فإنْ لم تَعلموا قبلَ ذلك استحييتم أن تَعلّموه بعدَ الكِبَر ، فبقيتم جُهّالاً ، لا تأخذونه من الأصاغر ، فيُزري ذلك بكم » انتهى . وقال الزمخشري في « الفائق » ١ : ٦٢٣ « قال شَمِرٌ ـ أحَدُ علماء اللغة ـ أي تعلّموا قبل أن تُزَوَّجوا ، فتصيروا أربابَ البيوت ، وسيِّدُ المرأةِ : بعلُها » . انتهى . ونقَلَ الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ١ : ١٥٢ هذين القولين عن قائلَيْهما وأقرَّهما ، وضَعَّف ما سواهما .

(٢) وفي لفظ (خيرٌ من عبادة ستِّين سنة) . كما في « كشف الخفاء » للعجلوني ١ : ٣١٠ .

(٣) قال الذهبي في « العِبَر » ٢ : ٥ « السّري بن المُغَلَّس السَّقَطي ، أبو الحسن البغدادي ، أحَدُ الأولياء الكبار ، سَمِعَ من هُشَيم وجماعة ، وصَحِب معروفاً الكرخي ، وله أحوال وكرامات ، توفي سنة ٢٥٣ وله نيفٌ وتسعون سنة ، رحمةُ الله عليه » .

٩٥ ـ حديث : التكبيرُ جَزْم [1] . من قول النَّخَعي [2] .

(١) أي في الأذان والإقامة والصلاة ، كما في « السعاية في كشف ما في شرح الوقاية » للإمام عبد الحي اللكنوي ٢ : ١٤ .

(٢) قال الذهبي في « العِبَر » ١ : ١١٣ « هو أبو عِمران إبراهيم بن يزيد النَّخَعي الإمام ، فقيهُ أهل العراق كَهْلاً ، أَخَذَ عن علقمة ، والأسود ، ومسروق ، ورأى عائشة وهو صبيّ ، توفي سنة ٩٥ رحمه الله تعالى » .

والقولُ المذكور حكاه عنه الترمذي في «سننه» في (باب ما جاء أنّ حَذْفَ السلام سُنّة) ٢ : ٩١ بشرح ابن العربي و ١ : ٢٤٣ بشرح المباركفوري . وقال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » ١ : ٢٢٥ « لا أصل له بهذا اللفظ ، وإنما هو قولُ إبراهيم النخعي ، حكاه الترمذي عنه » . وزاد السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٦١ « ومن جهته — أي من كلام إبراهيم النخعي — رواه سعيد بن منصور في « سننه » بزيادةِ (والقراءةُ جَزْم ، والأذانُ جَزْم) . وفي لفظٍ عنه : كانوا يَجزمون التكبير » .

وقال السيوطي في « الحاوي للفتاوي » في (الجواب الحَزْم عن حديث التكبيرُ جَزْم) ١ : ٥٣٥ « أمّا أنه حديثٌ فغيرُ ثابت ، وإنما هو من قول إبراهيم النخعي ، كما قال الحافظ ابن حجر . وقد وقفتُ على إسناده عن النخعي ، قال عبد الرزاق في « مصنّفه » ٢ : ٧٤ عن يحيى بن العلاء ، عن مُغيرة قال : قال إبراهيم : التكبير جزم ، يقول : لا يُمَدّ . هكذا وقع في الرواية مفسّراً ، وهذا التفسير إما من الراوي عن النخعي ، أو من يحيى ، أو من عبد الرزاق ، وكلٌّ منهم أولى بالرجوع إليه في تفسير الأثر » .

وقال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » ١ : ٢٢٥ « ومعناه ما عند الترمذي وأبي داود والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ « حَذْفُ السّلام =

. . . .

= سُنّة ». وحَذْفُ السلام الإسراعُ به، وهو المراد بقوله : جَزْم . وأما ابنُ الأثير في « النهاية » فقال : معناه أن التكبيرَ والسّلامَ لا يُمدّانِ ، ولا يُعْرَبُ التكبير بل يُسَكّنُ آخِرُه ، وتَبِعَه المحب الطبري .

قلتُ – أي ابنُ حجر – : وفيه نظر ، لأن استعمال لفظ الجزم في مقابِلِ الإعراب اصطلاحٌ حادثٌ لأهل العربية ، فكيف تُحمَلُ عليه الألفاظ النبوية ؟ انتهى . أي على تقدير ثبوتِ هذا الكلام حديثاً نبوياً ، على أنَّ الجَزْمَ في الاصطلاح الحادث عند النحويين هو حَذف حركة الإعراب للجازم فقط ، لا مطلقاً ، كما أفاده العلامة المحقق ابن عابدين في حاشيته « رد المحتار » ١ : ٢٥٩ .

وزاد السيوطي في « الحاوي » ١ : ٥٣٦ بأنَّ تفسيرَ الجزم في التكبير بتسكين آخره يَرُدُّه مخالفتُه لتفسير الراوي ، والرجوع إلى تفسير الراوي أولى كما تقرر في علم الأصول ، ثم مخالفتُه لما فسّره به أهلُ الحديث والفقه . انتهى .

هذا ، ولا تَغترَّ بذكر بعضِ الفقهاء من أجلّة الحنفية والشافعية لهذه الجملة : (الأذانُ جَزْم ، والإقامةُ جَزْم ، والتكبير جَزْم) حديثاً نبوياً في كتب الفقه ، فقد علمتَ أنها من كلام إبراهيم النّخَعي ، وليست بحديث نبويٍّ . والمُعَوَّلُ عليه في هذا الباب قولُ المحدّثين لا الفقهاء على جلالة قدرهم ، إذ كما قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة تعليقه على « السيف الصَّقيل في الردّ على ابن زَفيل » لتقي الدين السبكي ص ٤ – ٥ : « إنما يكون التعويلُ في كل علمٍ على أئمته دون مَنْ سِواهم ، لأن من يكون إماماً في علم ، كثيراً ما يكون بمنزلةِ العاميّ في علمٍ آخر » . انتهى .

والمرجعُ في ثبوت ما نُقِلَ عن النبي ﷺ إلى علماء الحديث ، كما أن =

٩٦ ـ حديث : تَمْكُثُ إحداكُنَّ شَطْرَ عُمرِها لا تصلي[١].

قال الحُفَّاظ : لا أَصل لـه بهذا اللفظ ، ومعناه في « الصحيح »[٢] .

= المرجع في فهم النصوص واستنباط الأحكام منها إلى علماء الفقه ، وهكذا سائر العلوم يُرجعُ فيها إلى أهلها ، وقد حقّقَ هذا المقامَ خيرَ تحقيق الإمامُ عبد الحي اللكنوي في عددٍ من كتبه ، ولخّصتُه منها فيما علّقتُه على كتابه « الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة » ص ٣٠ ــ ٣٤ ، فانظره لِزاماً فإنه من العلم الذي يُرحَل إليه . وانظر التعليقَ على الحديث ٩٦ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٤١٤ .

(١) هذا جزء من الحديث ، وهو على ما في بعض الكتب : النساءُ ناقصاتُ عقل ودين ، قيل وما نقصانُ دينهن ؟ قال : تمكُثُ إحداهُنَّ شَطْرَ عُمرِها لا تُصلّي .

(٢) وهو ما رواه البخاري في « صحيحه » في كتاب الحيض في باب تَرْك الحائض للصوم ١ : ٣٤٥ ، ومسلم في « صحيحه » في كتاب الإيمان في باب نقصان الإيمان بنقصان الطاعات ٢ : ٦٧ ، واللفظ للبخاري :

« عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال : خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فِطْر إلى المصلّى ، فقال : يا معشر النساء تصدّقْنَ فإني أُريتُكنَّ أكثر أهل النار ، فقلن : وبِمَ يا رسول الله ؟ قال : تُكثِرنَ اللّعْنَ ، وتَكفُرْنَ العَشيرَ ــ أي الزوج ــ ، ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودِينٍ أذهَبَ لِلُبِّ الرجلِ الحازمِ من إحداكُنَّ .

قُلنَ : وما نقصانُ دِينِنا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : أليس شهادةُ المرأة مثلَ نصفِ شهادة الرجل ؟ قُلْنَ : بلى . فقال : فذلِكِ من نقصانِ =

. . . .

= عقلها ، أليس إذا حاضت لم تُصَلِّ ولم تَصُم ؟ قُلْنَ : بلى ، قال : فذلكِ من نقصان دِينِها » .

وروى مسلم في « صحيحه » أيضاً ٢ : ٦٥ — ٦٨ عن ابن عُمَر وأبي هريرة بمثل معنى حديث أبي سعيد الخدري ، وجاء في آخره : « قالت امرأةٌ جَزْلَةٌ — أي ذاتُ عقل — يا رسول الله وما نقصانُ العقلِ والدين ؟ قال : أمّا نقصانُ العقل فشهادةُ امرأتين تَعْدِلُ شهادةَ رجل ، فهذا نقصانُ العقل ، وتَمكُثُ الليالي َ ما تُصلّي ، وتُفطِرُ في رمضان ، فهذا نقصانُ دينها » . انتهى .

وأقربُ جملة في هذا الحديث الصحيح تُغني عن الحديث الموضوع هي قوله ﷺ : « تمكُثُ الليالي َ ما تُصَلّي » .

ووقع في كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » تأليف الشيخ عبد الرحمن الجزيري من طبعته المستقلة عن طبعة وزارة الأوقاف المصرية ، قولُه رحمه الله تعالى — في باب الحيض ١ : ١٢٨ ، وهو يذكر أدلّة القائلين بأن أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوماً — : « ومنها : الحديثُ المعروفُ في كتب الفقه من أنّ النبي ﷺ قال : النساءُ ناقصاتُ عقلٍ ودِين ، قيل : وما نقصانُ دِينهن ؟ قال : تمكُثُ إحداهُنّ شطرَ عمرها لا تصلي . ولكن هذا الحديث غير صحيح ... والواقعُ أنه لا معنى له مطلقاً ، لأن الشارع هو الذي مَنَع النساء من الصلاة وهُنّ حائضات ، فأي ذنب لهنّ في ذلك حتى يوصفن بهذا الوصف الظالم ؟ » . انتهى كلام الجزيري .

قلتُ : جملةُ (تمكُثُ إحداهُنّ شطرَ عمرها لا تصلي) هي التي لا صحة لها ولا ثبوت ، أمّا وصفُهنّ بنقصان العقل والدين فهو ثابت صحيح ، كما تقدم ذكره عن «صحيحي البخاري ومسلم » . وما توهّمه الشيخ الجزيري من =

٩٧ ـ حديث : التهنئة بالشهور والأَعياد مما اعتاده الناس . لم يَرِد فيه شيء [١] .

= ترتب المؤاخذة لهن على نقصان العقل والدين ، وهو أمرٌ خِلْقي فِطري فيهن ، غيرُ وارد ولا قال به أحد . قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ١ : ٣٤٦ وتبعه العلامة القسطلاني في « إرشاد الساري » ١ : ٤٤٤ « وليس المقصودُ بذكر نقص العقل والدين في النساء لومَهنّ عليه ، لأنه من أصل الخِلقة ، لكن التنبيهُ على ذلك تحذيراً من الافتتان بهنّ ، ولهذا رتّب العذابَ على ما ذُكِرَ من الكُفرانِ وغيرِه ، لا على النقص » . انتهى .

هذا ، وقد وقع الاستدلال بحديث « تمكث إحداكُنّ ... » من بعض فقهاء السادة الشافعية وبعض فقهاء السادة الحنابلة ، قال الفَتَّنِي في « تذكرة الموضوعات » ص ٣٣ : « قال البيهقي — وهو من أئمة الشافعية — : يذكره بعض فقهائنا ، وتطلّبتُه كثيراً فلم أجده ، ولا إسنادَ له . قال ابن الجوزي — وهو من أئمة الحنابلة — : يذكره بعض أصحابنا ، ولا أعرفه . وقال النووي : باطل لا أصل له . وكذا قال غيرُهم » . انتهى .

وهذا يؤيِّدُ ما ذكرته لك تعليقاً على الحديث ٩٥ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٤١٤ : أن كل علم يؤخذ عن أهله المتمرسين به ، فالحديثُ عن جهابذة المحدثين ، والفقه عن الفقهاء المدقِّقين .

(١) أي عن النبي ﷺ ، وبخصوص الأمور المذكورة ، وقد رُوي عن بعض الصحابة والتابعين جُمَلٌ من التهنئة في بعض الشؤون ، جَمَعها الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في رسالة سمّاها « وصول الأماني بأصول التهاني » . وهي مطبوعة على حدة وفي ضمن كتابه « الحاوي للفتاوي » ، ولخاتمة المحدثين الشيخ محمد بن عبد الباقي الزُّرقاني شارح « المواهب اللدنية » و « الموطّأ » وغيرهما رسالة نفيسة في التهنئة وما ورد فيها أيضاً مطبوعة بمصر .

حرف الثاء المثلثة

٩٨ ـ حديث : الثقةُ بكل أَحدٍ عَجْز . قال السخاوي : لا أَعرفه بهذا اللفظ [١] .

٩٩ ـ حديث : ثلاثٌ لا يُركَنُ إليها : الدُّنيا ، والسلْطان ، والمرأَة . كلام صحيح ليس بحديث .

حرف الجيم

١٠٠ ـ حديث : جَوْرُ التَّرْك ولا عَدْلُ العرَب . قال ابن الدَّيْبَع : كلام ساقط ، لا حديث . قلتُ : بل كفرٌ صريح .

١٠١ ـ حديث : الجُوع كافر ، وقاتِلُه من أَهلِ الجنة . لا أَصل له .

---

(١) قد يوهم قولُه : (لا أعرفه بهذا اللفظ) أنه وردَ بلفظ آخر حديثاً نبوياً ، وليس كذلك ، وإنما جاء هذا اللفظ وما في معناه في كلام الناس ، ومنه ما حكاه الخطابي في كتاب «العُزْلَة» ص ٦٤ من طريق عبدالله بن حُنَيف قال : قال عمر بن عبد العزيز لمحمد بن كعب القُرَظي : أيُّ خصال الرجل أوضَعُ له ـ أي أسقَطُ لقدره ـ ؟ قال : كثْرةُ كلامه ، وإفشاؤه سِرَّه ، والثقةُ بكل أحـد .

١٠٢ ـ حديث : الجِيزَةُ رَوْضةٌ من رياض الجنَّة (١) ، ومِصرُ خزائنُ الله في أَرضه (٢) . قال العسقلاني : هذا كذبٌ موضوع .

حرف الحاء المهملة

١٠٣ ـ حديث : حُبِّبَ إليَّ من دنياكم النساءُ والطِّيبُ ، وجُعِلَتْ قُرَّةُ عيني في الصلاة . رواه النَّسائي في « سُنَنه » والطبراني في « الأَوسط » . وأَما زيادة (ثلاثٌ) الواقعةُ في كلام الغزاليِّ وغيرِه فلا أَصل لها ، كما قاله الحفاظ ، وإن تكلَّفَ الإِمامُ ابن فُورَك في توجيهها ، والله أَعلم (٣) .

---

(١) الجِيزةُ قرية على النيل قريبة من القاهرة ، وهي الآن متصلة بها .

(٢) ومثلُه : (مِصرُ كِنانةُ الله في أرضه) . كما في « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ٣٨٧ و « تمييز الطيِّب من الخبيث » لابن الدَّيْبَع وغيرهما .

(٣) وقد عِيب على الإمام ابن فُورَك رحمه الله تعالى تكلُّفُه تأويلَ بعض الأخبار مع عدم ثبوتها ، وذلك اجتهاد منه في بيان معناها ، على تقدير ثبوتها . قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في المقدمة الحافلة التي كتبها لكتاب «الأسماء والصفات » للبيهقي في الصفحة (ى) : « وكتابُ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فُورَك في تأويل أحاديث الصفات : معروف ، لكن لو اقتصَرَ على الأحاديث الثابتة بدون تعرض للواهيات لما أبعَدَ في التأويل » . =

١٠٤ – حديث : حبَّذا المتخلِّلون من أُمَّتي . قال الصَّغَاني : وَضْعُه ظاهر . وفسَّرَه بتخليل الأَصابع في الوضوء ، أَو بتخليلها بعد الطعام [1] .

= وقال شيخنا أيضاً رحمه الله تعالى في كتابه « الإمتاع بسيرة الإمامين : الحسن بن زياد ، ومحمد بن شجاع » ص ٦٤ « وتأويلُ بعضهم لبعض الأخبار الموضوعة ، مما لا داعي إليه عند من اعترَفَ بوضعها ، ولا حاجة في افتراض صحتها والاسترسال في تأويلها كما فعل ابن فُورَك وغيره » . انتهى . ذلك لأن التأويل فرعُ الصحة والثبوت ، وإذا كانت تلك الأخبار لا صحة لها ولا ثبوت ، فلا داعي إلى تأويلها وتوجيهها .

(١) دعوى وضعه مردودة ، ففي « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري ١ : ١٣٢ – ١٣٣ « عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : خرجَ علينا رسول الله ﷺ فقال : حبّذا المتخلّلون من أُمّتي ، قالوا : وما المتخلّلون يا رسول الله ؟ قال : المتخلّلون في الوضوء ، والمتخلّلون من الطعام ، أما تخليلُ الوضوء فالمضمضةُ ، والاستنشاقُ ، وبين الأصابع . وأما تخليلُ الطعام فمِن الطعام . إنه ليس شيء أشدّ على الملَكَين من أن يَرَيا بين أسنان صاحبهما طعاماً وهو قائم يصلي . رواه الطبراني في « الكبير » .

ورواه أيضاً هو والإمام أحمد في « مسنده » ٥ : ٤١٦ كلاهما مختصراً عن أبي أيوب وعطاء قالا : قال رسول الله ﷺ : حبّذا المتخلّلون من أمتي في الوضوء والطعام . ورواه في « الأوسط » من حديث أنس . ومَدارُ طُرقه كلّها على واصل بن عبد الرحمن الرَّقَاشي ، وقد وثّقه شعبةُ وغيرُه » . انتهى .

وقد صدّر الحافظ المنذري هذا الحديث بلفظة (عن) ، وتكلّم على سَنده في آخره ، فهو عنده « صحيح ، أو حسن ، أو ما قاربهما » كما بيّنه في =

١٠٥ ـ حديث : حُبُّ الهِرَّة من الإيمان . موضوع ، قاله الصَّغَاني .

١٠٦ ـ حديث : حُبُّ الوطن من الإيمان . لا أَصل له عند الحفاظ .

= أوَّل الكتاب ١ : ٣ ـ ٤ ، وليس ضعيفاً إذْ بيّنَ فيه أيضاً « أنه إذا كان الحديث ضعيفاً صدَّره بلفظةِ (رُوي) وأهمَلَ الكلامَ عليه في آخره » .

وذكر الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١ : ٢٣٥ حديث أبي أيوب مطوّلاً عن « الكبير » للطبراني ، ومختصراً عن « مسند أحمد » و « الكبير » أيضاً ، ثم قال : « وفي إسنادهما واصل الرقاشي ، وهو ضعيف » . ثم ذكر حديث أنس عن « الأوسط » وقال : « فيه محمد بن أبي حفص الأنصاري ، ولم أجد من ترجمه » . انتهى . فاختلف التصحيح .

لكن قول الحافظ المنذري في تعيين (واصل الرقاشي) بأنه (واصل بن عبد الرحمن الرقاشي) كما نسبه الذهبي في « الميزان » ٤ : ٣٢٩ أشار الحافظ ابن حجر إلى ردّه في « تهذيب التهذيب » ١١ : ١٠٤ فقال : « واصل بن عبد الرحمن أبو حُرَّة البصري ، وليس بالرقاشي » . وكذلك لم يذكر البخاري في « تاريخه » ولا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ولا الخزرجي في« الخلاصة» بأن (واصل بن عبد الرحمن البصري أبا حُرَّة) ينسب : الرقاشي . وسندُ الإمام أحمد في « مسنده » إنما فيه : (واصل الرقاشي) دون ذكر اسم أبيه ، فترجّح كلام الحافظ الهيثمي ، فإن (واصل بن السائب الرقاشي) متفق على ضعفه ، فالحديث ضعيف من هذا الطريق ، ولكن ليس بالموضوع كما جزم به الصغاني . والله تعالى أعلم .

١٠٧ ـ حديث : الحبيبُ لا يُعذِّب حبيبه . قال السخاوي : ما علمتُه في المرفوع .

١٠٨ ـ حديث : الحَجُونُ والبَقيعُ يؤخَذانِ بأطرافهما ، ويُنثَرانِ في الجَنَّة ، وهما مَقْبَرتا مكَّة والمدينة . لا يُعرف له أَصل .

١٠٩ ـ حديث : الحديثُ في المسجد يأْكل الحسنات كما تأْكلُ البهيمةُ الحشيش [١] . لم يوجد ، كذا في « المختصر » [٢] .

---

(١) ويحكى بلفظ آخر : الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النارُ الحطب . وهو هو نفسُه .

(٢) هو للشيخ الفيروزآبادي صاحب « القاموس » محمد بن يعقوب الشيرازي ، اختصر به كتاب « المغني عن حَمْل الأسفار في الأسفار » في تخريج أحاديث « الإحياء » للحافظ العراقي كما في فاتحة كتاب « تذكرة الموضوعات » للفَتَّني ص ٤ .

وذكر الغزالي هذا الحديث في « الإحياء » في كتاب أسرار الصلاة في (فضيلة المسجد) . وقال الحافظ العراقي فيه : لم أقف له على أصل . ونقل العلامة الزبيدي كلامَ الحافظ العراقي في « شرح الإحياء » ٣ : ٣١ وأقرَّه .

وأورده الزمخشري في تفسيره « الكشاف » في موضعين في سورة براءة عند الآية : ١٨ (إنما يَعمُرُ مساجدَ الله من آمَنَ بالله واليوم الآخِرِ)، وفي =

١١٠ ـ حديثُ : الحديثُ لا يُسرَد . من كلام بعض السلف .

= سورة لقمان عند الآية : ٦ (ومِن الناس من يَشتري لَهْوَ الحديث ليُضِلَّ عن سبيل الله) . وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الكشاف » في سورة براءة : « سيأتي في لقمان » وقال في لقمان : « تقدَّم في براءة » . وهذا من الحافظ ابن حجر بمنزلة قول العراقي : « لم أقف له على أصل » ، إذ لو وقَفَ له على أصل لذكره .

وقال العلامة السفّاريني في « غذاء الألباب شرح منظومة الآداب » ٢ : ٢٥٧ « وأما ما اشتهر على الألسنة من قولهم : إن النبي ﷺ قال : الحديثُ في المسجد ــ وبعضهم يزيد : المباحُ ــ يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش . وبعضُهم يقول : كما تأكل النارُ الحطب . فهو كذبٌ لا أصل له » . انتهى .

وقد حقق العلامة الشيخ ابن عابدين في حاشيته « رد المحتار » من كتب السادة الحنفية ١ : ٤٤٥ جوازَ الكلام المباح في المسجد ، واستدلَّ بأن أهل الصُّفّة كانوا يلازمون المسجد ، وكانوا ينامون ويتحدثون فيه . وساق الشيخُ ابن حزم في كتابه « المحلّى » ٤ : ٢٤١ الأدلة الناهضة على جواز التحدث في المسجد بما لا إثم فيه . وهذا وذاك مما يؤكد بطلانَ الحديث .

هذا ، وقد اشتهر هذا الحديث على ألسنة كثير من العلماء وفي كتبهم : مفسرين أو فقهاء أو صوفية ، وهو كما علمتَ لا أصل له . فمن المفسرين طائفةٌ تابعت الزمخشري في ذكره ، منهم الإمامُ الرازي في « تفسيره » في سورة براءة ، وصرَّح بنقله عن « الكشاف » ، والنسفيُّ في سورة لقمان ، وأبو السعود في سورة براءة ، والآلوسيُّ في سورة براءة وسورة لقمان . ومن الفقهاء والصوفية عَدَدٌ غير قليل ، فلا أطيل بذكرهم . . . . =

١١١ - حديث : حَسَناتُ الأَبرار سيئاتُ المقرَّبين . من كلام أَبي سعيد الخرَّاز [١] .

١١٢ - حديث : الحُسْنُ مرحوم . من كلام أَبي حازم التابعي [٢] .

١١٣ - حديث : حَسِّنوا نوافلَكم ، فبِها تَكْمُلُ فرائضُكم . لا أَصل له بهذا اللفظ [٣] .

= وكل هؤلاء يوردون هذا الحديث ـ وأمثالَه مما لا أصل له ـ على المتابعة لمن قبلَهم ، دون تمحيص وتنقيب عنه ، فيقع في كلامهم الحديث الموضوع ، على جلالة قدرهم وعلوِّ كعبهم وعظيم إمامتهم في علوم كثيرة غير علم الحديث . ولهذا يتعيَّن في كل علم الرجوعُ إلى أهله الحاذقين فيه ، كما سبقت الإشارة إليه تعليقاً عند « التكبير جزم » وذكرته لك تعليقاً عند الحديث ٩٥ ، ٩٦ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٤١٤ ، والله الهادي .

(١) قال الذهبي في « العِبَر » ٢ : ٧٧ « هو الزاهد الكبير أحمد بن عيسى ، أبو سعيد الخرَّاز ، شيخ الصوفية ، توفي سنة ٢٨٦ رحمه الله تعالى » .

(٢) قال الذهبي في « العِبَر » ١ : ١٨٩ « هو أبو حازم سَلَمةُ بن دينار المَدَني الأعرج ، عالمُ أهل المدينة وزاهدُهم وواعظُهم ، ثقة لم يكن في زمانه مثلُه ، له حِكَم ومواعظ . توفي سنة ١٤٠ » . انتهى . ومعنى قوله (الحُسْنُ مرحوم) أنَّ حُسْنَ الشيء يَستدعي الرحمةَ به والعطفَ عليه . ولهذا القول منه قصة ، ذكرها الحافظ ابن عبد البر في كتابه « نزهة المجالس » ٢ : ١٩ ـ ٢٠ .

(٣) يشير إلى أن هذا المعنى ثابتُ الورود ، وهو كذلك ، فعن تميم الداري=

١١٤ ـ حديث : حضورُ مجلس عالمٍ أَفضلُ من صلاة أَلفِ ركعة ... كذا في « الإِحياء » من حديث أَبي ذرّ . قال العراقي : ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (١) من حديث عُمَر ، ولم أَجده من طريق أَبي ذَرّ .

١١٥ ـ حديث : حُكمي على الواحد كحُكمي على الجماعة . لا أَصل له ، قاله العراقي وغيره (٢) .

= رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «أوّلُ ما يُحاسَبُ به العبدُ يوم القيامة صلاتُه ، فإن كان أتمّها كُتِبَتْ له تامّة ، وإن لم يكن أتمّها قال الله تعالى لملائكته : انظروا هل تجدون لعبدي من تطوّعٍ فتكملون بها فريضتَه ؟ ثم الزكاةُ كذلك ، ثم سائرُ الأعمال على حَسَب ذلك » رواه الإمام أحمد ٤ : ١٠٣ وأبو داود ١ : ٢٢٩ وابن ماجه ١ : ٤٥٨ والحاكم ١ : ٢٦٣ ، واللفظ المذكور لأحمد . وهو صريح في أن النوافل جابرة لنقصان الفرائض . وفي هذا المعنى أحاديث أخرى صحيحة أيضاً عن عدد من الصحابة .

(١) ١ : ٢٢٣ وهو حديث طويل تَنطق كل جملة منه بأنه كذب .

(٢) يُغني عنه من حيث المعنى الحديث الصحيح الذي رواه الترمذي ٧ : ٩٤ والنسائي ٧ : ١٤٩ وابن ماجه ٢ : ٩٦٠ ومالك في « الموطأ » ٢ : ٩٧٢ وابنُ حِبّان في « صحيحه » واللفظ لمالك بزيادة يسيرة من غيره :

« عن أُميمَة بنتِ رُقَيقة رضي الله عنها أنها قالت : أتيتُ رسول الله ﷺ في نسوة نُبايعه على الإسلام ، فقُلنَ : يا رسول الله نُبايعُك على أنْ لا نُشرِكَ بالله شيئاً ، ولا نَسرِقَ ، ولا نَزْنِيَ ، ولا نَقتُلَ أولادَنا ، ولا نأتيَ=

١١٦ ـ حديث : الحمدُ لله رِداءُ الرحمن . لم يوجد له أصل .

١١٧ ـ حديث : حين تَقْلِي تَدْرِي . ليس بحديث (١) .

= ببُهتان نَفتريه بين أيدينا وأرجُلنا ، ولا نَعصيَكَ في معروف. فقال رسول الله ﷺ : فيما استَطعتُنَّ وأطقتُنَّ . قالت: فقُلنَ : اللهُ ورسولُه أرحَمُ بنا من أنفُسِنا .

هلُمَّ نُبايِعْكَ يا رسول الله ـ تَعْني : ابسُطْ يَدَكَ نُصافحْكَ ، كما في روايةٍ في « فتح الباري » ٨ : ٤٨٨ ، قال : بايَعْتُكُنَّ كلاماً ، إني لا أُصافحُ النساءَ ، إنما قَوْلي لمئةِ امرأةٍ كقولي لامرأةٍ واحدة » .

قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٩٣ « ولفظ النسائي : ما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمئة امرأة . وهو من الأحاديث التي ألزَمَ الدارقطنيُّ « الشيخين » بإخراجها ، لثبوتها على شرطهما » . انتهى . قلت : الذي في مطبوعة « سنن النسائي » : « إنما قولي لمئة امرأة كقولي ... » . فلعل ما ذكره السخاوي جاء في بعض النسخ ؟ .

(تتمة) : قال الحافظ ابن الجوزي : جملةُ من أحصي من المبايعات له عليه السلام من النساء : أربعُ مئة وسبعٌ وخمسون امرأة ، لم يصافح على البيعة امرأةً منهن ، وإنما بايعهن بالكلام . انتهى من « التراتيب الإدارية » لشيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى ١ : ٢٢٢ . وللقاضي بشير الدين بن كريم الدين القِنَّوْجي الهندي رحمه الله تعالى رسالةٌ بسَطَ فيها الكلامَ على تحريم مصافحة النساء ، كما ذكر ذلك تلميذُه شمس الحق العظيم آبادي في تعليقاته على « سنن الدارقطني » في مبحث (النوادر) ٤ : ١٤٧ .

(١) هكذا جاء (حينَ تقلي تَدْرِي) في الأصل وفي «الموضوعات الكبرى» =

حرف الخاء المعجمة

١١٨ ـ حديث : خابَ قومٌ لا سَفِيهَ لهم . قولَ مكحول [١] .

= للمؤلف وفي «تمييز الطيّب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع . وأصلُه مَثَلٌ عربي ، ولفظُه (حين تَقْلِينَ تَدْرِينَ) . وبمعرفة سببه يتضح معناه ، قال الميداني في « مجمع الأمثال » ١ : ١٣٨ « سببُه أنَّ رجلاً دخل إلى فاجرة واستمتع بها وأعطاها أجرتَها ، وسرَقَ مِقْلَىً لها ـ المِقْلَى والمِقْلاةُ : ما يُقْلَى فيه اللحمُ وغيرُه ـ ، فلما أراد الانصراف قالت له : قد غَبنتُك ، لأني كنتُ إلى ذلك العمل أحوجَ منك ، وأخذتُ دراهمك ، فقال لها : (حين تَقْلِينَ تَدْرِينَ) ! مثَلٌ يُضرَب للمغبونِ يَظُنُّ أنه الغابنُ غيرَه » . انتهى .

وجاء الحديث في « المقاصد الحسنة » ص ١٩٥ و « كشف الخفاء » ١ : ٣٦٩ بلفظ (حين تُلْقَى تَدْرِي) . وهو عندي تحريف عن اللفظ المذكور ، وإن تكلّفوا له من تصحيح معناه ما تكلّفوا ! فقالوا : « معناه صحيح ، ويُشير إليه قولُه تعالى : (وسوف يَعلمون حين يَرَوْنَ العذابَ مَنْ أضلُّ سبيلاً) . ثم سَرَدُوا حديثاً طويلاً يتضمّنُ انكشافَ الجزاء يوم القيامة لمن يؤذي الناس في الدنيا . وهو خبرٌ لا يتصل باللفظ المذكور ، والله تعالى أعلم .

(١) هو فقيه الشام أبو عبدالله مكحول الدمشقي ، مولى بني هُذَيل ، أعتقه مولاه بمصر . قال : طُفتُ الأرض كلَّها في طلب العلم ، فلم أدَع في مصر علماً إلا احتويتُ عليه فيما أدري ، ثم أتيتُ العراق والمدينة والشام كذلك. وهو تابعي أخَذَ عن عدد من الصحابة ، وسَمِعَ العلمَ منه خَلْقٌ كثير ، منهم الإمام الأوزاعي . وقال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقَهَ من مكحول . =

١١٩ - حديث : خــازن القُوت مَمْقُوت . ليس بحديث [١] .

١٢٠ - حديث : خالفوا اليهود فلا تُصَمِّموا [٢] ، فإنَّ تَصْميمَ العمائم من زِيِّ اليهود . لا أَصل له على ما ذكره السيوطي .

١٢١ - حديث : خُذوا شَطْرَ دِينكم عن الحُمَيراء [٣] . لا يُعرفُ له أَصل [٤] .

= وكان كريماً سَخيّاً ، أُعطي مرّةً عشرةَ آلاف دينار ، فكان يعطي الرجلَ خمسين ديناراً . توفي سنة ١١٣ رحمه الله تعالى .

(١) ويغني عنه الحديثُ الصحيح الذي رواه مسلم في « صحيحه » ١١ : ٤٣ « عن مَعْمَر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يَحتكِرُ إلا خاطىء ». والاحتكارُ هو أن يشتري القُوتَ في زمن الغلاء ويَحبِسَه حتى يزيد السِّعرُ ويرتفع فيبيعه حينئذ . ومعنى قوله ﷺ : « إلا خاطىء » أي إلا آثمٌ متعمِّدُ الذنب والمعصية .

(٢) أي لا تجعلوا العِمامَةَ صَمّاءَ : لا عذَبَةَ لها .

(٣) الحُمَيراء تصغيرُ حَمْراء بمعنى بيضاء اللون مُشرَب بياضُها بحمرة . والعرَبُ تسمّي الرجل الأبيض : أحمر ، والمرأة : حمراء . وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك ، وهي المقصودة بالحُمَيراء هنا . وهذا التصغير تصغيرُ تحبيب . وانظر ما نقلتُه عن القرطبي عند الحديث ٤٠٧ : يا حُمَيراء .

(٤) وانظر لِزاماً ما علقته على الحديث ٤٠٧ حديث (يا حُمَيراء) .

١٢٢ ـ حديث : خَصْمي حاكمي . كلام لا حديث .

١٢٣ ـ حديث : الخُمُولُ نِعمةٌ ، وكلٌّ يأْباها . من كلام بعض السَّلَف .

١٢٤ ـ حديث : خِيرَةُ الله للعَبْد خَيرٌ من خِيرَتِهِ لنفسه . ليس بحديث .

١٢٥ ـ حديث : خَيْرٌ خَيْر ، حين يَسمَعُ الغُرابَ ونحوَه . ليس بحديث .

١٢٦ ـ حديث : الخيرُ فيَّ وفي أُمَّتي إلى يوم القيامة . قال العسقلاني : لا أَعرفه .

حرف الدال المهملة

١٢٧ ـ حديث : دارُ الظالمِ خراب ولو بَعْدَ حين . قال السخاوي : لم أَقف عليه .

١٢٨ ـ حديث : دارِهِمْ ما دُمتَ في دارِهم . قال السخاوي : ما عَلِمتُه حديثاً .

١٢٩ ـ حديث : دارُوا سُفهاءكم بثُلُثِ أَموالكم .

لا يُعرَف له أَصل .

١٣٠ - حديث : دَاوِمي قرْعَ بابِ الجنة . قاله لعائشة ، قالت : بماذا ؟ قال : بالجُوع . قال العراقي : لم أَجد له أَصلاً .

١٣١ - حديث : دُخوله ﷺ حَمّاماً بالجُحْفَة [١] . لا يصِحّ .

١٣٢ - حديث : الدَّرَجَةُ الرَّفيعة ، فيما يقال بعد الأَذان [٢] . قال السَّخَاوي : لم أَره في شيء من الروايات .

---

(١) الجُحْفَة : قَرْيَةٌ على اثنين وثمانين ميلاً من مكة المكرمة كما في « القاموس » .

(٢) يعني في الدعاء المسنونِ قولُه بعد سماع الأذان ، وهو ما رواه البخاريُّ ٢ : ٧٧ و ٨ : ٣٠٣ وغيرُه ، : « عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : مَنْ قال حينَ يَسمَعُ النداءَ : اللهمَّ ربَّ هذه الدعوةِ التامّة ، والصلاةِ القائمة ، آتِ محمداً الوسيلةَ والفضيلة ، وابعَثْه مَقاماً محموداً الذي وعدْتَه ، حلّتْ له شفاعتي يومَ القيامة » .

وجاء في رواية البيهقي في « سننه » ١ : ٤١٠ لهذا الحديث نفسه عن « صحيح البخاري » في أوّله : (اللهم إني أسأَلُك بحقِّ هذه الدَّعوةِ التامّة...) ، وفي آخره بعد قوله : « الذي وعدْتَه » : (إنك لا تُخلِفُ الميعاد) .

فأمّا زيادةُ بعضِ الناس في هذا الدعاء : « اللهم رَبَّ هذه الدعوة التامّة ،

١٣٣ ـ حديث : الدَّمُ مِقدارُ الدِّرْهم يُغسَلُ وتُعادُ منه الصلاةُ . فيه نُوحٌ [١] كذَّابٌ ، كذا في « اللآلىء » .

١٣٤ ـ حديث : الدُّنيا ساعة ، فاجْعَلْها طاعة . لا يَصحُّ لفظُه مرفوعاً [٢] .

١٣٥ ـ حديث : الدُّنيا مَزْرَعةُ الآخرة . قال السخاوي . لم أَقف عليه .

١٣٦ ـ حديث : الدَّيْنُ ولو دِرْهماً ، والعائلةُ ولو بِنْتاً ، والسؤال ولو كيف الطريق [٣] . قال السخاوي : لا أَستحضره في المرفوع .

= والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة (والدَّرَجَة الرفيعة) فهي زيادةٌ لا أصل لها ، ولا يَسوغُ قولُها . قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » ١ : ٢١٠ « وليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكرُ (الدرجة الرفيعة) . وزيادةُ بعضهم في آخر هذا الدعاء (يا أرحم الراحمين) ليسَتْ أيضاً في شيء من طرق هذا الحديث » . انتهى . فلا تُقال أيضاً ولا تُزاد .

(١) أي في سنده نُوحُ بنُ أبي مَرْيَم ، كما في « اللآلىء » للسيوطي ٢ : ٣.

(٢) أي منسوباً إلى النبي ﷺ . فهو من كلام الناس ليس بحديث .

(٣) الخبر في كلٍ من الجُمَل الثلاث محذوف ، تقديرُه : ذُلٌّ . ووقع في الأصل وفي « الموضوعات الكبرى » و « المقاصد الحسنة » وغيرِها : (ولو درهم ... ولو بنت) بالرفع والتصويب من « أسنى المطالب » للحوت ص ١١١ .

حرف الراء المهملة

١٣٧ ـ حديث : رأَيتُ ربِّي بِمِنىً يومَ النَّفْر [١] على جَمَلٍ أَوْرَق [٢] ، عليه جُبَّةُ صُوف ، أَمامَ الناس . موضوع لا أَصل له ، كذا في « الذَّيْل » [٣] .

وفي « اللآلىء » [٤] عن ابن عباس رفعَهُ :رأَيتُ ربِّي في صورةِ شابٍّ له وَفْرَة [٥] . ورُوي : في صُورةِ شابٍّ أَمرَد [٦] .

قال ابنُ صَدَقة عن أَبي زُرْعة : حديثُ ابن عباس صحيح لا يُنكره إلا معتزلي . ورُوِيَ في بعضها : « بفُؤاده » .

---

(١) هو اليوم الثالث من أيام عيد الأضحى ، ينفِرُ فيه الحُجّاج ويندفعون من مِنىً إلى مكة المكرمة ؟ فسُمِّي يومَ النفر لذلك .

(٢) أي أبيض مائل للسواد .

(٣) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢ .

(٤) للسيوطي ١ : ٢٩ ـ ٣٠ .

(٥) الوَفْرَةُ : شَعْرُ الرأس إذا وصل إلى شَحْمة الأذن .

(٦) هذا الحديث في سنده كما في « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ١ : ٢٩ـ ٣٠ (حمادُ بنُ سَلَمة، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال =

. . . .

= رسول الله ﷺ : رأيتُ ربي في صورة شابٍّ له وَفْرَة) . انتهى. وقد رواه البيهقي في كتابه « الأسماء والصفات » ص ٤٤٤ — ٤٤٦ من طرق متعددة ، وبألفاظ مختلفة ، في بعضها (رأيت ربِّي جَعْداً أمرَدَ عليه حُلّةٌ خضراء) . وفي بعضها (... في صورةِ شاب أمرَدَ جَعْد عليه حُلّةٌ خضراء) . وفي بعضها (... في صورةِ شاب أمرَدَ دُونَه سِتْرٌ من لؤلؤ ، قَدَمَيْه — أو قال : رِجْلَيْهِ — في خُضْرة) . ورواه من طريقٍ أخرى غيرِ طُرُقِ هذه موقوفاً على ابن عباس .

وهذه الروايات فيها مطاعن شديدة ، لا تثبت بمثلها عقيدة ، وقد بيّن الإمام البيهقي رحمه الله تعالى أنّ مطاعن هذه الروايات آتية إمّا من رَبِيب (حمّاد بن سلمة) ، فقد كان يَدُسُّ في كتبه هذه الأحاديث ، وإمّا من (عكرمة مولى ابن عباس) ، وذكَرَ البيهقي أن سعيد بن المسيّب تكلّم في (عكرمة) ، وكذلك تكلّم فيه عطاءٌ وطاوس ومحمد بن سيرين ، وكان مالك بن أنس لا يرضاه ، ومسلمُ بن الحجّاج لم يحتجّ به في الصِّحاح ، وأنّ سعيد بن المسيّب كان يقول لغلامه (بُرْد) إياك أن تكذِبَ عليّ كما يكذِبُ عكرمةُ على ابن عباس .

فمِثلُ هذه الأحاديث المطعونة لا يصح الاستنادُ إليها ، فضلاً عن أنها في إثبات صفات الباري جلّ جلالُه ، وهي أجلُّ أبواب العقيدة ، فلا يسوغ بحالٍ أن يُعتمد عليها .

وإضافةً إلى ما ذكره الإمام البيهقي من المطاعن في هذه الروايات ، قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على كتاب البيهقي : « الأسماء والصفات » عند هذه الأخبار في ص ٤٤٤ : « أحاديثُ (حماد بن سلمة) في الصفات تحتوي على غرائب تحتاج إلى تدوين كتاب خاص . راجع تكملة =

والحديث إنْ حُمِل على رؤية المنام فلا إشكال (١) ، وإن حُمِلَ على اليَقَظة فأجاب المحقِّق ابن الهُمام بأنَّ هـذا حِجابُ الصُّورة (٢) .

= الرد على نونية ابن القيم المسمّى بالسيف الصَّقيل في الردّ على ابن زَفيل للتقي السبكي ص ٩٦ . والدفاعُ عن (حماد بن سلمة) ومُحاولَةُ تصحيح مثل هذه الأحاديث لا يَصدُرُ إلا ممن لا يعي ما يقول ، فتباً لعقلٍ يَستسيغُ الوثنيّة في الإسلام ، ويُحاولُ الدفاعَ عن ضعفاء الأحلام ، بعد وضوح العِلَل ، وتبيُّن الخَلَل ، فيما يتمسّكُ به أهلُ الزَّلَل ، والله سبحانه هو الهادي » . وقال في ص ٣٧٦ و ٤٠٧ « وحمّاد بن سلمة تحاماه بعضُ أصحاب الصحاح ، ودَسَّ في كتبه ربيباه مناكير وما شاءا من الطامّات » .

وقد استهلَّ شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى فاتحة تقدمته لكتاب « الأسماء والصفات » المذكور ، بكلمةٍ كاشفة لحالِ (حماد بن سلمة) وحالِ أمثاله ومرويّاتهم في باب العقائد ، يتعيّنُ على الباحث الوقوفُ عليها .

وليت المؤلِّف (عليّاً القاري) اقتصر على ذكر ما نقلَه عن « الذَّيْل » ، ولم يَزِد عليه هذه الروايات التي اقتَضى بيانُ حالِها المزيدَ من التعليق والإطالة استطراداً ، فمعذرة .

(١) قال شيخنا الكوثري : في هذا الحَمْل إغراءٌ للوضّاعين على الوضع ، واجتراءٌ على نسبة الباطل إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، وحاشاه عن ذلك يَقَظةً ومناماً .

(٢) قلتُ : قد علمتَ قيمة تلك الروايات ، فلا حاجة بعد ذلك إلى التأويلات .

١٣٨ ــ حديث : الرابحُ في الشَّرِّ خاسر . من كلام الحكماء .

١٣٩ ــ حديث : رَحِمَ الله أَخي الخَضِرَ لو كان حيّاً لزارني . قال العسقلاني : لا يثْبُت [١] .

١٤٠ ــ حديث : رَحِمَ الله من زارني وزِمامُ ناقته بيده . قال العسقلاني : لا أَصل له بهذا اللفظ [٢] .

---

(١) تمام كلام الحافظ ابن حجر كما في « المقاصد الحسنة » ص ٢٢٥ « وإنما هو من كلام بعض السلف ممن أنكر حياة الخَضِر » . وانظر الحديث : ٢٥١ .

(٢) قوله : « بهذا اللفظ » هكذا جاء في « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ٢٢٥ ، و « تمييز الطيِّب من الخبيث » لابن الدَّيْبَع ، و « كشف الخفاء » للعجلوني ١ : ٤٢٦ ، و « الموضوعات الكبرى » للمؤلف . وهو من باب المبالغة في الاحتياط للنفي في قوله : (لا أصل له) . ولم يُرِد به أنه جاء بلفظ آخر قريب منه بلفظه أو بمعناه ، بدليل أنهم لم يذكروا حديثاً آخر عوضاً عنه .

وقد ذكر الحافظ السيوطي هـذا الحديث في « ذيل الموضوعات » ص ٢٠٤ فقال : « وسئل الحافظ ابن حجر عنه فقال : لا أصل له » . ولم يزد السيوطي : (بهذا اللفظ) . وقال في فاتحة كلامه ص ٢٠٣ « فصل في أحاديث سُئل عنها الحافظ ابن حجر ، فأجاب بأنها لا أصل لها . وغالبُ ذلك نقلتُه من خَطِّه » . فإن لم تكن (بهذا اللفظ) في خَطِّ الحافظ ابن حجر فالأمر واضح ، وإن كانت وحذَفَها السيوطي فقد أحسن .

١٤١ ـ حديث : رَدُّ دانِقٍ [١] على أَهله خيرٌ من عبادة سبعين سنة . قال العسقلاني : ما عرفتُ أَصلَه .

١٤٢ ـ حديث : رسولُ المرء دالٌّ على عقله . قول يحيى ابن خالد [٢] .

١٤٣ ـ حديث : رَهْبانيَّةُ أُمَّتي القُعود في المسجد . لم يوجد .

١٤٤ ـ حديث : رِيقُ المؤمن شِفاء ، وكذا : سُؤرُ المؤمن شفاء . ليس له أَصل مرفوع .

حرف الزاي المعجمة

١٤٥ ـ حديث : زامِرُ الحيّ لا يُطرِب . ليس بحديث .

١٤٦ ـ حديث : الزَّحْمَة رَحْمَة . ليس بحديث .

١٤٧ ـ حديث : زكاةُ الجاه إِغاثةُ اللَّهفان . لا يُعرَف بهذا اللفظ .

---

(١) الدانِقُ : سُدُس الدرهم .

(٢) هو يحي بن خالد البرمكي ، وزير هارون الرشيد ، توفي سنة ١٩٠ .

١٤٨ ـ حديث : زكاة الحُلِيّ عارِيتُه . قولُ ابن عمر ، قال البيهقي : وأَمَّا ما يُروى عنه مرفوعاً : ليس في الحُلِيّ زكاة . فباطلٌ لا أَصل له [١] .

١٤٩ ـ حديث : الزَّيديَّةُ مَجُوسُ هذه الأُمَّة. موضوع[٢] . وفي « المقاصد » : لم أَره ، ولكنه عند جماعةٍ بلفظ : القَدَرِيَّةُ ...

وأَمَّا قولُ القَزْوِيني : حديثُ « القَدَرِيَّةُ مجوسُ هذه الأُمَّة ، إن مَرِضوا فلا تَعُودوهم ، وإن ماتوا فلا تَشْهَدوهم» . موضوعٌ من حديث « المصابيح » .

وكذا حديثُ « صِنْفان من أُمَّتي ليس لهما في الإِسلام نصيب : القَدَرِيَّةُ والمُرْجِئَة » فخطَأٌ منه ، وقد بَيَّنَّا مُخَرِّجيهما في « المِرقاة شرح المِشكاة » [٣] .

---

(١) وإنما هو من كلام ابن عُمَر ورأيه كما في « المقاصد الحسنة» للسخاوي ص ٢٣٤ .

(٢) قال ابن الدَّيْبَع : « وحاشا الزَّيدية من هذه النسبة » . وقد صدَق رحمه الله تعالى .

(٣) جاءت العبارة في الأصل هكذا (ولكن قال القزويني : حديث القَدَرِيّةُ مَجوسُ هذه الأمة ، إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا =

. . . .

= تشهدوهم» موضوع من حديث « المصابيح » وكذا حديث « صِنفان من أُمتي ليس لهما في الإسلام نصيب : القدرية والمرجئة ») . فأغفلتُها ، وأثبتُّ عبارة المؤلف في « الموضوعات الكبرى » لسلامتها من الخلل الذي في عبارة الأصل .

أما بيان المؤلف رحمه الله تعالى لمخرِّجيهما فهو في « المرقاة » ١ : ١٤٧ — ١٤٩ . قال عند الحديث الأول المذكور هنا : « القدرية مجوس هذه الأمة ... » ١ : ١٤٩ « رواه أحمد وأبو داود وكذا الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في « أجوبتِه عن أحاديث وقعت في « مصابيح السنة » للبغوي ، حكَمَ سراج الدين القزويني عليها بالوضع » المطبوعةِ عقب « مشكاة المصابيح » من طبعة دمشق ٣ : ٣٠٥ « أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، كلُّهم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال الترمذي : حسن . وقال الحاكم بعد تخريجه : صحيح الإسناد .

قلتُ — أي ابن حجر — ورجالُ الحاكم من رجال الصحيح ، لكن في سماع أبي حازم — واسمُه : سَلَمةُ بن دينار — من ابن عمر نظر . وجزم المنذري بأنه لم يسمع منه . وقال أبو الحسن بن القطان : قد أدركه وكان معه بالمدينة . فهو متصل على رأي مسلم . وهذا الإسنادُ أقوى من الأول ، وهو من شرط الحَسَن .

ولعلَّ مستند من أطلَقَ عليه الوضْعَ تسميتُهم — أي القدرية — المجوسَ وهم مسلمون . وجوابُه أن المراد أنهم كالمجوس في إثبات فاعلَيْنِ ، لا في جميع معتقد المجوس ، ومن ثَمَّ ساغت إضافتهم إلى هذه الأمة » . انتهى كلام الحافظ ابن حجر .

وقال المناوي في «فيض القدير» ٤ : ٣٥٤ في تعليل تسميته ﷺ القدريةَ =

. . . .

= مجوسَ هذه الأمة : « لأنَّ إضافة القدرية الخيرَ إلى الله ، والشرَّ لغيره ، يُشبه إضافة المجوس الكوائنَ إلى إلهين ، أحدُهما : يَزْدان ، والآخر هُرْمُز ، ومنه الشر . لكن يقولون ذلك في الأحداث والأعيان ، والقدرية يقولونه في الأحداث دون الأعيان » انتهى .

فالحديث عند الحافظ ابن حجر حسَنٌ لا ضعيف ، فضلاً عن أن يكون موضوعاً كما زعم القزويني ، وله شاهد جيدٌ يزيد في حُسنه وتقويته ، ففي « مجمع الزوائد » للهيثمي ٧ : ٢٠٥ « عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : القدرية والمرجئة مجوسُ هذه الأمة ، فإن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تَشهدوهم . رواه الطبراني في « الأوسط » ورجالُه رجال الصحاح ، غير هارون بن موسى الفَرَوي ، وهو ثقة » .

وقال المؤلف عند الحديث الثاني المذكور هنا : « صنفان من أمتّي ليس لهما في الإسلام نصيب ... » ١ : ١٤٨ « رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال : هذا حديث غريب . عدَّه في « الخلاصة » من الموضوعات . لكن قال صاحب « الأزهار » : حسَنٌ غريب . وكتب مولانا زاده وهو من أهل الحديث في زماننا : أنه رواه الطبراني وإسنادُه حسَن . — قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٧ : ٢٠٥ « رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه زكريا ابن منظور ، وثّقه أحمد بن صالح وغيرُه ، وضعّفه جماعة — .

وفي « الجامع الصغير » للسيوطي قال بعد ذكره الحديث المذكور : رواه البخاري في « تاريخه » والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس وابن ماجه عن جابر والخطيب عن ابن عمر ، والطبراني في « الأوسط » عن أبي سعيد ، ورواه أبو نعيم في « الحلية » عن أنس ، ولفظه : صنفان من أُمتّي لا تنالهم شفاعتي يوم القيامة : المرجئة والقدرية » — وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٧ : ٢٠٧ : عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : صِنفان من أُمتّي لا يَرِدان عليَّ =

حرف السين المهملة

١٥٠ ــ حديث : سُؤرُ المؤمن شِفاء . قال العراقي : هكذا اشتَهَر على الألسنة ، ولا أَصل له بهذا اللفظ [١] .

١٥١ ــ حديث : سَبٌّ أَصحابي ذَنبٌ لا يُغفَر . قال

= الحوض ، ولا يدخلان الجنة ، القَدَرِيّة والمرجئة . رواه الطبراني في «الأوسط» ورجالُه رجالُ الصحيح ، غير هارون بن موسى الفَرَوي ، وهو ثقة ــ . انتهى كلام المؤلف باختصارٍ وزيادةِ كلام الهيثمي .

وقال الحافظ ابن حجر في « أجوبته » المذكورة آنفاً ٣ : ٣٠٤ « أخرجه الترمذي وابن ماجه ، ومَدارُه على نِزار بن حَيّان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . ونِزارٌ هذا ضعيفٌ عندهم ، ورواه عنه ابنُه علي بن نزار ، وهو ضعيف ، لكن تابعه القاسم بن حبيب . وإذا جاء الخبر من طريقين كل منهما ضعيف قَوِيَ أحَدُ الطريقين بالآخر ، ومن ثَمَّ حسّنه الترمذي . ووجدنا له شاهداً من حديث جابر ، ومن طريق ابن عمر ، ومن طريق معاذ وغيرهم ، وأسانيدها ضعيفة .

ولكن لم توجد فيه علامة الوضع ــ أي كما ادَّعى القزويني ــ ، إذ لا يَلزمُ من نفي الإسلام عن الطائفتين إثباتُ كفرِ من قال بهذا الرأي ، لأنه يُحمَل على نفي الإيمان الكامل ، أو المعنى أنه اعتقد اعتقاد الكافر ، لإرادة المبالغة في التنفير من ذلك ، لا حقيقة الكفر . ويَنصره أنه وصفهم ﷺ بأنهم من أُمّته » . انتهى كلام الحافظ ابن حجر . وقال العلامة المناوي في « فيض القدير » ٤ : ٢٠٨ « قال العلائي : والحق أنه ضعيف لا موضوع » .

(١) وانظر الحديث المتقدم برقم ١٤٤ .

ابن تيمية : هذا كذِب موضوع [١] .

١٥٢ ـ حديث : سَبَّابةُ النبي ﷺ [٢] كانت أَطولَ من الوُسْطَى . قال ابن حجر : غلَطٌ ممن قال به، وإنما كان ذلك في أَصابع رجليه .

١٥٣ ـ حديث : السِّرُّ عند الأَحرار ، وكذا : صُدورُ الأَحرار قُبورُ الأَسرار . كلامٌ لبعض الأَبرار .

١٥٤ ـ حديث : السَّفَرُ يُسْفِرُ عن أَخلاق الرجال . ليس بحديث .

١٥٥ ـ حديث : سُفَهاءُ مكة حَشْوُ الجنة . قال العسقلاني : لم أَقف عليه [٣] .

١٥٦ ـ حديث : السَّلامةُ في العُزْلة . ليس بحديث .

---

(١) تمامُ كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : وقد قال الله تعالى : (إن الله لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغفِرُ ما دُوْنَ ذلك لمن يَشاءُ) . كما نقله عنه المؤلف في « الموضوعات الكبرى » .

(٢) أي الإصبعُ التي تلي الإبهام .

(٣) قلتُ : وهو ظاهر البطلان ، فان الأرض لا تُقدِّسُ عاصياً ، بل إن السيئة في مكة أشدُّ منها ذنباً في غيرها .

١٥٧ ـ حديث : السِّوَاكُ يَزِيدُ الرَّجُلَ فَصاحةً . قال الصَّغَاني : وَضْعُه ظاهر (١) .

١٥٨ ـ حديث : سِيروا على سَيْرِ أَضعفِكم . قال السخاوي : لا أَعرفه بهذا اللفظ (٢) .

---

(١) وذكره السيوطي في « الجامع الصغير » عن العُقَيلي في « الضعفاء » وابنِ عدي في « الكامل » والخطيب في « الجامع » . وقال المُناوي في « فيض القدير » ٤ : ١٤٩ « في سنده عُمَر بن داود ، عن سِنان بن أبي سِنان . قال ابن الجوزي : لا أصل له ، وعُمَر وسِنان قال العُقَيلي : مجهولان ، والحديث منكر غير محفوظ . وأورده الذهبي في « الميزان » في ترجمة (عُمَر) هذا ٣ : ١٩٣ ، وقال : مجهولٌ كشيخه ، والحديث منكر ، تفرَّد به مُعلّى بن ميمون ، وهو ضعيف . اهـ . وقال الولي العراقي بعد ما عزاه للعُقَيلي : فيه مُعلّى بن ميمون المُجاشعي ، ضعيف . وعُمَر بن داود وسِنان مجهولان . والحديث فيه نكارة » . انتهى كلامُ المناوي . قلت : فإن لم يكن موضوعاً فأخوه .

ووقع في « فيض القدير » بلفظ (عَمْرو) بواو في آخره ، فصححته كما جاء في « الميزان » ، وجاء فيه ٣ : ٢٥٩ وفي « لسان الميزان » ٤ : ٣٦٣ «عَمْرو بن داود شيخٌ لمُعَلّى بن ميمون ...» فلعله مختلَف في اسمه أو أحدهما تحريف ؟

(٢) تمامُ كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٢٤٧ « ولكن معناه في قوله ﷺ لعثمان بن أبي العاص رضي الله عنه حين أمَّره على الطائف : يا عثمانُ تَجاوَزْ في الصلاة ، واقْدُرْ الناسَ بأضعفِهم ، فإنَّ فيهم الكبيرَ ، =

١٥٩ ـ حديث : سِين بِلالٍ عند الله شِين . قال ابن كثير : ليس له أَصل .

حرف الشين المعجمة

١٦٠ ـ حديث : شاوِرُوهُنَّ وخالِفُوهُنَّ . لا يَثْبُت بهذا اللفظ .

١٦١ ـ حديث : شِرارُكم مُعلِّمو صِبيانِكم [1] ، أَقلُّهم

= والصغيرَ، والسقيمَ، والبعيدَ ، وذا الحاجة . وهو عند الشافعي في « سننه » والترمذي وقال : حسن ، وابنِ ماجه ١ : ٣١٦ واللفظُ له وصحّحه ابن خزيمة والحاكم في « المستدرك » ١ : ١٩٩ و ٢٠١ وقال : إنه على شرط مسلم .

ونحوُه عند الحارث بن أبي أسامة ، عن أبي هريرة رفعَهُ : يا أبا هريرة إذا كنتَ إماماً فقِس الناسَ بأضعفهم ، وفي لفظ : فاقْتدِ بأضعفهم فإنَّ فيهم ... الحديث » . انتهى بزيادة يسيرة .

قلتُ : رَوَى مسلم ٤ : ١٨٦ وأبو داود ١ : ١٤٦ والنسائي ٢ : ٢٣ وابن ماجه ١ : ٣١٦ واللفظ للنسائي « عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله اجعلني إمامَ قومي ، فقال : أنتَ إمامُهم ، واقتَدِ بأضعفِهم » . ومعنى (اقتَدِ بأضعفِهم) : راعِ ضعفَه في طول القيام والقراءة حتى كأنك تقوم وتركع على ما يريد ، فتكون كالتابع له .

(١) في « اللآلىء » للسيوطي ١ : ١٩٩ و « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق ١ : ٢٥٣ بلفظ (مُعَلِّموكم) .

رحمةً على اليتيم ، وأَغلظُهم على المسكين . موضوع ، ذكره في « اللآلىء »[١] .

١٦٢ – حديث : شَرُّ الحياة ولا الممات . من كلام الحكماء ، قاله ابن حجر .

١٦٣ – حديث : الشَّفقَةُ على خَلْقِ الله تعظيمٌ لأَمْرِ الله . قال السخاوي : لا أَعرفه بهذا اللفظ .

١٦٤ – حديث : الشُّكرُ في الوجه مَذَمَّة . ليس بحديث ، قاله ابن الدَّيبع .

١٦٥ – حديث : شهادَةُ المرء على نفسِه بشهادَتَيْن . ليس بحديث .

١٦٦ – حديث : شهادةُ المسلمين بعضِهم على بعض جائزة ، ولا تجوزُ شهادةُ العلماء بعضِهم على بعض ، لأَنهم حُسَّدٌ . ليس بحديث ، وإِسنادُه فاسدٌ من وجوه كثيرة ، كذا في « اللآلىء »[٢] .

---

(١) للسيوطي ١ : ١٩٩ .

(٢) للسيوطي ٢ : ١٨٣ .

١٦٧ ـ حديث : الشُّهرةُ في قِصَرِ الثياب . لا يَصحُّ حديثاً .

١٦٨ ـ حديث : شياطينُ الإنس تَغلِبُ شياطينَ الجِنِّ . من كلام ابن دينار [١] .

١٦٩ ـ حديث : الشيخ في قومه كالنبي في أُمَّته ، أَخرجه ابنُ حِبَّان والديلمي . ضعيفٌ جداً . وفي « المقاصد » : جزمَ شيخُنا [٢] وغيرُه بأَنه موضوع ، وإنما هو كلامُ بعض السلف .

حرف الصاد المهملة

١٧٠ ـ حديث : صاحبُ الحاجة أَعمى . قال السخاوي: لا أَعرفه .

---

(١) هو مالك بن دينار البصري العابد الزاهد التابعي المشهور ، روَى عن أنس بن مالك والحسن البصري وابن سيرين وغيرهم ، ثقة عابد ، كان يكتب المصاحف بالأجرة ، ويتقوَّت بأجرته ، وكان لا يأكل شيئاً من الطيبات ، وكان من المتقشفة الخُشن ، مات سنة ١٢٧ وقيل بعدها ، رحمه الله تعالى .

(٢) هو الحافظ ابن حجر ، شيخ السخاوي صاحب « المقاصد الحسنة » .

١٧١ ـ حديث : الصبرُ كَنْزٌ من كنوز الجنَّة . قال العراقي : لم أجده .

١٧٢ ـ حديث : صَدقةُ القليلِ تَدفَعُ البلاءَ الكثير . ليس بحديث .

١٧٣ ـ حديث : صريرُ الأَقلام عند الأَحاديث يَعدِلُ عند الله التكبير الذي يُكبَّر في رِباط عَسْقلان وعَبَّادان ، ومن كتَبَ أَربعين حديثاً أُعطي ثواب الشهداء الذين قُتِلُوا بعبَّادان وعسقلان . قال في « الميزان » : هذا خبر باطل [1] .

١٧٤ ـ حديث : صِغارُ قومٍ كبارُ آخرين . من قول بعض الصحابة ترغيباً في تعلُّم العلوم [2] .

---

(١) قاله الذهبي في ترجمة (بُوري بن الفضل الهُرْمُزي) ١ : ٣٥٦ .

(٢) ساق الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ أخباراً متعددة في هذا المعنى عن طائفة من الصحابة والتابعين ، استحسنتُ إيرادها هُنا ، لا لإثبات الكلام المذكور حديثاً نبوياً ، بل لما تحويه من المعاني التربوية العظيمة الموجِّهة . قال رحمه الله تعالى عندَ : « حديث : صِغار قومٍ كبارُ قومٍ آخرين » :

« رواه الدارمي في « سننه » ١ : ١٠٧ والبيهقي في « مَدْخَله » من جهة شُرَحْبِيل بنِ سَعْد، قال : دعا الحَسَنُ بن علي بن أبي طالب بَنِيه وبَني=

. . . .

= أخيه فقال : يا بَنِيَّ وبَنِي أخي إنكم صِغارُ قوم، يُوشِكُ أن تكونوا كبارَ آخرين ، فتعلّموا العلم . فمن لم يَستطع منكم أن يَرويَه ، أو قال : أن يَحفظَه فليكتُبْه ، ولْيَضَعْه في بيته .

ورواه ابن عبد البر في كتاب « جامع بيان العلم وفضله » ١ : ٨٢ من طريق أحمد بن حنبل ، ثم من جهة محمد بن أبان ، قال الحسَنُ بن علي لِبَنيه ولِبَني أخيه : تعلّموا العلم ، فإنكم صِغارُ قوم اليوم [1] ، وتكونون كبارَهم غداً ، فمن لم يحفظ منكم فلْيَكتُبْ .

وعند البيهقي من حديث عبد الله بن عُبَيد بن عُمَير ، قال : كان في هذا المكان خَلْفَ الكعبة حَلْقَةٌ ، فمرَّ عَمْرو بن العاص يطوف ، فلمّا قَضَى طوافَه جاء إلى الحَلْقَة فقال : مالي أراكم نحّيتُم هؤلاء الفِتيانَ عن مجلسكم ؟ لا تفعلوا ، أوسعُوا لهم ، وأدْنُوهم ، وأفهِمُوهم الحديثَ ، فإنهم اليومَ صغارُ قوم ، يُوشِكُون أن يكونوا كبارَ آخرين ، قد كُنّا صِغارَ قومٍ ثم أصبحنا كبارَ آخرين .

ومن جهة يحيى بن أيوب ، عن هشام بن عُروة قال : كان أبي ـ عُروةُ ابن الزُّبَير ـ يقول : إنّا كنّا أصاغِرَ قوم ، ثم نحن اليوم كبار ، وإنكم اليوم أصاغِر ، وستكونون كباراً ، فتعلّموا العلمَ تَسُودُوا به قومَكم ، ويَحتاجُوا إليكم ، فوالله ما سألَني الناسُ حتى لقد نَسِيت .

وعند ابن عبد البر ٢ : ٨٣ من طريق عثمان بن عُروة ، عن أبيه أنه كان يقول لِبَنيه : يا بَنِيَّ أزهَدُ الناسِ في عالمٍ أهلُه ، فهَلُمُّوا إليَّ فتَعلّموا مني ، فإنكم تُوشِكُون أن تكونوا كبارَ قوم . إني كنتُ صغيراً لا يُنظَرُ =

---

(١) لفظة اليوم لم تكن في « المقاصد الحسنة » ولا في « جامع بيان العلم وفضله »، وزدتها لتؤاخي هذه الجملة التي تليها ، ولعلها سقطت من الأصول القديمة .

١٧٥ ـ حديث : صَغِّروا الخُبزَ وأَكثِروا عَدَدَه يُبارَكْ لكم فيه . واهٍ ، وقد ذكره ابنُ الجوزي في « الموضوعات »(1) .

١٧٦ ـ حديث : صلاةٌ بخاتم تَعدِلُ سبعين صلاةً بغير خاتم . موضوع كما قاله العسقلاني .

١٧٧ ـ حديث : صلاةٌ بعِمامة تَعدِلُ خمساً وعشرين

= إليّ ، فلمّا أدركتُ من السِّن ما أدركتُ جعَلَ الناسُ يَسألونني ، وما شيءٌ أشد على امرىءٍ من أن يُسألَ عن شيءٍ من أمرِ دينه فيَجهلَه ! » . انتهى بزيادة يسيرة .

وروى الخطيب البغدادي في « شرف أصحاب الحديث » ص ٦٥ فقال : « أخبرني الحسن بن أبي طالب ، قال : سمعتُ محمد بن عبدالله بن همّام الكوفي يقول : سمعت عبد الله بن سليمان قال : سمعت المسيّب بن واضح بتَلِّ مَنَّس ـ قرب حمص ـ يقول : كان ابن المبارك إذا رأى صبيانَ أصحاب الحديث ، وفي أيديهم المحابر يُقَرِّبُهم ويقول : هؤلاء غَرْسُ الدين . أُخبِرنا أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الله يَغرِسُ في هذا الدين غرساً ، يَشُدُّ الدينَ بهم » . هم اليوم أصاغرُكم ، ويوشك أن يكونوا كباراً من بعدكم » . انتهى . وهو في « مسند أحمد » ٤ : ٢٠٠ ، و « سنن ابن ماجه » ١ : ٥ بلفظ « لا يزالُ اللهُ يَغرِسُ في هذا الدين غَرْساً ، يَستعملهم في طاعته » .

وتقدم في الحديث ذي الرقم ٩٣ قولُ سيدنا عمر رضي الله عنه : تفقّهوا قبلَ أن تُسَوَّدوا .

(1) ٢ : ٢٩٢ .

صلاةً بلا عِمامة [١] ، وجُمعةٌ بعِمامة تَعدِلُ سبعين جُمعة بلا عِمامة ، والصلاةُ في العمامة بعشرة آلاف حسنة . موضوعٌ . قال المَنُوفيُّ [٢] : فذلك كلُّه باطل .

١٧٨ ـ حديث : الصلاةُ خَلْفَ العالِم بأَربعة آلاف وأَربعِ مئةٍ وأَربعين صلاة . باطلٌ ، كذا في « المختصر » .

١٧٩ ـ حديث : صلاةُ المُدِلّ [٣] لا تَصْعَدُ فوق رأْسه . لم يوجد .

١٨٠ ـ حديث : صلاةُ النَّهار عجماء [٤] . قال الدارَقُطنيّ

(١) جاء الكلام على هذا الحديث في الأصل موصولاً بالكلام على الحديث الذي قبله هكذا (حديث صلاةٌ بخاتم ... موضوع كما قاله العسقلاني . وكذا صلاةٌ بعمامة ...) ففصلتُه عن سابقه ، وجعلت له رقماً مستقلاً ، وزدتُ لفظة (حديث) قبله ليَدخل في نسق الأحاديث الموضوعة مستقلاً .

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد السلام المَنُوفي المصري ، تلميذ الحافظ السخاوي ، لَخَّص كتاب شيخه « المقاصد الحسنة » وسمّى ملخّصَه : « الدُّرَّة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة » . وتوفي سنة ٩٣١ كما في « كشف الظنون » ٢ : ١٧٨٠ . وهذا الحديث موجود في « المقاصد الحسنة » ص ٢٦٣ بمغايرة يسيرة لما هنا ، وبتحريف كثير ، وهو مجموع من حديثين أحدهما عن ابن عمر ، والآخر عن أنس كما في « المقاصد الحسنة » .

(٣) لعل معناه : المتكبر أو المتعاظم ؟

(٤) أي لا يُجهَرُ فيها .

والنووي : باطلٌ لا أَصل له [١] . قلتُ : وكذا : أَحاديثُ الصلوات التي ذكروها في الأَيام المكرَّمة ، والليالي المعظمة [٢].

حرف الضاد المعجمة

١٨١ ـ حديث : ضاع العلم في أفخاذِ النساء . من كلام بِشْرٍ الحافي [٣] .

---

(١) ونقَلَه الحافظ الزيلعي الحنفي في « نصب الراية » ٢ : ١ ــ ٢ عن النووي وأقرَّه . وقال : « هو من قول مُجاهِد ، وأبي عُبَيدة بن عبد الله بن مسعود » . وكلاهما تابعي فقيه . وساق الزيلعي السند إليهما به عن « مصنَّف عبد الرزاق » .

(٢) يعني المؤلف بالصلوات الباطلة المشار اليها ما ذكره في آخر الكتاب ، في الفقرة ٤٦٣ و ٤٦٤ بقوله : « لا يصح في صلاة الأسبوع شيء . وفي ليلة الجمعة اثنتا عشرة ركعةً بالإخلاص عَشْرَ مرَّات : باطل لا أصل له ...

وكذا ركعتان بـ « إذا زُلزِلَتْ » خمسَ عشرة مرة ، وفي رواية : خمسين مرة . ويومَ الجمعة ركعتان والأربعُ والثمانُ والاثنتا عشرة ، وقبلَ الجمعة أربعُ ركعات بالإخلاص خمسين مرة : لا أصل له . وكذا صلاةُ عاشوراء ، وصلاةُ الرغائب : موضوع بالاتفاق . وكذا صلاةُ ليالي رجب ، وليلة السابع والعشرين من رجب ، وليلة النصف من شعبان مئة ركعة ، في كل ركعة عَشْرَ مرَّات بالإخلاص . ولا تَغترَّ بذكرها في « قوت القلوب » و « الإحياء » ولا بذكر الثعلبي لها في « تفسيره » . انتهى .

(٣) قال الذهبي في «العِبَر» ١ : ٣٩٩ « هو أبو نصر بِشْر بن الحارث =

١٨٢ ــ حديث : الضرورات تُبيحُ المحظورات . ليس بحديث .

١٨٣ ــ حديث : ضعيفانِ يَغلِبانِ قويّاً . ليس بحديث[١] .

حرف الطاء المهملة

١٨٤ ــ حديث : الطُّرُقُ ولو دارَتْ ، والبِكْرُ ولو بارَتْ . ليس بحديث .

١٨٥ ــ حديث : الطلاقُ يَمين الفُسَّاق . قال السخاوي : لم أَقف عليه .

= المَرْوَزِي ، الزاهد الربّاني القُدوة ، المعروف ببِشْرٍ الحافي ، سَمِعَ من حمّاد ابن زيد وإبراهيم بن سعد وطبقتهما ، وعُني بالعلم ، ثم أقبل على شأنه ، ودفَنَ كتبه ! وحدَّث بشيء يسير ، وكان في الفقه على مذهب سفيان الثوري ، صنَّف العلماءُ في مناقبه وكراماته ، توفي ببغداد سنة ٢٢٧ عن ٧٥ سنة رحمه الله تعالى » . قال تلميذُه إبراهيم الحربي : ما أخرجتْ بغدادُ أتمَّ عقلاً من بشر الحافي ، ولا أحفظَ للسانه منه ، ما عُرِف له غيبةٌ لمسلم ، كأنَّ في كل شعرة منه عقلاً ، ولو قُسِمَ عقلُه على أهل بغداد لصاروا عقلاء ، وما نَقَص من عقله شيء .

(١) وإنما هو مَثَلٌ أو شعر ، كما حكاه العجلوني في « كشف الخفاء » ٢ : ٣٦ . قلتُ : ولعلّه من قول الشاعر :

لا تخاصِمْ بواحدٍ أهلَ بيت ... فضعيفانِ يَغلِبانِ قويّا

حرف الظاء المعجمة

١٨٦ ـ حديث : ظَهْرُ المؤمن قِبلة [١] . قال السخاوي : لا أعرفه .

حرف العين المهملة

١٨٧ ـ حديث : عداوةُ العاقل ، ولا صُحبةُ المجنون . ليس بحديث .

١٨٨ ـ حديث : العداوةُ في الأَهل ، والحَسَدُ في الجيران ، والمنفعة في الإِخوان . قال السخاوي : لم أَقف عليه [٢] .

١٨٩ ـ حديث : عَدُوُّ المَرْء مَنْ يَعملُ بعمله [٣] . ليس بحديث .

---

(١) يعني في الاكتفاء به عن السترة في الصلاة .

(٢) تمام عبارة السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٢٨٢ « لم أقف عليه حديثاً ، وإنما رويناه في « شُعَب الإيمان » للبيهقي وغيره من قَوْلِ بِشْر بن الحارث . بلفظ (في القرابة) بَدَل في الأهل » . انتهى . وتقدَّمت ترجمةُ بِشر بن الحارث الحافي تعليقاً على الحديث ١٨١ .

(٣) أي من ينافِسُه ويزاحمه بعمله .

١٩٠ ـ حديث : عُذرُهُ أَشدُّ من ذنبِهِ [١] . ليس بحديث [٢] .

١٩١ ـ حديث : العَرَبُ ساداتُ العَجَم . لا أَصل له .

١٩٢ ـ حديث : عُرِضَتْ عليَّ أَعمالُ أُمَّتي فوجدتُ منها المقبولَ والمردودَ ، إلا الصلاةَ عليّ . لم أَقف له على سَنَد ، ذكره السيوطي .

١٩٣ ـ حديث : عظِّموا مِقدارَكم بالتغافُل . ليس بحديث .

١٩٤ ـ حديث : على كلِّ خيرٍ مانع . ليس بحديث .

١٩٥ ـ حديث : علامةُ الإِذن التيسيرُ . لا يعرف [٣] .

١٩٦ ـ حديث : علماءُ أُمَّتي كأَنبياء بني إسرائيل . لا أَصل له ، كما قال الدَّمِيري والزركشي والعسقلاني .

١٩٧ ـ حديث : العِلمُ عِلمان:عِلم الأَديان، وعِلمُ الأَبدان.

---

(١) وفي لفظ : (أقبحُ من ذنبه) .

(٢) وإنما هو من الأمثال .

(٣) هو من كلمات الصوفية .

موضوع ، كذا في « الخلاصة »[١] .

وفي « الذيل »[٢] رُوي مُسلسَلاً عن الحسن عن حذيفة : سأَلتُ النبي ﷺ عن علم الباطن ما هو ؟ فقال : سأَلتُ جبريل عنه ، فقال عن الله : هو سِرٌّ بيني وبين أَحبائي وأَوليائي وأَصفيائي ، أُودِعُه في قلوبهم ، لا يَطَّلِعُ عليه مَلَكٌ مقرَّب ، ولا نبيٌّ مرسَل . قال العسقلاني : موضوع ، والحسَنُ ما لقي حُذَيفة .

١٩٨ ـ حديث : العلم يُؤتَى ولا يَأْتي . وفي رواية : العلمُ يُسعَى إليه . ورُوي : أَوْلَى أَن يُوقَّر ويُؤتَى إليه . من قولِ مالكٍ للمهديّ ، حين دعاه لسماع ولَدَيْه منه ، وقاله لهارون[٣] حين التَمَس منه خَلوةً للقراءة .

١٩٩ ـ حديث : عليكم بدِين العجائز . قال السخاوي : لا أَصل له بهذا اللفظ . قال الصَّغَاني : وحديث إذا كان آخرُ الزمان ، واختَلفَت الأَهواء ، فعليكم بدِين أَهل الباديةِ والنساء . موضوع .

---

(١) أي « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي ص ٨٥ .
(٢) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٤٤ .
(٣) أي هارون الرشيد .

٢٠٠ ـ حديث : العِنَبُ دُو ، دُو ، يعني ثِنتين ثنتين ، والتَّمْرُ يكّ يَكّ ، يعني واحدةً واحدة . لا أَصل له [١] .

٢٠١ ـ حديث : عند ذِكر الصالحينَ تَنزِلُ الرحمة . من قول سفيان بن عيينة [٢] .

٢٠٢ ـ حديث : عن اللوح سمِعتُ الله من فوق العرش يقول للشيء : كُنْ ، فيكون . فلا تبلغ الكافُ النونَ إلا يكون الذي يكون . موضوع بلا شك .

---

(١) زعموا أن النبي ﷺ قاله لسلمان الفارسي رضي الله عنه وهو يأكل العنب . ذكره الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في « مجموع الفتاوى » ١٨ : ١٢٧ وقال : وهو كلام باطل .

(٢) هو الإمام أبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ، ثم المكي شيخ الحجاز وأحَدُ الأعلام ، أدرك ٨٧ تابعياً . قال الشافعي : ما رأيتُ أحداً من الناس فيه جَزالَةُ العلم ما في ابن عُيَينة . وقال : لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز . وقال أحمد بن حنبل : ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه . قال الحسن بن عِمران : قال لي سفيان بجَمْع ـ أي في المُزْدَلِفَة ـ آخِرَ حجةٍ حجّها : قد وافيتُ هذا الموضعَ سبعين مرة ، أقولُ في كل سنة : اللهمّ لا تجعله آخر العهد من هذا المكان ، وإني قد استحييتُ من الله من كثرة ما أسأله ذلك ، فرجع فتوفي في السنة الداخلة . ومات في رجب سنة ١٩٨ ، وله ٩١ سنة رحمه الله تعالى .

حرف الغين المعجمة

٢٠٣ ـ حديث : الغِناءُ رُقْيَةُ الزِّناء (١) . . . .

---

(١) الزِّناء بالهمزة لغة في الزنَى ، قال في « القاموس » : زَنَى يزني زِنىً وزِناءً بكسرهما : فجَرَ » . ويُروَى (الغِناءُ رُقيةُ الزنى) كما ذكره الميداني في « مجمع الأمثال » ٢ : ١٠ . والمراد بقوله : (رُقيةُ الزناء) أنه يدعو إليه ويُرغِّب فيه ويَستثيره . وقد جاء هذا القول عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، وعن الحطيئة الشاعر ، وسليمان بن عبد الملك الأموي ، ويزيد بن الوليد ابن عبد الملك ، والفُضَيل . كما في كتاب « فصل الخطاب في الرد على أبي تراب » الذي زعم إباحة آلات الملاهي ، للشيخ حُمُود التويجري ص ١٢٠ وص ٦٩ ـ ٩٠ . والحقائقُ يكثر التعبير عنها من مختلِف الناس ، وكثيراً ما تتحد الألفاظ أو تتقارب .

وقد جاء التعبير عن هذا المعنى في لسان النبوة بأسلوب رفيع بليغ ، ففي « صحيح البخاري » في كتاب الأشربة ، في (باب ما جاء فيمن يَستحل الخمر ويُسميه بغير اسمه) ١٠ : ٤٧ ـ ٤٨ عن « عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري قال : حدَّثني أبو مالك الأشعريُّ ـ واللهِ ما كَذَبَني ـ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول : ليكونَنَّ من أُمّتي أقوامٌ يَستحِلُّون الحِرَ ـ يعني : الزنى ـ والحريرَ ، والخمرَ ، والمعازف » .

فقد بيّن النبي ﷺ في هذا الحديث أنَّ بين هذه الفواحش ترابطاً وثيقاً ، إذ كل واحدة منها تستدعي الأخرى ، فالزنى يستدعي استحلالَ التزيُّن بالحرير ، وهو حرام على الرجال ، كما يستدعي استحلالَ شُرب الخمرِ ، واستحلالَ عَزْف آلاتِ الملاهي ، ليُزادَ بذلك عُرامُ الفساد في نفوس أهله ، وليُؤجّجَ لَهيبُه إذا فتَر فيها ! نسأل الله السلامة والعافية .

من كلام الفُضَيل [١] .

حرف الفاء

٢٠٤ ـ حديث : الفاتحةُ لِما قُرِئَتْ له . لا أَصل له بهذا اللفظ [٢] ، وكذا غالبُ فضائل السُّوَر التي ذكرها بعض المفسرين .

---

(١) هو الفُضَيل بن عياض أبو علي ، التميمي المروزي الخراساني ، الزاهدُ شيخ الحرم والحجاز ، رَوى الحديث ورُوي عنه ، وقد روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي في كتبهم . وترجم له الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ترجمة واسعة ٨ : ٢٩٤ ــ ٢٩٧ ، وقال فيها : « قال ابن المبارك : ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضلُ من الفضيل . وقال : إذا نظرتُ إليه جَدَّد لي الحزن ، ومَقَتُّ نفسي ، ثم بكى . وقال هارون الرشيد : ما رأيتُ في العلماء أهيب من مالك ، ولا أورع من الفضيل . وقال شريك : الفضيل حُجّةٌ لأهل زمانه . توفي بمكة سنة ١٨٧ رحمه الله تعالى » .

(٢) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « عزاه الزركشي للبيهقي في « الشُّعَب » ، فتعقّبه السيوطي في « الدرر المنتثرة » بأنه لا وجود لهذا الحديث في « الشُّعَب » ، وإنما الذي فيه : فاتحةُ الكتاب شفاءٌ من كل داء . أخرجه من حديث عبد الله بن جابر ــ البَيَاضي ــ رضي الله عنه . وفي كتاب « الثواب » لأبي الشيخ بن حَيّان عن عطاء قال : إذا أردتَ حاجةً فاقرأ فاتحة الكتاب حتى تختمها تُقضَى إن شاء الله تعالى . انتهى . وهذا أصلٌ لما =

٢٠٥ ـ حديث : فاز باللَّذَّة الجَسُور . قال السخاوي : لا أعرفه .

٢٠٦ ـ حديث : فضلُ شهر رجب على الشهور ، كفضل القرآن على سائر الكلام . وفضلُ شهر شعبان كفضلي على سائر الأَنبياء . وفضلُ شهر رمضان على الشهور كفضل الله على سائر العباد . قال ابن حجر : إنه موضوع .

٢٠٧ ـ حديث : الفقرُ فخري وبه أَفتخر . قال العسقلاني وغيره : إنه باطل موضوع .

٢٠٨ ـ حديث : فمٌ ساكت رَبٌّ كاف . ونحوُه : الله وليٌّ من سكت . قال ابن الدَّيْبع : ليس بحديث ، ومعناه صحيح . قلتُ : ظاهرُ التركيب الأَول كُفْر إلا أَن يُقدَّر العاطف .

= تعارَفَ الناسُ عليه من قراءة الفاتحة لقضاء الحاجات، وحصول المهمات» . انتهى . وانظر للوقوف على ما ورد من التداوي بالقرآن « فضائل القرآن » للشيخ رضوان محمد رضوان رحمه الله تعالى ، و « كمال الإيمان في التداوي بالقرآن » للشيخ عبد الله بن الصديق الغُماري .

٢٠٩ ـ حديث : في آخر الزمان يَنتقل بَرْدُ الرُّوم إلى الشام ، وبَرْدُ الشام إلى مصر . لا أَصل له كما نقله السخاوي عن شيخه العسقلاني .

٢١٠ ـ حديث : في الحركاتِ البركات . من كلام بعض السلف .

حرف القاف

٢١١ ـ حديث : قالَ لجبريل : هل زالَتْ الشمسُ ؟ قال : لا ، نعم . قال عليه السلام : كيف قلتَ : لا ، نعم ؟ فقال : من حين قلتُ : لا ، إلى أَن قلتُ : نعم سارت الشمسُ مسيرةَ خمسِ مئة عام . لم يوجد له أَصل .

٢١٢ ـ حديث : قُدِّسَ العدسُ على لسان سبعين نبياً ، آخِرُهم عيسى . باطلٌ ، نَصَّ عليه جماعةٌ من الحُفَّاظ .

٢١٣ ـ حديث : القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق ، فمن قال بغير هذا فقد كَفَر . قال الصَّغَاني : هذا موضوع ، وقال السخاوي : هـذا الحديث من جميع طرقه باطل ،

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » [١] .

٢١٤ ـ حديث : قراءةُ سُوَر القَلاقِل أمانٌ من الفقر [٢] ، قال السخاوي : لا أَصل له [٣] .

٢١٥ ـ حديث : قَصُّ الأَظافر . لم يَثبُت في كيفيته ولا تعيينِ يومٍ له عن النبي ﷺ شيء . قال السخاوي : وما يُعزَى من النظم لعلي بن أَبي طالب ولشيخنا [٤] فباطلٌ عنهما .

٢١٦ ـ حديث : قِصَّةُ عثمان أَنه لمَّا خطَبَ في أَوَّل جمعة وَلي الخلافة ، صَعِدَ المنبر فقال : الحمد لله ، فأُرتِجَ عليه ، فقال : إنَّ أَبا بكر وعمر كانا يُعِدَّانِ لهذا المقام مقالاً ، وأَنتم إلى إمام فعَّال ، أَحوجُ منكم إلى إمام قوَّال ، وستأْتيكم الخُطَبُ بعد ، وأَستغفِرُ الله لي ولكم ، ونَزَل

---

(١) ١ : ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٢) سُوَر القلاقل هي التي أوَّلُها : (قُلْ ...) . وهي أربعُ سُوَر : سورة الكافرون ، وسورة الإخلاص ، وسُورتا المعوِّذَتينِ .

(٣) وهكذا جاء في « الموضوعات الكبرى » . وعبارةُ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٠٥ « لا أعرفه » . والخطب سهل .

(٤) أي الحافظ ابن حجر .

وصلَّى بهم . قال ابن الهُمام [١] : إنها لم تُعرَف في كتب الحديث ، بل في كتب الفقه [٢] .

٢١٧ ـ حديث : القلبُ بيت الرب . قال الزركشي وغيرُه : لا أَصل له ، وقال ابن تيمية : موضوع ، وفي « الذيل » [٣] : هو كما قال .

٢١٨ ـ حديث : قليلٌ من التوفيق خيرٌ من كثير من العلم . ذكره في « الإحياء » [٤] ، قال العراقي : لم أجد له أصلاً ، وقد ذكره صاحب « الفردوس » من حديث أَبي الدرداء ، وقال : (العقل) بدل (العلم) ، ولم يُخرجه ولدُه في « مسنده » . قلتُ : وتعقَّبه أَبو الخطاب بأَنَّ ما ذكَره في « الفردوس » رواه ابن عساكر عن أَبي الدرداء ، ورواه الطبراني عن ابن عمر بلفظ : قليلٌ من الفقهِ خيرٌ من كثيرٍ من العبادة .

---

(١) في كتابه « فتح القدير » شرح « الهداية » ١ : ٤١٥ . والقصة برواياتها ذكرها الحافظ ابن عبد البر في « بهجة المجالس » ١ : ٧٣ .

(٢) يلاحظ أن هذا الخبر ليس فيه إضافةُ شيء إلى النبي ﷺ ولم ينسبه إليه أحد ليُذكَر حديثاً ، ولذا أغفله العجلوني في « كشف الخفاء » .

(٣) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٣ .

(٤) في كتاب العلم في آخر (بيان ذم العلم المذموم) .

حرف الكاف

٢١٩ ـ حديث : كأنك بالدنيا ولم تكن . وبالآخرة ولم تزل . من كلام عمر بن عبد العزيز [١] .

٢٢٠ ـ حديث : كان اللهُ ولا شيءَ معه . وفي رواية : ولا شيء غيرُه . وفي رواية : ولم يكن شيءٌ قبلَه . ثابتٌ [٢] .

---

(١) أخرجه عنه أبو نعيم في « الحلية » .

(٢) أي صحيحٌ ، فقد روى البخاري في « صحيحه » في أول كتاب بدء الخلق ، في (باب ما جاء في قول الله تعالى : وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) ٦ : ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، وفي كتاب التوحيد ، في (باب وكان عرشُه على الماء) ١٣ : ٣٤٥ ـ ٣٤٧ ، وجمَعتُ بين رواياته :

« عن عِمران بن حُصَين رضي الله عنه قال : دخلتُ على النبي ﷺ ، وعَقَلتُ ناقتي بالباب ، فأتاه ناس من بني تميم ، فقال : اقبَلُوا البُشرَى يا بني تميم ، قالوا : قد بَشَّرتنا فأعطنا ، مرّتين ، فتغيّر وجهُه ﷺ ، فدخل ناسٌ من أهل اليمن ، فقال : يا أهل اليمن اقبَلُوا البُشرى إذ لم يَقبلها بنو تميم ، قالوا : قبِلْنا يا رسول الله ، جئناك نسألك لِنتفقّه في الدين ، ولِنسألك عن أول هذا الأمر ، ما كان ؟

فأخذ النبي ﷺ يُحدث عن بدء الخلق والعرش ، قال : كان الله ولم يكن شيءٌ غيرُه ، ـ وفي رواية : ولم يكن شيءٌ قبله ، وفي رواية : ولا شيءَ غيرُه ، وفي رواية : ولا شيءَ معه ، والروايتان الأخيرتان من « فتح الباري » ٦ : ٢٠٦ ـ وكان عَرْشُه على الماء ، وكتَبَ في الذكر كلَّ شيء ، وخلَقَ السمواتِ والأرض . . . . =

. . . .

= ثم أتاني رجل فقال : يا عِمرانُ أدرِكْ ناقتَك فقد ذهبَتْ ، فانطلقتُ أطلُبها ، فإذا هي يَقطعُ – أي يَحولُ – السّرابُ دونَها ، فوالله لودِدتُ أني كنت تركتُها قد ذهبَتْ ، ولم أقم ! » .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » ٦ : ٢٠٦ – ٢٠٧ و ١٣ : ٣٤٦ « قوله ﷺ : (كان الله ولم يكن شيء غيرُه) . لفظةُ (كان) في جانب الله تعالى تتجرّدُ عن معنى الماضي ، فهي تُنبىء عن معنى الأزليّة . (وكتَبَ في الذكر) أي قَدّر في الذكر ، وهو اللوحُ المحفوظ . واستَدلَّ بقوله ﷺ : (كان الله ولم يكن شيءٌ غيرُه) على أن العالَمَ حادث ، لأن قوله : (ولم يكن شيءٌ غيرُه) ظاهرٌ في ذلك ، فإنّ كل شيء سوى الله وُجِدَ بعد أن لم يكن موجوداً .

وأشار بقوله (وكان عَرْشُه على الماء) إلى أن الماء والعرش خُلِقا قبل السموات والأرض . وقد رَوى أحمد والترمذي وصحّحه من حديث أبي رَزين العُقيلي مرفوعاً : « إنّ الماء خُلِقَ قبل العرش » . ورَوى السُّدّي في « تفسيره » بأسانيد متعددة : إن الله لم يَخلق شيئاً مما خلَقَ قبل الماء .

وأما ما رواه أحمد والترمذي وصحّحه من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً : « أوّلُ ما خلَقَ الله القلم ، ثم قال : اكتُبْ ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة » . فيُجمَعُ بينه وبين ما قبلَه – من حديث أوّليّة خَلْق الماءِ ثم العرشِ – بأن أوليّة القلم بالنسبة إلى ما عدا الماءَ والعرش ، أو بالنسبة إلى ما منه – أي من القلم – صدَرَ من الكتابة ، أي أنه قيل له : اكتُبْ أوّلَ ما خُلِقَ .

وأما حديثُ « أوّلُ ما خلَقَ الله العقل » فليس له طريقٌ ثَبْت – أي صحيح يُحتجُّ به – ، وعلى تقدير ثبوته فهذا التقديرُ الأخيرُ هو تأويله ، والله أعلم » . انتهى كلامُ الحافظ ابن حجر ملخصاً .

ولكن الزيادة وهي قولهم : وهو الآن على ما هو عليه كان . من كلام الصوفية [1] .

٢٢١ ـ حديث : الكريمُ حبيبُ الله ولو كان فاسقاً ، والبخيلُ عدوُّ الله ولو كان راهباً . لا أَصل له .

٢٢٢ ـ حديث : كُفَّ عن الشَّرّ يكُفُّ الشَّرُّ عنك . لا يُعرَف له أَصل .

٢٢٣ ـ حديث : الكلامُ صِفةُ المتكلم . ليس بحديث ، وليس على إطلاقه .

٢٢٤ ـ حديث : الكلامُ على المائدة . قال السخاوي : لا أَعلم فيه شيئاً ، لا نفياً ولا إثباتاً [2] .

---

(١) زاد المؤلفُ في « الموضوعات الكبرى » : « وتُشبِه أن تكون من مفتريات الوجودية ... » .

(٢) تمامُ كلام الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٢٠ « نعم جاءت أحاديث في تعليم أدب الأكل من التسمية ، والأكلِ مما يليه ، والجوَلانِ باليد إن كان ألواناً كالرُّطَب ونحوه ، وغيرِه كالنهي عن إلقاء النوى بين يدَيْ غير آكلِ تَمْره ، مما لعله لا يخلو عن كلام . وربما يَلتَحِقُ به مؤانسةُ الضيف ، سيما بالحض على الأكل . وفي آخر « مناقب الشافعي » للحاكم من قول الشافعي : إنَّ من الأدبِ على الطعام ، قِلّةَ الكلام » . انتهى كلام الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى . . . . =

٢٢٥ ـ حديث : كلُّ إناء يترشَّحُ بما فيه . من كلام الصوفية .

٢٢٦ ـ حديث : كلٌّ بِدعةٍ ضلالة إلا بدعةً في عبادة .

= قال عبد الفتاح : قد ثبت في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان مدعوّاً في ضيافة بعض أصحابه ، وقُدمت له الذراع ، فنَهَشَ نَهشةً منها ، ثم حدَّثهم بحديث الشفاعة الطويل ، وهو ـ لا ريب ـ كلامٌ على المائدة والطعام . وإليك طَرَفاً منه :

روى البخاري في « صحيحه » في كتاب أحاديث الأنبياء ، في (باب قول الله تعالى : ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه) ٦ : ٢٦٤ ، وفي كتاب التفسير في (باب ذُريّةَ من حَمَلْنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً) ٨ : ٣٠٠ ، وروى مسلم في « صحيحه » في كتاب الإيمان ، في أواخر (باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحِّدين من النار) ٣ : ٦٥ و ٦٩ ـ ٧٠ ما يلي :

لفظُ البخاري « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ في دَعْوة ، فرُفِعَتْ إليه الذراع ، وكانت تُعجبه ، فنَهَسَ منها نَهْسَة ، وقال : أنا سَيِّدُ الناس يوم القيامة ، هل تَدرون مِمَّ ذلك ؟ يَجمعُ الله الناسَ الأوَّلين والآخِرين في صعيدٍ واحد ... » .

ولفظُ مسلم « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : وُضِعَتْ بين يَدَيْ رسول الله ﷺ قَصْعَة من ثريدٍ ولحم ، فتناوَلَ الذراع ، وكانت أحبَّ الشاة إليه ﷺ ، فنَهَسَ نَهْسَةً فقال : أنا سيِّدُ الناس يوم القيامة ، ثم نَهَسَ أُخرى فقال : أنا سيِّدُ الناس يوم القيامة ، فلما رأى أصحابَه لا يَسألونه قال : ألا تقولون : كَيْفَهْ ؟ قالوا : كَيْفَهْ يا رسول الله ؟ قال : يقوم الناسُ لرب العالمين ... » . وهو حديث طويل يبلغ صفحتين . فالكلامُ على الطعام مشروع .

في سنده كذاب ومتَّهم [١]

٢٢٧ ـ حديث : كلُّ ثانٍ لا بُدَّ لـه من ثالث . وقولُ الشاعر : ما تَثَنَّى الشيءُ إلا وتَثَلَّثْ . لا أَصل له .

٢٢٨ ـ حديث : كلَّ عامٍ تَرْذُلُون [٢] . من كلام الحسن البصري . وبمعناه الحديث الذي رواه البخاري بلفظ : لا يأتي عليكم زمانٌ إلا والذي بعده شَرٌّ منه ، حتى تَلْقَوا ربكم [٣] .

(١) أما الكذاب فهو (الهيثم بن عدي الطائي المنبجي الكوفي) . وأما المتّهم فهو (أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي النقاش المقرىء المفسِّر) . وكلاهما مترجم في « ميزان الاعتدال » للذهبي . والخبر رواه الديلمي في « مسند الفردوس » كما في « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق ١ : ٣٢٠ .

(٢) يعني كلَّ عام تزدادون رداءةً وسُوءاً . يقال رَذُلَ الشيءُ يَرْذُلُ رَذالةً ورُذولةً إذا رَدُؤَ . كما في « المصباح المنير » و « القاموس » وشرحه « تاج العروس » وغيرها . وضبطه المؤلف في « الموضوعات الكبرى » بقوله : « كلَّ عام تُرْذَلُون . بصيغة المجهول » . انتهى . ولم أر في كتب اللغة ما يؤيِّدُ هذا الضبط ، إلا أن يكون هكذا رُوي فتُلتَزم الرواية .

(٣) رواه البخاري في « صحيحه » في كتاب الفتن ، في (باب لا يأتي زمانٌ إلا الذي بعدَه شرٌّ منه) ١٣ : ١٧ بسنده إلى الزُّبَير بن عَدِيّ قال : « أتينا أنسَ بن مالك ، فشكونا إليه ما يَلْقون من الحَجّاج ، فقال : اصبِروا ، =

ورُوي نحوُ ذلك من قول ابن مسعود ، قال [1] : ولا أَعني أَميراً خيراً من أَمير ، ولا عاماً خيراً من عام ، ولكنْ

=فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شَرٌّ منه ، حتى تَلقَوْا ربكم . سَمِعتُه من نبيكم ﷺ » .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ١٣ : ١٧ « وقد استُشكِلَ هذا الإطلاق ، مع أن بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها ، ولو لم يكن في ذلك إلا زمَنُ عمر بن عبد العزيز ، وهو بعْدَ زمنِ الحجّاج بيسير ، وقد اشتهر الخيرُ الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز ، بل لو قيل : إنّ الشرّ اضمحلّ في زمانه لما كان بعيداً ، فضلاً عن أن يكون شرّاً من الزمن الذي قبلـه .

وقد حَمَله الحسن البصري على الأكثر الأغلب ، فسُئل عن وجود عمر ابن عبد العزيز بعد الحجّاج ، فقال : لا بُدّ للناس من تنفيس .

واستشكلوا أيضاً زمانَ عيسى بن مريم بعد زمان الدجال ، وأجاب الكرماني بأن المراد الزمان الذي يكون بعد عيسى ، وإلا فمعلومٌ من الدين بالضرورة أنّ زمان النبي المعصوم لا شرّ فيه » . انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .

(١) أي ابن مسعود بعد قوله في أول الخبر : لا يأتي عليكم عامٌ إلا وهو شرٌّ من الذي كان قبله ، أمَا إني لستُ أعني عاماً أخصَبَ من عام ، ولا أميراً خيراً من أمير ، ولكن ...، وخبرُ ابن مسعود هذا رواه يعقوب بن شيبة في « مسنده » ، والدارمي في « سننه » في (باب تغيُّر الزمان وما يحدث فيه) ١ : ٥٨ ، وسندُه حسن ، كما في « فتح الباري » ١٣ : ١٨ .

عُلَماؤكم وفُقَهاؤكم يذهبون (١) ، ثم لا تجدون منهم خَلَفاً ، ويجيء قوم يُفتُون برأيهم (٢) .

وفي لفظٍ : وما ذاك بكثرةِ الأمطار وقِلَّتها ، ولكن بذهاب العلماء (٣) .

وبمثله فسَّر ابنُ عباس رضي الله عنهما قولَه تعالى : (أَوَ لم يَرَوْا أَنَّا نأْتي الأَرضَ نَنْقُصُها مِن أَطرافِها) (٤) . حيث قال : موتُ علمائها وفقهائها (٥) .

---

(١) في رواية الدارمي : « ولكنْ علماؤكم وخيارُكم وفقهاؤكم يذهبون » .

(٢) هو بمعنى قوله في رواية الدارمي : « ويجيء قوم يقيسون الأمور برأيهم » .

(٣) تمام هذه الرواية : ثم يَحدُثُ قومٌ يفتون في الأمور برأيهم ، فيَثْلِمُون الإسلامَ ويَهدمونه . أخرجه يعقوب بن شيبة في « مسنده » كما في « فتح الباري » ١٣ : ١٨ .

وأخرج الطبراني بسند صحيح عن خيثمة قال : قال عبد الله بن مسعود لامرأته : اليوم خيرٌ أم أمسِ ؟ فقالت : لا أدري ، فقال : لكني أدري ، أمسِ خيرٌ من اليوم ؟ واليوم خيرٌ من غدٍ ، وكذلك حتى تقوم الساعة . ذكره الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٧ : ٢٨٦ .

(٤) من سورة الرعد : ٤١ .

(٥) في « تفسير ابن جرير » ١٣ : ١١٧ « قال ابن عباس : ذهابُ علمائها وفقهائها وخيارِ أهلها » .

وعن أَبي جعفر [١] : موتُ عالِمٍ أَحبُّ إلى إبليس من موت سبعين عابداً .

٢٢٩ ـ حديث : كلُّكُم حارث وكلكم هَمَّام . ليس بحديث [٢] .

---

(١) لعلّه الإمام أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الهاشمي العلوي المدني ، التابعي الجليل الفقيه ، ولد سنة ٥٦ ، وتوفي سنة ١١٤ رحمه الله تعالى . قال محمد بن المنكدر : ما رأيتُ أحداً يُفَضَّل على عليّ بن الحسين ، حتى رأيتُ ابنَه محمداً ، أردت يوماً أن أعظه فوعظني . وقال الزبير بن بكار : كان يقال لمحمد : باقرُ العلم . واشتَهَر بذلك أخذاً من قولهم : بقَرَ العلمَ يعني شقّه ، فعَلِمَ أصلَه وخفيَّه .

(٢) ويغني عنه الحديث الذي رواه الإمام أحمد في « المسند » ٤ : ٣٤٥ والبخاري في « الأدب المفرد » في (باب أحب الأسماء إلى الله تعالى » ص ٢٨٤ ، وأبو داود في « السنن » في (باب تغيير الأسماء) ٤ : ٢٨٧ ــ ٢٨٨ ، والنسائي في « السنن » أيضاً في كتاب الخيل في (باب ما يُستحب من شِيَةِ الخيل) ٦ : ٢١٨ ونصه :

« عن أبي وَهْب الجُشمي وكانت له صُحبة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : تَسمَّوْا بأسماء الأنبياء . وأحبُّ الأسماء إلى الله : عبدُ الله وعبدُ الرحمن ، وأصدَقُها : حارث وهَمّام ، وأقبحُها : حَرْب ومُرَّة ».

قال المُناوي في « فيض القدير » ٣ : ٢٤٦ « وإنما طُلِبَ التسمِّي بأسماء الأنبياء ، لأنهم سادَةُ بني آدم ، وأخلاقُهم أشرفُ الأخلاق ، وأعمالُهم أصلحُ الأعمال ، فأسماؤهم أشرفُ الأسماء . فالتّسمّي بهم شَرَفٌ للمُسَمَّى ،=

. . . .

= ولو لم يكن فيها من المصالح إلا أنَّ الاسم يُذكِّرُ بمُسمّاه، ويقتضي التعلُّقَ بمعناه ، لكفَى به مصلحة ، مع ما فيه من حفظِ أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وذكرِها ، وأن لا تُنسَى . فلا يُكره التسمِّي بأسماء الأنبياء ، بل يُستحبُّ مع المحافظة على الأدب .

وكان لِطلحة بن عُبَيد الله رضي الله عنه عشَرَةُ أولاد ، كلٌّ منهم اسمُه اسمُ نبيٍ ، وكان للزُّبَيْر بن العوَّام رضي الله عنه أيضاً عشَرةُ أولاد ، كلٌّ منهم مُسمّى باسم شهيد . فقال طلحة للزبير : أنا أسميهم بأسماء الأنبياء ، وأنت تسميهم بأسماء الشهداء . فقال الزبير : أنا أطمع في كونهم شهداء ، وأنت لا تطمع في كونهم أنبياء » . انتهى كلام المُناوي رحمه الله تعالى .

هذا ، وإنما كان (عبدُ الله) و (عبدُ الرحمن) وأشباهُهما مثلُ (عبد الكريم) و (عبد الغني) و (عبد الفتاح) أحبَّ الأسماء إلى الله تعالى ، لأنها تَضمّنتْ ما هو وصفٌ واجب لله تعالى ، وما هو وصف حقيقي للإنسان وواجب له وهو العبوديّة ، وفيها إضافةُ (العبد) إلى (الربّ) سبحانه إضافةً حقيقية ، فصَدَقَتْ أفرادُ هذه الأسماء في معناها كلَّ الصدق ، وشَرُفَتْ بهذا التركيب ، فحصَلَتْ لها هذه الفضيلة . ورحم الله الإمامَ القاضي عِياضاً إذ يقول :

وممّا زادني شَرَفــاً وتيهــاً ... وكِدْتُ بأخْمَصِي أطأُ الثُّرَيّا
دُخولي تحت قولِكَ : (ياعِبادي) ... وأنْ صَيّرتَ لي (طه) نبيّـــا

وإنما كان (حارث) و (هَمّام) أصدقَها ، لأنَّ (الحارث) معناه : الكاسب . والإنسان لا يخلو من الكسب ، سواء كان في حَرْث الدنيا ، أم في حَرْث الآخرة . و (همّام) فَعّالٌ من هَمَّ بالأمر يَهُمُّ به : إذا عزَمَ عليه ، والإنسانُ لا يَزالُ يَهُمُّ بالشيء بعد الشيء ، خيراً كان أو شرّاً ، فلا يخلو=

٢٣٠ ـ حديث : كلُّ ممنوع حُلو . ليس بحديث .

٢٣١ ـ حديث : كلمةٌ يَسمعها الرجلُ خيرٌ له من عبادة سنة ، وجلوسُ ساعةٍ عند مذاكرةِ العلم خيرٌ من عِتْق رَقَبة . هو من كتاب « العَرُوس » على ما في « الذيل » [١].

٢٣٢ ـ حديث : كنتُ كَنْزاً لا أُعرَف ، فأَحببتُ أَن أُعرَف ، فخَلقتُ خلقاً فعرَّفتُهم بي فَعَرَفوني . نَصَّ الحفاظ كابن تيمية والزركشي والسخاوي على أَنه لا أَصل له [٢] .

= إنسان عن (كسب) و (هَمّ) فكل إنسان : حارث وهَمّام .

وإنما كان (حَرْبٌ) و (مُرَّة) أقبحَها ، لما في لفظة (حَرْب) من التذكير بالمكاره ، ولما في لفظة (مُرَّة) من استشعار المرارة . وكان رسول الله ﷺ يُحبُّ الفألَ الحَسَن ، والاسمَ الحَسَن .

ومن المؤسف أن الأسماء ذات معاني العبودية لله تعالى أو الصبْغة الإسلامية خَفَّتْ اليوم ـ وما تزال تخِفُّ ـ من المسلمين ، فقد صاروا يُسمُّون أبناءَهم وبناتِهم بأسماء أجنبية ! وعربية ، لكن طابعها (العروبة) ! لا الإسلام ، لبُعْدِ قلوبهم عنه ، فإنا لله ! وتخيُّرُ الأسماء من حقِّ الأبناءِ على الآباء .

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ١٩٥ .

(٢) قال الإمام المفسر الآلوسي في « روح المعاني » عند تفسير قوله تعالى في سورة الذاريات : (وما خلَقْتُ الجنَّ والإنسَ إلا ليَعْبُدون) ٢٧ : ٢١ : « وقد جاء : كنتُ كنزاً مَخْفياً فأحببتُ أن أُعرَف ، فخلقتُ الخلقَ لأُعرَف ». ذكره بهذا اللفظ سعد الدين سعيد الفرغاني في « منتهى المدارك » ، =

٢٣٣ ـ حديث : كنتُ نبياً وآدمُ بين الماء والطين

قال الزَّرْكَشي : لا أَصل له بهذا اللفظ (١) .

= وذكر غيرُه كالشيخ الأكبر في (الباب المئة والثمانية والتسعين) من « الفتوحات» بلفظ آخر .

وتعقَّبه الحفاظ فقال ابن تيمية : إنه ليس من كلام النبي ﷺ ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف . وكذا قال الزركشي والحافظ ابن حجر وغيرهما .

ومن يرويه من الصوفية معترِفٌ بعدم ثبوته نقلاً ، لكن يقول : إنه ثابتٌ كَشْفاً ، وقد نَصَّ على ذلك الشيخُ الأكبر في الباب المذكور . والتصحيحُ الكشفيُّ شِنْشِنةٌ لهم !» . انتهى .

قال عبد الفتاح : ويشير الإمام الآلوسي رحمه الله تعالى بهذا إلى أنه لا عبرة بالتصحيح الكشفي عند المحدثين ، وهو كذلك ، كما سيأتي بسطُه تعليقاً على الحديث ـ ٤١٤ حديث « يس لِمَا قُرِئَتْ له » . فانظره فانه مما يُستفادُ ، ويزيدُ في لزوم التمسك بأقوال الحفاظ المحدثين العارفين بهذا الشأن ، فهم أصحاب الحق والمرجعُ المتَّبَع في التصحيح والتضعيف ، بما سَنُّوه من قواعدهم لحفظ سنة رسول الله ﷺ ، من أن يدخل عليها ما ليس منها .

(١) لكن جاء بلفظ آخر ، ومن طرق متعددة :

١ ـ منها حديثُ ميسَرَة الفَجْر قال : قلتُ : يا رسول الله متى كنتَ نبياً ؟ قال : كنتُ نبياً وآدمُ بين الرُّوح والجَسَد . أخرجه أحمد ، والبخاري في « تاريخه » ، والبغوي وابن السكن وغيرُهما في « الصحابة » ، وأبو نعيم في « الحلية » ٩ : ٥٣ والحاكم في « المستدرك » ٢ : ٦٠٨ وصحّحه .

قال الزَّبيدي في « شرح الإحياء » ١ : ٤٥٣ « ومعنى (كنتُ نبياً وآدم =

٢٣٤ ـ حديث : كن ذَنَباً ولا تكن رَأْساً ، فإنَّ الرأس يَهلِك ، والذَّنَب يَسلم . من كلام إبراهيم بن أدهم [١] .

= بين الرُّوح والجسد) . أي لم يكن بَعْدُ رُوحاً ولا جَسَداً » .

٢ ــ ومنها حديثُ أبي هريرة قال : قيل للنبي ﷺ : متى كنتَ أو كُتِبْتَ نبياً ؟ قال : وآدَمُ بين الرُّوح والجَسَد . أخرجه الترمذي ١٣ : ٩٩ وقال : إنه حسنٌ صحيح . وصحّحه الحاكم في « المستدرك » ٢ : ٦٠٩ . وفي لفظ : وإنَّ آدم لَمُنْجَدِلٌ في طِينته . أي مُلقىً على الجَدالة وهي الأرض .

٣ ــ ومنها حديث العِرْباض بن سارية : إني عند الله لمكتوب خاتم النبيين ، وإن آدم لَمُنْجَدِلٌ في طينته . أخرجه ابن حبان والحاكم ٢ : ٦٠٠ في « صحيحيهما » .

٤ ــ ومنها حديثُ ابن عباس قال : قيل يا رسول الله متى كُتِبتَ نبياً ؟ قال : وآدم بين الرُّوح والجَسَد . أخرجه أحمد والدارمي في « مسنديهما » وأبو نعيم والطبراني . انتهى ملخصاً من « المقاصد الحسنة » للحافظ السخاوي ص ٣٢٧ . فالحديث له أصلٌ ثابت بالألفاظ المذكورة .

(١) قال الذهبي في « العِبَر » ١ : ٢٣٨ « إبراهيم بن أدهم البلخي الزاهد ، سكن بالشام ــ في بلدة جَبْلَة قرب اللاذقية ومات ودُفن بها ــ ، روى عن منصور ، ومالك بن دينار ، وطائفة . وثّقه النسائي وغيرُه . وكان أحد السادات ، توفي سنة ١٦٢ رحمه الله تعالى » .

حرف اللام

٢٣٥ ـ حديث : لُبسُ الخِرقة الصوفية وكونُ الحسن البصري لَبِسَها من عليّ . أطبَقَ المحدِّثون على أَنه لا أَصل له.

٢٣٦ ـ حديث : لَسَعَتْ حَيَّةُ الهوى كَبِدي ، البيتين[1] . قال ابن تيمية : مما اشتهر أَنَّ أَبا مَحذُورة أَنشدهما بين يديه ﷺ حتى وقعَتْ البُرْدة الشريفة عن كتفَيْه ،فتقاسَمَها أَصحابُ الصُّفَّة رُقَعاً في ثيابهم . كذِبٌ باتفاق أَهل العلم بالحديث .

٢٣٧ ـ حديث : اللَّعِبُ بالحَمَام مَجْلَبَةٌ للفقر[2] . من كلام إبراهيم النَّخَعي[3] .

---

(١) انظرهما في آخر الكتاب ، في الفقرة ٤٦٧ .

(٢) هو كما سيقوله المؤلف من كلام إبراهيم النخعي . وقد جاء النهيُ عن اللعب بالحمام في عدة أحاديث ، منها ما رواه البخاري في « الأدب المفرد » ص ٤٤١ وأبو داود ٤ : ٢٨٥ وابن ماجه ٢ : ١٢٣٨ وأحمد وابن حبّان وصحّحه والبيهقي في « شُعب الإيمان » بإسناد حسن « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً يَتْبَعُ حمامةً ، فقال : « شيطانٌ يَتْبَعُ شيطانةً » . وروى ابن ماجه عدّة أحاديث في هذا المعنى .

(٣) تقدّمت ترجمته عند الحديث ٩٥ .

٢٣٨ ـ حديث : لَعَنَ اللهُ الداخلَ فينا بغير نَسَب ، والخارجَ منا بغير سبب . لا يُعرف له أَصل بهذا اللفظ .

٢٣٩ ـ حديث : لعَنَ اللهُ الكذَّاب ولو كان مازحاً . قال السخاوي : وما علمتُه مرفوعاً .

٢٤٠ ـ حديث : لعَنَ الله المغنِّي والمَغَنَّى له . قال النووي وغيره : لا يصح .

٢٤١ ـ حديث : لكل بَلْوَى عوْن . ليس بحديث .

٢٤٢ ـ حديث : لكل حُجرة أُجرة . لا أَصل له .

٢٤٣ ـ حديث : لكلّ ساقطةٍ لاقطة . من كلام بعض السلف .

٢٤٤ ـ حديث : لكلّ مجتهدٍ نصيب . من كلام بعضهم ، وفي معناه : من جَدَّ وَجَدَ ، ومن لَجَّ وَلَجَ [١] .

٢٤٥ ـ حديث : لِلبيتِ رَبٌّ يَحميه . قاله عبد المُطَّلب لأَبْرَهَة صاحِبِ الفيل .

---

(١) لَجَّ في الأمر : إذا لازَمَه وواظَبَه . ولَجَ : دخَلَ ووَصَلَ .

٢٤٦ ـ حديث عليّ : لمَّا غسَّلتُ النبيَّ ﷺ اقتَلَصَتْ مِياهُ محَاجر عينيه [١] ـ أَي ارتفَعَتْ مياهُ حَدَقة عينيه ـ فَشَرِبتُه ، فوَرِثتُ عِلمَ الأَوَّلين . قال النووي : لا يصح .

٢٤٧ ـ حديث : لَهَدْمُ الكعبة حجَراً حَجَراً أَهونُ من قَتْلِ المسلم . قال السخاوي : لم أَقف عليه بهذا اللفظ [٢] .

---

(١) جاء في « المقاصد الحسنة» ص٣٢٨ و ٥٠٤ و « تمييز الطيب من الخبيث » بلفظ (اقتلصت ماءُ محاجر عينيه ...) . وهكذا جاء لفظ (اقتلصت) في النسخ المخطوطة التي وقفت عليها من «الموضوعات الكبرى» للمؤلف .وفي العبارة نكارة ولم أجد في كتب اللغة (اقتلص) ، وإنما فيها (قَلَصَ الماءُ : ارتفع ، واجتمع وكثر) . وجاء في « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٣ « وسئل النووي : قيل إن علياً قال : لمّا غسلتُ النبي ﷺ امتصصتُ ماءَ محاجر عينيه وشربته ، فورثتُ علم الأولين والآخرين ، أجاب : ليس بصحيح » .

وأما ما رواه الإمام أحمد في « مسنده » ١ : ٢٦٧ ، في (مسند عبد الله ابن عباس) ، ونصُّه : « حدثنا يحي بن يمان ، عن حسن بن صالح ، عن جعفر ابن محمد ، قال : كان الماءُ ماءُ غَسْلِه ﷺ حين غَسَلوه بعد وفاته ، يَستنقِعُ ـ أي يجتمع ـ في جفون النبي ﷺ ، فكان عليٌّ يحسُوه ـ أي يَشربُه شيئاً بعد شيء ـ » . فَسَنَدُهُ ضعيفٌ ومنقطع .

(٢) ثم قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٤٠ و ٤٣٧ « لكن في معناه أحاديث متعددة ، عن غير واحد من الصحابة أنه ﷺ ، نظر إلى الكعبة فقال : لقد شرَّفكِ الله ، وكرَّمكِ ، وعظّمكِ ، والمؤمنُ أعظمُ حُرمةً منكِ . منها حديثُ عبدالله بن عَمْرو بن العاص قال : رأيت رسول الله ﷺ =

٢٤٨ – حديث : لو أحسن أحدُكم ظَنَّه بحَجَرٍ لَنَفَعَه

= يطوف بالكعبة ويقول : ما أطيبَكِ وأطيبَ ريحكِ ؟ما أعظمَكِ وأعظمَ حُرمتكِ ؟ والذي نفسُ محمد بيده لَحُرمةُ المؤمن أعظمُ عند الله حُرمةً منكِ ، مالِه ، ودَمِه ، وأن يُظَنَّ به إلا خيراً . رواه ابن ماجه ٢ : ١٢٩٧ بسند ليِّن .

وفي الباب أحاديث منها :

١ – عن ابن عباس قال : نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة فقال : لا إله إلا الله ، ما أطيبَكِ وأطيبَ ريحكِ وأعظمَ حُرمتَكِ ؟ والمؤمنُ أعظمُ حُرمةً منك ، إنَّ الله جعَلك حرَاماً ، وحرَّمَ من المؤمن مالَه ، ودَمَه ، وعِرضَه ، وأنْ نَظُنَّ به ظنّاً سيِّئاً . رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف وقد وُثِّق . انتهى من « مجمع الزوائد » للهيثمي ٣ : ٢٩٢ .

٢ – عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من آذى مسلماً بغير حق ، فكأنما هدَمَ بيت الله تعالى . رواه الطبراني في « الصغير » .

٣ – وعن بُرَيدة أن النبي ﷺ قال : قَتْلُ المؤمن أعظمُ عند الله من زوال الدنيا . رواه النسائي ٧ : ٨٣ والضياء في « المختارة » .

٤ – وعن عبدالله بن عَمْرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : لَزوالُ الدنيا أهوَنُ عند الله مِن قتلِ رجلٍ مسلم . رواه النسائي ٧ : ٨٢ والترمذي ٦ : ١٧٢ – ١٧٣ .

٥ – وعن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال : لَزوالُ الدنيا أهوَنُ على الله مِن قتل مؤمن بغير حق . رواه ابن ماجه ٢ : ٧٧٤ . وقال المنذري في « الترغيب » ٤ : ٧٢ : « إسنادُه حسن » .

ثم قال السخاوي : وقد أشبعتُ الكلام عليه فيما كتبتُه على « الترمذي » في باب ما جاء في تعظيم المؤمن ، قُبَيلَ كتاب الطبّ » انتهى ملخصاً مع زيادة .

اللهِ به . قال السخاوي : لا أَصل له ، وقال ابن تيمية : كذبٌ موضوع .

٢٤٩ ـ حديث : لو اغتَسَلَ اللُّوطيُّ بماء البحر لم يجيء يوم القيامة إلا جُنُباً . باطلٌ لا أَصل له .

٢٥٠ ـ حديث : اللواءُ يحمله عليٌّ يوم القيامة . ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » [1] .

٢٥١ ـ حديث : لو كان أَخي الخَضِرُ حيّاً لزارني . لا أَصل له [2] .

٢٥٢ ـ حديث : لو كان الأَرُزُّ رجلاً لكان حليماً . موضوعٌ قاله ابن القيم [3] وتبِعَه العسقلاني [4] .

---

(١) ١ : ٣٨٨ — ٣٨٩ .

(٢) وانظر الحديث : ١٣٩ . و « المنار المنيف » لابن القيم ص ٦٧ — ٧٦ .

(٣) في « زاد المعاد » عند كلامه عن الأدوية والأغذية التي جاءت على لسان النبي ﷺ ٣ : ٣٣٠ ، وفي كتابه المسمى « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » ص ٥٤ .

(٤) زاد ابن الدَّيْبَع في « تمييز الطيب من الخبيث » عن ابن حجر قولَه : « وكذا أحاديث الأرُزّ كلُّها موضوعة » .

٢٥٣ ـ حديث : لو كانت الدنيا دَمَاً عَبِيطاً [١] ، لكان قوتُ المؤمن منها حلالاً . قال الزركشي : لا أَصل له [٢] .

٢٥٤ ـ حديث : لو كُشِفَ الغِطاءُ ما ازددتُ يقيناً . قال القُشَيري في « رسالته » [٣] : هو قولُ عامر بن عبدالله بن عبد قيس [٤] . قلتُ : والمشهور أَنه من كلام عليّ كرَّم الله وجهه .

---

(١) أي دماً طرياً .

(٢) قال العجلوني في « كشف الخفاء » ٢ : ١٥٩ « وقال النجم الغزي : هو من كلام الفضيل بن عياض . وذلك لأن المؤمن لا يأكل إلا عن ضرورة » .

(٣) في باب اليقين .

(٤) ويقال فيه : عامر بن عبد قيس ، التميمي العنبري ، وهو أحد سادات التابعين الزُّهّاد والعُبّاد ، وأوَّل من عُرِف بالنُّسُك من التابعين بالبصرة ، وقيل فيه : راهبُ هذه الأمة ، تلقّنَ القرآن من أبي موسى الأشعري ، وتخرج عليه في التنسُّك والتعبُّد ، وأدرك كثيراً من الصحابة ورَوَى عنهم ، ورَوَى عنه الحسَنُ البصري وابنُ سيرين ، وهو من أقران أُوَيس القَرَني وأبي مُسْلِم الخَوْلاني . قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في « الإصابة » : رَوَى ابن أبي الدنيا من طُرُق أنه كان فَرَض على نفسه كلَّ يوم ألف ركعة . ثم ذكَرَ له الحافظ ابن حجر كرامات مباركات . توفي في بيت المقدس في حدود سنة ٥٥ ، رحمه الله تعالى .

٢٥٥ ـ حديث : لولاكَ لما خَلَقتُ الأَفلاك . قال الصَّغَاني : موضوع .

٢٥٦ ـ حديث : لو مُنِعَ الناسُ عن فَتِّ البعر لفَتُّوه ، وقالوا : ما نُهينا عنه إلا وفيه شيء . ذكره في « الإحياء » وقال العراقي : لم أَجده [1] .

٢٥٧ ـ حديث : لو وُزِنَ خوفُ المؤمن ورجاؤه لاعتدلا . لا أَصل له مرفوعاً ، وإنما هو عن بعض السلف ، كذا في « المقاصد » . وقيل : هو من كلام ثابت البُنَاني [2] .

٢٥٨ ـ حديث : لو يعلم الناسُ ما في الحُلْبَةِ [3]

---

(١) ذكره في كتاب العلم في (بيان وظائف المرشد المعلم) . ونَقَله عن العراقي السخاويُّ في « المقاصد الحسنة » ص ٣٢٥ ، وقال : « قال مخرِّجُه : « لم أجده إلا من حديث الحسن مرسلاً ، وهو ضعيف ، رواه ابن شاهين » . انتهى . قال عبد الفتاح : ولعل هذه الزيادة في « التخريج الكبير » للعراقي . إذ لا وجود لها في « التخريج » المطبوع ، وهو الصغير .

(٢) هو ثابت بن أسلم البُنَاني البصري ، أحد سادات التابعين علماً وفضلاً وعبادة ونُبْلاً ، صحب أنس بن مالك أربعين سنة . وتوفي بالبصرة سنة ١٢٣ ، وقيل سنة ١٢٧ رحمه الله تعالى .

(٣) هي حَبٌّ نبت معروف ، نافع لجملة من الأمراض ذكرها ابن القيم في « زاد المعاد » ٣ : ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، وصاحب « القاموس » فيه .

لاشتَرَوْها ولو بوَزْنها ذَهَباً . قال السيوطي : هو موضوع .

٢٥٩ ـ حديث : لي مع الله وقتٌ لا يَسعني فيه مَلَكٌ مقرَّب ولا نبي مرسَل . من كلام بعض الصوفية ، وليس بحديث .

حرف الميم

٢٦٠ ـ حديث : المؤمِنُ إذا قال صَدقَ ، وإذا قيل له صَدَّق . لا يُعرَف بهذا اللفظ .

٢٦١ ـ حديث : المؤمنُ حُلْويٌّ ، والكافرُ خَمْريٌّ [1] . قال العَسْقلاني : باطل لا أَصل له .

٢٦٢ ـ حديث : المؤمِنُ غِرٌّ كريم ، والمنافِقُ خِبٌّ لئيم . موضوع . من حديث « المصابيح » [2] .

---

(١) يعني أن المؤمن يُحبُّ الحُلْو من الحَلْوَى ، والكافر يُحب الخمر .

(٢) قال بوضعه سراج الدين القزويني ، في جملة الأحاديث الثمانية عشر التي حكَمَ بوضعها من أحاديث « المصابيح » . وجاء هذا الحديث في « مشكاة المصابيح » للتبريزي ٢ : ٦٣٠ ، وقال : « رواه عن أبي هريرة أحمد وأبو داود ٤ : ٢٥١ ، والترمذي ٨ : ١٤٢ » . زاد المؤلف في «المرقاة» ٤ : ٧٤٢ =

. . . .

= « وكذا الحاكم ١ : ٤٣ — ٤٤ ، ورواه البيهقي عن أبي هريرة بلفظ : المؤمنُ هيِّنٌ ليِّنٌ حتى تَخالَه من اللين أحمق » . انتهى .

قلت : ورواه بلفظ التّرجمة أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة (حَجّاج بن فُرافِصة) ٣ : ١١٠ ، والخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » في ترجمة (سليمان بن داود المباركي) ٩ : ٣٨ من طريق (ابن فُرافصة) .

وقال الحافظ ابن حجر في « أجوبته » عن تلك الأحاديث المنشورة في آخر « المشكاة » ٣ : ٣١٢ « قلتُ : أخرجه أبو داود والتّرمذي من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . وقال التّرمذي : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . قلتُ — أي ابن حجر — : وهو عندهما من طريق بِشر بن رافع ، عن يحيى . وأخرجه الحاكم من طريق حجّاج بن فُرافصة ، عن يحيى موصولاً ، وقال : اختُلِف في وصله وإرساله . قلتُ — أي ابن حجر — : وحجّاج ضعّفوه ، وبِشر بن رافع أضعفُ منه ، ومع ذلك لا يتجه الحكم عليه بالوضع ، لفقد شرط الحكم في ذلك » . انتهى . وهو ما قدّمه الحافظ في مستهلّ « أجوبته » ٣ : ٣٠٤ وهو « أن ينفرد بالحديث كذاب ، ولا يوجد ذلك الحديث عند غيره » .

وذكره الحافظ المنذري في « ترغيبه » ٤ : ١٦١ فقال : « عن أبي هريرة... رواه أبو داود والتّرمذي ، وقال : حديث غريب ، ولم يُضعِّفه أبو داود ، ورُواتُهما ثقات سوى بِشر بن رافع ، وقد وُثِّق » . وذكَرَ (بشر بن رافع) في آخر الكتاب في (باب الرواة المختَلَف فيهم) ٥ : ٥٢٨ فقال : « ضعّفه أحمد وغيرُه ، وقوّاه ابنُ معين وغيرُه ، وقال ابن عدي : لا بأس بأخباره ، لم أر له حديثاً منكراً » . انتهى .

فهو عند المنذري حديث حسن أو ما يقاربه على أقل تقدير ، بدليل كلامه هذا =

٢٦٣ ـ حديث : المؤمن ليس بحَقُود . في « الإحياء »[١] ، قال العراقي : لم أَقف عليه[٢] .

٢٦٤ ـ حديث : المؤمن مؤتَمنٌ على نَسَبه . لا أَصل له[٣]

= في الراوي المختَلَف فيه ، ولهذا أورده بلفظة (عن) وتكلّم عليه في آخره ، كما هو اصطلاحه في أول كتابه ١ : ٣ ـ ٤ ، وتقدم نقلُ كلامه فيه تعليقاً على الحديث ١٠٤ .

وقال العزيزي في « شرح الجامع الصغير » ٣ : ٣٩٩ « إسنادُه جيد » . وقال المناوي في « فيض القدير » ٦ : ٢٥٤ « حكَم القزويني بوضعه ، ورَد عليه ابن حجر وقال : هو لا ينزل عن درجة الحَسَن ، وأطال » . فالحديثُ حَسَنٌ وليس بموضوع .

(١) ذكره في كتاب العلم في (بيان آفات المناظرة وما يتولد منها من مهلكات الأخلاق) وفي كتاب ذم الغضب والحقد ، في (القول في معنى الحقد ونتائجه) .

(٢) عبارة العراقي : لم أقف له على أصل .

(٣) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « هو من قول مالك أو غيره من العلماء ، بلفظ : الناسُ مؤتَمَنُون على أنسابهم » .

لكن قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى : « ليس هذا على إطلاقه هكذا ، فقد وقع ادّعاءُ النسب إلى أهل بيت النبوة من الملاحدة الباطنية ، وحاشَ لله أن يَجعلَ أهل بَيتِ رسوله دُعاةً للإلحاد ، ناشرين للرذيلة ، هادمين لأركان الإسلام ، بل قد طهّرهم من ذلك كله . . . . =

٢٦٥ ـ حديث : المؤمنُ مُلَقًّى ، والكافر مُوَقًّى [١] .
ليس بحديث .

٢٦٦ ـ حديث : المؤمن يُخدَع. من كلام سعيد بن جُبير [٢] .

= وكثير من المُتَنَقِّبين الأشرارِ ـ أي نقباء الأشراف ! ـ كانوا يبيعون حُجَج النَّسَب بأبخس الأثمان على توالي القرون ، ومن أبشع النماذج في هذا الباب ما يُعزَى إلى النقيب عُمَر مُكْرَم ، في عهد والي مصر محمد علي باشا الكبير ، من إدخاله كثيراً من الفلاحين بل الأقباطِ واليهودِ في النَّسَب الزكيّ ! إلى أن رفَعَ عامّةُ العلماء في القطر ، وبينهم أمثالُ محمد الأمير شيخ مشايخ الأزهر : مَحْضَراً في هذا الشأن إلى الوالي وإلى مقام الخلافة ، حتى أُقصِي النقيبُ من النِّقَابة . ومثلُه ما يَذكره الشهابُ الخَفَاجي عالم مصر في القرن الحادي عشر في « ريحانة الألباء » .

وأما ما يقال : الناسُ أمناء على أنسابهم ، فبمعنى قبولِ استلحاقِ رجلٍ لوَلَدٍ مجهولِ النسب ، فيما ليس فيه جَرّ مغنم ، لا بمعنى وجوب تصديق كل مَن يدّعي النَّسَبَ الزكيَّ مثلاً بدون حجة شرعية ، وإلا لاختلط الحابلُ بالنابل » . انتهى كلام شيخنا الكوثري ـ بزيادة يسيرة ـ في تقدمته لكتاب « كشف أسرار الباطنية » للحمادي اليماني ص ٥ ـ ٦ من الطبعة الأولى بمطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٥٧ .

(١) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « معناه أن المؤمن مُلقّى بالبلايا ، تكفيراً لما له من الخطايا ، والكافر محفوظ عن البلايا ومحفوف بالنّعماء ليَبقَى عليه البقايا ، ولأنّ « الدنيا سِجنُ المؤمن وجَنّةُ الكافر » رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه » انتهى كلامُ المؤلف بزيادة يسيرة .

(٢) هو أبو محمد سعيد بن جُبَير بن هشام الأسَدي الوالبي الكوفي ، التابعي =

٢٦٧ ـ حديث : المؤمن يَسيرُ المَؤُنَة [1] . قال الصَّغاني : موضوع [2] .

= الجليل ، المقرئ الفقيه المفسِّر المحدث الإمام، كان فقيهاً فاضلاً عابداً ورعاً إماماً في العلم والحديث والقرآن ، وكان ابنُ عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول : أليس فيكم سعيدُ بن جُبَير ، قال ميمون بن مِهران : لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه . قال الذهبي في « العبر » ١ : ١١٢ « قتَلَ الحَجّاجُ ـ قاتَلَه الله ـ سعيدَ بن جبير في سنة خمس وتسعين ، وله نحوٌ من خمسين سنة رحمه الله تعالى » .

(١) أي قليل الكُلفة على إخوانه . زاد القُضَاعي في رواية : كثيرُ المَعُونة . قاله المُناوي في « فيض القدير » ٦ : ٢٥٥ .

(٢) قلتُ : تَبِعَ الصَّغانيُّ فيه ابنَ الجوزي ، فقد ذكره في « الموضوعات » ٢ : ٢٨١ من طريق الخطيب في « تاريخ بغداد » ٥ : ٣١٥ ، وقال : « والمتّهم بوضعه محمد بن سهل العطار ، قال الدارقطني : كان يضع الحديث » . وتعقّبه الحافظ السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٢٨١ فقال : « وأخرجه أبو نُعَيم في « الحلية » ٨ : ٤٦ من هذا الطريق . وله طريق آخر عند البيهقي في « شعب الإيمان » . ثم ساقها ، وسندُها ضعيف ، فالحديث ضعيف لا موضوع . وقد ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ٦ : ٢٥٥ بشرح المُناوي ، مشيراً إلى طريقيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ثم إن هذا الحديث يُروى نحوُه من قول سيدنا علي رضي الله عنه ، جاء في « ترتيب المدارك » للقاضي عياض ٣ : ٣٤٦ « قال سفيان بن عيينة : قال علي بن أبي طالب : المؤمنُ حسَنُ المَعُونة ، قليلُ المَؤُنة » . وفيه أيضاً ٢ : ٦٧ « قال ابنُ وهب سمعتُ مالكاً يقول : يقالُ : إنَّ المؤمنَ حسَنُ المَعُونة ، يَسيرُ المَؤُنة ، والفاجرَ بضده » .

٢٦٨ ـ حديث : المؤمن يَغبِطُ [١] ، والمنافق يَحْسُد . من كلام الفُضَيل .

٢٦٩ ـ حديث : ما اتَّخذَ الله ولياً جاهلاً [٢] ولو اتخذه لعلَّمه . قال السخاوي : ليس بثابت ، ولكن معناه صحيح ، أي لو أَراد اتخاذه ولياً لعلَّمه ثم اتخذه ولياً .

٢٧٠ ـ حديث : ما استَرذَلَ اللهُ عبداً إلا حَظَر عليه العلم والأَدب . في « الميزان » هو باطل .

٢٧١ ـ حديث : ما أَعلمُ خَلْفَ جداري هذا . قال ابن حجر : ليس بحديث .

٢٧٢ ـ حديث : ما أَفلَحَ سَمِينٌ قط . من كلام الشافعيِّ ، وقال : إلا محمَّدَ بنَ الحسن . فقيل له : ولمَ ؟ قال : لأَنه لا يَعْدُو العاقلُ من أَن يَهتمَّ لآخِرته أَو لِدُنياه ، والشَّحْمُ مع الهمِّ لا يَنعقد ، فإذا خلا منهما صار في حَدِّ

---

(١) أي يتمنّى مثلَ النعمة التي رآها على غيره على أن لا تتحول عن صاحبها .

(٢) هكذا جاء في الأصل . وجاء في غير كتاب بلفظ (ما اتخذ الله من ولي جاهل ...) . والخطب سهل .

البهائم [١] . وفيه قِصَّةُ المَلِكِ المُثْقَل وتطبُّبه بخَبَر الموت [٢] .

---

(١) أي فينعقد الشَّحْمُ حينئذ . ومن لطيف ما وقع للإمام وكيع بن الجراح ، — وهو الإمام الحافظ المحدث الفقيه العابد ، أحد أركان العلم في العراق ، وتلميذُ الإمام أبي حنيفة ، المتوفى سنة ١٩٧ — ما حكاه عنه الإمام سعيد بن منصور قال : قَدِمَ وكيع مكة ، وكان سميناً ، فقال له الفُضَيل ابن عِياض : ما هذا السِّمَنُ وأنت راهبُ العراق ؟ قال : مِن فَرَحي بالإسلام . فأفحمه . ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ١ : ٣٠٨ في ترجمة وكيع ، وذكر فيها أيضاً : « قال يحيى بن أكثم : صحبتُ وكيعاً في السفر والحضر ، فكان يصوم الدهر ويختم القرآن كل ليلة » . انتهى .

وأنشدوا للإمام سيف الدين الباخَرْزي سعيد بن المطهَّر الحافظ المحدث الصوفي المتوفى سنة ٦٥٩ رحمه الله تعالى قولَه :

يقولون : أجسامُ المحبين نِضْوةٌ ... وأنتَ سَمينٌ لستَ غير مُرائي
فقلتُ : لأن الحُبَّ خالَفَ طبعَهم ... ووافَقَه طبعي فكان غِذائي

وكأنَّ الباخَرْزي يُجيبُ بهذين البيتين عن البيتين المشهورين وهما :

ولمّا ادَّعيتُ الحُبَّ قالَتْ كَذَبْتَني ... فما لي أرى الأعضاءَ منكَ كَوَاسِيَا !
فلا حُبَّ حتى يَلصَقَ الجِلْدُ بالحَشَى ... وتَذْهَلَ حتى لا تُجيبَ المُناديا !

(٢) أي وفي كلام الشافعي رضي الله عنه قِصَّةُ المِلكِ المُثْقَل ... وقد أوردها البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢ : ١٢٠ عقب قوله : « ما أفلح سمينٌ قط ..» قال البيهقي : « ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى : كان ملِكٌ في الزمان الأوَّل ، وكان مثقَلاً كثيرَ اللحم ، لا يَنتفع بنفسه . فجمعَ المتطببين وقال : احتالوا لي حِيلةً تُخففُ عني لحمي هذا قليلاً ، فما قدروا له على صفة . =

٢٧٣ ـ حديث : ما أَنصف القارئُ المصلي [١] . قال ابن حجر : لا أَعرفه [٢] .

= قال : فنُعِتَ له رجل عاقل أديب متطبِّب ، فبعَث إليه فأُشْخِصَ إليه ـ أي فخرَج إلى الملك ـ فقال له : تعالجني ولك الغنَى ، قال : أصلح الله المَلِك ، أنا رجل متطبِّب ومُنَجِّم ، دَعْني أنظر الليلة في طالعك ، أيَّ دواءٍ يوافق طالعك فأسقِيك . فغدا عليه فقال : أيها الملكُ ، الأمانَ؟ قال : لك الأمان . قال : رأيتُ طالعك يدل على أن عُمرَك شهر ! فإن أحببتَ حتى أعالجك ، وإن أردتَ بيان ذلك فاحبِسْني عندك ، فإن كان لقولي حقيقة فخَلِّ عني ، وإلا فاقتصَّ مني .

قال : فحبسه الملك ، ثم رفع الملاهي ، واحتَجَب عن الناس ، وخَلا وحدَه مغتمّاً ما يَرفع رأسَه ، يَعُدُّ أيامه ، كلما انسلخ يوم ازداد غماً ، حتى هُزِلَ وجَفَّ لحمُه ، ومَضَى لذلك ثمانيةٌ وعشرون يوماً .

فبعث إليه فأخرجه ، فقال : ما تَرى ؟ فقال : أعزَّ الله الملك ، أنا أهوَنُ على الله من أن أعلم الغيب ، والله ما أعرفُ عمري ، فكيف أعرِفُ عمرَك ؟ إنه لم يكن عندي دواء إلا الغَمّ ، فلم أقدر أن أجلب إليك الغَمّ إلا بهذه الحيلة ، فأذابَتْ شَحْمَ الكُلَى . فاستَحسَنَ منه ما فَعَل ، فأجازه وأحسن جائزته » . انتهى من « المناقب » للبيهقي ، و من « المقاصد الحسنة » ص ١٢٥ ـ ١٢٦ ، و « كشف الخفاء » ١ : ٢٤٩ .

(١) أي حينَ يجهر بالقرآن جهراً يُغلِّطُ به المصلِّي .

(٢) ويغني عنه ما رواه أبو داود في « سننه » ٢ : ٣٨ عن أبي سعيد الخدري قال : « اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد ، فسمعَهم يجهرون بالقراءة ، فكشَفَ السِّتْرَ وقال : ألا إنَّ كلَّكم مُناجٍ ربَّه ، فلا يُؤذِيَنَّ بعضُكم بعضاً ، ولا يَرْفَعْ بعضُكم على بعض في القراءة ، أو قال : في الصلاة ».

٢٧٤ ـ حديث : ما أُوتيَ قومٌ المنطقَ [١] إلا مُنِعوا العمل . في « الإِحياء » ، وقال العراقي : لم أَجد له أَصلاً [٢] .

٢٧٥ ـ حديث : ما بُديءَ بشيء يومَ الأَربعاء إلا تَمّ . قال السخاوي : لم أَقف له على أَصل .

٢٧٦ ـ حديث : ما بَعُدَ طريقٌ أَدَّى إلى صديق . من كلام ذي النون المصري [٣] .

٢٧٧ ـ حديث : ما تَرَكَ القاتلُ على المقتول مِن ذنب . قال ابن كثير : لا يُعرَف له أَصل بهذا اللفظ [٤] .

---

(١) المراد به الجَدَل .

(٢) ذكره في كتاب العلم في آخر (بيان القدر المحمود من العلوم المحمودة) .

(٣) قال الذهبي في « العبر » ١ : ٤٤٤ « هو ذو النون المصريُّ الزاهدُ ، أحَدُ مشايخ الطريق ، له مواعظُ نافعة وكلامٌ رفيع ، استحضره المتوكل إليه ليسمع كلامَه وينتفع ، توفي سنة ٢٤٥ رحمه الله تعالى » .

(٤) قال ابن كثير هذا في « تاريخه » كما ذكره السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٦٤ ، وتمامُ كلام ابن كثير : « ومعناه صحيح » قال الحافظ السخاوي : « يعني كما أخرجه ابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : « إنَّ السيف محّاءٌ للخطايا » .

٢٧٨ ـ حديث : ما تَعاظَمَ عليَّ أَحَدٌ مَرَّتين [١] . من كلام السلف ، ومعناه يؤخذ من حديث : « لا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحرٍ مرَّتين » [٢] .

٢٧٩ ـ حديث : ما خلا جَسَدٌ مِن حَسَد . قال السخاوي :

---

(١) يُوضِّح معناه ما جاء في كتاب « المُجالَسة » للدِّينَوَرِيِّ : « عن الأصمعي قال : قال أعرابي : ما تاهَ ـ أي تكبّر ـ عليَّ أحدٌ مرَّتين . قيل : ولِمَ ذلك ؟ قال : لأنه إذا تاه عليَّ مرةً لم أعُدْ إليه » . انتهى من « المقاصد الحسنة » ص ٣٦٥ .

(٢) رواه البخاري في « صحيحه » في كتاب الأدب ، في (باب لا يُلدَغُ المؤمنُ من جُحر مرتين) ١٠ : ٤٣٩ ـ ٤٤٠ ، ومسلم في آخر « صحيحه » في كتاب الزهد ، في (باب في أحاديث متفرقة) ١٨ : ١٢٤ . ولفظهُما : « عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : لا يُلدَغُ المؤمنُ من جُحرٍ واحدٍ مرَّتين » .

وهذا الكلام مما لم يُسبَق إليه النبي ﷺ ، وأوَّلُ ما قاله : لأبي عَزَّة الجُمَحي ، وكان شاعراً ، فأُسِرَ يوم بدر كافراً ، فقال : يا رسول الله إني ذو عيال وحاجة عرفتَها ، فامنُنْ عليَّ ، فقال له ﷺ : على أن لا تُعين عليَّ . ـ يعني بشعره ـ فعاهَدَه ، فأطلقَه . فلما كان يومُ أُحُد خرج في المشركين يُحرِّضهم ، فأُسِرَ ، فقال : يا رسول الله مُنَّ علي ، فقال رسول الله ﷺ : لا يُلدَغُ المؤمنُ من جُحْر واحد مرَّتين ، ـ يعني : لوكنتَ مؤمناً لم تُعاوِد لقتالنا ـ لا تَمْسَحُ عارضيك بمكة وتقول :خَدعتُ محمداً مرَّتين ! ثم أمَرَ به فقُتِل » . انتهى من « جمهرة الأمثال » لأبي هلال العسكري ٢ : ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ، و « مجمع الأمثال » للميداني ٢ : ١١٠ .

لم أَقف عليه بلفظه [١] .

٢٨٠ - حديث : ما خلا قصير من حكمة . قال السخاوي : لم أَقف عليه .

٢٨١ - حديث : ما رَفَعَ أَحَدٌ أَحداً فوق مقداره ، إلا وقد اتَّضَعَ عنده مِن قدرِه بأَزيد . ليس في المرفوع ، ولكن قد جاء نحوه من كلام الشافعي رحمه الله تعالى .

٢٨٢ - حديث : ما عُبِدَ اللهُ بشيء أَعظمَ من جبر القلوب [٢] . قال السخاوي : لا أَعرفه في المرفوع .

٢٨٣ - حديث : ما عدَلَ مَنْ وَلَّى ولَدَه . لا أَصل له كما قال السخاوي [٣] .

---

(١) ثم قال الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٦٦ « ولكن معناه عند أبي موسى المديني في « نزهة الحفاظ » له ، عن أنس رفعَهُ من حديث طويل ، أوَّلُه : كلُّ بني آدم حَسُود ... وسندُه ضعيف » . انتهى باختصار .

(٢) وفي لفظ : (من جبر الخواطر) .

(٣) وقال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » عقبه : « بل هو موضوع في مبناه ، وباطل في معناه » . انتهى . ووقع فيها وفي « كشف الخفاء » للعجلوني ٢ : ١٨٩ محرفاً إلى لفظ (ما عزَلَ من ولّى ولدَه) .

٢٨٤ ـ حديث : ما عَزَّتْ النيَّةُ في الحديث [١] إلا لشَرَفه . قال الخطيب : لا يُحفَظُ مرفوعاً ، وإنما هو قولُ ابن هارون [٢] .

٢٨٥ ـ حديث : ما فَضَلكم أبو بكر بفضلِ صومٍ ولا صلاة ، ولكن بشيء وقَرَ في قلبه . قال العراقي : لم أَجده مرفوعاً [٣] .

---

(١) أي في طلب الحديث النبوي .

(٢) هو يزيد بن هارون الواسطي ، أبو خالد ، الإمام الربّاني القُدوة ، الحافظ المتقن الفقيه ، العابد الذكي الفطن . كان يقال : يَحضُرُ في مجلسه سبعون ألفاً . روى عنه أحمد وابن المديني وعبد بن حُمَيد وخلق كثير . ولد سنة ١١٦ ، وتوفي سنة ٢٠٨ رحمه الله تعالى . قاله الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ١ : ٣١٧ وفي « العِبَر » ١ : ٣٥٠ .

ثم إن هذا الكلام جُعِلَ (حديثاً) بوَهَم من بعض الشيوخ ، وقد ساقه الخطيب البغدادي حديثاً مرفوعاً في كتابه « المُدْرَج » من طريق شيخه (أحمد ابن علي التوَّزِيّ) ، ثم قال : « هذا الكلامُ لا يُحفظ عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه ، وإنما هو قولُ يزيد بن هارون ، وقد وَهِمَ شيخنا ابنُ التوَّزِيّ فيه ، وذلك أنه دخَلَ عليه حديثٌ في حديث » . انتهى من « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٤٠ .

(٣) قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٦٩ عَقِبَه : « وهو عند الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » من قول بكر بن عبد الله المُزَني » .

٢٨٦ ـ حديث : ما كلَّ مَرَّة تَسلَمُ الجَرَّة . ليس بحديث .

٢٨٧ ـ حديث : ما لا يجيء من القلب عِنايتُه صعبة . ليس بحديث .

٢٨٨ ـ حديث : ما من جماعةٍ اجتَمعت إلا وفيهم وليٌّ لله ، لا هُمْ يدرون ، ولا هو يدري بنفسه . لا أَصل له ، وهو كلام باطل . فإنَّ الجماعة قد تكون كُفَّاراً ، وقد تكون فُجَّاراً ، يموتون على الكفر والفجور .

٢٨٩ ـ حديث : ما من ليلة إلا يُنادي مُنادٍ يا أَهل القبور : من تَغْبِطُون ؟ فيقولون : أَهلَ المساجد . لم يوجد له أَصل .

٢٩٠ ـ حديث : ما من مدينة يَكثُرُ أَذانُها إلا قَلَّ برْدُها . موضوع ، كذا في « اللآلىء » (١) .

٢٩١ ـ حديث : ما من نَبِيٍ نُبِّيءَ إلا بعدَ الأَربعين .

---

(١) للسيوطي ٢ : ١٤ .

قال ابن الجوزي : إنه موضوع [١] .

٢٩٢ ـ حديث : ما النَّارُ في اليَبَس [٢] ، بأَسرع من الغِيبة في حَسَنات العبْد . قال العراقي : لم أَجد له أَصلاً .

٢٩٣ ـ حديث : ما وَسِعَني أَرضي ولا سمَائي ، ولكن وَسِعَني قلبُ عبديَ المؤمن . لا يُعرف له إسناد مرفوع . وقال ابن تيمية : هو موضوع ، وفي « الذيل » [٣] : وهو كما قال . ومعناه : وَسِعَ قلبُه الإيمانَ بي وبمحبتي . وإلا فالقولُ بالحلول كفر . وقال الزركشي : وضَعتْه الملاحدة .

٢٩٤ ـ حديث : مُتْ مُسْلِماً ولا تُبالِ . قال السخاوي :

---

(١) تمام كلام ابن الجوزي ـ كما نقله السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٧٢ ـ لأن عيسى عليه السلام نُبِّىء ورُفع إلى السماء ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة . فاشتراطُ الأربعين في حق الأنبياء ليس بشيء » . انتهى .

وقال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « ويُعارِض حديثَ التنبؤ على الأربعين نصُّ قولِه تعالى في يحيى : (وآتيناه الحُكْمَ صَبِياً) ، وقولِه تعالى في يوسف : (وأوحينا إليه لَتُنَبِّئَنَّهم بأمْرِهم هذا) . ولو ثبتَ يُحمَل على الغالب » .

(٢) اليَبَسُ : الشيءُ اليابس ، والمرادُ به الحَطَبُ اليابس ونحوُه .

(٣) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٣ .

لا أعلمه بهذا اللفظ (١) .

٢٩٥ – حديث : محبَّةٌ في الآباء صِلَةٌ في الأَبناءِ . قال السخاوي : لم أَقف عليه بهذا اللفظ (٢) .

---

(١) تمام كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٧٤ « والأحاديثُ في أن من مات لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، كثيرة ... » انتهى .

قلتُ : وليست تلك الأحاديث الكثيرة الصحيحة واردةً في معنى هذا الحديث الموضوع . فهو يفيد باطلاً ! إذ يفيد أن الموت على الإسلام لا يَضرُّ معه ذنب . وما أقبحَ قولَه : (ولا تُبالِ) ! وهي تفيد حقاً ، إذ تفيد أن كلمة التوحيد الحق لا يُخلّد صاحبُها في النار ، على أنه قد يُعذَّب فيها على ما ارتكب من المعاصي والذنوب . وما أبعَدَ ما بين الحق والباطل ؟

(٢) تمام كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٧٧ « ولكن في معناه حديث ابن عُمَر « إن أبر البر أن يصل الرجلُ أهلَ وُدِّ أبيه » . انتهى . وهو حديث رواه البخاري بهذا اللفظ في « الأدب المفرد » ص ٢٩ ، ومسلم في « صحيحه » في كتاب البر والصلة والآداب ، في (باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما) ١٦ : ١٠٩ ورواه أبو داود ٤ : ٣٣٧ والترمذي ٨ : ٩٨ .

وللحديث قصة عند البخاري ومسلم ، وهي من رواية مسلم : أن عبد الله ابن دينار قال : لقي عبدُ الله بن عمر رجلاً من الأعراب بطريق مكة ، فسلّم عليه عبدُ الله ، وحَمَله على حمار كان يَركبه – أي أعطاه إياه – ، وأعطاه عِمامةً كانت على رأسه ، فقلنا له : أصلحك الله . إنهم الأعراب ، وإنهم يَرضَوْن باليسير . فقال عبد الله : إنَّ أبا هذا كان وُدّاً – أي صديقاً – لعمر=

٢٩٦ ـ حديث : المَحبَّةُ مَكبَّة . قال السخاوي : لم أقف عليه [١] .

٢٩٧ ـ حديث : المحسود مرزوق . غير معروف [٢] .

٢٩٨ ـ حديث : المرء بسعْدِه ، لا بأَبيه وجَدّه . ليس بحديث .

٢٩٩ ـ حديث : المريضُ أَنينُه تسبيح ، وصياحُهُ

= ابن الخطاب ، وإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : إن أبَرَّ البر صِلةُ الولد أهلَ وُدِّ أبيه .

(١) قوله (لم أقف عليه) ليس عند السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٧٧ ، ولا عند من نقَلَ عنه كابن الدَّيْبَع في « تمييز الطيب من الخبيث » ، والعجلوني في « كشف الخفاء » ٢ : ١٩٩ ، والمؤلف في « الموضوعات الكبرى » . وإنما الذي عند السخاوي قولُه : « وهو معنى حُبُّكَ الشيء يُعمي ويُصم » .

وليس المرادُ من استدراكي هذا بيان أن « المحبة مكبة » حديث ، كلا ! بل بيان الواقع ، والكلام هذا من أضعف كلام الناس ، فضلاً عن أن يكون حديثاً نبوياً . وقد اضطرب ضبطه فقال العجلوني « ومُكِبة بضم الميم وكسر الكاف وتشديد الموحّدة ، أي تُكِبُّ الإنسان وتوقعه في المهالك . وقال النجم : مَكَبّة أي تَستُر العيوب ، وليس بحديث . انتهى . وعليه فمَكبّة بفتح الميم والكاف فتأمل » . انتهى كلام العجلوني .

(٢) بل ليس بحديث كما قاله غير واحد ممن ألف في « الموضوعات » .

تكبير ، ونَفَسُه صدقة ، ونَومُه عبادة ، ونَقلُه من جَنْب إلى جنب جهادٌ في سبيل الله . قال العسقلاني : إنه ليس بثابت (١) .

---

(١) ساقه الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة (الحسين بن أحمد البَلْخي) ٢ : ٢٦٧ — ٢٦٨ فقال : « رَوى عن الفضل بن موسى ، عن محمد ابن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : أنينُ المريض تسبيح ، ... الحديث . ورواه الخطيب في « تاريخه » ٢ : ١٩١ : عن أبي بكر ابن المظفر ، عن أبي محمد أحمد بن شيبة بن الحسن الضَّبِّي ، عن أبي شعيب السوسي ، عنه ، وقال الخطيب : رجالُه معروفون بالثقة سوى البلخي فإنه مجهول » . انتهى . وفي السند المذكور تحريف عما عند الخطيب .

وقد ساقه الخطيب في « تاريخ بغداد » في ترجمة (محمد بن الحسن بن ضبّةالبغدادي) ٢ : ١٩١ فقال : « أخبرني أبو بكر محمد بن المظفر بن علي بن المقرىء الدينوري ، قال : نبأنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن شنبة القاضي ، قال : نبأنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الحُسَين بن عثمان بن حبيب بن زياد بن ضبّة البغدادي ، قال : نبأنا صالح بن زياد السوسي أبو شعيب ، قال : نبأنا حسين بن أحمد البَلْخي ، عن فضل بن موسى السيناني ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال :

قال رسول الله ﷺ : أنينُ المريض تسبيح ، وصياحُه تهليل ، ونَفَسُه صدقة ، ونومُه على الفراش عبادة ، وتقلبُه من جنب إلى جنب كأنما يقاتل العدوَّ في سبيل الله ، يقول الله لملائكته : اكتبوا لعبدي أحسن ما كان يعمل في صحته ، فإذا قام ثم مَشَى كان كمن لا ذنب له .

قال الشيخ أبو بكر الخطيب : أبو شعيب ومن فوقه كلهم معروفون بالثقة ، إلا البَلْخي فإنه مجهول » . انتهى . . . . =

٣٠٠ ـ حديث : مسْحُ العينين بباطن أُنملتي المسبِّحتينِ

= وجاء الحديث من طريق أخرى عن سيدنا علي رضي الله عنه ، وليس في سندها البَلْخي ، وإنما فيه (الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور) ، قال الذهبي في « الميزان » في ترجمته ١ : ٤٣٦ « محمد بن يعقوب بن عباد ، عن محمد بن داود ، عن إسماعيل ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول :

أنينُ المريض تسبيحه ، وصياحُه تهليلُه ، ونومُه على الفراش عبادة ، ونَفَسُه صدقة ، وتقلبُه جَنْباً لجنب قتالٌ لعدوِّه ، ويُكتب له من الحسنات مثل ما كان يَعمل في صحته ، فيقوم وما عليه خطيئة . أخرجه البخاري في كتاب « الضعفاء » له .

(والحارث الأعور) كثُرَ الكلام فيه بين موثِّق ومضعِّف ، ولعلَّ أحسن ما قيل فيه قول إمام هذه الصناعة الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى إذ قال : « وحديث الحارث في « السنن الأربعة » ، والنسائيُّ مع تعنته في الرجال فقد احتَجَّ به وقوَّى أمره ، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، فهذا الشعبي يُكذِّبُه ثم يروي عنه . والظاهر أنه كان يَكذِب في لهجته وحكاياته ، وأما في الحديث النبوي فلا ، وكان من أوعية العلم » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ١ : ١٤١ « صاحب علي ، كذَّبه الشعبي في رأيه ، ورُمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف » انتهى . فحديث من هذه صفته لا يكون موضوعاً ، بل يكون حديثاً ضعيفاً أو فيه ضعف . والله أعلم . ولشيخنا الشيخ عبد العزيز بن الصديق الغماري جزء مفيد في تقوية (الحارث) والدفاع عنه ، سمّاه « الباحث عن عِلَل الطعن في الحارث » مطبوع بالقاهرة بمطبعة الشرق دون تاريخ ، بعد سنة ١٣٧٠ في ٤٤ صفحة . وفيه هفوات لسان شديدة قاسية ! !

بعد تقبيلهما عند سماع قولِ المؤذِّن : أَشهدُ أَنَّ محمداً رسولُ الله ، مع قوله : أَشهد أَن محمداً عبدُه ورسولُه ، رضِيتُ بالله رباً ، وبالإِسلام دِيناً ، وبمحمَّدٍ ﷺ نبياً (١) .
لا يصح رفعُه على ما قال السخاوي (٢) .

---

(١) تمامُ كلام السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٣٨٤ — ونقَلَه المؤلف في « الموضوعات الكبرى » — : ذكرَه الديلمي في « الفردوس » من حديث أبي بكر الصديق ، أنه لما سَمِعَ قولَ المؤذِّن : أشهدُ أنَّ محمداً رسول الله . قال : هذا ، وقبّلَ باطنَ الأُنمُلتين من السبّابتين ، ومسَحَ بِهما عَيْنَيْه ، فقال ﷺ : من فعَلَ مثلَ ما فعَلَ خليلِي فقد حلَّتْ له شفاعتي . ولا يصح »

(٢) عبارة السخاوي كما سبق نقلُها : « لا يصح » . دون زيادة « رَفْعُه » وكذا هي بلفظ « لا يصح » فقط عند من نقَلَها عن السخاوي مثل تلميذه ابن الدَّيْبع في « تمييز الطيب من الخبيث » والمؤلفِ في « الموضوعات الكبرى » والعجلوني في « كشف الخفاء » ٢ : ٢٠٦ .

ثم قول المؤلف هنا : (على ما قاله السخاوي) فيه تليينٌ لقول السخاوي ، وليس له وجه ، فقد جزَمَ السخاوي بوضع الحديث فقال : (لا يصح) ، وأقرَّه على ذلك من جاء بعده من الحُفّاظ ، فلا معنى لهذا التليين .

ومن العجيب أن المؤلف لمّا نقل في « الموضوعات الكبرى » قولَ السخاوي : « وأورده الشيخ أحمد الردّاد في كتابه « موجِبات الرحمة » بسند فيه مجاهيل ، مع انقطاعه ، عن الخضر عليه السلام . وكلُّ ما يُروَى في هذا فلا يَصحُّ رفعُه البتة » تعقّبه بقوله : « وإذا ثبت رفعُه إلى الصديق ، فيكفي العملُ به لقوله عليه السلام : عليكم بسنّي وسنة الخلفاء الراشدين » . انتهى . =

٣٠١ ـ حديث : المُشتري مُعان . لا أَصل له ، ذكره ابن الدَّيْبع [1] .

٣٠٢ ـ حديث : المصائبُ مفاتيح الأَرزاق . غير معروف .

٣٠٣ ـ حديث : مُصارعتُه ﷺ أَبا جهل . لا أَصل له ، ذكره الحلبي في « حاشية الشِّفَا » [2] .

= فكان تعقُّبه لا معنى له إلا الخطأ ، إذْ لم يصح إسناده إلى أبي بكر ، ثم هو مرفوع كما سبق نصُّه في التعليقة السابقة . والمؤلف يطيب له في كثير من التعقبات حُبُّ الاستدراك ولو بتأويل بعيد لا يقوم عليه دليل .

ولا تغترَّ بقول الطحطاوي في حاشيته على « مراقي الفلاح » آخرَ (باب الأذان) ، بعد ذكره هذا الحديث عن كتاب « الفردوس » : « وكذا رُوي عن الخَضِر ، وبمثله يعمل في فضائل الأعمال » ، فهو كلام مردود بما قاله الحفاظ ، وقد نقلَ ابن عابدين في « رد المحتار » ١ : ٢٦٧ بطلان هذا الحديث . وقال الحافظ ابن تيمية في « منهاج السنة » ٣ : ١٧ « إن كتاب الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعة ما شاء الله ! ... » .

(١) هذا الحديث ذكره المؤلف في حرف الهمزة ص ٤٧ برقم ٣٢ عقب حديث « أعينوا الشاري » ، ونقلَه هناك عن ابن الديبع ، فأثبته هنا مرة ثانية لأنه يدخل في حرف الميم .

(٢) هو الحافظُ برهانُ الدين إبراهيمُ بن محمد سِبطُ ابن العجمي ، الحلبي المتوفّى بحلب سنة ٨٤١ ، والمدفون في حيِّنا ومحلّتنا : « الجُبَيلة » ، في (جامع أبي ذَرّ). وأبو ذَرّ الذي يُنسَبُ إليه الجامع هو ابن هذا الحافظ برهان =

٣٠٤ ـ حديث : المضمضة والاستنشاقُ ثلاثاً فريضةٌ للجُنُب . موضوع .

٣٠٥ ـ حديث : المعاصي تُزيل النِّعَم . قال السخاوي : لم أَقِف عليه . قال ابن الدَّيْبَع : يعني مرفوعاً ، وإلا فهو في كلام السلف . وقال الشاعر [1] :

إذا كنت في نِعمة فارْعَها   فإن المعاصِيَ تُزيلُ النِّعم [2]

= الدين ، وهو أحمد بن إبراهيم الحلبي ، توفي سنة ٨٨٤ ، وله تآليف في الحديث وغيره ، منها شرحُه على « الشفا » لم يتم . وأما حاشيةُ والده المشارُ إليها فهي تامّة بخطّه في المكتبة الأحمدية بحلب . أفاد نيه أستاذنا العلامة المحدث المؤرخ الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى ، حين قراءتي عليه «الموضوعات الكبرى » للمؤلف علي القاري في رمضان سنة ١٣٦٢ في باحة المدرسة الخُسْرُويّة ــ الثانوية الشرعية الآن ــ أمام باب منارتها .

وقد سبَقَ الحافظَ الحلبيَّ إلى هذا التنبيه الحافظُ المِزّيُّ في « تهذيب الكمال » ، ونقَلَه عنه تلميذه الشيخ ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في كتاب « الفروسية » ص ٣ و ص ٣٢ ــ ٣٣ . وقد بَيّن في هذين الموضعين أن مصارعته ﷺ لرُكانة بن عبد يزيد قبل إسلامه رضي الله عنه ثابتةٌ ، رواها أبو داود وغيره .

(١) هو القاضي أبو الحسن الكِنْدي ، كما في « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ١٢١ .

(٢) ويلي هذا البيت كما في « كشف الخفاء » للعجلوني ٢ : ٢١٣ :

وداوِمْ عليها بذكرِ الإله   فإنّ الإله سريعُ النِّقَم

قلتُ : ومعناه في القرآن أيضاً ، قال تعالى : ﴿ إن الله لا يغيِّرُ ما بقوم حتى يُغيِّروا ما بأَنفُسِهم ﴾ (١) . وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ وضرب الله مَثَلاً قريةً كانت آمِنةً مُطمئِنةً ، يأْتيها رِزقُها رغَداً من كلِّ مكان ، فكفرتْ بأَنْعُمِ الله ، فأَذاقها اللهُ لِباسَ الجوعِ والخوفِ بما كانوا يصنعون ﴾ (٢) .

هذا ، والمُحدِّثُ لا يسأَلُ إلا عن اللفظ ، وإلا فقلَّما يوجد حديثٌ ذكروا أَنه لا أَصل له ، أَو موضوع ، إلا ويوجدُ له معنى في الكتاب والسُّنَّة (٣) .

٣٠٦ ـ حديث : المَعِدةُ بيتُ الداء ، والحِميَةُ رأْسُ الدَّواء . من كلام بعض الأَطباء (٤) .

---

(١) من سورة الرعد : ١١ .

(٢) من سورة النحل : ١١٢ .

(٣) في هذا مبالغة زائدة . إذ في كثير من (الموضوعات) بلايا وطامات ، لا تدخل في نطاق العقل ولا الشرع ، لا مِن قريبٍ ولا من بعيد . وما أسوأ أن يُتكلَّف في إدخالها تحت بعض العمومات !

(٤) هو الحارث بن كَلَدَة الثّقَفي الطائفي ، طبيبُ العرب . وقد كان النبي ﷺ يأمُرُ المرضى من الصحابة بالاستشفاء بطِبّه . قال الحافظ ابن عبد البر في « الاستيعاب » في ترجمة ابنِه الصحابي (الحارث) أيضاً « مات ـ أي الحارث بن كَلَدة ـ في أول الإسلام ، ولم يصح إسلامه ، روي أن النبي ﷺ =

٣٠٧ ـ حديث : مُعلِّمُ الصبيان إذا لم يعدِل بينهم كُتِب يوم القيامة مع الظَّلَمة . من قول مكحول [١] .

٣٠٨ ـ حديث : المغتاب والمستمِعُ شريكانِ في الإِثم . لا يُعرف له أَصل بهذا اللفظ [٢] .

٣٠٩ ـ حديث : ملعونٌ من زاد ولم يشترِ . قال السخاوي : لا أَعرفه مرفوعاً [٣] .

٣١٠ ـ حديث : من استُرضي فلم يَرض فهو شيطان . من كلام الشافعي بزيادة: ومن استُغضِب فلم يَغضَب فهو حمار.

= أمر سعد بن أبي وقاص أن يأتيه يَستوصفه في مرض نَزَل به ، فدل ذلك على أنه جائز أن يُشاوَرَ أهلُ الكفر في الطب إذا كانوا من أهله » .

(١) تقدمت ترجمتُه في أول حرف الخاء عند الحديث ١١٨ .

(٢) ورد في حديث عن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن الغيبة والاستماع إليها . رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » بسند ضعيف كما في « مجمع الزوائد » للهيثمي ٨ : ٩١ .

(٣) يغني عنه ما رواه مسلم في « صحيحه » ٩ : ١٩٨ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تَناجَشُوا ... » . والتناجشُ من النَّجش ، وهو أن يزيدَ المرءُ في ثمن السِّلْعة ، لا إرادةً لشرائها ، ولكن ليوقع غيرَه في الشراء ، كيداً له ، أو لنفع البائع بزيادة الثمن . أو يمدحَ السِّلعةَ ليُنْفِقها ويروِّجَها . ويغني عنه أيضاً ما رواه الترمذي في « سننه » ٨ : ١٢٣ بإسناد فيه ضعف ، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ملعونٌ من ضارَّ مؤمناً ، أو مكَرَ به » .

٣١١ – حديث : من استوى يوماه فهو مغبون ، ومن كان يومُه شرّاً مِن أَمسِه فهو ملعون . لا يُعرف إلا في منام عبد العزيز بن أَبي رَوَّاد[١] ، قال : أَوصاني به رسول الله ﷺ في الرؤيا . بزيادةٍ في آخره[٢] ، رواه البيهقي[٣] .

---

(١) هو عبد العزيز بن أبي رَوَّاد – بفتح الراء وتشديد الواو – المكي رَوى الحديث ورُوي عنه ، وأخرج حديثَه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه في « سُنَنهم » . قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في « تهذيب التهذيب » ٦ : ٣٣٨ – ٣٣٩ « كان رجلاً صالحاً متعبداً ، معروفاً بالورع والصلاح والعبادة . قال تلميذُه ابن المبارك : وكان يتكلم ودُموعُه تسيل على خده . توفي بمكة سنة ١٥٩ رحمه الله تعالى » .

هذا ، ومن المقرَّر عند العلماء أن الرؤيا للنبي ﷺ لا يَثبُتُ بها حكم شرعي ، أياً كان الرائي من الناس ، فبالأولى أن لا يَثبُت بها حديث نبوي .

(٢) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « ولفظُ الزيادة : ومن لم يكن في زيادةٍ فهو في نقصان » . انتهى . ورواه الخطيب البغدادي في « اقتضاء العلم العمل » ص ١١٢ بسنده كما يلي : « أخبرنا ابن رزق – محمد بن أحمد – قال : أنبأ عثمان بن أحمد ، ثنا محمد بن أحمد بن البراء ، ثناء داود بن رشيد ، ثنا الوليد بن صالح ، عن رجلٍ قال : رأيتُ النبي ﷺ في النوم فقال لي : من استوى يوماه فهو مغبون ، ومن كان غَدُه شرَّ يوميه فهو ملعون ، ومن لم يعرف النقصان من نفسه فهو إلى نقصان ، ومن كان إلى نقصان فالموت خير له » .

(٣) وهكذا جاء (رواه البيهقي) في « الموضوعات الكبرى » للمؤلف . =

٣١٢ ـ حديث : من اغتسل من الجنابة حلالاً أعطاه الله تعالى مئة قصْر من دُرَّةٍ بيضاء ، وكتَب الله له بكل قطرة ثواب ألفِ شهيد . باطل وضَعه دينار [١] .

٣١٣ ـ حديث : من اكتحل يوم عاشوراء بالإثمِد [٢] ،

= ولم أر من ذكر البيهقي عند هذا الحديث ممن ألّف في «الموضوعات» كالسخاوي وابن الديبع والعجلوني ، وقد ذكروا الخبر والمنامَ . فأخشى أن يكون فيه تحريف أو سقط لم أهتد إليه ؟ والله أعلم .

هذا ، وقد أورد الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٤٠٢ عند هذه الترجمة ما يلي : حديثُ من استوى يوماه فهو مغبون ، ومن كان آخِرُ يوميه شرّاً فهو ملعون ، ومن لم يكن في الزيادة فهو في النقصان ، ومن كان في النقصان فالموتُ خير له ، ومن اشتاق إلى الجنة سارع في الخيرات ، ومن أشفق من النار لَهَى ـ أي غَفَل ـ عن الشهوات ، ومن ترقّبَ الموتَ هانَت عليه اللذّات ، ومن زَهِدَ في الدنيا هانَت عليه المُصيبات . رواه الديلمي من حديث محمد بن سُوْقَة ، عن الحارث ـ بن عبد الله الهَمْداني الأعور ـ عن علي به ـ أي بهذا اللفظ ـ مرفوعاً . وسندُه ضعيف » . انتهى .

فهذا الحديث يُبطل ما قاله المؤلف في حديث الترجمة : (لا يُعرف إلا في منام ...) والله أعلم .

(١) هو دينار أبو مِكْيَس الحَبَشي . ترجم له الذهبي في « ميزان الاعتدال » ٢ : ٣٠ وقال « ذاك التالفُ المتّهم ، حدّث في حدود الأربعين ومئتين بوقاحة عن أنس بن مالك » . ثم ساق له الذهبي طائفةً من بلاياه ، ومنها هذا الحديث المذكور بنحو هذا اللفظ .

(٢) هو نوع من الكحل .

لم تَرْمد عينُه أَبداً [1] . موضوع ، ابتدعه قتَلَةُ الحسين رضي الله عنه .

٣١٤ ـ حديث : من انتَهر صاحب بدعة ملأً الله قلبَه أَمْناً وإيماناً . موضوع .

٣١٥ ـ حديث : من أَحبَّ كريمتيه [2] ، فلا يكتُبَنَّ بعد العصر .لا أَصل له .

٣١٦ ـ حديث : من أَحبَّك لشيء مَلَّكَ عند انقضائه . ليس بحديث .

٣١٧ ـ حديث : من أَذلَّ عالماً بغير حقٍّ ، أَذلَّه الله يوم القيامة على رؤوس الخلائق . من « نسخة سَمْعان بن مَهْديّ » المكذوبة ، كذا في « الذيل » [3] .

---

(١) وفي لفظ : عيناه .

(٢) أي عينيه .

(٣) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٤١ . وقال فيه : « قال الذهبي في « الميزان » ٢ : ٢٣٤ : سمعان بن مَهدي عن أنس ، لا يكاد يُعرَف أُلصِقَتْ به نسخةٌ مكذوبة رأيتُها ، قبّح الله من وضَعَها . وقال ابن حجر في « اللسان » ٣ : ١١٤ : وهي من رواية محمد بن مُقاتل الرازي، عن جعفر بن =

٣١٨ ـ حديث : من أَراد أَن يؤتيه الله علماً بغير تعلُّم ، وهُدىً بغير هداية ، فليَزْهَدْ في الدنيا . لم يوجد له أَصل ، كما في « المختصر » .

٣١٩ ـ حديث : من أَسلَمَ على يديه رجل وجَبتْ له الجنَّة . قال الصَّغَاني : موضوع .

٣٢٠ ـ حديث : من أَسْمكَ فليُتْمِر [1] . قال العسقلاني : إنه باطل .

٣٢١ ـ حديث : من أَعان تاركَ الصلاة بلُقمة فكأَنما

= هارون الواسطي ، عن سمعان ، فذكَرَ النسخة ، وهي أكثر من ثلاثمائة حديث ، أكثَرُ مُتونها موضوعة » . انتهى . ثم ساق ابنُ حجر والسيوطيُّ طائفةً منها .

(١) وفي لفظٍ (من أسمَكَ فلْيَسْتَحْلِ) . ذكره أبو المحاسن القاوقجي في « اللؤلؤ المرصوع ، فيما لا أصل له أو بأصله موضوع » ص ٧٥ . ومعنى هذا الكلام : من أكل السمك فليأكل التمر بعده يَتحلّى به . هذا وفعلُ (أسمَك) لا وجود له في كتب اللغة ، بل لم أجد فيها فعلاً من مادة (سمك) بمعنى أكَلَ السمك . فمِن تمام صَنيع واضع هذا الحديث أنه يضع في اللغة كما يضع في الحديث !

ووقع في « تمييز الطيب من الخبيث » لابن الدَّيْبَع بلفظ (من أمْسَكَ فليُتمر) وهو تحريف .

قتَل الأَنبياء كلَّهم . موضوعٌ رَتَنِيٌّ (١) ،

---

(١) نسبة إلى (رَتَنٍ) ، ويقال فيه أيضاً : (رَطَنٌ) بالطاء المهملة . وهو رَتَن بن ساهوك بن جَكَنْدَرِيق ، ويقال : هو رَتَنُ بن كِرْبال ، الهندي البِتْرَنْدِيّ . قال مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى في « ميزان الاعتدال » ٢ : ٤٥ « رَتَنٌ الهندي ، وما أدراك ما رَتَن ؟! شيخٌ دجّال بلا ريب ، ظهر بعد الستمائة ، فادّعى الصحبة ! والصحابة لا يَكذبون ، وهذا اجترأ على الله ورسوله ! وقد ألّفتُ في أمره جُزءاً . وقد قيل : إنه مات سنة ٦٣٢ — وقيل بعدها — ومع كونه كذّاباً ، فقد كذَبوا عليه جملةً كبيرةً من أسمج الكذب والمُحال » .

قلت : جُزءُ الذهبي هذا ، سمّاه « كَسْرَ وَثَنِ رَتَن » . ونقَلَ الحافظ ابن حجر جملةً كبيرة منه في كتابه « الإصابة » ، في ترجمة (رَتَن) في القسم الرابع — من حرف الراء — وهو فيمن ذُكِرَ في الكتب على سبيل الوهم والغلط ، وقد استَوفَى فيها بيانَ حال (رتن) أيّما استيفاء . ونقَلَ منه أيضاً في كتابه « لسان الميزان » في ترجمة (رتن) أيضاً ٢ : ٤٥٠ — ٤٥٢ .

وقال الذهبي فيه : وقفتُ على نسخةٍ يرويها رَتَنٌ عن النبي ﷺ ، فيها نحوٌ من ثلاثمائة حديث . قال الحافظ ابن حجر : والجزء الذي أشار إليه الذهبي وقفتُ عليه ، وفيه أكثرُ من ثلاثمائة حديث كما قال . وقال المرتضى الزَّبِيدي في « تاج العروس » في (رتن) : « والأحاديث التي رواها رتن ، جُمِعتْ في كُرّاسة ، وتُسمّى (الرَّتَنِيّات) ، كنتُ اطّلعت عليها » . انتهى .

ومن أحاديث رَتَن التي ذكرها الذهبي في جزئه قولُه : « إنه حضَرَ حَفْرَ الخندق مع رسول الله ﷺ ! وقولُه : كنتُ في زِفاف علي على فاطمة في جماعة من الصحابة ، وكان هناك من يُغَنّي ، فطارت قلوبُنا ورَقَصْنا ! فلما كان الغدُ سألَنا رسولُ الله ﷺ عن ليلتنا فأخبرناه ، فلم يُنكر علينا ،

. . . .

= ودعا لنا ! وقال : اخشوشنوا ، وامشوا حُفاةً تَروا الله جهرة ! وقولُه : إن النبي ﷺ قال : ذَرَّةٌ من أعمال الباطن خيرٌ من الجبال الرواسي من أعمال الظاهر ! » .

قال الحافظ الذهبي بعد أن أورد هذه الأباطيلَ وأمثالَها : « وأظن أن هذه الخرافات من وضع الجاهل موسى بن مجلى ، أو وضَعَها له من اختَلَق ذِكرَ رتن ، وهو شيء لم يُخلَق . ولئن صحّحنا وجودَه وظهورَه بعد سنة ستمائة ، فهو إمّا شيطانٌ تبدّى في صورة بَشَر ، فادّعى الصُّحبةَ وطُولَ العمر المُفرِط ، وافترى هذه الطامّات ، وإما شيخٌ ضالٌّ أسّس لنفسه بيتاً في جهنم ، بكذبِه على النبي ﷺ » .

قال الحافظ ابن حجر في « الإصابة » في آخر ترجمة (رتن) : « ولمّا اجتمعتُ بشيخنا مجد الدين الشيرازي — هو الفيروز آبادي صاحب «القاموس» — شيخ اللغة ، بزَبِيدَ من اليمن ، وهو إذ ذاك قاضي القضاة ببلاد اليمن ، رأيتُه ينكر على الذهبي إنكارَ وجود (رتن) ، وذكَرَ لي أنه دخَلَ ضيعتَه لما دَخل بلاد الهند ، ووَجدَ فيها من لا يُحصَى كثْرةً ينقلون عن آبائهم وأسلافهم قِصَّةَ (رتن) ، ويُثبتون وجوده . فقلتُ : هو لم يجزم بعدم وجوده ، بل تردَّد ، وهو معذور » . انتهى .

قلتُ : وقد أشار الفيروز آبادي إلى هذا في كتابه « القاموس » فقال : « رتَنُ بنُ كِرْبال البِتْرَنْدِيّ ليس بصحابي ، وإنما هو كذّاب ظهَرَ بالهند بعد الستمائة ، فادّعى الصُّحبة وصُدِّق ! ورَوَى أحاديثَ سمعناها من أصحابِ أصحابه » .

ثم قال الحافظ ابن حجر : « والذي يظهر — في أمرِ رتَن — أنه كان طالَ عُمرُه ، فادّعى ما ادّعى ، فتمادَى على ذلك حتى اشتهر ، ولو كان صادقاً لاشتهر في المئة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة ، أو الخامسة ، ولكنه لم يُنقَل =

كذا في « الذيل » [(١)] .

٣٢٢ – حديث : من أَفرد الإِقامة فليس مِنّا . موضوع كذا في « اللآلىء » [(٢)] . وكذا حديثُ جابر في ثواب المؤذِّن بطُوله . موضوع [(٣)] .

= عنه شيء إلا في أواخر السادسة ، ثم في أوائل السابعة قُبَيل وفاته . والله أعلم » . انتهى .

وقد طُبع كتاب « الأربعون المنتخبات من منتخبات الرَّتَنيّات » مع كتاب « الأوائل السُّنْبُليّة » و « بُغية أهل الأثر فيمن اتفق له ولأبيه صحبةُ سيد البشر » مرتين في مصر في سنة ١٣٢٦ ، وفي سنة ١٣٤٧ بمطبعة محمد علي صبيح ، وفيه بلايا ورزايا ، فالله المستعان .

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٨١ . والخبر المذكور أورده الحافظ الذهبي في جزئه « كَسْر وَثَن رَتَن » . وقد لخّص السيوطي في « الذيل » ص ٨١ – ٨٥ ما أورده الحافظ ابن حجر في كتابيه : « الإصابة » و « لسان الميزان » عن الذهبي وغيره .

(٢) للسيوطي ٢ : ١٤ .

(٣) كما حكم به السيوطي في « اللآلىء » ٢ : ١٢ – ١٣ . وهذا طَرَف من أول الحديث ليُعرَف المحكومُ عليه : « إن المؤذِّنين والمُلبِّين يخرجون من قبورهم ، يؤذِّن المؤذِّن ، ويُلبِّي الملبِّي ، ويُغفَرُ للمؤذِّن مَدَّ صوته ، ويَشهدُ له كلُّ شيء يَسمعُ صوتَه ، مِن حَجَر وشَجَر ومَدَر ورَطْب ويابس ، ويُكتَبُ له بعَدَد كل إنسان يُصلِّي معه في ذلك المسجد بمثل حسناتهم ... » إلى مقدار صفحة من مثل هذه الأباطيل .

٣٢٣ ـ حديث : من أَكَلَ طعامَ أَخيه ليَسُرَّه لم يضُرَّه .
من كلام أَبي سُلَيمان الدَّاراني [1] .

٣٢٤ ـ حديث : من أَكَلَ مع مغفورٍ له غُفِرَ له . قال العسقلاني : كذب موضوع لا أَصل له .

٣٢٥ ـ حديث : من بان عُذْرُه وجَبتْ الصَّدقَةُ عليه .
قال السخاوي : لا أَصل له .

٣٢٦ ـ حديث : من تزوَّج امرأَةً لمالِها حَرمه الله مالَها وجمالَها . قال الزركشي : لا يُعرَف .

٣٢٧ ـ حديث : من تَزيَّا بغير زِيِّه فقُتِلَ فدمُه هَدر .
ليس له أَصل يُعتَمد . وحكاياتُ الجِنِّ المرويَّةُ في ذلك [2] عن النبي ﷺ لم يثبُت منها شيء .

٣٢٨ ـ حديث : من تكلَّم بكلام الدنيا في المسجد

---

(١) هو الزاهد القُدوة أبو سُليمان عبد الرحمن بن أحمد بن عطية الداراني ، نسبة إلى قرية (داريّا) من غُوطة دمشق ، روَى الحديث عن الرَّبيع بن صَبيح وغيره من أهل العراق ، وروَى عنه صاحبُه أحمدُ بن أبي الحَوَارَى والقاسمُ الجُوْعِي وغيرُهما . وكان عديمَ النظير زُهداً وصلاحاً ، وله كلامٌ رفيع في التصوف والمواعظ . توفي سنة ٢٠٥ رحمه الله تعالى .

(٢) أي في هَدْر دَمِ المتزيِّي بغير زِيِّه .

أَحبَطَ اللهُ أعمالَه أَربعين سنة . قال الصَّغَاني : موضوع [١] .

٣٢٩ ـ حديث : من جالَس عالماً فكأَنما جالَسَ نَبيّاً . قال السخاوي : لا أَعرفه في المرفوع [٢] .

٣٣٠ ـ حديث : من جَهِلَ شيئاً عاداه . ليس بحديث . قال الشاعر : والمرءُ لا يَزال عَدُوّاً لِما جهِلا [٣]

٣٣١ ـ حديث : من حَفَرَ لأَخيه قَلِيباً [٤] ، أَوقعه الله

---

(١) وهو كذلك . وانظر ما تقدم تعليقاً على حديث ١٠٩ (الحديثُ في المسجد يأكل الحسنات ...) .

(٢) ومن طريف ما رواه الخطيب البغدادي في كتابه « شرف أصحاب الحديث » ص ٤٦ قولُه : « قرأتُ على أحمد بن محمد بن غالب الفقيه ، عن إبراهيم بن محمد بن يحيى المُزَكّي ، قال : سمعتُ محمد بن إسحاق بن خُزَيمة يقول ، سمعتُ يونسَ بن عبد الأعلى يقول ، سمعتُ الشافعيَّ يقول : إذا رأيتُ رجلاً من أصحاب الحديث ، فكأنما رأيتُ النبي ﷺ حيّاً » .
وقال سَهْل بن عبد الله التُسْتَري : من أراد النظرَ إلى مجالس الأنبياء ، فلينظر إلى مجالس العلماء ، ... » . من « مفتاح دار السعادة » لابن القيم ص ١٢٩ و ١٨١ .

(٣) كذا في الأصل وفي « الموضوعات الكبرى » للمؤلف . وهو مختل الوزن . وفي « كشف الخفاء » للعجلوني ٢ : ٢٤٤ :« ومن كلام بعضهم : المرءُ لا يزال عدواً لما جهل » .

(٤) القَلِيب : البِئْر . والمراد هنا : من خَطّطَ أو دَبّرَ لأخيه مَكيدَةً ومَضرَّة أوقعه الله فيها .

فيه قريباً . قال العسقلاني : لم أَجد له أَصلاً .

٣٣٢ ـ حديث : من حلَفَ بالله صادقاً ، كان كمن سَبَّحَ الله وقدَّسَه . غيرُ معروف أَصلُه .

٣٣٣ ـ حديث : من دعا لِظالمٍ بِطُولِ البقاء فقد أَحَبَّ أَن يُعصَى الله . كلامُ بعض السلف [1] .

٣٣٤ ـ حديث : من رفَعَ يديه [2] ، فلا صلاةَ له . موضوع .

٣٣٥ ـ حديث : من زارَ العلماء فكأَنما زارني ، ومن صافَحَ العلماء فكأَنما صافحني ، ومن جالس العلماء فكأَنما

---

(١) هو الحسن البصري ، كما نسبه إليه الغزالي في « الإحياء » في آفات اللسان ، في الآفة الثامنة عشرة : المدح . وصوَّبه الحافظ العراقي . وذكره الغزالي مرفوعاً إلى النبي ﷺ في موضعين : في آخر كتاب آداب الكسب والمعاش ، وفي كتاب الحلال والحرام في أوائل الباب السادس فيما يحل من مخالطة السلاطين . وقال الحافظ العراقي عند أوَّلهما : « رواه ابن أبي الدنيا في « كتاب الصَّمْت » من قول الحسن . وقد ذكره المصنفُ هكذا ــ أي من قول الحسن ــ على الصَّواب ، في آفات اللسان » . انتهى . وجاء في المواطن الثلاثة بلفظ (فقد أحبَّ أن يُعصَى اللهُ في أرضِه) .

(٢) يعني في انتقالات الصلاة .

جالسني ، ومن جالسني في الدنيا أُجلِسَ إليَّ يوم القيامة . فيه [١] حفصٌ ، كذَّاب [٢] ، كذا في « الذيل » [٣] .

٣٣٦ – حديث : من زارني وزار أَبي إبراهيم في عامٍ واحد دخل الجنة . قال ابن تيمية : إنه موضوع ، وقال النووي : إنه باطل لا أَصل له .

٣٣٧ – حديث : من زَرَع حَصَدَ . ليس بحديث .

٣٣٨ – حديث : مَنْ سُرَّ فليُولِم . ليس بحديث [٤] .

---

(١) أي في إسناده .

(٢) هو كما في « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٣٥ « حفص بن عُمَر العَدَني » . قال السيوطي فيه : « كذَّبه يحيى بن يحيى النيسابوري ، وقال البخاري : منكَرُ الحديث » انتهى . والبخاري إذا قال في راوٍ : (منكَر الحديث) فيعني به أنه لا تحِلُّ الرواية عنه كما تراه موضَّحاً في « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » للإمام عبد الحي اللكنوي وما علّقتُه عليه في ص ١٢٩ و ١٤٩ – ١٥٠ من الطبعة الثانية .

(٣) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٣٥ كما تقدم قريباً .

(٤) وقولُه : (من سُرَّ ...) من السُّرور . ومن جعَلَه من (السِّر) وهو النكاح ، – كشيخنا عبد الله الغماري في تعليقةٍ له على « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ٤١٤ – واستَشهَدَ له بقوله تعالى : (ولكنْ لا تُواعِدُوهنَّ سِرّاً) أي نكاحاً ، فقد وَهِمَ ! لأنه لم يأتِ من (السِّر) بمعنى النكاح فِعلٌ كما يتحققه الباحث من مراجعة كتب اللغة .

٣٣٩ ـ حديث : من سرَّ مؤمناً فإنما يَسُرُّ اللهَ ، ومن عظَّم مؤمناً فإنما يُعظِّمُ اللهَ ، ومن أكرم مؤمناً فإنما يُكرم اللهَ . هو كَذِبٌ بيِّن ، كذا في « الذيل »[١] .

٣٤٠ ـ حديث : من سَرَّ المؤمن فقد سَرَّني ، ومن سَرَّني فقد سَرَّ اللهَ . قال ابنُ حِبَّان : سمعتُ جعفرَ بنَ أبانٍ يُملي : حدَّثنا محمد بنُ رُمْح ، حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فقلت : يا شيخ اتَّقِ اللهَ ولا تكذِبْ على رسول الله ﷺ ، فقال : لستَ مني في حِلٍّ ! أنتم تَحسُدونني لإسنادي ، فخوَّفتُه بالسُّلطان حتى حلَفَ لا يُحدِّثُ بمكة .

٣٤١ ـ حديث : من سَمِعَ المناديَ بالصلاة فقال : مَرْحباً بالقائِلِينَ عدلاً ، ومَرْحباً بالصلاة أهلاً ، كَتَبَ اللهُ له أَلْفَيْ أَلفِ حسنَةَ ، ومَحَا عنه أَلْفَيْ أَلفِ سيئة ، ورفَعَ له

---

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ١٧٢ . وقولُه هنا : « هو كذِبٌ بيِّن » . هو قولُ الذهبي في « الميزان » ــ كما أشار إليه السيوطي في « الذَيل » ، وأغفله المؤلف ــ في ترجمة الكذّاب (محمد بن إسحاق العُكّاشي) ٣ : ٤٧٦ وقد أورد فيها هذا الحديث .

أَلفَيْ أَلفِ درجة . لا أَصل له [١] .

٣٤٢ – حديث : من سَمَّى في وضُوئه لم يَزل مَلَكانِ [٢] يكتبانِ له الحسنات حتى يُحدِثَ من ذلك الوضوء . في إسناده ابنُ عُلوان المشهور بالوضع [٣] .

٣٤٣ – حديث : مَنْ شَكا ضَرُورتَه وجَبَتْ مساعدَتُه ، ويُروَى : مَعُونتُه . من كلام بعض السَّلَف .

٣٤٤ – حديث : من صلَّى خَلْفَ تقي ، فكأَنما صلَّى خَلْفَ نبِيّ . لا أَصل له [٤] .

---

(١) وذكره بسنده الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة (همام ابن مسلم الزاهد) ٦ : ١٩٩ – ٢٠٠ ، وقال : حديث باطل .

(٢) وفي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٩٥ (لم يزل مَلَكاه) .

(٣) قال الحافظ السيوطي في « ذيل الموضوعات » ص ٩٥ وقد ذكَرَ هذا الحديث : « والحسين بن عُلوان – الكَلْبي – من المشهورين بوضع الحديث » .

(٤) وقد استشهد به الإمام الفقيه المرغيناني في كتاب « الهداية » من كتب الحنفية ، في (باب الإمامة) ١ : ٢٤٦ بلفظ « من صلّى خَلْفَ عالمٍ تقي ، فكأنما صلّى خلف نبي » . قال الإمام الكمال بن الهمام في حاشيته « فتح القدير » ١ : ٢٤٦ « الله سبحانه وتعالى أعلَمُ بهذا الحديث » . وسبَقَه الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » ٢ : ٢٦ فقال : « غريب » . وهذا اصطلاح منه لنفسه في الحديث الذي لم يجد له أصلاً ، يقول فيه (غريب) . وتَبِعَهما الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص٣٠٤ عند حديث (قدموا خيارَكم =

. . . .

تزكو صلاتكم) فذكر الحديث عن كتاب « الهداية » للحنفية ، ثم قال : « لم أقف عليه بهذا اللفظ » .

وهذا يؤيِّد ويؤكِّد ما ذكرته لك تعليقاً على الحديث ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٩ ، ٣٥٧ ، ٤١٤ ، من أن المعوَّلَ عليه في كل علمٍ قبولاً وردّاً هو أهلُه المتمرسون به ، الذين يكون هِجِّيراهُم — أي دأبُهم وشأنُهم في ليلهم ونهارهم — تحصيلَ ذلك العلم الذي توجّهوا إلى تحصيله .

والمحدثون السابقون قد احترقوا في تحصيل الحديث احتراقاً ، حتى ملكوا زمامَه ، وصاروا أعلامَه ، وتمنّى الخليفةُ العباسي أبو جعفر المنصور — وهو مَلِكُ دنيا الإسلام في عصره — أن يكون واحداً منهم ، ليَتشرَّفَ بشَرَفِهم . قالَ الحافظ السَّمْعاني في « أدب الإملاء والاستملاء » ص ١٩ ، والحافظ السيوطي في « تاريخ الخلفاء » في ترجمة أبي جعفر المنصور ص١٧٧ يروي كل منهما :

عن محمد بن سَلاّم الجُمَحِي قال : قيل للمنصور : هل بقي من لَذّات الدنيا شيء لم تَنله ؟ قال : بقيَتْ خَصْلَةٌ : أن أقعُدَ في مِصْطَبَة ، وحَوْلي أصحابُ الحديث ، يقول المستملي : مَنْ ذَكَرتَ رَحِمَكَ الله ؟ — يعني : فأقول : حدّثنا فلان ، قال : حدثنا فلان ، قال : حدثنا فلان عن رسول الله ﷺ — قال : فَغَدَا — أي بكَّر — عليه النُّدَماء وأبناءُ الوزراء بالمحابر والدفاتر ، فقال لهم : لستُم بهم ! — أي لستم بأصحاب الحديث — ، إنما هم الدَّنِسَةُ ثيابُهم ، المُشَقَّقَةُ أرجلُهم ، الطويلَةُ شعورُهم ، بُرُدُ الآفاق — أي جَوّابُو البُلدانِ والمسافاتِ البعيدة — ونَقَلَةُ الحديث » . انتهى .

فإلى الجَهابذةِ مِن هؤلاء يُرجَعُ في معرفة ما صَحَّ نقلُه عن رسول الله ﷺ ، وما لم يصح . جزاهم الله عنا خيراً ، وأكرَمَ مَثْواهم . . . . . =

٣٤٥ ـ حديث : من طاف بهذا البيت أُسبوعاً [١] وصلَّى خَلْفَ المَقام ركعتين ، وشَرِبَ من ماء زمزم غُفِرَتْ له ذُنوبُه بالغةً ما بَلَغَتْ ! . قال السخاوي : لا يصح . وقد وَلِـعَ به العامَّةُ كثيراً لا سيما بمكة ، بحيث كُتِبَ على بعض جُدُرِها الملاصق لزمزم . وتعلَّقوا في ثبوته بمنامٍ وشبهِهِ مما لا تَثْبُتُ الأَحاديثُ النبويةُ بمثله .

٣٤٦ ـ حديث : من طاف حول البيت سبعاً في يوم صائف شديدِ حَرُّه ، وحسَرَ عن رأْسه ، وقارَبَ بين خُطاه ، وقلَّ التفاتُه ، وغَضَّ بصرَه ، وقلَّ كلامُه إلا بذكر الله تعالى ، واستَلَمَ الحجَر في كل طواف من غير أَن يؤذي أَحداً : كتَبَ الله له بكل قَدَمٍ يرفعها ويَضَعُها سبعين أَلفَ حسنة ، ومَحَا عنه سبعين أَلفَ سيئة ، ورَفع له سبعين أَلفَ درجة ، ويُعتِقُ الله عنه سبعين رَقَبَة ، ثَمنُ كلٍّ رقبة عشرة آلاف درهم ، ويُعطيه الله تعالى سبعين شفاعة ، إن شاء في أَهل بيته من المسلمين ، وإن شاء في العامَّة ، وإن شاء عُجِّلتْ له في الدنيا ، وإن شاء أُخِّرَتْ له في الآخرة .

---

(١) أي سبعةَ أشواطٍ حولَ الكعبة المعظّمة .

أَخرجه الجَنَدي في « تاريخ مكة » عن ابن عباس مرفوعاً . وفي « الرسالةِ » المنسوبة إلى الحسن البصري ، و « مناسِك ابن الحاج » نحوُه ، وهو باطل ، هذا كلامُ السخاوي . ووافَقَه المَنُوفيُّ أَيضاً . والحقُّ أَنَّ لوائح الوضع ظاهرةٌ عليه فتأَمَّلْه .

٣٤٧ ـ حديث : من طلَبَ السلامة سَلِمَ . ليس بحديث.

٣٤٨ ـ حديث : من عَرَفَ ربَّه كلَّ لسانُه . قال النووي: ليس بثابت [١] .

٣٤٩ ـ حديث : من عرَفَ نَفْسَه فقد عرَفَ رَبَّه . قال ابن تيمية : موضوع [٢] .

٣٥٠ ـ حديث : من عَصَى الله في غُربته ردَّه الله خائباً .

---

(١) عبارة السيوطي في « ذيل الموضوعات » ص ٢٠٣ « وسُئِل النووي عن حديث من عرَفَ نفسه عرَفَ ربه ، ومن عرَفَ ربّه كلَّ لسانُه . هل هذا الحديث ثابت ؟ أجاب : ليس هو بثابت » . فلعل الجملة الأولى (من عرَفَ ربّه عرَفَ نفسَه) سقطت من الأصل .

(٢) وقال الإمام أبو المظفّر السّمْعاني في كتابه « القواطع » في أصول الفقه : إنه لا يُعرَف مرفوعاً ، وإنما يُحكَى عن (يحيى بن مُعاذ الرازي) يعني من قوله . ذكره السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٤١٩

لا يعرف له أَصل .

٣٥١ - حديث : من علّم أَخاه آيةً من كتاب الله فقد مَلَكَ رَقَبتَه . قال ابن تيمية : موضوع ، وفي « الذَّيل » [١] هو كما قال .

٣٥٢ - حديث : من قال في دِيننا برأْيه فاقتلُوه . في « الوجيز » وضَعَه إسحاق المَلَطي [٢] .

٣٥٣ - حديث : من قدَّم لأَخيه إبريقاً يتوضأُ بـه فكأَنما قَدَّم جَوَاداً . قال ابن تيمية : موضوع ، وفي « الذيل » [١] هو كما قال .

٣٥٤ - حديث : من قرأَ البقرةَ وآلَ عمران ، ولم يُدْع بالشيخ فقد ظُلِمَ . قال السخاوي : لا أَصل له .

٣٥٥ - حديث : من قرأَ في الفجر أَلم نشرح ، وأَلم

---

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٣ .

(٢) هو إسحاق بن نَجيح المَلَطي ، أَحَدُ الأفَّاكين الجُرَءآء على وضع الأحاديث . وقد ترجم له الذهبي في « الميزان » ١ : ٢٠٠ - ٢٠٢ وأورد طائفة من أباطيله ، ومنها الحديث المذكور .

تر كيف : لم يرْمد . قال السخاوي : لا أَصل له .

٣٥٦ ـ حديث : من قَصَدَنا وجَبَ حقُّه علينا . قال السخاوي : لم أَقف عليه .

٣٥٧ ـ حديث : من قَصَّ أَظفاره مُخالِفاً لم يَرَ في عَيْنَيْه رَمَداً . قال السخاوي : لم أَجده (١) .

٣٥٨ ـ حديث : من قَضَى صلاةً من الفرائض في آخر جمعةٍ من شهر رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاةٍ فاتَتْه في عُمره إلى سبعين سنة . باطلٌ قطعاً لأَنه مناقِضٌ للإِجماع على أَنَّ شيئاً من العبادات لا يقومُ مقامَ فائتةِ سنوات . ثم لا عِبرةَ بنقلِ « النهاية» ولا شرَّاح «الهداية» ، فإنهم ليسوا من المحدِّثين ، ولا أَسندوا الحديث إلى أَحَدٍ من المخرّجين (٢).

---

(١) وقال السخاوي أيضاً في « المقاصد الحسنة » ص ٤٢٤ « وهو في كلام غير واحد من الأئمة ، منهم ابنُ قُدَامة الحنبلي في « المغْني » ، والشيخ عبد القادر الجِيلاني في « الغُنْيَة » . انتهى كلام السخاوي .

قلتُ : وهذان إمامانِ بل جبَلانِ في الفقه الحنبلي والعلم رضي الله عنهما ، ولكنَّ الحديثَ يؤخذ عن أهلَه ، والفقهَ يؤخذ عن أهله . كما ذكرته لك تعليقاً على الحديث ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٤١٤ .

(٢) أحسنتَ أحسنتَ ، جزاك الله خيراً عن حديث رسول الله ﷺ =

٣٥٩ - حديث : من كَتَمَ سِرَّه ملَكَ أَمرَه . قال السخاوي : ليس في المرفوع .

٣٦٠ - حديث : من كَثُرَتْ صلاتُه في الليل حَسُن وجهه في النهار . لا أَصل له . وهو موضوعٌ مِن غير قَصْد . واتَّفق الحُفَّاظ على أنه من قولِ شَرِيك [١] ، قالَهُ لثابتٍ [٢] لمَّا دخَلَ عليه [٣] .

= وانظر ما نقلتُه مطوَّلاً وعلّقْتُه على « الأجوبة الفاضلة » للإمام عبد الحي اللكنوي ص ٣٠ - ٣٤ ، ففيه تأييد كلام العلامة علي القاري هذا ، ويُعَد من دُرَر العلم فقِف عليه .

(١) هو شَرِيك بن عبد الله النَّخَعِي الكوفي ، القاضي الحافظ الصادق أحد الأئمة . مات سنة ١٧٧ .

(٢) هو ثابت بن موسى الضَّبِّي الكوفي الضرير العابد ، ضعيف ، وقيل : كذّاب ، مات سنة ٢٢٩ .

(٣) دخل ثابت على شَرِيك ، والمستملي بين يديه ، وشَرِيكٌ يقول : حدثنا الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، ولم يذكر شَرِيك متنَ السند الذي ساقه ، فلما نظر إلى ثابت عند دخوله عليه وفراغِه من إملاء السند ، قال يخاطب ثابتاً : من كَثُرَتْ صلاتُه بالليل حَسُنَ وجهُهُ بالنهار .

وإنما أراد شَرِيك بقوله : (من كثُرَتْ صلاتُه ...) ثابتاً لزُهده وورعه ، فأعرض عن ذِكر متنِ ما ساق سنَدَه ، إلى وصفِ ثابت بكثْرةِ صلاته بالليل =

٣٦١ ـ حديث : من لانَتْ كِلْمتُه وجبَتْ محبَّتُه . من كلام عليّ رضي الله عنه . قاله الخطيب .

٣٦٢ ـ حديث : من لَعِبَ بالشِّطْرَنْج فهو ملعون . قال النووي : لا يصح ، بل هو كذب .

٣٦٣ ـ حديث : من لم يَخَفْ الله خَفْ منه . ليس بحديث .

٣٦٤ ـ حديث : من لم يُداوِم على أربعٍ قبلَ الظهر لم تَنَلْه شفاعتي . قال العسقلاني : لا أصل له .

٣٦٥ ـ حديث : من لم يُصلِحْه الخيرُ يُصلِحْه الشر

= وحُسنِ وجههِ بالنهار ، فظَنَّ ثابت أنَّ شَريكاً رَوَى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد ، فكان ثابت يُحدث عن شَريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : من كَثُرَت صلاتُه بالليل ، حَسُنَ وجهُه بالنهار . وقد وقع هكذا في « سنن ابن ماجه » ١ : ٤٢٢ .

وشريك أراد أن يسوق بذاك السند حديثَ الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابرٍ قال : قال رسول الله ﷺ : « يَعقِدُ الشيطانُ على قافيَةِ رأسِ أحدكم إذا هو نام ثلاثَ عُقَد ... » فأدرجه ثابت في الخبر ، ثم سَرَقه منه جماعةٌ ضعفاء ، كعبد الحميد بن بحر وعبد الله بن شُبرمة وإسحاق بن بِشر الكاهلي وآخرين فحدَّثوا به عن شَرِيك . انتهى من « توضيح الأفكار » للصنعاني ٢ : ٨٨ ـ ٨٩ ، و « تدريب الراوي » للسيوطي ص ١٨٨ .

من كلام بعض السلف [١] .

٣٦٦ ـ حديث : من لم يكن عنده صَدَقةٌ فليَلْعن اليهود . لا يصح [٢] .

٣٦٧ ـ حديث : من نَصَح جاهلاً عاداه . جاء عن بعض السلف ، وليس في شيء من المُسنَدات ، وفي «المقاصد» : لا أَستحضره .

٣٦٨ ـ حديث : من يَخطُب الحسناءَ يُعطِ مَهرَها . ليس بحديث .

٣٦٩ ـ حديث : مِن تَمام الحَجِّ ضَرْبُ الجَمَّال . هو من كلام الأَعمش [٣] ،

---

(١) هو أبو أيوب الأنصاري ، كما في « المطالب العالية » لابن حجر ٢ : ٣٧١ .

(٢) قال الشيخ ابن قيم الجوزية في « المنار المنيف » ص ٦١ عند هذا الحديث : « فإنَّ اللعنة لا تقوم مقام الصدقة أبداً » .

(٣) وكان صاحبَ مُزاح ودُعابة ونوادر ، وعَدُّوا قولَه هذا من نوادره . وهو أبو محمد سُليمان بن مِهران الأسَدي الكاهلي الكوفي المشهور بالأعمش ، التابعيُّ الإمام علاَّمة الإسلام ، كان يُلقَّب بالمُصْحَف ، لصدقه وقُوَّة ضبطه وتثبُّته في الحديث . وكان من النُّسّاك الزهّاد ، فقيراً صبوراً مجانباً للسلطان ، ورِعاً عالماً بالقرآن . . . . =

قاله ابن الدَّيْبَع (١) . قلتُ : صَحّ ضَرْبُ الصِّدِّيق رضي الله عنه جَمَّالَه في الحجّ بحضرة النبي ﷺ (٢) ، فيَدُل على

= قال عيسى بن يونس : لم نرَ مثل الأعمش ، ولا رأيتُ الأغنياء والسلاطين عند أحد أحقرَ منهم عند الأعمش مع فقره وحاجته . وقال وكيع : كان قريباً من سبعين سنة لم تَفُتْه التكبيرة الأولى . وقال الخُرَيْبي : مات يوم مات وما خلَّف أحداً من الناس أعبدَ منه ، وكان صاحب سنة . ولد بالكوفة سنة ٦١ ، وتوفي سنة ١٤٨ رحمه الله تعالى . انتهى ملخصاً من ترجمته في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ٤ : ٢٢٢ — ٢٢٦ .

(١) قال ابن مفلح الحنبلي في كتاب « الفروع » ٣ : ٥٣٠ « وليس من تمام الحج ضَرْبُ الجَمّالين ، خلافاً للأعمش . وحمَلَ ابنُ حزم قولَ الأعمش على الفَسَقة منهم » . انتهى . وقد علمتَ من التعليقة السابقة أن هذا القول من الأعمش إنما هو من نوادره ودُعاباته ، لا من جِدِه وفتاويه واجتهاداته .

(٢) وذلك فيما روى أبو داود في (باب المُحْرِم يؤدِّبُ غلامَه) ٢ : ١٦٣ ، وابن ماجه في (باب التوقي في الإحرام) ٢ : ٩٧٨ ، والحاكم في « المستدرك » ١ : ٤٥٣ ، واللفظ لأبي داود :

« عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ، قالت : خرجنا مع رسول الله حُجّاجاً ، حتى إذا كنا بالعَرْج نَزَل رسول الله ﷺ ونزلنا ، فجلسَتْ عائشة رضي الله عنها إلى جَنْب رسول الله ﷺ ، وجلستُ إلى جَنْب أبي .

وكانت زِمالَةُ أبي بكر وزِمَالَةُ رسول الله ﷺ — أي مركوبُهما وما كان معهما من أدوات السفر — واحدةً مع غلام أبي بكر ، فجلس أبو بكر ينتظر أن يَطْلُعَ عليه ، فطَلَع وليس معه بعيرُه ! قال : أين بعيرُك ؟ قال : أضللتُه البارحة ، فقال أبو بكر : بعيرٌ واحدٌ تُضلُّه ؟! فطَفِقَ يَضربُه ، ورسولُ الله ﷺ يتبسّمُ ويقول : انظروا إلى هذا المُحْرِم ما يَصنعُ » . قال =

أَنَّ المراد منه إضافةُ المصدر إلى مفعوله ، وقيل : أُريدَ إضافتُه إلى الفاعل [١] ، والله أَعلم .

٣٧٠ ـ حديث : مِن حُسنِ المُرافَقَة المُوافَقة . ليس بحديث .

٣٧١ ـ حديث : مِن علامةِ الساعة التدافُعُ عن الإمامة .

= الحاكم : هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه » . وأقرّه الذهبي .

(١) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : والمعنى : أنّ الحاجّ يتحمّلُ في سبيل الحَجِّ ، حتى يُضْرَب ويُهان . انتهى . قال عبد الفتاح : وهو قول مضروب لا يُلتفَتُ إليه ، بعدما علمتَه من حادثة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه .

وقال الشيخ حسين المكي في « إرشاد الساري إلى مناسك علي القاري » ص ٨٠ : « وقال الشيخ عبد الحق الإله آبادي في « تقريره » على « شرح المناسك » لعلي القاري : قال في « رد المحتار » : وما عن الأعمش أنّ من تمام الحج ضَرْبَ الجمّال ، فقيل في تأويله : إنه مصدر مضاف لفاعله ، لكن في « شرح النُقَاية » لعلي القاري : ورَدَ أن الصديق رضي الله عنه ضَرَب جَمّالَه لتقصيره في الطريق . اهـ . قلت : وحينئذ فضربه لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظِ والعملِ الواجبِ عليه ، حيث لم ينزجر بالكلام ، وبذلك يصح كونُه من تمام الحج ، لكونه أمراً بمعروف ونهياً عن منكر » . انتهى .

وهذا التوجيهُ كلُّه لكلمة الأعمش ، على فَرْض جِدِّيّتِها ، وقد علمتَ أنها من الدُّعابات .

ليس بحديث [١] .

٣٧٢ ـ حديث : مِن فتنةِ العالم أَن يكون الكلامُ أَحبَّ إليه من الاستماع . ذكَر الحديثَ بطُوله في « الإحياء » [٢] ، وقال العراقي : رواه أَبــو نُعَيــم وابــن الجــوزي في

---

(١) ومعناه : أن يُقدَّم الرجلُ ليصلي بالناس فيأبَى ، ويَدفعَ غيرَه فيأبَى أيضاً ، وهكذا !

ويغني عنه حديثُ الصحابية الجليلةِ سَلاَمَةَ بنت الحُرِّ الفَزَارية رضي الله عنها ، قالت : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : إنَّ مِن أشراط الساعة ــ أي علاماتِها ــ أن يَتدافَعَ أهلُ المسجد لا يَجدون إماماً يُصلِّي بهم . رواه الإمام أحمد في « مسنده » ٦ : ٣٨١ وأبو داود ١ : ١٥٩ وابن ماجه ١ : ٣١٤ واللفظ لأحمد وأبي داود .

وعنون له أبو داود بقوله : (باب في كراهيَةِ التدافع عن الإمامة) . ولفظُ روايةِ ابن ماجه وفي روايةٍ لأحمد : « يأتي على الناس زمانٌ يقومون ساعةً لا يجدون إماماً يصلي بهم » .

(٢) في كتاب العلم في الباب السادس في آفات العلم وبيانِ علامات علماء الآخرة وعلماء السوء . وعبارة الغزالي فيه : « رَوَى معاذ بن جبل رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً في رواية عن النبي ﷺ : من فتنة العالم ... » . ثم ساق حديثاً طويلاً في نحو صفحة ، فيه من الأباطيل الشيء الذي لا يُتصوَّر . ولذا قال ابن الجوزي في « الموضوعات » ١ : ٢٦٥ ــ ٢٦٦ بعد أن رواه مرفوعاً، وموقوفاً على معاذ : « هذا حديث باطل مسنداً وموقوفاً ، لم يقله رسول الله ﷺ ، ولا معاذ ... » .

« الموضوعات »[١] ، وكذا ذكره في « المختصر » .

٣٧٣ ـ حديث : مُوتوا قبل أَن تَمُوتوا . قال العسقلاني : إنه غير ثابت .

حرف النون

٣٧٤ ـ حديث : الناسُ بزمانهم أَشبَهُ منهم بآبائهم . من كلام علي رضي الله عنه[٢] .

٣٧٥ ـ حديث : الناسُ بالناس . ليس بحديث .

٣٧٦ ـ حديث : الناسُ على دِين ملوكهم[٣] . قال السخاوي : لا أَعرفه[٤] .

---

(١) ١ : ٢٦٥ ـ ٢٦٦ . كما تقدم .

(٢) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « قيل إنه من كلام عمر رضي الله عنه ، وقيل : إنه من قول علي رضي الله عنه ، وهو الأشهر الأظهر». انتهى . قلتُ : ونسبَه ابن قُتَيبة في « عيون الأخبار » ٢ : ١ إلى عمر رضي الله عنه .

(٣) ويُروى : (على دين مَلِيكهم) .

(٤) قال العجلوني في « كشف الخفاء » ٢ : ٣١١ « قال نجم الدين الغَزِّي : والأظهر في معنى الترجمة : أن الناس يميلون إلى هوى السلطان ،

٣٧٧ ـ حديث : الناسُ نِيامٌ فإذا ماتوا انتبهوا . من كلام علي رضي الله عنه .

٣٧٨ ـ حديث : ناكحُ اليد ملعون . لا أَصل له ، صرَّح به الرُّهاوي [١] .

= فإن رَغِبَ السلطان في نوع من العلم مال الناس إليه ، أو في نوع من الآداب والعِلاجات كالفُروسية والرَّمْي صاروا إليه ، وأظهَرُ ما في معناه قولُ عمر ابن عبد العزيز : إنما السُّلطانُ سُوقٌ ، فما راج عنده حُمِلَ إليه » . انتهى .

وقال الحافظ المؤرِّخ ابن كثير في « البداية والنهاية » في (ترجمة الوليد بن عبد الملك) ٩ : ١٦٥ « والناس يقولون : الناسُ على دِين مَلِيكهم ، إن كان خمّاراً كَثُرَ الخمر ، وإن كان لُوطياً فكذلك ، وإن كان شحيحاً حريصاً كان الناس كذلك ، وإن كان كريماً جواداً شُجاعاً كان الناس كذلك ، وإن كان طمّاعاً ظلوماً غَشُوماً فكذلك ، وإن كان ذا دِين وتقوى وبِرٍّ وإحسان كان الناس كذلك . وهذا يوجد في بعض الأزمان ، وبعضِ الأشخاص .

قالوا : وكانت هِمّةُ الوليد في البناء ، وكان الناسُ كذلك ، يَلقى الرجلُ الرجلَ فيقول : ماذا بَنَيتَ ؟ ماذا عَمَّرتَ ؟ وكانت همّةُ أخيه سُليمان في النساء ، وكان الناس كذلك ، يَلقى الرجلُ الرجلَ فيقول : كم تزوَّجتَ ؟ ماذا عندك من السّراري ؟ وكانت هِمّةُ عمر بن عبد العزيز في قراءة القرآن ، وفي الصلاة والعبادة ، وكان الناسُ كذلك ، يَلقى الرجلُ الرجلَ فيقول : كم وِرْدُك ؟ وكم تقرأ كلَّ يوم ؟ ماذا صلّيتَ البارحة ؟ » .

(١) هو شرف الدين يحيى الرُّهاوي ، في حاشيته على « شرح المنار » لابن مَلَك في أصول الفقه الحنفي ، في أواخر مبحث (النهي وأقسام المناهي) =

٣٧٩ ـ حديث : النبيُّ لا يُؤلِّفُ تحت الأَرض . باطل لا أَصل له .

= ص ٢٧٩ ، قال تعليقاً على استدلال ابن مَلَك بحديث (ناكحُ اليد ملعون) : « لم أجده في كتب الحديث ، وإنما ذكره المشايخ في كتب الفقه » . انتهى .

قلتُ : وقد وقع ذكرُه حديثاً نبوياً مستشهَداً به من الإمام الكمال بن الهُمَام ، في كتابه « فتح القدير » حاشية « الهداية » من كتب الفقه الحنفي ، في كتاب الصوم في أوائل (باب ما يوجب القضاء والكفارة) ٢ : ٦٤ . والإمامُ ابن الهمام من كبار فحول العلماء المحقِّقين في المنقول والمعقول والاستدلال ، مشهودٌ له بالإمامة بل ببلوغ رُتبة الاجتهاد المطلق ، ولكنه وقع منه الاستشهاد بهذا الحديث على المتابعة لمن استَشهَدَ به من الفقهاء والعلماء الذين يَنظرُ في كتُبِهم ، فأورده مُتابعةً دون أن يبحث عنه .

وكثيراً ما يقع للعالم هذا ، إذ لا يَنشَطُ ويتوَّجهُ للكشف والتمحيص لما يَستشهِدُ به ، فيَذكره أو يَنفيه على الاسترسال والمتابعة .

وقد وقع نحوُ هذا لإمام الأئمة المبجّل أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه في كتابه « الرسالة » ، فقد قال فيها في ص ٢٨٦ مستدلاً محتجاً على فَضْل الصلاة في أول وقتها على فعلها في آخر وقتها ، ما نصُّه : « قلتُ : قال رسول الله ﷺ : أوّلُ الوقت رضوانُ الله ، وآخرُهُ عفوُ الله » .

وعلّق عليه العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى بقوله : « نقَلَ الشافعي هذا الحديث هنا بدون إسناد كما ترى ، وكذلك فَعَلَ في « اختلاف الحديث » ص ٢٠٩ ، يذكرُه على سبيل الاستدلال والاحتجاج . ولا أزال أعجبُ من صُنعه هذا ! فإنه حديث موضوع لا أصل له ثابت ، مَدارُه على شيخٍ اسمُه : يعقوب بن الوليد المدني ، قال أحمد : من الكذّابين الكبار ، وكان يضع الحديث . وقال أبو حاتم : كان يكذب ، والحديث الذي رواه موضوع . وقد =

٣٨٠ ـ حديث : النِّساءُ يَنْصُرُ بَعضُهنَّ بعضاً . من قولِ عِكرمة [١] .

٣٨١ ـ حديث : النِّسيانُ طَبْعُ الإنسان . قال السخاوي : لا أَعرفه بهذا اللفظ .

٣٨٢ ـ حديث : نُصرةُ الله للعبد خيرٌ من نُصرتِهِ لِنفسِهِ . من كلام وُهَيْب بن الوَرْد [٢] .

= تكلّمتُ على الحديث بتوسُّع في « شرحي » على « الترمذي » ١ : ٣٢١ ـ ٣٢٢ » . انتهى .

إذاً : فالاعتمادُ على من توجَّهَ وبحث ومحَّص ، لا على من تابع ونقَلَ واستَرسَل . والله تعالى أعلم .

فائدة في الفرق بين المتابعة والموافقة : الفرق بينهما أن المتابعة أن يقول العالمُ بالحكم أو الرأي تَبَعاً لقول غيره من أهل العلم ، دون أن يتحقق هو صحةَ ذلك القول . والموافقة أن يتوافقَ قولُهما في الشيء استناداً إلى ما يقتضي ذلك القولَ . فيقال ـ مثلاً ـ في حديث مّا : صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي ، ويقال في حديث مّا : صحّحه أو استدلَّ به فلان ، وتابعه فلان . وقد تُطلَقُ المتابعة على الموافقة .

(١) كما جاء في « صحيح البخاري » في كتاب اللباس ، في (باب الثياب الخضر) ، وصرَّح به الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ١٠ : ٢٣٨ .

(٢) هو المكي العابد ، صاحب المواعظ والرقائق ، قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمته ١١ : ١٧٠ـ١٧١ «كان من العُبّاد ، وله =

٣٨٣ - حديث : النظرُ إلى الوجه الجميل عبادة . قال ابن تيمية : باطل لا أَصل له .

٣٨٤ - حديث : نِعْمَ الصِّهْرُ القبرُ . لا أَصل له بهذا اللفظ .

٣٨٥ - حديث : نِعْمَ العبدُ صُهَيبٌ لو لم يَخفِ اللهَ لم يَعصِه [1] . لا أَصل له كما صرَّح به الحُفَّاظ [2] .

= أحاديث ومواعظ وزهد ، ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : كان من المتجردين لترك الدنيا ، وكان سفيان الثوري إذا فرغ من الحديث قال : قوموا إلى الطيِّب ، يعني وُهَيْبَ بن الورد . وقال ابن المبارك : كان وهيب يتكلم والدموع تقطر من عينيه . وقيل له : يَجدُ طَعْمَ العبادة من يعصي الله تعالى ؟ قال : لا ، ولا من هَمَّ بمعصية » . توفي سنة ١٥٣ رحمه الله تعالى .

(١) أراد أنَّ صُهَيباً إنما يطيع الله حُبّاً ، لا لمخافة عقابه سبحانه . قاله الحافظ ابن حجر كما في « المقاصد الحسنة » للسخاوي ص ٤٤٩ .

(٢) قال المؤلف في « الموضوعات الكبرى » : « قال الحافظ السيوطي في « شرح نظم التلخيص » : كَثُرَ سؤال الناس عن حديث (نعم العبد صُهَيْب ، لو لم يخف الله لم يعصه) . ونسبه بعضهم إلى النبي ﷺ ، ونسبه ابن مالك في « شرح الكافية » وغيره إلى عمر رضي الله عنه . قال الشيخ بهاء الدين السبكي : لم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، لا عن عمر رضي الله عنه ولا عن غيره ، مع شدَّة التفحُّص عنه » . انتهى .

٣٨٦ ـ حديث : نُقطةٌ من دواةِ عالم أَحبُّ إلى الله من عَرَقِ مئة ثوبِ شهيد . موضوعٌ رَتَنِيّ [١] ، كذا في « الذيل » [٢] .

حرف الهاء

٣٨٧ ـ حديث : هَلاكُ أُمَّتي عالِمٌ فاجر وعابد جاهل . لم يوجد ، كذا في « المختصر » .

حرف الواو

٣٨٨ ـ حديث : الوَرْدُ الأَبيضُ خُلِقَ من عَرَقِه ﷺ ، والأَحمَرُ من عَرَقِ جبريل ، والأَصفر من عَرَق البُراق . مذكور في « مُسنَد الفردوس » [٣] وغيرِه . قال النووي : لا يصح ، وقال آخرون : إنه موضوع [٤] .

---

(١) أي هو مِن وَضْع (رَتَن الهندي) الذي تقدمت ترجمته آخرَ الحديث ٣٢١ .

(٢) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٨١ .

(٣) سبق تعليقاً على آخر الحديث ٣٠٠ نقلُ قولِ ابن تيمية في كتاب « الفردوس » فانظره .

(٤) عبارة المؤلف هنا ضعيفة موهمة ، فإنها توهم التغاير بين قول النووي :

٣٨٩ - حديث : وَصِيّي وموضعُ سِرِّي وخليفتي في أَهلي وخيرُ من أُخَلِّفُ من بعدي : عليٌّ بن أَبي طالب . موضوعٌ على ما قاله الصَّغَاني في « الدُّرّ الملتقَط » (١) .

٣٩٠ - حديث : وُلِدتُ في زمن المَلِك العادل (٢) . قال الحفاظ : لا أَصل له

٣٩١ - حديث : وَلَدُ الزنا لا يَدخلُ الجنة . لا أَصل له.

(لا يصح) وقول الآخَرين : (موضوع) . والحق أنه لا تغاير بينهما . وإليك عبارة السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ١٣٠ « حديث إنَّ الورد خُلِقَ من عَرَقِ النبي ﷺ ... قال النووي : لا يصح ، وكذا قال شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - : إنه موضوع ، وسبقه لذلك ابن عساكر ... » .

وسبَقَ في التقدمة الإسهابُ في بيان المساواة بين قولهم في باب الموضوعات : (لا يصح) و (موضوع) فعُدْ إليه إذا شئت .

(١) لا يريد المؤلف بهذا التعبير : (على ما قاله ...) تليينَ الحكم بالوضع ، وإنما يريد به بيانَ اسم من قال بوضعه من العلماء وبيان اسم الكتاب الذي قاله فيه . بدليل أنه قال هذه العبارة نفسها في « الموضوعات الكبرى » ، ثم أتبعها بقوله : « قلتُ : وهو من مفتريات الشيعة الشنيعة ، قاتلهم الله أنّى يؤفكون ، وكيف يأفِكون » .

(٢) يعني : كِسْرى أَنُو شِرْوان . قال الحَلِيمي في « الشُعَب » : لا يصح . وإن صحَّ فإطلاق العادل عليه لتعريفه بالاسم الذي كان يُدعَى به ، لا لوصفه بالعدل ، والشهادةِ له بذلك . ولا يجوز أن يُسمِّي رسولُ الله ﷺ من يَحكُمُ بغيرَ حكم الله عادلاً . انتهى باختصار من «المقاصد الحسنة» ص ٤٥٤ .

حرف اللام ألف

٣٩٢ ـ حديث : لا أَدري نِصفُ العلم [١] . من قول الشعبي [٢] .

(١) نعم ولكنه النصفُ الأرذل ـ كما وصفه به ياقوت الحموي في أول « معجم البلدان » ١ : ٤ ـ ، لا النصفُ الأشرفُ والأفضل ، وهو أن يدري . والحقُّ أنه كما قال محمد بن عجلان أحَدُ التابعين العلماء العاملين : إذا أغفَلَ ـ أي تَرَكَ ـ العالِمُ : لا أدري أُصيبَتْ مَقاتِلُه .

ورَوَى مسلم في « صحيحه » ١٧ : ١٤١ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « يا أيها الناس اتقوا الله ، من عَلِمَ منكم شيئاً فليقل بما يَعلم ، ومن لم يَعلم فليقل : الله أعلم ، فانه أعلَمُ لأحدِكم أن يقول لما لا يَعلم : اللهُ أعلم » .

وقال الشيخ ابن قيم الجوزية في « إعلام الموقعين » ٤ : ٢١٨ « قال بعض أهل العلم : تعلّمْ : لا أدري ، فإنك إن قلتَ : لا أدري علّموك حتى تدري . وإن قلت : أدري سألوك حتى لا تدري ! » .

(٢) رواه عنه الدارمي في « سننه » ١ : ٥٧ . والشعبي هو أبو عَمرو عامر بن شَرَاحيل الحميري الكوفي الإمام التابعي ، قال : أدركتُ خمس مئة من الصحابة ، وما كتبتُ سوداء في بيضاء ، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته . ولد بالكوفة سنة ١٩ ، وتوفي سنة ١٠٣ رحمه الله تعالى .

هذا ، والقول المذكور جاء عن الصحابي الجليل أبي الدرداء رضي الله عنه ، فنِسبتُه إليه أولى ، فقد نسبه إليه الحافظ ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ٥٤ في (باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم) . وقال في كتابه « الانتقاء » ص ٣٨ « صح عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال : لا أدري نِصفُ العلم » .

٣٩٣ - حديث : لا بأْسَ ببول الحمار وكُلِّ ما أُكِلَ لحمُه . موضوع ، كذا في « اللآلىء »[١] .

٣٩٤ - حديث : لا تتوضَّئوا في الكَنِيف الذي تبولون فيه ، فإن وضوء المؤمن يُوزَنُ مع حسناته . وضَعَه يحيى ابن عَنْبَسة[٢] .

٣٩٥ - حديث : لا تُسَيِّدوني في الصلاة . قال السخاوي : لا أَصل له[٣] .

٣٩٦ - حديث : لا تَلِدُ الحيَّةُ إلا الحيَّةَ . ليس بحديث[٤] .

٣٩٧ - حديث : لا تَنظُرْ إلى من قال ، وانظُر إلى ما قال . من كلام علي رضي الله عنه .

---

(١) أي « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ٢ : ٢ .

(٢) هو دَجّال كذّاب مكشوف الأمر كان يضع الحديث .

(٣) وفيه إلى جانب أنه موضوع خطأ في التركيب اللغوي ، إذ الصواب لغةً : (لا تُسوِّدوني) بالواو ، لأن فعله واويّ .

(٤) بل هو من أمثال العرب المولَّدين ، كما في « مجمع الأمثال » للميداني ٢ : ١٤١ عند المثل : « لا تلد الفأرةُ إلا الفأرةَ ، ولا الحيّةُ إلا الحيّةَ » .

٣٩٨ ـ حديث : لا دِينَ لمن لا عَقْلَ له . قال النَّسائي : باطل منكر .

٣٩٩ ـ حديث : لا عُذْرَ لمن أَقَرَّ . قال العسقلاني : لا أَصل له .

٤٠٠ ـ حديث : لا يَتعلَّمُ العلمَ مُستحٍ ولا متكبِّر . في « صحيح البخاري » (١) من قول مجاهد (٢) .

---

(١) في كتاب العلم في (باب الحياء في العلم) ١ : ٢٠٢ . وهكذا جاء بلفظ (لا يتعلم مستحٍ ولا متكبر) في طائفة من الكتب ، ولفظ البخاري : « لا يتعلّمُ العلمَ مُسْتَحيي ولا مُسْتكبِر » . وهكذا جاء في « تمييز الطيب من الخبيث » لابن الدَّيْبَع . قال الإمام العيني في « عمدة القاري : ٢ : ٢١٠ : « مُسْتَحيْي بإسكان الحاء وبالياءين ، ثانيتهما ساكنة ، مِن (استَحْيَا ، يَسْتَحيِي ، فهو مستحيي) . ويجوز فيه (مُسْتَحْيٍ) بياء واحدة ، من (استَحَى يستحي ، فهو مستحْيٍ) ويجوز (مُسْتحٍ) أيضاً بدون الياء » . ثم قال : « ولا مُسْتكبِر ، أي مستعظِم في نفسه ، وهو الذي يتعاظم ويستنكف أن يتعلّم العلم ، والاستكبار والتكبُّر هو التعظُّم » .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ١ : ٢٠٢ وقد تقدم أن الحياء من الإيمان ، وهو ـ أي الحياء ـ الشرعيُّ ، الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر ، وهو محمود . وأما ما يقع سبباً لترك أمرٍ شرعي فهو مذموم ، وليس هو بحياء شرعي ، وإنما هو ضعفٌ ومَهانة ، وهو المراد بقول مجاهد : لا يَتعلّم العلمَ مُستحيِي ولا مُسْتكبِر » .

(٢) هو مجاهد بن جَبْر أبو الحَجّاج المكي المخزومي ، التابعي العابد =

٤٠١ ـ حديث : لا يحِل لمسلم جهلُ الفرائض والسُّنَن ، ويحِل له جهلُ ما سوى ذلك. موضوع ، كذا في «الذيل» [١] .

٤٠٢ ـ حديث : لا يستحِي الشيخُ أن يَتعلَّم العلم ، كما لا يستحي أن يأْكل الخُبز . لا يصح .

٤٠٣ ـ حديث : لا يَستديرُ الرغيفُ ويوضعُ بين يديك حتى يعمل فيه ثلاثُ مئة وستون صانعاً ، أَوَّلُهم ميكائيل ... قال العراقي : لم أَجد له أَصلاً [٢] .

٤٠٤ ـ حديث : لا يُعذِّبُ الله بمسأَلةٍ اختُلِفَ فيها .

= الورع الفقيه المتقن ، الإمام في التفسير والقراءات والحديث والفقه والقرآن ، قال : عرَضتُ القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة . وفي رواية ثانية : قرأت القرآن على ابن عباس ثلاثَ عرَضات ، أقِفُ عند كل آية أسأله فيمَ نزَلتْ ؟ وكيف كانت ؟ وقال لي ابنُ عمر : وَدِدتُ أنَّ نافعاً يحفظُ كحفظك . قال سلَمة بن كُهَيل : ما رأيتُ أحداً أراد بهذا العلم وجهَ الله تعالى إلا عطاءاً وطاوساً ومجاهداً . وولد مجاهد سنة ٢١ في خلافة عمر ومات بمكة سنة ١٠٣ وهو ساجد رحمه الله تعالى .

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٣٦ . وقال : « في سنده (الحُسَينُ بن داود البلخي) قال الخطيب : ليس بثقة ، حديثه موضوع » .

(٢) قال ذلك العراقي ، حيث ذكره الغزالي في (الإحيـــاء) في كتاب كسر الشهوتين في (بيان طريق الرياضة في كسر شهوة البطن) .

قال السخاوي : أظنه من كلام بعض السلف . قلتُ : سمعتُ بعضَ مشايخي يقول : من تَبِعَ عالماً لَقِيَ الله سالماً .

حرف الياء الأخيرة

٤٠٥ ـ حديث : يَؤُمُّ القومَ أَحسَنُهم وجهاً . موضوع ، كذا في « اللآلىء » [١] .

٤٠٦ ـ حديث : يا أَبا هريرة إذا توضأْتَ فقل بسم الله والحمدُ لله ، فإنَّ حفَظَتك لا تستريح [٢] ، تكتب لك الحسنات حتى تُحدِث من ذلك الوضوء . منكر [٣] .

---

(١) أي « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ٢ : ٢١ . ووقع في الأصل : (كذا في الذَّيْل) . وهو سبق قلم ، إذ لم أره في « الذيل » فلذلك عدَّلتُه إلى ما ترى .

(٢) رواية « مجمع الزوائد » ١ : ٢٢٠ « لا تَبرَحُ » .

(٣) أي باطل . والحديث ذكره السيوطي في « ذيل الموضوعات » ص ٩٦ عن الطبراني في « المعجم الصغير » بسنده إلى « عَمْرو بن أبي سَلَمَة ، حدثنا إبراهيم البَصْري ، عن علي بن ثابت ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً : يا أبا هريرة ... » . وقال السيوطي : « قال الطبراني : لم يَروه عن علي أخي عَزْرَة بن ثابت إلا إبراهيمُ البَصْري » . ثم قال السيوطي : « وقال في « الميزان » : هذا الحديث منكر ، وآفَتُه إبراهيم » . انتهى .

قلت : هذا الخبرُ لم أره في «الميزان» في ترجمة من يسمَّى (إبراهيم) ، =

. . . .

ثم رأيتُه في « لسان الميزان » لابن حجر ١ : ٩٨ في ترجمة (إبراهيم بن محمد ابن ثابت الأنصاري) . فلعلّ عبارة السيوطي في « الذيل » وَقعَ فيها سقط ، وأصلُها : « وقال في « لسان الميزان » ؟ » .

وعبارةُ « اللسان » : « إبراهيمُ بن محمد بن ثابت الأنصاري ، شيخٌ لعَمْرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي ، رَوى مناكير . انتهى . ذكره ابن عدي فقال : مَدَني رُوي عنه مناكير ، وساق له ثلاثة ، ثم قال : وله غيرُ ذلك ، وأحاديثُه صالحة محتَمَلة ، وذكره ابن حِبّان في « الثقات » ، وقال : صَدِيقُ عَمْرو بن أبي سَلَمة ، رَوى عن محمد بن مالك ، عن البراء . وسيأتي في (إبراهيم بن محمد المقدسي) . » .

وقد ساق ابن حجر في وسط ترجمة (إبراهيم الأنصاري) المذكور ما يلي : « وأخرج الطبراني في « الصغير » من طريق عَمْرو بن أبي سَلَمة ، عن إبراهيم بن محمد البَصْري ، عن علي بن ثابت ، عن ابنِ سيرين ، عن أبي هريرة رفعه : يا أبا هريرة إذا توضأتَ فقل : بسم الله ، والحمد لله ... الحديث . وهو منكر » انتهى .

ثم قال ابن حجر في ترجمة (إبراهيم بن محمد المقدسي) ١ : ١٠٣ : « قال أبو حاتم : ضعيفُ الحديث مجهول . وذكره ابن حِبّان في « الثقات » والبخاري في « تاريخه » ، ووصفاه بأنه صَدِيقُ أبي حفص التِّنِّيسي ، وزاد البخاري أن التِّنِّيسي وثَّقه » . انتهى .

وظاهرُ كلام ابن حجر أنهما — أي إبراهيمَ الأنصاري ، وإبراهيمَ المقدسي — شخصٌ واحد . وكيفما كان الأمر فالراوي الذي في سند الطبراني هو كما في سياقة ابن حجر والسيوطي (إبراهيم بن محمد البَصْري) . وظاهر الحال أنه غيرهما . . . . =

٤٠٧ ـ حديث : يا حُمَيراء [1] . قال المِزِّيّ : كلُّ

= وقد جاء في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ١ / ق ١ : ١٥٠ « إبراهيم البصري ، روى عن الحَسَن قولَه تعالى : (ونَسُوقُ المجرِمين إلى جهنم وِرْداً) . روى عنه إسماعيل بن أبي خالد » انتهى .

فإبراهيمُ البَصْريُّ هذا من طبقة (إبراهيم بن محمد البصري) الوارد في سند الطبراني ، ولعله هو ؟ فإذا كان كذلك فسكوتُ ابن أبي حاتم عنه يُعَدُّ توثيقاً له ، كما تراه بتوسعٍ فيما علَّقتُه على « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » لعبد الحي اللكنوي ص ١٦٠ ــ ١٦١ من الطبعة الثانية . وإن كان (إبراهيمُ البَصْريُّ) هو (إبراهيمَ الأنصاريَّ) أو (إبراهيمَ المقدسيَّ) فقد وُثِّق أيضاً كما تقدَّم نقلُه . وعلى هذا امتَنَع أن يُدرَج هذا الحديث في (الموضوعات) ، بل لقد ذكره الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١ : ٢٢٠ ، وقال : « رواه الطبراني في « الصغير » ، وإسنادُه حَسَن ». انتهى . واستَدلَّ به ابن حجر ، فدَلَّ على انتفاء وضعه. انظر «تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢ : ٧٠ .

ثم بعد كتابة ما تقدم رأيتُ في « الموضوعات » لابن الجوزي ٢ : ١٨٦ و « اللآلىء » للسيوطي ٢ : ٣٧٧ و « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عَرَّاق ٢ : ٣٤٠ حديثاً جاء من طريقين إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قال رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله ، فإنَّ حفظتك لا تستَريح تكتب لك الحسنات حتى تنبذه عنك . يا أبا هريرة إذا غشِيتَ أهلك وما ملكت يمينك فقل : بسم الله والحمد لله ، فان حفظتك لا تستَريح حتى تغتسل من الجنابة ... يا أبا هريرة فإن كان لك من تلك الوقعة ولد كُتِبَ لك حسنات بعَدَد نَفَس ذلك الولد وعَقِبِه ... » . ثم قالوا : « في سنده (حماد بن عَمْرو النصيبي) ومجاهيل » . انتهى . فهذا موضوع ولا ريب .

(١) الحميراء : تصغير (حمراء) ، بمعنى بيضاء اللون ، مُشرَب بياضُها =

حديث فيه يا حُمَيراء فهو موضوع إلا حديثاً عندالنَّسائي (١).

= بحُمرة . وكانت السيدة عائشة رضي الله عنها بيضاء اللون ، مشرب بياضها بحمرة ، وهي المقصودة بالحُمَيراء هنا . وهذا التصغير تصغيرُ تحبيب ، كما تقدم ذكره عند الحديث ١٢١ وأزيدُ عليه هنا :

« قال القرطبي – صاحبُ « المفهِم » – : والعربُ تُطلِق على الأبيض : الأحمر ، كراهةَ اسم البياض ، لكونه يُشبه البَرَص ، ولهذا كان ﷺ يقول لعائشة : يا حُمَيراء » . نقله الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٧ : ١٠٦ آخرَ (باب تزويجِ النبي ﷺ خديجة وفضلِها رضي الله عنها) من كتاب المناقب .

(١) ونحوُه عند الحافظِ ابن حجر في « فتح الباري » ٢ : ٣٧٠ ، في أواخر (باب الحِراب والدَّرَق يوم العيد). وهذا الحصرُ من هذين الحافظين غيرُ سديد، فقد ثبَتَ ذكرُ (الحميراء) في حديثينِ آخرين إلى هذا الحديث ،قال الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «الإجابة لإيراد مااستدركته عائشة على الصحابة» ص ٦١–٦٢ أثناء تعديد خصائصها رضي الله عنها : «السابعة والعشرون : جاء في حقها (خذوا شَطرَ دِينكم عن الحُمَيراء) . وسألتُ شيخنا الحافظ عماد الدين بنَ كثير رحمه الله عن ذلك ، فقال : كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحَجّاجِ المِزِّي رحمه الله تعالى يقول : كلُّ حديث فيه ذِكرُ الحُميراء : باطل إلا حديثاً في الصوم في « سنن النسائي » .

قلتُ – القائلُ ابن كثير – وحديثاً آخر في « سنن النسائي » أيضاً عن أبي سلمة ، قال : قالت عائشة : دَخَلَ الحبشةُ المسجدَ يلعبون ، فقال لي : يا حُميراء أتحبين أن تنظري إليهم . وإسناده صحيح . وروى الحاكم في « مستدركه » ٣ : ١١٩ حديث أمّ سَلَمة رضي الله عنها قالت : ذكَرَ النبي ﷺ خروجَ بعض أمّهات المؤمنين ، فضحكت عائشة ، فقال : انظري يا حُميراء ألاّ تكوني أنتِ، ثم التفَتَ إلى علي وقال : إن وَلِيتَ من أمرها شيئاً =

٤٠٨ ـ حديث : يا شيخ إن أَردتَ السلامةَ فاطلُبْها في سلامةِ غيرِك منك . يُروَى عن الشيخ أَبي إسحاق الشِّيرازي أَنه سَمِعَه من النبي ﷺ مَناماً (١) .

٤٠٩ ـ حديث : يا علي اتَّخِذْ لك نَعْلَين مِن حَدِيد ، وأَفنِهما في طلب العلم . قال ابن تيمية : إنه موضوع ، وفي « الذيل » (٢) : هو كما قال .

= فارفُقْ بها . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وقال الذهبي : عبد الجبار لم يخرجا له » . انتهى بزيادة وتصويب .

قال العلامة الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » ٧ : ٢١٦ بعدَ ذكرِ القسطلاني حديث أم سلمة هذا من رواية الحاكم والبيهقي : « حديثٌ صحيح فيه : يا حُميراء ، فيُرَدُّ به على زاعم أنَّ كل حديث فيه ذلك موضوع » انتهى . ويَقصد الزرقاني بالزاعم المشار إليه : الشيخَ ابن قيم الجوزية ، فقد قال في كتابه « المنار المنيف » ص ٦٠ : « وكلُّ حديث فيه يا حميراء ، أو ذِكرُ الحميراء فهو كذب مختلق » .

قال عبد الفتاح : حديثا النّسائيِّ المشارُ إليهما هما في « سننه الكبرى » ، ولا وجود لهما في « الصغرى » المطبوعة .

(١) يعني : فلا يصح أن يُروَى حديثاً نبوياً كما تُروَى الأحاديث النبوية ، إذ من المقرر لدى العلماء أن رؤيا النبي ﷺ لا يَثبت بها حكم شرعي ، فبالأولى أن لا يثبت بها حديث نبوي ، كما تقدمت الإشارة إلى هذا تعليقاً على حديث ٣١١ . فعُدْ إليه .

(٢) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٣ .

٤١٠ – حديث : يا علي ادْعُ بصحيفةٍ ودَواة ، فأَمْلى رسولُ الله ﷺ ، وكتَبَ عليٌّ ، وشَهِدَ جبريل ، ثم طُوِيَتْ الصحيفة . قال الراوي : فمن حدَّثكم أَنه يَعلم ما في الصحيفة إلا الذي أَملاها وكتبها وشَهِدَها فلا تُصدِّقوه ، وهذا في المرض الذي تُوفي فيه . قال الصَّغَاني في « الدُّرِّ الملتقَط » : إنه موضوع .

وسيأْتي [1] أَن وصايا عليّ المصدَّرة بـ (يا عليُّ) كلُّها موضوعة غيرَ قوله « يا علي أَنت مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أَنه لا نبيَّ بعدي » .

٤١١ – حديث : يا عليُّ إذا تَزوَّدتَ فلا تَنْسَ البَصَل . قال السخاوي : هو كذب بَحْت .

٤١٢ – حديث : يَدُ عَدُوِّك إذا لم تَقدِر على قطعِها قبِّلْها . من كلام المنصور [2] .

---

(١) تحت رقم ٤٣٥ .

(٢) أسنده الصُّولي عن المنصور بنحو هذا اللفظ ، كما ساقه السيوطي في « تاريخ الخلفاء » ص ١٧٨ .

والمنصور هو الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور : عبد الله بن محمد بن علي =

٤١٣ ـ حديث : يُرقَصُ للقِرْد في دَوْلَتِه . ليس بحديث.

٤١٤ ـ حديث : يَسن لِمَا قُرِئت له . قال السخاوي : لا أَصل له بهذا اللفظ [1] .

= بن عبد الله بن عباس . ولد سنة ٩٥ ، ورحل في طلب العلم ، قال الصُّولي : كان أعلم الناس بالحديث وبالأنساب ، مشهوراً بطلبه . روَى الحديث عن أبيه وعن عطاء بن يسار وغيرهما ، وروَى عنه ولدُه المهدي . وكان فَحْلَ بني العباس هيبةً وشجاعةً وحزماً ورأياً وجبروتاً ، جَمّاعاً للمال ، تاركاً للهو واللعب ، كاملَ العقل ، جيدَ المشاركة في العلم والأدب ، فقيهَ النَّفْس .

وتقدَّمتْ كلمتُه تعليقاًعلى الحديث ٣٤٤ في تمنِّيه شَرَفَ أصحابِ الحديث ، بَعْدَ أن لم يبق شيءٌ من لذّات الدنيا لم يَنله . توفي سنة ١٥٨ بمكة في سادس ذي الحجة مُحْرِماً بالحجّ رحمه الله تعالى . انتهى ملخصاً من « تاريخ الخلفاء » للسيوطي ص ١٧٢ ـ ١٨٠ .

(١) تشبَّثَ بعض العلماء المتأخرين لإثبات هذا الحديث بأن بعض الصوفية قرَّر صحته ، فلا ينبغي الحكم بوضعه . فردَّ عليه العلامة الصوفي المحقق الشيخ محمد عِليش فقيه المالكية ومفتي الديار المصرية المتوفى سنة ١٢٩٩ وشيخُه أبو يحيى رحمهما الله تعالى، رداً جيداً بالغاً ، وأبطل شيخُه في ردِّهِ الاستنادَ إلى غير الإسناد في إثبات الحديث ، ومن المفيد نقلُ كلامهما لما فيه من النقد السليم ، والتوعيةِ والتبصير لأولي الألباب .

قال الشيخ عِليش في فتاواه المسماة « فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك » ١ : ٤٥ وقد سُئل عن حديث « يــسن لما قُرئت له » هل هو صحيح ؟ وما يترتب على من شَنَّع على من أنكر صحته ؟ فقال رحمه الله تعالى : « نَصَّ الحافظ السخاوي في كتابه « المقاصد الحسنة » على أن هذا =

. . . .

= الحديث لا أصل له ، وكذلك سيدي محمد الزرقاني في « مختصره » .

ويترتب على المشنِّع المذكور الأدَبُ الشديدُ لتجاريه على التكلم بغير علم ، والظاهرُ من حال هذا الرجل أنه جاهل غليظ الطبع ، لم يخالط أحداً من أهل العلم ، ومثلُ هذا يُخشَى عليه مقتُ الله تعالى لخوضه في الأحاديث بغير معرفة ، إذ من له معرفة لا يُنكِر المنصوص، وشِدَّةُ الجهل وضعفُ العقل وعدَمُ الديانة توجبُ أكثرَ من ذلك .

وكتَبَ على هذا السؤال أيضاً الشيخُ إبراهيم السقّاء خطيب الأزهر ما نصُّه : قرَّر الشعراني في كتابه « البدر المنير » نقلاً عن الحافظ السخاوي أن الحديث بهذا اللفظ لا أصل له ، ثم قال : وهو عند جماعة الشيخ إسماعيل اليمني قطعيٌّ ، انتهى . فهذا مما اختلَف فيه الناس ، فلا يليق أن يُرَدَّ على من أنكر صحته ، فان السخاوي أنكرها ، ولا يليق أن يُرَدَّ على من قرَّره ، فان بعض الناس قد قرَّره كما سمعتَه عن الشعراني ، وفضلُ (يس) وكونُها لقضاء الأغراض الدنيوية والأخروية لا يتوقف على هذا الحديث ، فانه قد وردت به أحاديث أُخَر ، هذا ما فتَح الله به . الفقير إبراهيم السقّاء الشافعي عُفي عنه .

ولما اطّلع على هذا الجواب شيخُنا أبو يحيى حفظه الله تعالى كتب عليه ما نصُّه : من المعلوم لكل أحد أن الأحاديث لا تَثْبُتُ إلا بالأسانيد ، لا بنحو الكشف وأنوار القلوب . فما نقله الشعراني عن جماعة سيدي إسماعيل اليمني ، إن كان المرادُ صحّةَ اللفظ كما فَهِمَ المفتي – يعني الشيخَ السقّاء – : توقّفَ الأمرُ على السند ، وإلا رُدَّ القولُ على قائله كائناً من كان ، ودِينُ الله لا محاباة فيه ، والولايةُ والكراماتُ لا دخل لها هنا ، إنما المرجع للحفاظ العارفين بهذا الشأن ، والحديثُ عندهم متفق على أنه لا أصل له ، فقد ذكره علي القاري – يعني في كتابنا هذا : المصنوع – وقال : قال السخاوي لا أصل =

. . . .

= له . وقال ــ أي علي القاري ــ في خطبة كتابه : إنه لا يذكر الحديثَ الثابتَ ولا المختلَفَ في وضعه .

وإن كان المرادُ صحةَ معناه كما هو اللائق بتحسين الظن بالسادة ، فهذا أمر قريب ، لأنَّ من صَحَّ توكلُه وصدَقَ إخلاصُه إذا دعا الإله أجابه ، خصوصاً إذا توسّل بالقرآن ، إلا أنَّ هذا غيرُ ما نحن فيه .

فتعقُّبُ المفتي ــ أي الشيخ السقّاء ــ على السخاوي بآخر عبارة الشعراني : في غير محله ، لأنه مبني على ما فَهِمَ من إرادة صحة اللفظ ، وقد علمتَ أنه لا يصح لتوقُّفِه على السند ، ولم يوجد ، إذ لو وُجِدَ لعَرَفه الحفاظ وذكروا الحديثَ في كتبهم .

وقولُه : « فهذا مما اختُلِفَ فيه » فيه ما فيه ! ويَردُّه كلامُ علي القاري . وقولُه : « ولا يليقُ الردُّ على من قرَّره » كأنَّ مراده المفتي الأول ــ أي الشيخ عِليش ــ ، وهو لم يَرُدَّ على من قرَّر ، إنما رَدَّ على من تكلّم بلا علم ، وخاض بغير معرفة ، والردُّ على هذا متعيِّن .

وكأنه ــ أي المفتي السقّاء ــ لم يفهم ألفاظ من رَدَّ عليه ، كما أنه لم يفهم مراد من رَدَّ به ، وكما أنه لم يفهم السؤال حيث قال : « وفضلُ يَس ... » . فانَّ فضل جميع القرآن لا نزاع فيه بين المسلمين .

وقولُه : « هذا ما فَتَح الله به » لم أفهم معناه ؟! فإنه إذا لم يُحقِّق مُرادَ من يَتعقَّبُ بكلامه ، ولم يتَدبّر السؤال، ولم يَفهم ألفاظ من رَدَّ عليه مع كون الردِّ فُضولاً ، لأنه سُئل عما في السؤال ، وأما في جواب المجيب فلا ، فبأيّ شيء وقع الفتحُ ؟ ! وإن كان هذا غايةَ مَلَكةِ الرجل فإنا لله ! قد كنتُ أظن أنَّ تحت القُبّة شيخاً ! والله أعلم » .

قال عبد الفتاح : وهذا يؤيد ما قدَّمتُه لك تعليقاً على الحديث ٩٥، ٩٦،=

٤١٥ – حديث : يَقي الحَرَّ الذي يَقي البَرْد . ليس بحديث .

٤١٦ – حديث : اليقينُ الإيمانُ كلُّه . موضوع ، قاله الصَّغَاني (١) .

= ١٠٩ ، ٣٤٤ ، أن الحديث يؤخذ من أهله ، ولا يؤخذ من سواهم ، ولو جلُّوا قَدْراً ، وعلَوْا ذكراً ، والله الهادي .

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » ٥ : ٣٤ ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ١٣ : ٢٢٦ عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ « الصبرُ نصفُ الإيمان ، واليقينُ الإيمانُ كلُّه » . وقال الحافظ العراقي في « التخريج الصغير » على « الإحياء » ، في كتاب العلم ، في (الباب السادس في آفات العلم ...) ، حيث أورده الغزالي حديثاً مرفوعاً : « حديث : اليقينُ الإيمان كلُّه » . أخرجه البيهقي في «الزهد» ، والخطيب في « التاريخ » من حديث ابنِ مسعودٍ بإسنادٍ حسن » . انتهى .

وقال الحافظ الزبيدي في « شرح الإحياء » ١ : ٤٠٨ « قال العراقي – أي في « التخريج الكبير » – : رواه أبو نعيم في « الحلية » ، والبيهقي في « الزهد » ، وأبو القاسم اللالَكَائي في « كتاب السنة » . ثم ساقه العراقي بالسند إلى ابن مسعود مرفوعاً باللفظ المذكور أوَّلَ هذه التعليقة ، ثم قال العراقي : « والصحيحُ المعروف أن هذا من قول ابن مسعود ، وهكذا ذكره البخاري في « صحيحه » تعليقاً موقوفاً عليه ، ووصَلَه الطبراني والبيهقي في « الزهد » من طريق الأعمش ... عن عبدِ الله قولَه . قال البيهقي : هذا هو الصحيح : موقوف » . انتهى .

والبخاري علّقه في أوَّل « صحيحه » في أول بابٍ « من كتاب الإيمان ، وقال الحافظ ابن حجر هناك في « فتح الباري » ١ : ٤٥ « هذا التعليقُ طَرَفٌ =

٤١٧ ـ حديث : يَومُ صومِكم يومُ نحرِكم [1] . لا أَصل له ، كما قاله أَحمدُ وغيرُه .

= من أثَرٍ وصله الطبراني بسندٍ صحيح ، وأخرجه أبو نُعَيم في « الحلية » ، و « البيهقي » في « الزهد » من حَديثه مرفوعاً ، ولا يَثبُتُ رفعُه » .

(١) وفي لفظ : « يومُ رأسِ سَنَتِكم » .

كلمات للأئمة حول بعض الأخبار الموضوعة[١]

٤١٨ ـ قال شيخ مشايخنا شمس الدين السخاوي[٢] : قال ابن تيمية : ما اشتهر من أن الشافعي وأَحمد اجتمعا بشَيْبان الراعي فسأَلاه . فباطل باتفاق أَهل المعرفة ، لأَنهما لم يُدرِكاه .

٤١٩ ـ قال : وكذلك ما ذكروه من أَن الشافعي اجتمع بأَبي يوسف عند هارون الرشيد . باطل ، فلم يجتمع الشافعي بالرشيد إلا بعد موت أَبي يوسف[٣] .

٤٢٠ ـ وقال الحافظ ابن حجر[٤] : وكذا الرِّحلةُ المنسوبةُ

---

(١) هذا العنوان زيادة مني للإيضاح .

(٢) في خاتمة « المقاصد الحسنة » ص ٤٨٠ .

(٣) وقال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في « منهاج السنة النبوية » ٣ : ٢٦٥ « الشافعي لم يدرك أبا يوسف ولا ناظره ولا سَمِعَ منه ، بل توفي أبو يوسف قبل أن يَدخل الشافعيُّ العراق ، توفي سنة ثلاث وثمانين ومئة ، وقدم الشافعي العراق سنة خمس وثمانين ومئة . ولهذا إنما يَذكر في كتبه أقوالَ أبي يوسف عن محمد بن الحسن عنه » .

(٤) في « توالي التأسيس » ص ٧١ .

للشافعي إلى الرشيد ، وأنَّ محمد بن الحسن حرَّضه على قتله . وإن أخرجها البيهقيُّ في « مناقب الشافعي » وغيرُه ، فهي مكذوبة .

٤٢١ ـ وقال الميموني : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول : ثلاثةُ كتب ليس لها أُصول : المغـازي ، والملاحم ، والتفسير[1] . قال الخطيب في « جامعه » : هذا محمولٌ على كتبٍ مخصوصةٍ في هذه المعاني الثلاثة ، غير معتمد عليها ، لعدم عدالة ناقليها ، وزيادةِ القُصَّاص فيها .

فأما كتبُ الملاحم فجميعُها بهذه الصِّفَة . وليس يصح

---

(١) أي ليس لها أسانيد. قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في « منهاج السنة النبوية » ٤ : ١١٧ « أحاديثُ سبب النزول غالبُها مُرسَل ليس بمسند . ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل : ثلاث علوم لا إسناد لها ، وفي لفظ : ليس لها أصل : التفسير ، والمغازي ، والملاحم ، يعني أنَّ أحاديثها مرسلة .

والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردِّها ، وأصحُّ الأقوال أنَّ منها المقبول ، ومنها المردود ، ومنها الموقوف . فمن عُلِمَ من حاله أنه لا يُرسِل إلا عن ثقة : قُبِلَ مرسَلُه . ومن عُرِفَ أنه يُرسِلُ عن الثقة وغير الثقة إن كان إرسالُه رواية عمن لا يُعرَف حاله : فهذا موقوف . وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً . وإذا كان المرسَل من وجهين ، كلٌّ من الراويين أخَذَ عن شيوخ الآخر فهذا يدل على صدقه ، فان مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثُلُ الخطأ فيه وتعمُّدُ الكذب » .

في ذكر الملاحم المرتقبة والفِتَن المنتظرةِ غيرُ أَحــاديث يسيرة [١] .

٤٢٢ ـ وأما كتب التفسير فمِن أشهرِها كتابَا الكلبيِّ [٢]

---

(١) ويمكن أن يفهم قول الإمام أحمد : « ثلاثة كتب ليس لها أصول ... » على معنى أن كتب المغازي وكتب الملاحم وكتب التفسير ، يَشيعُ فيها الضعيف والموضوع ، إذ لم تَحظَ بعناية أئمة المحدثين والجهابذةِ النقاد ، كما حَظِيَتْ كتبُ الحديث والأحكام . ولعل كلام الحافظ ابن حجر يشير إلى هذا الفهم والتوجيه .

قال في مقدمة كتابه « لسان الميزان » ١ : ١٣ : « قال الإمام أحمد : ثلاثة كتب ليس لها أصول ، وهي المغازي ، والتفسير ، والملاحم . قلت ـ القائل ابن حجر ـ : ينبغي أن يضاف إليها (الفضائل) ، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، إذ كانت العمدة في (المغازي) على مثل الواقدي ، وفي (التفسير) على مثل مقاتل والكلبي ، وفي (الملاحم) على الإسرائيليات .

وأما (الفضائل) فلا يُحصَى كم وَضَع الرافضةُ في فضل أهل البيت ، وعارضهم جَهَلَةُ أهل السنة بفضائل معاوية ، بل وبفضائل الشيخين ، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها » .

(٢) هو أبو النضر ، ويقال : أبو سعيد محمد بن السائب الكلبي الكوفي ، المفسِّر النسّابة الأخباري ، صاحب « التفسير » والأخبار والأنساب . قال الذهبي : أجمعوا على تركه ، وقد اتُّهِمَ بالكذب والرفض ، قال همّام : سمعتُ الكلبي يقول : أنا سَبَائي . وقال ابنِ حبَّان : كان الكلبي سَبَائياً من أولئك الذين يقولون : إنَّ علياً لم يَمُت ، وإنه راجع إلى الدنيا ، ويملؤها عَدْلاً كما مُلِئَتْ جَوراً ، وإن رأوا سَحابةً قالوا : أميرُ المؤمنين فيها !

ومقاتلِ بنِ سُلَيمان [١] . وقد قال أحمد في « تفسيــر

= ومذهبُه في الدين ووضوحُ الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفــه .

قال ابن عدي : وقد حدَّث عن الكلبي سفيانُ وشعبةُ وجماعة ، ورضوه في التفسير ، وأما في الحديث فعنده مناكير ، وخاصةً إذا روَى عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، وليس لأحدٍ أطولُ من « تفسيره » ، ولشهرته بين الضعفاء يُكتَب حديثه . مات بالكوفة سنة ١٤٦ . قاله الذهبي في « العبر » ١ : ٢٠٦ و « الميزان » ٣ : ٢٥٦ — ٢٥٩ وابن حجر في « تهذيب التهذيب » ٩ : ١٧٨ — ١٨١ .

وقال ابن حجر في أول كتابه « العُجاب في بيان الأسباب » أي أسباب النزول — ونقله السيوطي في ختام « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » ٦ : ٤٢٣ « والكلبيُّ اتّهموه بالكذب ، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه : كلُّ شيء حدثتكم عن أبي صالح كَذِب . ومع ضعف الكلبي فقد روَى عنه تفسيرَه مثلُه أو أشدُّ ضعفاً ، وهو محمد بن مروان السُّدّي الصغير ، ورواه عن محمد ابن مروان مثلُه أو أشدُّ ضعفاً ، وهو صالح بن محمد الترمذي . وممن روَى التفسيرَ عن الكلبي من الثقات : سفيانُ الثوري ومحمد بن فُضَيل بن غَزْوان ، ومن الضعفاء مِن قِبَل الحفظ : حِبّانُ بن علي العَنَزي ، ومنهم جُوَيبر بن سعيد ، وهو واهٍ » .

(١) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني البلخي ثم البصري ، صاحب «التفسير» ، وله كتاب « الخمس مئة » . قال مقاتل بن حيّان : ما وجدتُ علم مقاتل بن سليمان في علم الناس إلا كالبحر . وقال الشافعي : الناس عيال على مقاتل في التفسير . وقال ابن المبارك لمّا نظر إلى شيء من « تفسيره » : يا له من علم لو كان له إسناد ، وقال — في رواية ثانية — : =

الكلبي » : من أوَّلِه إلى آخره كَذِب . قيل له : فَيحِلُّ النظرُ

= ارْمِ به ، وما أحسَنَ « تفسيرَه » لو كان ثقة ، وسمعته يقول : الأمُّ أحقُّ بالصِّلَة ، والأبُ أحق بالطاعة . وقال إبراهيم الحربي : إنما جَمَعَ مقاتل تفسيرَ الناس ، وفسَّرَ عليه من غير سماع ، ولم أُدخِل في « تفسيري » عنه شيئاً ، وتفسيرُ الكلبي مثلُ تفسير مقاتل سواء .

قال ابنُ حِبّان : كان يأخذ عن اليهود والنصارى علمَ القرآن الذي يوافق كتابهم ، وكان مشبِّهاً يشبه الرب سبحانه وتعالى بالمخلوقين ، وكان يَكذب مع ذلك في الحديث . وقال ابن عدي بعد أن ساق طائفة من مناكيره . ولمقاتل غيرُ ما ذكرتُ حديثٌ صالح ، وعامّةُ حديثه لا يُتابَعُ عليه ، على أنَّ كثيراً من الناس الثقات المعروفين حدَّث عنه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه . قال الخليلي : محلُّه عند أهل التفسير محلٌّ كبير ، وهو واسع ، ولكن الحفاظ ضعّفوه في الرواية ، وهو قديم معمَّر ، وقد رَوى عنه الضعفاء مناكير ، والحملُ فيها عليهم . مات سنة ١٥٠ بالبصرة . انتهى ملخصاً من ترجمته في « تهذيب التهذيب » لابن حجر ١٠ : ٢٧٩ — ٢٨٥ و « الميزان » للذهبي ٤ : ١٧٣ — ١٧٥ . وله ترجمة مطولة جداً في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي تبلغ كتاباً فهي في الجزء ١٣ من ص ١٦٠ — ١٢١ .

وقال ابن حجر في كتابه « العُجاب في بيان الأسباب » — ونقله السيوطي في آخر « الدر المنثور » ٦ : ٤٢٣ — ٤٢٤ — : « ومن تفاسير التابعين : تفسير مقاتل بن سليمان ، وقد نسبوه إلى الكذب ، وقال الشافعي رضي الله عنه : مقاتل قاتله الله تعالى . وإنما قال الشافعي فيه ذلك ، لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم . ورَوى « تفسيرَ مقاتل » عنه أبو عِصمة نُوحُ بن أبي مَرْيَم الجامع ، وقد نسبوه إلى الكذب . ورواه أيضاً عن مُقاتِلِ الحَكَمُ بن هُذَيل ، وهو ضعيف ، لكنه أصحُّ حالاً من أبي عِصمة » .

فيه ؟ قال : لا [١] .

قلتُ [٢] : وقد قال الزركشي : وكتابُ مُقاتلٍ قريبٌ منــه .

وقال شيخ مشايخنا الجلال السيوطي : ومنه كتب صحيحة ، ونُسَخٌ معتبرة ، بيَّنتُ حالها في آخر كتاب « الإتقان في علوم القرآن » ، وسطَّرتُها كلَّها في « التفسير المُسْنَد » [٣] . انتهى .

---

(١) وقال الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال » ، في ترجمة (خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي) ١ : ٦٤٥ « قال ابن أبي الحَوَارَى : سمعتُ يحيى ابن معين يقول : بالعراق كتابٌ ينبغي أن يُدفَن : تفسيرُ الكلبي عن أبي صالح ». أي عن ابن عباس .

(٢) القائل : المؤلف علي القاري .

(٣) قال السيوطي رحمه الله تعالى في فاتحة « الدر المنثور في التفسير بالمأثور» ١ : ٢ « وبعد ، فلمّا ألّفتُ كتاب « ترجمان القرآن » ، وهو التفسير المُسْنَدُ عن رسول الله ﷺ وأصحابِه رضي الله عنهم ، وتَمَّ بحمد الله في مجلّدات ، فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرج منها واردات ، رأيت قصورَ أكثر الهِمَم عن تحصيله ، ورغبتَهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسنادِ وتطويله ! فلخّصتُ منه هذا المختصر – أي الدر المنثور – مقتصِراً فيه على مَتْن الأثَر ، مُصَدِّراً بالعَزْو والتخريج إلى كل كتاب معتبَر ، وسمّيته بالدُرّ المنثور في التفسير بالمأثور» . . . . =

٤٢٣ ـ وأَما المغازي فمِن أَشهرها كتابُ محمد بن إسحاق ، وكان ناقلاً عن أَهل الكتاب (١) .

٤٢٤ ـ وقد قال الشافعي : كتُبُ الواقدي . . . . .

= قال شيخنا المحقق الكوثري رحمه الله تعالى في ترجمة السيوطي في مقدمة «ذيول تذكرة الحفاظ» ص٩ «لخّص فيه كتب التفاسير بالرواية للمتقدمين ، بتجريدها عن الأسانيد ، ولم يتكلم عليها ، فبقي جامعاً للغث والثمين ! وفيه من الأقوال المردودة ما لا يوصف » . انتهى . فهو كتاب خطير المزالق لمن اغترّ بكل ما ذُكر فيه ، فلا يصح الأخذ بما أورده فيه ما لم تَثْبُت صحتُه وتنهض الشواهد السليمة على قبوله .

(١) هذا الكلام ليس بجيد ، فإن ابن إسحاق إمامُ أهل المغازي ، قال الإمامُ شيخ أهل الحديث والتاريخ والنقد شمس الدين أبو عبد الله الذهبي في كتابه « العِبَر » ١ : ٢١٦ « هو محمد بن إسحاق بن يسار المطَّلبي ، مولاهم ، المَدَنيُّ صاحبُ « السيرة » ، رأى أنساً ، وسمع الكثير من المَقْبُري والأعرج وهذه الطبقة ، وكان بحراً من بحور العلم ، ذكياً حافظاً طلاّباً للعلم ، أخبارياً نسّابةً علاّمة . قال شعبة : هو أمير المؤمنين في الحديث . وقال ابنُ مَعِين : هو ثقة وليس بحجّة . وقال أحمد بن حنبل : هو حسَنُ الحديث . توفي سنة ١٥١ على الصحيح » . انتهى .

وقد حقّق توثيقَه والاحتجاجَ به ـ بتوسع بالغ ـ الإمام ابن سيد الناس في مقدمة كتابه « عيون الأثر » ١ : ٨ ـ ١٧ ، والإمامُ عبد الحي اللكنوي في كتابه « إمام الكلام في القراءة خلف الإمام » ص ١٩٢ ـ ٢٠١ ، وأشار إلى ذلك في كتابه الفريد « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » ، وعلّقتُ عليه تأييداً له في ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ من الطبعة الثانية بقدر ما يتسع له المقام ، فانظره لزاماً .

كذِبٌ [١] ، وليس في المغازي أَصحُّ من مغازي موسى بن عُقْبة . انتهى [٢] .

ومما لا أَصل له من القبور :

٤٢٥ ـ ما يُذكَرُ بجَبَل لُبنان في (البِقاع) أَنه قبرُ

(١) قلت : الواقديُّ محمد بن عُمَر بن واقد المدني قاضي بغداد : أحَدُ الأعلام ولا ريب . وفيه كلام طويل بين قدح ومدح يضطرب فيه الباحثون من اختلافه ، ولكن قال الكمال بن الهمام في « فتح القدير » ٥ : ٤٩ « والواقدي عندنا حسن الحديث » . وقال العلامة إبراهيم الحلبي في « غنية المتملي » ص ٩٥ « والصحيح في الواقدي التوثيق ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « الإمام » : جمَعَ شيخنا أبو الفتح الحافظ ـ ابن سيد الناس ـ في أول كتابه ـ عيون الأثر في فنون ـ المغازي والسير ١ : ١٧ ـ ٢١ أقوالَ من ضعّفه ومن وثّقَه ، ورجّح توثيقَه » .

وقد قام شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى بغربلة ما قيل فيه ، وتجلية الموقف العادل في شأنه خير قيام ، في تقدمته التي كتبها لكتاب « طبقات ابن سعد » التي طبعها ـ ولم تتم ـ الأستاذ أحمد السَّرَاوي رحمه الله بالقاهرة ، وبكلمةٍ فيما علّقه على « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي ص ٢٩ ، فيتعيّنُ على الباحث الوقوفُ عليه . قال الذهبي في « العبر » ١ : ٣٥٣ « كان الواقدي يقول : حِفظي أكثَرُ من كتبي . وقد تحوَّلَ مرّةً وكانت كتبُه مئةً وعشرين حِملاً . وتوفي سنة ٢٠٧ رحمه الله تعالى » .

(٢) أي كلامُ السخاوي الذي استَهلَّ به هذه الخاتمة .

نوح عليه السلام . وإنما حدَثَ في أَثناء المئة السابعة .

٤٢٦ ـ والمشهدُ المنسوبُ لأُبَيّ بن كعب ، بالجانب الشرقي من دمشق . مع اتفاق العلماء على أَنه لم يَقدَمْها ، فضلاً عن دَفْنِه فيها .

٤٢٧ ـ والمكانُ المنسوبُ لابن عُمَر من الجبل الذي بالمَعْلاةِ [(١)]. لا يَصحُّ من وجه، وإن اتفقوا على أَنه توفي بمكة .

٤٢٨ ـ والمكانُ الذي يُنسَبُ لعُقبة بن عامر من قَرافة مصر [(٢)] . إنما هو بمنامٍ رآه بعضُهم بعد مُدَدٍ متطاولة .

٤٢٩ ـ والمكانُ المنسوب لأَبي هريرة بعَسْقَلانَ . إنما هو قبرُ جَنْدَرة بن خَيْشَنَة [(٣)] ، كما جزَمَ به بعضُ الحُفَّاظ الشاميين ، ولكن قد جزَمَ ابنُ حِبَّان ـ وتبِعَه شيخُنا ـ بالأَوَّل [(٤)] .

---

(١) هي مقبرة أهل مكة المكرَّمة في الحَجُون .

(٢) القرافة اسم المقبرة في مصر . وقد توفي عقبة بمصر . ودُفن بالمُقَطَّم ، ولكن خصوص المكان المنسوب إليه كان بمنام .

(٣) هو أبو قِرصافَة الكِنَاني الصحابي ، نَزَلَ عَسْقَلاَن . كما في « الإصابة » لابن حجر .

(٤) أي أن قبره بعسقلان . ويعني بشيخنا : الحافظَ ابنَ حجر .

٤٣٠ ـ والمكانُ المعروف بالمشهد الحُسَيني بالقاهرة . ليس الحسينُ مدفوناً فيه بالاتفاق ، وإنما فيه رأْسُه ، فيما ذكره بعضُ المصريين ، ونفاه بعضُهم ، قال شيخنا [1] : ومنهم التقي بن تيمية فقد رأَيتُ له جواباً بالَغَ في إنكار ذلك وأَطال فيه [2] .

٤٣١ ـ والمكانُ المعروف [3] بالسيدةِ نَفِيسَة ابنةِ الحسَن ابن زيد بن الحَسَن بن علي بن أَبي طالب ، فقد ذَكَر بعضُ أَهل المعرفة أَن خصوص هذا المحلّ الذي يُزارُ ليس هو قبرَها ، ولكنها في تلك البقعة بالاتفاق [4] .

٤٣٢ ـ قلتُ : وقال الشيخ محمد بن الجَزَري : لا يَصح تعيينُ قبرِ نبي غير قبرِ نبينا ﷺ . نَعَمْ سيدُنا إبراهيم عليه السلام في تلك القرية المسمَّاة بالخليل ، لا

(١) يعني الحافظَ ابنَ حجر .

(٢) وقد طُبع هذا الجواب في رسالة في ٣٥ صفحة ، أُطلق عليها اسم (رأس الحسين رضي الله عنه) ، وطبعت مع أربع رسائل بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٨ ، تحت عنوان (مجموعة رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية) .

(٣) يعني في القاهرة .

(٤) قال الذهبي في « العبر » ١ : ٣٥٦ « دخلَتْ مصرَ مع زوجها إسحاق ابن جعفر الصادق ، وتوفيت في شهر رمضان من سنة ٢٠٨ رحمها الله تعالى » .

بخصوص تلك البقعة . انتهى .

وكأنَّهُ فيه إشارَةٌ إلى أَنْ لا وجودَ لِنُور القمر والكواكب بعد ظهور ضياء الشمس ، وإيماءٌ إلى نَسْخ سائر الأَديان في جميع البلدان والأَزمان .

٤٣٣ - وفي « الخلاصة »(١) : قال الشيخ : قد صُنِّفت كتبٌ في الحديث ، وجميعُ ما احتوت عليه موضوع :

---

(١) يعني بالخلاصة : « الخلاصة في معرفة الحديث » للإمام الطِّيبي الشافعي المتوفى سنة ٧٤٣ ، السابقِ ذكرُهُ تعليقاً عند الحديث ٤٢ . والكلامُ المذكور هنا هو في ص ٨٦ من كتاب « الخلاصة » المذكور .

والمؤلف علي القاري رحمه الله تعالى قد أخَلَّ بعبارته هذه إخلالاً بيِّناً ، كما سيتضح مما أنقله بعدُ ، وذلك أن الطيبي رحمه الله تعالى ، بعد أن ذكَرَ في « الخلاصة » ص ٨١ جملةً من الوضَّاعين والكذَّابين على رسول الله ﷺ ، قال :

وقال الشيخ الحَسَنُ بن محمد الصغَاني ، في كتاب « الدُّرّ الملتقَط في تبيين الغَلَط » : قد وقع في كتاب « الشِّهاب » للقُضَاعي كثيرٌ من الأحاديث الموضوعة مما هو ظاهر الوضع ، فمن ذلك :

الصُّبْحَةُ — أي النومةُ بعد الصبح — تَمنَعُ الرزق . السعيدُ من وُعِظَ بغيره . الشقيُّ من شَقِيَ في بطن أمه » . ثم ذكَرَ أحاديثَ من هذا النمط أكثر من صفحتين ، ثم قال في ص ٨٤ « ووقع في كتاب « النُّجَم » المذيَّل على «الشِّهاب » للأُقْليشيّ : من مات في طريق مكة حاجّاً ، لم يَعرضه الله =

٤٣٤ ـ ك « موضوعات القُضَاعي » [1] .

= ولم يُحاسبه. من حَجَّ البيت ولم يَزُرني فقد جَفَاني ...». ثم قال عقب ذلك: « هذا آخِرُ ما في الكتابين المذكورين .

ثم قال ـ أي الطيبي ـ في ص ٨٤ « ومما يَجري في كلام الناس مَعْزُوّاً إلى النبي ﷺ قولُهم ... » . ثم ذكَرَ جملةً من الموضوعات نحو صفحة ، ثم قال بعدها في ص ٨٥ :

« قال الشيخُ : وقد صُنِّفَتْ كتبٌ في الحديث ، وجميعُ ما احتَوَتْ عليه موضوع ، منها : الأربعون المسماةُ بالوَدْعَانيَّة ، ومنها : الوصايا المنسوبةُ إلى النبي ﷺ ، أوصَى بها علياً رضي الله عنه ، كلُّها موضوع ، ما خلا الحديثَ الأول ، هو : أنتَ مني بمنزلة هارون من موسى ، غير أنه لا نبيَّ بعدي » . انتهى كلامُ الطيبي .

فتبيَّن منه أن الطيبي لم يَحكم على كل أحاديث القُضَاعي : « الشِّهاب » بالوضع ، كما حَكَم بذلك على « الأربعين الودعانية » و « الوصايا العلوية » .

وتبين منه أيضاً المَعْنِيُّ بلفظ (الشيخ) في كلام المؤلف هنا ، وأنه (الصَّغَاني) . وبهذا ظهر ما في كلام المؤلف من خَلَل ، إذ جعَلَ : (وجميعُ ما احتَوتْ عليه موضوع) متناولاً لكتابِ القُضَاعي : « الشِّهاب » . و «الشهاب ليس كذلك كما ستعلمه من التعليقة التالية . وأَبهَم (الشيخَ) فأوهَم أنه الطيبي ! ، وهو (الصَّغَاني) .

(١) هو المسمّى «الشهاب في الحكم والأمثال والآداب»، والظاهر أن المؤلِّف قائلَ هذا : (جميعُما احتوَت عليه موضوع) لم يقف على كتاب القُضَاعي هذا ، فإنه لا يخلو من الحديث الصحيح ، كما بيّنه الإمام الصَّغَاني في « كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب » . والكثيرُ منه الموضوع والضعيف .

وقد طُبع في المغرب قديماً بقاعدة الخط المغربي، ثم طُبع في بغداد بمطبعة =

. . . .

= الشابندر سنة ١٣٢٨ ، ثم طُبع ببلدنا حلب بالمطبعة العلمية لأستاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله تعالى سنة ١٣٥٤. وقد رتّبه على حروف المعجم في هذه الطبعة الشيخُ محمد العربي العَزُّوزي رحمه الله تعالى ، وسمّاه : « قَبَس الأنوار وتذليل الصعاب ، في ترتيب أحاديث الشهاب » . ورقّمَ أحاديثَه تعداداً فبلغت ١٠٠٤ ، وهو دون العَدد الذي قاله الشيخ الكتاني في « الرسالة المستطرفة » ص ٧٦ : « كتاب لطيف ، جَمَع فيه أحاديث قصيرة ، هي ألف حديث ومئتان ، في الحِكَم والوصايا ، محذوفة الأسانيد » . انتهى .

وقد توجَّهَتْ إليه عنايةُ طائفة من العلماء ، فاختصره إبراهيم الوادي آشي ، ونجم الدين الغيطي ، وأصلحه الإمام حسن الصَّغَاني ، وشرحه أبو محمد التجيبي ، وأبو المظفر محمد بن أسعد المعروف بابن الحكيم ، وأبو القاسم بن إبراهيم الورّاق العابي ، وعبد الرؤوف المُناوي ، ورتّبه السيوطي والمُناوي أيضاً ، كما تراه مبسوطاً في « كشف الظنون » ٢ : ١٠٦٧ . وللإمام ابن الجوزي « بيان الخطأ والصواب عن أحاديث الشهاب ، ستة عشر جزءاً » . كما ذكره الحافظ ابن رجب في ترجمة ابن الجوزي في « ذيل طبقات الحنابلة » ١ : ٤٢٠ .

أما مؤلفه فهو أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القُضاعي الشافعي ، قاضي مصر الزاهد ، له « الشهاب » و « مُسنَد الشهاب » أسند فيه أحاديث « الشهاب » ، وله غيرهما من المؤلفات ، توفي بالقاهرة سنة ٤٥٤ .

ولا يَهولنّك لقَبُ القَضاءِ والزُّهد ونحوِهما من الألقاب ، هنا وفيما سيأتي في تراجم المتساهلين بالأحاديث الموضوعة ، فإنّ العلم اختصاص ، والنقدَ والتمحيصَ فيه مَوْهِبة ، وإدراكَ حقائقِ العلم ودقائقه إنما يكون للأفذاذ المحققين الجهابذة ، وما أقلَّهم بالنسبة لسواهم ؟ وما أقلَّ فَهْمَ أن العلم أمانة دينيّة عند عَدَدٍ من هؤلاء أصحاب الرُّتَب والألقاب ، مع ضعف المدارك في بعضهم ، ولذلكَ يَهُونُ عليهم ، بل يَحسُنُ في نظرهم وعقلهم =

٤٣٥ ـ ومنها : « الأَربعون الودْعانيَّة » [1] .

= ذِكرُ الموضوع وتدوينُه وتعليمُه ونشرُه ، بل إنهم يستسيغون ما هو أطمُّ مما يقال فيه : (موضوع) وهو الكَذِبُ الصُّراح والكلامُ المجنون : الذي لا يُصدِّقُه العقل ! فتكون منهم البلايا والرزايا ، كما سيأتي نسأل الله العافية .

وما أصدق ما قرره الأصوليون في مباحث (الإجماع) ، كالغزالي في « المستصفى » ١ : ١٨٣ ، وابن قُدامة الحنبلي في « روضة الناظر » ص ٦٩ : « إنَّ كلَّ أحَدٍ عاميٌّ بالنسبة إلى ما لم يُحصِّل علمَه ، وإن حَصَّلَ علماً سواه » . انتهى وبعبارة أوضح وأجزل : كم من عالمٍ إمامٌ في علمٍ عاميٌّ في علم آخر .

(١) هي للقاضي الشهير بابن وَدْعان الموصلي ، أبي نصر محمد بن علي بن عُبَيدالله بن أحمد بن صالح بن سليمان بن وَدْعان ، الموصلي حاكم الموصل ، ولد سنة ٤٤١ ، وتوفي سنة ٤٩٤ . جمع فيها أربعين خطبة ، قاله صاحب « كشف الظنون » فيه ١ : ٦٠ . وترجمته مستوفاة في «الميزان» للذهبي ٣ : ٦٥٧ ـ ٦٥٩ و « لسان الميزان » لابن حجر ٥ : ٣٠٥ ـ ٣٠٦ . و (الأربعون) له مطبوعة في بيروت ضمن « أربعين الأربعين » للنبهاني في سنة ١٣٢٩ ، وذكَرَ في آخرها أن لها شرحاً في المكتبة الظاهرية بدمشق .

وأوَّلُ هذه « الوَدْعانيات » حديث « يا أيها الناس كأنَّ الموت فيها على غيرنا قد كُتِب ، وكأنَّ الحقَّ فيها على غيرنا قد وَجَب ، وكأنَّ الذي نُشَيِّعُ من الأموات سَفْرٌ عما قليل إلينا راجعون ، نُبوِّئُهم أجداثَهم ، ونأكل من تراثهم ، كأنا مخلَّدون بعدهم ؟! ونَسِينا كلَّ واعظة ! وأَمِنّا كل جائحة ! طُوبى لمن شَغَله عيبُه عن عيوب الناس ، طُوبَى لمن أنفقَ مالاً اكتسبه من غير معصية ، وجالَسَ أهل الفقه والحكمة ، وخالَطَ أهل الذُّل والمسكنة ، طُوبَى لمن ذَلَّ في نفسه وحَسُنَتْ خليقتُهُ ، وطابَتْ سَريرتُه ، وعَزَلَ عن الناس شَرَّه ، طُوبى لمن أنفق الفضلَ من ماله ، وأمسك الفضلَ من قوله ،=

٤٣٦ ــ ومنها : « وصايا عليّ » كلُّها موضوعة ، سوى

= ووَسِعَتْه السُّنّة ، ولم تَستهوه البِدعة » .

هذا الحديث أورده أبو طالب المكي في « قوت القلوب » بنحو هذا اللفظ ، وتبعه الغزالي في « الإحياء » في كتاب العلم ، في أواخر (الباب السادس في آفات العلم ...) . وبيّن الحافظ العراقي في « تخريجه » عليه أن بعض جمل منه جاءت في بعض الأحاديث الضعيفة ، وبيَّن المرتضى الزَّبيدي في « شرح الإحياء » ١ : ٤٣٨ أن بعض جمله هي من كلام وهب بن مُنَبِّه ، وأورده الأديب القلقشندي في « صبح الأعشى » ١ : ٢١٣ حديثاً نبويّاً ، ونموذجاً لما ينبغي للأديب الإكثارُ من حفظه من خُطَب البلغاء ، واللفظُ المذكور هنا هو لفظه . وهكذا ترى هذا الحديث في غير هذه الكتب ، فلا تغترّ به لعذوبةِ لفظه وجمالِ معناه . فإنّ هذه الجُمَل المستعذبةَ الجرسِ والمعنى والتركيب مُجمّعةٌ من هنا وهناك ، ومجعولةٌ حديثاً نبويّاً ، وليست به وإن كان بعضُها حقاً وصدقاً .

قال حافظُ الدنيا أبو الحجّاج الحَلَبي المِزّي في جواب سؤالٍ رُفع إليه حول هذه الأحاديث (الوَدْعانيّة) : « الحمد لله : إن هذه الأحاديثَ المنسوبة إلى القاضي أبي نصر بن وَدْعان الموصلي لا يصح منها حديث واحد عن النبي ﷺ ، على هذا النسق ، بهذه الأسانيد المذكورة فيها ، وإنما يصح منها ألفاظ يسيرة بأسانيد معروفة ، يُحتاج في تمييزها إلى نوع من التتبع والتفرغ لذلك .

وقد اشتهرت هذه (الأربعون) عن ابن وَدْعان ، وهي مسروقة ، سَرَقها ابنُ وَدْعان من الذي وضعها أولاً ، وهو (زيد بن رفاعة الهاشمي) ، فيقال : إنه الذي وَضعَ رسائل « إخوان الصفاء » ، وكان من أجهلِ خلق الله بعلم الحديث ، وأقلِّهم حياءً وأجرئهم على الكذب ، فإنه وَضعَ عامّتها على أسانيد صحاح مشهورة بين أهل الحديث ، يعرفها الخاص منهم والعام ، فكان ذلك أبلغَ في هتك ستره وبيان عواره . . . . =

الحديث الأَول وهو : «أَنت مني بمنزلة هارون من موسى ، غير أَنَّهُ لا نبيَّ بعدي »[1] .

= ثم سرقها منه ابن وَدْعان ، فركّب لها أسانيد بينَه وبين المشايخ الذين زعم الهاشمي أنه رَوى عنهم ، فتارةً يروي عن رجل عن الشيخ الذي يروي عنه الهاشمي ، وتارةً يروي عن رجل آخر عن الشيخ الذي يروي عنه الهاشمي ، وعامتهم مجهولون لا يُعرَفون ، وفيهم من يُشَكُّ في وجوده . وفي بعض ذلك ما يُبيِّنُ فضيحةَ مفتعلِه وكذِبَ مؤتفكه .

وإن كان الكلامُ الذي فيها حَسَناً ، ومواعظُها مواعظَ بليغة ، فليس لأحد أن يَنسُبَ حرفاً يَستحسنه من الكلام إلى الرسول ﷺ ، وإن كان ذلك الكلامُ في نفسه حقاً ، فإنَّ كلَّ ما قاله الرسول ﷺ حق ، وليس كلُّ ما هو حقٌّ قاله الرسول ﷺ . فليُتَأمّل هذا الموضع ، فإنه مَزَلّةُ أقدام ، ومَضَلّةُ أفهام ، والله الموفق » . انتهى ملخصاً من « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٢٠٢ . وخلاصةُ هذا الجواب أوردها الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ٥ : ٣٠٦ . وما قصّر الحافظ الذهبي في جنب (ابن ودعان) الكذّاب ، فجزى الله أئمة الحديث والدين والعلم عنا خيراً جزيلاً .

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في « صحيحه » ١٥ : ١٧٤ — ١٧٥ عن سعد بن أبي وقاص قال : خلّف رسولُ الله ﷺ عليَّ بن أبي طالب في غزوة تبوك ، فقال : يا رسول الله تُخَلِّفُني في النساء والصبيان ؟ فقال : أنت مني بمنزلة ... الحديث .

أما هذه الوصايا المنسوبةُ لسيدنا علي رضي الله عنه ، والمكذوبة على رسول الله ﷺ فهي مطبوعةٌ أكثر من مرّة ، ولا تزال تطبع وتباع ، ويتداولها المغفّلون ! فكاذبُها آثم ملعون ، وطابعُها آثم ملعون ، وبائعُها آثم ملعون ، ومصدِّقُها آثم ملعون . قبّح الله من لا يغار على دينه وإسلامه وعقله !

قال الصَّغَاني (١) : ومنها « وصايا عليّ » كلُّها ، التي التي أَوَّلُها : يا عليُّ لفلان ثلاثُ علامات ... ، وفي آخرها : النهيُ عن المجامعة في أَوقات مخصوصة ، كلُّها موضوعة . وآخرُ هذه الوصايا : يا عليُّ أَعطيتك في هذه الوصيَّة عِلْمَ الأَوَّلين والآخِرين . وَضَعَها (حَمَّاد بن عَمْرو النَّصِيبي) (٢) .

وقال السيوطِي في « اللآلىء » (٣) : وكذا « وصايا علي »

---

(١) في « رسالة الموضوعات » ص ٢ .

(٢) تَرجَم له الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال » ١ : ٥٩٨ وقال : « قال ابن حبان : كان يَضَعُ الحديث وضعاً » . وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» في ترجمته ٢ : ٣٥١ « وقال يحيى بن معين : من المعروفين بالكذب ووضع الحديث : حَمّادُ بن عَمْرو . وقال أبو سعيد النقاش : يروي الموضوعات عن الثقات » . انتهى . وممن وَضَعَ على عليّ الوصايا المكذوبةَ : محمدُ بن إبراهيم السمرقندي ، كما في « الميزان » للذهبي ٣ : ٤٣٩ .

ومن وصايا علي التي اتُّهم بها (حَمّاد بن عَمْرو النّصِيبيّ) وساقها السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٣٧٤ الحديثُ الذي يتداوله بعضُ المتفقهة والمتصوِّفة عند بدء الطعام ، وهو قوله : « يا علي إذا أكلتَ فابدأ بالمِلْح ، واختم بالمِلْح ، فإن الملحَ شفاءٌ من سبعين داءً : الجنون ، والجُذام ، والبَرَص ، ووَجَع الأضراس ، ووَجَع الحَلْق ، ووَجع البطن ... » . انتهى . ورُوي من طريق أخرى باطلة كما ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢ : ٢٨٩ والسيوطي في « اللآلىء » ٢ : ٢١١ . وانظر حديثَ الملح الذي تقدم تعليقاً على الحديث ٧٦ .

(٣) ٢ : ٣٧٤ — ٣٧٥ .

موضوعة ، اتُّهِمَ بها (حَمَّاد بن عَمْرو) . وكذا وصاياه التي وَضَعَها عبدُالله بنُ زياد بن سَمْعان [١] .أَو شيخُه [٢] .

٤٣٧ ـ قال الصَّغَاني : وأَوَّلُ هذه « الوَدْعانيَّات » : كأَنَّ الموت فيها على غيرنا قد كُتب [٣] . وقد ذكرناه مع غيره من موضوعات « الشِّهاب » . وآخِرُها : ما من بيت إلا ومَلَك يقفُ على بابه خمس مرات ، فإذا وجَدَ الإنسانَ قد نَفِدَ أَكلُه ، وانقطع أَجلُه ، أَلقَى عليه غَمَّ الموت ، فغشِيَتْه كُربتُه ، وغَمَرتْهُ سَكْرتُه .

٤٣٨ ـ وقال السيوطي في « الذَّيل » [٤] : إنَّ « الأَربعين

---

(١) هو المَدَني الفقيه ، قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمته ٢ : ٤٢٣ ـ ٤٢٤ « وقال ابن معين : ليس بثقة ، ليس حديثه بشيء . وقال أحمد : سمعت إبراهيم ابن سعدَ يَحلِف أنَّ ابن سمعان يكذب . وقال ـ مُعاصِرُه ـ مالكٌ فيه : كذّاب » .

(٢) هو (علي بن زيد بن جُدْعان) كما في « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ٢ : ٣٧٥ ، ترجم له الذهبي في « ميزان الاعتدال » ٣ : ١٢٧ ـ ١٢٨ وقال : « اختلفوا فيه ، قال حمّاد بن زيد : أخبرنا (عليٌّ بن زيد) وكان يَقلِبُ الأحاديث . وقال يزيد بن زُرَيْع : كان علي بن زيد رافضياً . وقال أحمد العِجْلي : كان يتشيّع وليس بالقوي . وقال البخاري وأبو حاتم : لا يُحتجُّ به . مات سنة ١٣١ » .

(٣) تقدَّم هذا الحديثُ بكامله تعليقاً على الفقرة ٤٣٥ .

(٤) أي « ذيل الموضوعات » ص ٢٠٢ .

الوَدْعانية » لا يَصح منها حديث مرفوع على هذا النَّسَق بهذه الأَسانيد . وإنما يَصحُّ منها أَلفاظ يسيرة ، وإن كان كلامُها حَسَناً وموعظة ، فليس كلُّ ما هو حقٌّ حديثاً ، بل عكسُه ، وهي مسروقة ، سَرَقها (ابنُ وَدْعان) من واضِعها (زيد بن رِفاعة) . ويقال : إنه الذي وضَعَ « رسائل إخوان الصفاء » . وكان من أَجهلِ خلقِ الله في الحديث ، وأَقلِّهم حياءً ، وأَجرئهم على الكذب .

٤٣٩ ـ قال الصَّغَاني : ومنها : كتابُ « فَضْل العلماء » [١] للمحدِّث شَرَف الدين البلْخي [٢] . وأَوَّلُه : من تعلَّم مسأَلةً من الفقه فله كذا .

٤٤٠ ـ ومن الأَحاديث الموضوعة بإسنادٍ واحد : « أَحاديثُ الشيخ المعروف بابن أَبي الدنيا » [٣] ، وهو الذي

---

(١) وجاء في بعض الكتب باسم « فضائل العلماء » .

(٢) ويسميه المحقق اللكنوي في « تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلبة » ص ٥ كما يلي : « فضائل العلماء لمحمد بن سرور البلخي » . كما نقلته عنه في تعليقي على « الرفع والتكميل » ص ١٤١ . وهذا البلخي لم تسعفني المصادر التي تيسّرت لي بالوقوف على ترجمته .

(٣) هو كما قال الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال » ٣ : ٣٣ و ٤ : ٥٢٢ و « تذكرة الحفاظ » ٣ : ٨٣١ « هو أبو عَمْرو البَلَوي المغربي . =

يزعمون أَنه أَدرك علياً ، وعُمِّر طويلاً ، وأَخَذَ بِركابه ، فرَكِبَ وأَصابَه رِكابُه فشَجَّه ، فقال : مَدَّ الله في عُمرك مَدّاً .

= عثمان بن خطاب ، أبو الدنيا الأشجّ ، ويقال : (ابنُ أبي الدنيا) ، وبعضُهم سمّاه : أبا الحسن علي بن عثمان البلوي ، كذّابٌ طُرُقيٌّ ، كان بعد الثلاث مئة ، وحدّث بقلّة حياء عن علي بن أبي طالب فافتضح بذلك ، ومات سنة ٣٢٧ . قال : وُلِدتُ في خلافة الصديق ، وأخذتُ لعلي بركاب بغلته أيام صِفّين ، وذكَرَ قصةً طويلة » . ذكرها الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ٤ : ١٣٤ — ١٤٠ ، وفيها — على زعم هذا الكذّاب — أن سيدنا علياً كنّاه بأبي الدنيا لعلمه أنه يطول عمره ، وقال له : أنت المُعمَّر أبو الدنيا ... ! » .

قال الحافظ الذهبي في « الميزان » : ٤ : ٥٢٢ « وبكلٍّ حالٍ : فالأشجُّ المعَمَّرُ كذّابٌ من بابَة رتَنٍ الدجال ، وجعفر بن نُسطور ، وخِراش ، وربيع بن محمود المارديني . وما يُعنَى برواية هذا الضَرْب ويَفرَحُ بعلُوِّها إلا الجَهَلة » .

وقال الحافظ الذهبي أيضاً ، في « تذكرة الحفاظ » ٣ : ٩٨٠ ، في ترجمة أبي بكر المفيد (محمد بن أحمد محدّث جَرْجَرَايا) : « قرأتُ على أحمد بن سباع ، أنا عتيق بن أبي الفضل سنة ٦٤١ ، أنا أبو القاسم الحافظ ، أنا أبو غالب ابن البناء وأخوه يحيى ، قالا : أنا الحسن بن غالب المقرىء ، أنا محمد بن أحمد المفيد . بجرجرايا إملاءً ، نا عثمان بن الخطاب ، سمعتُ علياً ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : من كذَبَ علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . هذا مما لا أفرحُ بعُلوِّه ، لعلمي بأن هذا الكذّابَ ما رأى علياً رضي الله عنه أصلاً ، ولا والله رأى من رآه » .

وقال الحافظ العراقي في « شرح ألفيته » ٢ : ٢٥٤ في شرح أبيات (العالي والنازل) : « ولا التفاتَ إلى العلو مع ضعف بعض الرواة ، لاسيما إن كان فيه بعضُ الكذابين المتأخرين ، ممن ادّعى سَماعاً من الصحابة ، كابراهيم بن =

٤٤١ ـ وأَحاديثُ ابنِ نُسطُور الرُّومي [1]

٤٤٢ ـ وأَحاديثُ يُسْر [2] ،

= هُدْبة ، ودينار بن عبد الله ، وخِراش، ويَغْنَم بن سالم ، ويَعْلَى بن الأشدق ، وأبي الدنيا الأشجّ ونحوِهم . قال الحافظ الذهبي في « الميزان » : متى رأيتَ المحدِّث يفرَحُ بعوالي أبي هُدْبة ، ويَعْلَى بن الأشدق ، وموسى الطويل ، وأبي الدنيا ، وهذا الضَّرْب ، فاعلم أنه عاميٌّ بعد ! » . انتهى .

وقال الحاكم النيسابوري قبلَهُما في « معرفة علوم الحديث » ص ١٠ ، بعد أن ذَكَرَ طَرَفاً من ذِكر هؤلاء المدَّعين : « وفي الجملة : إنَّ هذه الأسانيدَ وأشباهَها ، كخِراش بن عبد الله ، وكثير بن سُلَيم ، ويغنم بن سالم بن قنبر ، مما لا يُفرَح بها ، ولا يُحتَجُّ بشيء منها ، وقَلَّ ما يوجد في مسانيد أئمة الحديثِ حديثُ واحدٍ منهم » . انتهى .

و (كثيرُ بن سُلَيم) ضعيف جداً ، مات بعد سنة ١٧٠ كما في « الميزان » ٣ : ٤٠٥ ، ورَوَى عن أنس المتوفى سنة ٩٣ ، فهذا وجهُ ذكره في سياق خِراش ويغنم . والله أعلم .

(١) هو جعفر بن نُسْطُور ، ويقال : هو نُسْطُور الرومي . قال الحافظ الذهبي في « الميزان » ١ : ٤١٩ و ٤ : ٢٤٩ « لم أر له ذكراً في كتب الضعفاء ، وهو أسقَطُ من أن يُشتَغَلَ بكذبه ، هالِكٌ ، قال : كنتُ مع النبي في غزوة تبوك ، فسَقَطَ من يده السوط ، فنزلتُ عن جوادي فرفعتُه ، فقال لي : مَدَّ الله في عمرك مَدّاً ، فعِشتُ بعد النبي ﷺ ثلاثَ مئة سنة ، وقبلَ دعائه ثلاثين سنة » !! وذكره الذهبي أيضاً في « التجريد » ١ : ٩١ فقال : الإسنادُ إليه ظُلُمات ، والمتون باطلة ، وهو دجّال ، أو لا وجودَ له ، رَوَى بناحية فاراب ، في سنة ٣٥٠ » .

(٢) هو كما قال الذهبي في «الميزان» ٤ : ٤٤٤ « يُسْر بن عبد الله ، =

ويَغْنَمَ بنِ سالم [1] ، ....

=حدَّث عن النبي بطامّات وبلايا ، والآفَةُ ممن بعده ، أو لا وجود له ، رَوى عنه حسن بن خارجة ، وقال : كان بمصر وكان له ثلاث مئة سنة ، والإسناد إلى ابن خارجة ظُلُمات » . انتهى . أو هو كما في « الميزان » ٤ : ٤٤٥ « يُسرٌ مولى أنس بن مالك رضي الله عنه عن أنس ، لا شيء البتة ، قال السِّلَفِي في « معجمه » بسنده إليه إنَّ يُسراً قال : سمعتُ أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ : إنَّ ذاكر الله يجيء يوم القيامة وله نُور كنور الشمس » . قال ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ : ٢٩٨ « وهذا الذي مشّاه السِّلَفِي في الشعر المشهور : حديثُ ابنِ نُسطورٍ ويُسرٍ ويغنمٍ » . انتهى . فظاهرُ هذا أنه هو المعنيُّ لا الأول ، وفي نسخة « اللسان » تحريف كثير . ويكون قولُ المؤلف : (عن أنس) بعد قوله : (وأحاديث يُسر ، ويَغْنَم بن سالم ، وخِراش عن أنس) متعلقاً بالثلاثة جميعاً ، وهو الصحيح المتعيِّن .

(١) هو كما قال الذهبي في « الميزان» ٤ : ٤٥٩ « يغنم بن سالم بن قنبر ، مولى علي رضي الله عنه ، أتى عن أنس بعجائب ، وبقي إلى زمان مالك . قال ابن حبان : كان يضع على أنس بن مالك ، وقال ابن يونس : حدَّث عن أنس فكذب » . زاد ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ : ٣١٥ « وقال العُقَيلي : عنده عن أنس نسخة أكثرها مناكير » . انتهى .

وذكره ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ : ١٦٩ مرَّةً ثانية باسم (نُعَيم ابن تَمّام ، عن أنس) وساق له من طريق ابن النجار حديثاً باطلاً ، ثم قال : « وأظنه : (يَغْنَم بن سالم) الآتي في آخر الحروف ــ حرف الياء ــ تصحّف اسمُه واسمُ أبيه » ، ثم قال ابن حجر في الترجمة التي تلت هذه ٦ : ١٦٩ « نُعَيم بن سالم ، عن أنس . قال ابن القطان : لا يُعرَف . قلتُ ــ أي ابنُ حجر ــ تصحّف عليه اسمُه ، وإلا فهو معروف مشهور بالضعف متروك الحديث ، وأوّلُ اسمِه ياءٌ مثناة من تحت ، ثم غين معجمة ، ثم نون . انتهى . =

وخِراشٍ (١) عن أَنس.

٤٤٣ ـ وأَحاديثُ دينار عنه (٢).

٤٤٤ ـ وأَحاديثُ أَبي هُدْبَة إبراهيم بن هُدْبة القَيْسي (٣).

= وبهذا يتبيّن أن ماجاء في آخر ترجمة (يغنم) في « اللسان » ٦ : ٣١٥ تحريفٌ لا يُلتفت إليه ، وإن كان غير محرف فهو ضعيف لم يلتفت إليه الذهبي ، وقد رآه في كلام ابن عدي . والنّظْمُ الآتي عن الحافظ السِّلَفي يُعيِّنُ أنه (يَغْنَم) ، والله أعلم .

(١) هو خِراش بن عبد الله ، يُحدِّثُ عن أنس بن مالك ، قال الذهبي في « الميزان » ١ : ٦٥١ « ساقِطٌ عدَمٌ ، ما أتى به غيرُ أبي سعيد ـ الحسن بن علي ـ العَدَوي الكذاب ، ذكَرَ أنه لقيه سنة بضع وعشرين ومئتين . قال ابن عدي : زَعَم أنه مولى أنس ، وحدّث عن أنس مرفوعاً بأحاديث منها : من صام يوماً فلو أعطي مِلءَ الأرض ذهباً ما وُفِّيَ أجرَه يوم الحساب . ومنها : الوجهُ الحسن يجلو البصر ، والوجه القبيح يُورث الكَلَح » .

(٢) أي عن أنس رضي الله عنه . أما (دينار) فهو أبو مِكْيَس دينار الحبشي ، قال الذهبي في ترجمته في « الميزان » ٢ : ٣٠ « ذاك التالِفُ المتّهم ، حدَّثَ في حدود الأربعين ومئتين بوقاحةٍ عن أنس بن مالك . قال ابن حِبّان : يَروي عن أنس أشياء موضوعة ، وقال ابن عدي : ضعيف ذاهب . حدَّثَ عن أنس بأحاديث منها مرفوعاً : الشَّعْرُ في الأنف أمان من الجُذَام . ومنها مرفوعاً : يقول الله تعالى : الشَّيبُ على المؤمن نُوري ، وأنا أكرَمُ من أن أحرق نُوري بناري ! » . ثم ساق الذهبي له بلايا ورزايا لا تَدخل في العقل ، قبّحه الله ما أكذبه !

(٣) ويقال له أيضاً : أبو هُدْبة الفارسي والبصري ، قال الذهبي في =

. . . .

= « الميزان » في ترجمته ١ : ٧١-٧٢ « حدَّث ببغداد وغيرها بالأباطيل ، قال قال ابنُ معين : قَدِمَ أبو هُدْبة فاجتمع عليه الخلق ، فقالوا : أخرِجْ رِجْلَك - يعني أنهم لم يُصدّقوا من شِدَّة كذبه أنه إنسان ، بل ظنوه جِنِّيّاً ، فأرادوا أن يتحققوا ذلك برؤية رجله ، هل لها حوافر كحوافر البقر التي تشبه صورة أرجل الجن ؟ ولذلك قالَ : - كانوا يخافون أن تكون رجلُه رجل حمار أو شيطان .

قلتُ - أي الذهبي - حدَّثَ بِعُبَيدَ المئتين بعجائب ، وكان رقّاصاً بالبصرة يُدعى إلى العرائس فيَرقُص لهم ، قال بشر بن عُمر : كان في جوارنا عُرس فدُعي له أبو هُدْبة (صاحب أنس) فأكل وشرب وسكر ، فجعَلَ يُغنّي :

أخَذَ القَمْلُ ثيابي فترقّصتُ لَهُنَّهْ » . انتهى .

وزاد ابن حجر في « لسان الميزان » ١ : ١٢٠ « وقال ابن حبان : دجَّال من الدجاجلة ، كان لا يُعرَف بالحديث ولا بكتابته ، وإنما كان يُلعَبُ ويُسخَرُ به ، وكان رَقّاصاً بالبصرة يُدعَى إلى العُرْسان ، فلما كبِرَ وشاخ زعم أنه سمع من أنس ، وجعلَ يضع عليه ! » . وساق السيوطي في « ذيل الموضوعات » ص ١٩٩ - ٢٠١ نُسخةَ أبي هُدْبَة عن أنس .

هذا ، وقد نَظَم مُسنِدُ الدنيا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد ... بن سِلَفَة الأصبهاني ، المشهور بالحافظ السِّلَفي ، المعمَّر الصالح الإمام ، المتوفى سنة ٥٧٦ وقد جاوز المئة ، أسماءَ هؤلاء الوضّاعين السبعة ، الذين ادّعوا الصحبةَ لرسول الله ﷺ والتعميرَ عُمراً طويلاً ، أو التعميرَ ، فقال رحمه الله تعالى :

. . . .

حديثُ ابنِ نُسطُورٍ ، ويُسرٍ ، ويَغْنَم
وإفكُ أشَجِّ الغَرْب ، ثُمَّ خِراشِ
ونُسخةُ دِينار ، ونُسخةُ تِربِهِ
أبي هُدْبَةَ القَيْسي : شِبْهُ فَرَاشِ !

كما ذكرهما الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة (الربيع بن محمود الماردِيني) ٢ : ٤٤٦ — ٤٤٧ ، وهو أحَدُ من ادَّعى الصحبةَ والتعميرَ أيضاً غير (السبعة) . قال الذهبي في «الميزان» في ترجمته ٢ : ٤٢ « دجّال مُفْتَر ، ادَّعى الصحبةَ والتعميرَ في سنة ٥٩٩ ، أنشدني الوادي آشي — هو الحافظ محمد بن جابر القيسي الأندلسي ثم التونسي مولداً ووفاةً ، المحدِّث الجوَّال بالمشرق والمغرب ، ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٧٤٩ — تَيْنك البيتينِ للسِّلَفي ، فعززَّهما بقوله :

رَتَنٌ ثامن ، والماردِيني تاسعٌ ربيعُ بن محمود ، وذلك فاشي » .

انتهى . وأنشد المؤرِّخُ المَقَّري بَيْتَيْ الحافظ السِّلَفِي في « نفح الطيب » ٣ : ٦٦ كما يلي :

« حديثُ ابنِ نُسْطُور وقَيْسٍ ويَغنم
وبُهْتُ أشجِّ الغَرْبِ ثم خِراشِ
ونسخةُ دينار ونسخةُ تِرْبِهِ
أبي هُدْبَةَ القيسيِّ شِبْهُ فَرَاشِ

قال ابنُ عات : كان الحافظُ السِّلَفي إذا فرَغ من إنشاد هذين البيتين ، نفَخَ في يديه ، إشارةً إلى أن هذه الأشياء كالريح ، انتهى » .

وجاء صدر البيت الأول في « كشف الخفاء » للعجلوني ٢ : ٤١٦ بلفظ : (أحاديث نُسطورٍ ...) وهو مترجم باسم (نُسطور) أيضاً عند الذهبي =

. . . .

= في « الميزان » ٤ : ٢٤٩ كما سبقت الإشارة إليه عند الفقرة ٤٤١ . ثم الشطر الأول من البيت الثاني يقع محرَّفاً في كثير من الكتب إلى اللفظ التالي : (ونُسخةُ دينار ، ونسخةُ تَوْبةٍ) كما وقع هكذا في « كشف الخفاء » ٢ : ٤١٦ ، فينبغي أن يُتنبه له . ووقع في « رسالة الموضوعات » للصَّغَاني ص ٤ في الشطرين الأولين من كلٍّ من البيتين تحريف أيضاً هكذا :

(أحاديث نُسطورٍ وبِشرٍ ويَغْنَمٍ) و (نُسخة دِينار وأخبار شربة) .

وهو تحريف لا تَلْتَفِتْ إليه ، وتصحَّف في « النفح » : (وبُهْتُ) إلى (وبَعدَ) .

تتمة : ذُكِرَ في صُلْب الكتاب : (المصنوع) ، وفي التعليق عليه هنا من المعمَّرين الدجَّالين ما يلي :

١ ـ ابن أبي الدنيا أو : أبو الدنيا الأشجّ البَلَوي المغربي . ٢ ـ ابن نُسطور الرومي . ٣ ـ يُسْر بن عبد الله المصري . ٤ ـ يَغْنَم بن سالم . ٥ ـ خِرَاش بن عبد الله . ٦ ـ دينار الحَبَشي . ٧ ـ أبو هُدْبَة إبراهيم بن هُدْبَة القَيْسي الفارسي البصري . ٨ ـ الرَّبيع بن محمود المارديني . ٩ ـ رَتَن الهندي . فهذه تسعة من المعمَّرين الدجّالين .

وسيأتي تعليقاً على المقطع ٤٧٦ ذِكرُ معمَّرِين دجّالين آخرين ، منهم :

١٠ ـ مُعَمَّر حَبَشي ؟ . و ١١ ـ مُعَمَّر مغربي ؟ . و ١٢ مُعَمَّر بن بُرَيك . و ١٣ ـ مُعَمَّر من الجِنّ : شَمْهُورَش ! و ١٤ ـ قيس بن تميم الطائي . و ١٥ ـ مَكْلَبَة بن مَلْكان الخوارزمي .

ويضاف إليهم : ١٦ ـ جابر بن عبد الله اليَمَامي . و ١٧ ـ جُبَير بن الحارث . و ١٨ ـ سَرْبَاتَك الهندي مَلِك قِنَّوْج . فصاروا ثمانية عشر ، تَرَى تراجمَهم موزَّعةً بين « أُسْد الغابة » لابن الأثير ، و « تجريد أسماء الصحابة » و « الميزان » و « المغني في الضعفاء » للذهبي ، و « الإصابة » =

. . . .

= و « لسان الميزان » لابن حجر ، و « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عرَّاق .

ويضاف إليهم ١٩ – منصور بن حزامة . ذكره المؤرِّخ المقَّري في « نفح الطيب » في (الباب السادس في ذكر الوافدين على الأندلس من أهل المشرق) ٣ : ١١ ، وجاء في دعواه أنه أدرك أيام عثمان رضي الله عنه ، وكان مع عائشة رضي الله عنها يوم الجمل ، وشهد صِفِّين ، وأن والده (حزامة) أعتقه رسول الله ﷺ ، وخرج هو عن الأندلس إلى المغرب سنة ٣٣٠ . ثم عقَّب عليه المقَّري بقوله : «هذا كله باطل لا أصل له ، ويرحم الله الحافظ ابن حجر حيث كتب على هذا الكلام – أي في نسخة كتاب ابن بَشْكُوال : – هذا هَذَيَانٌ لا أصل له ! ولا يُغْتَرُّ به . وكذلك ترجمة (أشجّ الغَرْب) اتفق الحفاظ على كذبه » . انتهى .

ويضاف إليهم ٢٠ – عمر بن حفص الدمشقي الخياط المعمَّر ، انظر ترجمته في «الميزان» ٣ : ١٩٠ ، وفي ترجمة (معروف الخياط) ٤ : ١٤٤ . و ٢١ – المظفّر بن عاصم العجلي . انظر ترجمته في « الميزان » ٤ : ١٣١ و« لسان الميزان » ٦ : ٥٣ ، وفي ترجمة (مَكْلَبَة بن مَلْكان) في « الميزان » ٤ : ١٧٨ ، وفي « تجريد أسماء الصحابة » ٢ : ٩٣ . و ٢٢ – عبد الله بن أحمد بن أبي ظبية الحجّام البصري المعمّر ، وانظر ترجمته في « لسان الميزان » ٣ : ٢٥٤ .

ويضاف إليهم ٢٣ – أبو الحسن بن نوفل الراعي . انظر ترجمته في « الميزان » ٤ : ٥١٥ ، و « لسان الميزان » ٦ : ٣٦٤ . و ٢٤ – خُوْط بن مُرَّة بن علقمة . انظر ترجمته في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ٢ : ٤٥ . و ٢٥ – إبراهيم بن الشّرابي ، انظر ترجمته في « المغني في الضعفاء » ١ : ٣١ . و ٢٦ – سعد بن علي أبو الوفاء النَّسَوي القاضي ، انظر ترجمته في « المغني » أيضاً : ١ : ٢٥٥ . . . . =

٤٤٥ ـ ومنها : كتابٌ يُدعَى بـ « مُسْنَد أَنس البَصْري » ، مقدارُ ثلاث مئة حديث ، يرويه سَمْعانُ بن المَهْدي عن أَنس [١] . وأَولُهُ : أُمَّتي في سائر الأُمم كالقمر في النجوم . وفي « الذيل » [٢] : سمعانُ بن المهدي عن أَنس ، لا يكاد يُعَرف ، أُلصِقت به نسخة مكذوبة . قبَّح الله من وضَعها . وفي « اللسان » [٣] : هي من رواية محمد بن مُقاتل الرازي ، عن جعفر بن هارون ، عن سمعان ، فذكَرَ النسخة ، وهي أَكثرُ من ثلاث مئة حديث ، أَكثرُ متونها موضوعة .

= ولشيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى كتابُ « عَتْب المغترِّين بدجاجلة المعمَّرين » ، جمَعَ فيه ما وقَفَ عليه منهم ، ما يزال مخطوطاً ولم أقف عليه .

ومما ينبغي التنبيه عليه : ما وقع في « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني ص ٤٢٢ و ٤٢٣ من تحريف (معمَّر بن بُرَيك) إلى (معمّر بن شريك) ، وعدّ (علي بن عثمان بن خطاب) غيرَ (عثمان بن خطاب) المذكورِ قبله ، وهو هُو ، سمّاه بعضُهم بهذا ، وبعضُهم بهذا كما في ترجمته في « الميزان » للذهبي ٤ : ٥٢٢ .

(١) قال الذهبي في « الميزان » ٢ : ٢٣٤ « سمعان بن مهدي ، عن أنس بن مالك ، حَيَوانٌ لا يُعرَف ، أُلصِقَتْ به نسخة مكذوبة رأيتُها ، قبّح الله من وضَعَها » . انتهى .

(٢) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٤١ .

(٣) أي « لسان الميزان » لابن حجر ٣ : ١١٤ .

انتهى [١] .

٤٤٦ ـ قال الصَّغَاني : «ومنها» : الأَحاديث التي تُروَى في التسمية بأَحمد . لا يَثبُتُ منها شيء [٢] .

٤٤٧ ـ ومنها : خُطبةُ الوَداع عن أَبي الدَّرداء رفَعَه ، وأَوَّلُه : أَلا لا يَركبَنَّ أَحدُكم البحرَ عند ارتجاجه » .

٤٤٨ ـ وفي « اللآلىء » [٣] : الخُطبةُ الأَخيرةُ [٤] عن أَبي هريرة وابنِ عباس بطُولها : موضوعة . اتُّهِمَ بها ميسَرَةُ ابنُ عبد ربِّه ، لا بُورِكَ فيه .

---

(١) وساق السيوطي في « الذيل » ص ٤١ من تلك الموضوعات من طريق ابن شاهين عن سمعان بن مهدي ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : إذا لَعَق الرجلُ القصعةَ استغفَرَت له القصعة ، فتقول : اللهم أعتِقه من النار كما أعتقني من الشيطان » ! هذا . وفي لعق القصعة أحاديث صحيحة رواها مسلم في « صحيحه » ١٣ : ٢٠٣ .

(٢) ومثلُها في البطلان الأحاديثُ في فضل التسمية بمُحمّد كما قاله ابنُ الجوزي في « الموضوعات » ١ : ١٥٤ ــ ١٥٨ ، وابن قيم الجوزيّة في « المَنار المنيف » في ص ٥٧ و ٦١ ، والمؤلف في آخر « الموضوعات الكبرى » في الفصل الثامن منها . وقولُ السيوطي في « الحاوي للفتاوي » ٢ : ١١٥ ، في أواخر «الدُّرّة التاجيّة» : « وسَنَدُهُ عندي على شرط الحُسْن » من تساهلاته المعروفة .

(٣) للسيوطي ٢ : ٣٦١ ــ ٣٧٣ وقد أورد نصَّ الخطبة في ١٣ صفحة .

(٤) وهي الخطبة التي اختلقها واضعُها وزَعم أن الرسول ﷺ خطبها قُبَيلَ وفاته .

٤٤٩ ـ وفي « الوجيز »[١] : قال ابنُ عَدِيّ : كتبتُ جملةً عن محمد بنِ محمّد الأَشعث[٢] ، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ، عن آبائه ، إلى عليّ رضي الله عنه ، رفَعَها ، إذْ أَخرجَ إلينا نسخة قريباً من أَلف حديث عن موسى المذكور عن آبائه ، بخَطٍّ طَرِيٍّ[٣] ، عامَّتُها مناكير . قال الدارقطني : آيةٌ من آياتِ الله وضْعُ ذلك الكتاب ، يعني « العَلَوِيَّات » . قال العسقلاني : وسمَّاه : « السُّنَن » ، وكلُّه بسندٍ واحد . منه : لا خَيْلَ أَبقى من الدُّهْم ، ولا امرأَةَ كابنةِ العَمّ[٤] .

---

(١) هو للسيوطي كما في فاتحة « تذكرة الموضوعات » للفتَّني ص ٤ .

(٢) ترجم له الذهبي في « الميزان » ٤ : ٢٧-٢٨ فقال : « محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي ، أبو الحسن نزيل مصر . قال ابن عدي : كتبتُ عنه بها ، حملَه شدَّة تشيُّعه أن أخرج لنا نسخةً قريباً من ألف حديث ... فذكرنا ذلك للحُسَين بن علي الحسني العلوي شيخ أهل البيت بمصر ، فقال : كان موسى بن إسماعيل هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ، ما ذَكر أن عنده روايةً لا عن أبيه ولا عن غيره . وساق له ابن عدي جملةً موضوعات » . زاد ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » في ترجمته ٥ : ٣٦٢ « وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور ـ أي العَلَويّات ـ وسمّاه : « السنَن » ورتّبه على الأبواب ، وكلُّه بسند واحد » .

(٣) أي قريبِ العهد بالكتابة .

(٤) هكذا جاء في « الفوائد المجموعة » للشوكاني ص ٥١٩ ، وجاء في =

٤٥٠ ـ وعبدُالله بن أحمد (١) ، عن أبيه ، عن علي الرضا ، عن آبائه ، يَروي نسخةً موضوعةً باطلة ، ما تَنفكّ عن وَضْعِه أَو عن وَضْع أَبيه .

٤٥١ ـ وإسحاقُ المَلَطيُّ له أَباطيل منها : لا يَحِلُّ لامرأَة تؤمن بالله أَن تَضع الفرج على السَّرْج . و : من منَع الماعون لَزِمَه طَرَفٌ من البخل . ومنها : لعَنَ الله الناظرَ والمنظورَ إليه . ومنها : لا تقولوا : مُسَيْجِد ، ولا مُصَيْحِف . ونَهَى عن تصغير الأَسماء (٢) ، وأَن يُسمَّى : حمدونَ ،

= الأصل وفي آخر « الموضوعات الكبرى » للمؤلف في الفصل الثاني منها بلفظ (لا خَيْلَ أبقَى من الأدهم) ، وجاء في « تذكرة الموضوعات » للفتّني ص ١٠ و « الميزان » ٤ : ٢٨ بلفظ (لا خَيْلَ أبقَى من الدُّهم) ، وهو الصواب ، وجاء في « لسان الميزان » ٥ : ٣٦٢ و « الذيل » للسيوطي ص ١١٤ و « تنزيه الشريعة » ٢ : ٤٠٢ بلفظ (لا خيل ألْقى من الدُّهم) . وهو تحريف

(١) هو كما قال الذهبي في « الميزان » ٢ : ٣٩٠ « عبد الله بن أحمد بن عامر ، عن أبيه ، عن علي الرضا ، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة ، ما تنفكُّ عن وَضْعِه أو وَضْع أبيه . قال الحسن بن علي الزهري : كان أُمِّياً لم يكن بالمرضيّ مات سنة ٣٢٤ » . انتهى . وتردُّدُ المؤلف في آخر « الموضوعات الكبرى » في الفصل الثاني منها ، في معرفة (عبد الله بن أحمد) هذا ، تقصيرٌ منه ليس بجيِّد .

(٢) يعني : الأسماء المعظمة مثل محمّد وأحمد ونحوهما .

أَو عُلْوان ، أَو يعموش وغيرها [١] .

٤٥٢ ـ ورَوَى عن ابن جُرَيج ، عن عطاءٍ ، عن أَبي سعيد : الوصيَّةَ لعلي في الجماع ، وكيف يجامع . فانظر إلى هذا الدَّجال ما أَجرأَه !

٤٥٣ ـ وقال الدَّيْلمي : أَسانيدُ كتاب « العروس » لأَبي الفضل جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي الحسيني : واهيةٌ لا يُعتمدُ عليها ، وأَحاديثُه منكرة جداً [٢] .

٤٥٤ ـ هذا ، وقد حكى السيوطيّ [٣] عن ابن الجوزي [٤] أَنَّ من وقع في حديثه الموضوعُ ، والكَذِبُ ،

---

(١) أي مما يُشبهها . وجاء في « كشف الخفاء » للعجلوني ٢ : ٤٠٨ (أو يعموس) بالسين المهملة . وفي « الميزان » ١ : ٢٠٢ (أو نَعموش) .

(٢) هذا المقطع من كلام الديلمي ، ذكره السيوطي في « ذيل الموضوعات» ص ١٩٤ ـــ ١٩٥ ، وزاد فيه من كلام الديلمي بعد قوله : (... منكرةٌ جداً) : « وكنتُ غلَّبتُ على إسقاطها » . ثم ساق السيوطي طائفةً كبيرة من أحاديث كتاب « العروس » في ص ١٩٤ ـــ ١٩٦ . وكان في الأصل هنا بعضُ النقص أو الاختصار ، فأتممته من « الذيل » للسيوطي رحمه الله تعالى .

(٣) في آخر « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٤٦٧ ـــ ٤٧٣ .

(٤) في أول كتابه « الموضوعات » ١ : ٣٥ ـــ ٤٧ .

والمقلوبُ [١] أنواع :

١ – منهم : من غَلَب عليهم الزهد ، فَغَفَلُوا عن الحفظ والتمييز .

٢ – ومنهم : من ضاعَتْ كتبُه ، فحدَّثَ من حفظِه فغَلِط .

٣ – ومنهم : قومٌ ثقات ، لكن اختَلَطَتْ عقولُهم في أَواخر أعمارهم [٢] .

٤ – ومنهم : من رَوى الخطأَ سهواً ، فلمَّا رأَى الصواب وأَيقن به لم يَرجع ، أَنَفَةً من أَن يُنْسَبَ إلى الغَلَط !

٥ – ومنهم : زنادقة وضعوا قَصْداً إلى إفسادِ الشريعة ، وإيقاعِ الشكِّ والتلاعُبِ بالدِّين . وقد كان بعضُ الزنادقة

---

(١) هكذا في « الموضوعات » لابن الجوزي وفي « اللآلىء » للسيوطي . وجاء في الأصل وفي آخر « الموضوعات الكبرى » للمؤلف في الفصل الثاني منها (القلْب) .

(٢) أي فخلّطوا في الرواية . كما هي عبارة السيوطي في « اللآلىء » ٢ : ٤٦٧ .

يَتَغَفَّلُ الشيخَ فيَدُسُّ في كتابه ما ليس من حديثه [1] .

---

(١) تمام عبارة السيوطي في « اللآلئ » ٢ : ٤٦٨ وابن الجوزي في « الموضوعات » ١ : ٣٧ « وذلك كفعلِ الزِّنديق – أي المُلْحِد – (عبد الكريم بن أبي العَوْجاء) رَبِيب حَمّاد بن سَلَمة ، وكان يَدُسُّ الأحاديث في كتب حَمّاد زَوْج أمِّه . قال ابنُ عديّ : لمّا أُخِذَ (عبدُ الكريم بن أبي العَوْجاء) في عهد الخليفة المهديّ العبّاسي ، أُتِيَ به أميرُ البصرة محمد بن سليمان بن علي العبّاسي ، فأمَرَ بضَرْب عُنقه ، فقال : لقد وَضَعْتُ فيكم أربعةَ آلاف حديث ، أُحرِّمُ فيها الحلال ، وأُحلِّل فيها الحرام » انتهى بزيادة يسيرة .

قلتُ : وقد تكرَّر مثلُ هذا الصنيع من الزنادقة في عهد الخليفة هارون الرشيد ابن الخليفة المهديّ ، فقد ذكر الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ١ : ٢٧٣ في ترجمة (أبي إسحاق الفزَاري) ١ : ٢٧٣ ، والحافظُ ابنُ حجر في ترجمته أيضاً في « تهذيب التهذيب » ١ : ١٥٢ ، والحافظُ السيوطي في « تاريخ الخلفاء » ص ١٩٤ ، والمؤلف الشيخ علي القاري في أوَّل « الموضوعات الكبرى» في الفصل السادس منها : « عن ابن عُلَيّة وإسحاق بن إبراهيم قالا : أخَذَ هارون الرشيد زِنديقاً فأمَرَ بضرب عنقه ، فقال له الزنديق : لِمَ تَضربُ عنقي ؟ قال : لأُريحَ العبادَ منك ، فقال : يا أمير المؤمنين أين أنت من ألفِ حديث – وعند القاري : مِن أربعةِ آلاف حديث – وَضَعتُها فيكم ، أُحرِّم فيها الحلال ، وأحلِّلُ فيها الحرام ، ما قال النبي ﷺ منها حَرْفاً ؟ فقال له الرشيد: أين أنت يا عَدوّ الله من أبي إسحاق الفَزَاري وعبد الله بن المبارك؟ يَتَنخَّلانِها ، فيُخْرِجانِها حَرْفاً حَرْفاً ؟ » .

٦ ـ ومنهم : من يَضعُ لنُصرة مذهبه [١] .

٧ ـ ومنهم : من يَضعُ حِسْبةً وترغيباً وترهيباً .

٨ ـ ومنهم : من أَجاز وَضْعَ الأَسانيدِ لكلامٍ حسن .

٩ ـ ومنهم : من قصَدَ التقرُّبَ إلى السلطان [٢] .

---

(١) تمام عبارة السيوطي في « اللآلىء » ٢ : ٤٦٨ وابنِ الجوزي في «الموضوعات» ١ : ٣٨ « وهذا مذكور عن قوم من السّالمية » وهي فِرقة من الفِرَق الضالّة . ثم ساقا أخباراً عن عَدَدٍ من المبتدعة ، تابوا من بدعتهم التي كانوا ينتحلونها ، وقالوا : كنا إذا هَوِينا أمراً ، أو استحسنا شيئاً جعلنا لَه حديثاً !

(٢) كما صنعَ (غياثُ بن إبراهيم النَّخَعي) حين أُدخِلَ على الخليفة المهديّ العباسي ، وكان المهدي يُحبُّ الحَمَام التي تجيء من البُعد ، فقيل له : حدِّث أميرَ المؤمنين ، فقال : حدَّثنا فلان ، عن فلان ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا سَبَقَ إلا في نَصْل ، أو خُفّ ، أو حافر ، أو جَنَاح ». فدَسَّ فيه (أو جَنَاح) . فأمَرَ له المهدي بعشرة آلاف درهم ، فلما قام قال : أشهدُ أن قفاك قفا كذّاب على رسول الله ﷺ ، وإنما استجلبتُ ذاك أنا ، أراد أن يتقرَّب إليَّ ! ثم أمَرَ بذبح الحَمَام فذُبِحَت . فما ذُكِرَ (غياث) بعد ذلك في العلماء . كما رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » في ترجمة (غياث) ١٢ : ٣٢٣ ــ ٣٢٤ ، وابن الجوزي في «الموضوعات» ١ : ٤٢ ، والذهبي في « الميزان » ٣ : ٣٣٨ ، والسيوطي في « اللآلىء » ٢ : ٤٧ .

و (إبراهيم) والدُ (غياث) هذا ليس هو (إبراهيمَ النخعي) الإمام =

١٠ ـ ومنهم : القُصَّاص ، لأَنهم يريدون أَحاديث تُرَقِّقُ وتَنْفُق . انتهى .

٤٥٥ ـ ومنها : ما رُوي عن مالك أَنه قال : دخلتُ على المأْمون ، والمجلسُ غاصٌ بـأَهله ، فإِذا بين الخليفة والوزير فُرْجَة فَجَلَستُ بينهما ، فحدَّثتُه حديثاً مرفوعاً : إذا ضاق مجلسٌ بـأَهله ، فبَيْنَ كلِّ سيدين مجلِسُ عالِم . في « الذيل » [1] : هو منكر [2] : ومالكٌ لم يَبق إلى زمن

= المشهور ، وإنما هو (إبراهيم بن طلق بن معاوية) ، وذاك : (إبراهيم بن يزيد بن قيس) .

والحديث المذكور أصلُه بدون لفظة (أو جَنَاح) صحيحٌ ليس بموضوع ، رواه عن أبي هريرة الإمام أحمد في « المسند » في أكثر من موضع من (مسند أبي هريرة) ، وأبو داود ٣ : ٢٩ ، والنسائي ٦ : ٢٢٦ – ٢٢٧ ، والترمذي ٧ : ١٩٢ ، وابن ماجه ٢ : ٩٦٠ ، والحاكم في «المستدرك» وصحّحه ، واللفظ المذكور هنا هو للنسائي والترمذي .

والسَّبَقُ – بفتح الباء مع السين – ما يُجعَلُ من المال للسابق مُقابِلَ سَبْقه . ومعنى الحديث : لا يحِلُّ أخذُ المال بالمسابقةِ والرهانِ فيها إلا في هذه الثلاثة ، وهي السِّهام ، والإبل ، والخيل . فزاد (غياث) من عنده تزلُّفاً للسلطان : (أو جَنَاح) ، يعني به : أو طَيراً ، لمّا رآهُ يحبُّ الحمام !

(١) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ١٨٠ .
(٢) أي كذِبٌ .

المأمون [١] .

٤٥٦ ـ وفي « الذيل » [٢] أيضاً : أخرج الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » عن داود بن المُحَبَّر بِضْعاً وثلاثين حديثاً . قال العسقلاني : كلها موضوعة ، منها : إنَّ الأحمق يُصيبُ بحُمقه أعظمَ من فجور الفاجر ، وإنما يَرتفعُ العِبادُ غداً في الدرجات ، وينالون الزُّلْفَى من رَبِّهم على قَدْر عقولهم . ومنها : أفضلُ الناس أعقلُ الناس . ومنها : قيل : يا رسول الله ما أعقَلَ هذا النصرانيَّ ؟ فزَجَره فقال : مَهْ ، إنَّ العاقل من عَمِلَ بطاعة الله .

٤٥٧ ـ ووَضَعَ سليمانُ بن عيسى [٣] بضعاً وعشرين

---

(١) هذا كلام الحافظ ابن عساكر عقِبَ هذا الخبر المكذوب ، وقد أورده السيوطي في « الذيل » ص ١٨١ عنه ، ثم أتبعه بقوله : « وأخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » ، وقال الحافظ ابن حجر في « زهر الفردوس » : هذا موضوع » . انتهى .

(٢) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ٥ ـ ١٠ ، وقد ساق فيها تلك الأحاديث .

(٣) هو كما قال الحافظ الذهبي في « الميزان » في ترجمته ٢ : ٢١٨ « سليمان ابن عيسى بن نَجِيح السِّجزي ، هالك ، قال الجوزجاني : كذّابٌ مصرِّح ،=

حديثاً [١] ، منها : قيل لعلقمة : ما أَعقَلَ النصارى في دنياهم ؟ فقال : مَهْ ، فإنَّ ابن مسعود كان ينهانا أَن نُسمِّيَ الكافرَ عاقلاً . ومنها : ركعتان من العاقل أفضلُ من سبعين ركعةً من الجاهل ، ولو قلتُ : سبعِ مئة ركعة لكان كذلك . ومنها : أَنَّ عَدِيَّ بن حاتِمٍ أَطرى أَباه ، وذكَرَ من سُؤْدَدِه وشَرَفِه وعقلِه ، فقال ﷺ : إن الشَّرَفَ والسُّؤدَدَ والعقلَ في الدنيا والآخرة للعامل بطاعة الله ، فقال عديّ : يا رسول الله إنه كان يَقري الضيف ، ويُطعِمُ الطعام ، ويَصِلُ الأَرحام ، ويُعينُ في النوائب ، ويَفعلُ ويفعل ، فهل ينفعُه ذلك شيئاً ؟ قال : لا ، لأَنَّ أَباك لم يقل قط : رَبِّ اغفِرْ لي خطيئتي يوم الدِّين .

٤٥٨ ـ وفي « الذيل » [٢] أَيضاً : قِصَّةُ رِحلةِ بلال ، ثم رجوعِه إلى المدينة بعد رؤيته عليه الصلاة والسلام في المنام ،

وقال أبو حاتم : كذاب ، وقال ابن عدي : يضع الحديث ، له كتاب «تفضيل العقل » جزءان » .

(١) هذا المقطع كله منقول عن « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ١٠ ـ ١٣ . وقد أورد السيوطي فيه الأحاديثَ البضع والعشرين التي أشار إليها المؤلف .

(٢) أي « ذيل الموضوعات » للسيوطي ص ١٠٤ .

وأَذانِه بها ، وارتجاجِ المدينة . لا أَصل لها . وهي بَيِّنَةَ الوَضْع . وكأَنَّ ابن حجر المكيَّ ما اطَّلَع عليه ؟ وذكرها في كتابه الموضوع للزيارة [1] .

٤٥٩ ـ وفي « الذيل » [2] أَيضاً : أَنه ﷺ لمَّا أَراد أَن يبني مسجد المدينة ، أَتاه جبريل عليه السلام فقال : ابْنِهِ سبعةَ أَذرع طُولاً في السماء ، غيرَ مزخرفة ولا مُنقَّشة . لم يوجد .

٤٦٠ ـ وفيه أَيضاً [3] : أَنه ﷺ إذا كان يصلي ظَنَّ الظانُّ أَنه جَسَدٌ لا رُوحَ فيه .

---

(١) المسمّى « الجوهر المنظّم في زيارة القبر الشريف النبويّ المكرَّم » ص ٢٩ ــ ٣٠ . وقال ابن حجر في « اللسان » ٢ : ١٠٨ « وهي قصة بيِّنةُ الوضع » . وقال الذهبي في « سيَر أعلام النبلاء » ١ : ٢٥٨ « إسنادُه ليِّن ، وهو منكر » .

(٢) لم أجده في « ذيل الموضوعات » للسيوطي . وعزاه الفتّني في « تذكرة الموضوعات » ص ٣٦ ــ ٣٧ إلى « المختصر » للفيروز آبادي . فلعله وقع سبق قلم من الناسخ فبدَّل اسمَ كتاب باسم كتاب .

(٣) أي في « ذيل الموضوعات » للسيوطي ، إن لم يكن وقعَ من الناسخ سبقُ قلم في اسم الكتاب المعزو إليه الحديث السابق . ولم أجد هذا الحديث في « الذيل » وعزاه الفتّني في « تذكرة الموضوعات » ص ٣٨ إلى « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ، وهو فيها في ٢ : ١٨ . وهذا مما يرجح وقوعَ الخطأ في اسم الكتاب السابق ، والله أعلم .

٤٦١ ـ وفي « المختصر » : إنَّ الرجلين من أُمَّتي ليقومان إلى الصلاة وركوعُهما وسجودهما واحد ، وإنَّ ما بين صلاتيهما كما بين السماء والأَرض . موضوع .

٤٦٢ ـ وفيه أَيضاً : كان ﷺ لا يَجلسُ إليه أَحد وهو يصليّ إلا خفَّف صلاتَه وأَقبلَ عليه فقال : أَلك حاجة ؟ فإذا فرغ من حاجته عاد إلى صلاته . لم يوجد .

٤٦٣ ـ وفيه أَيضاً : لا يَصحُّ في صلاة الأُسبوع شيء . وفي ليلة الجمعة اثنتا عشرة ركعة بالإخلاص عشر مرَّات : باطل لا أَصل له . وكذا عشرُ ركعات بالإخلاص والمُعَوِّذتين مرَّةً مرَّة : باطل . وكذا ركعتان بـ « إذا زُلْزِلَتْ » خمسَ عشرة مرَّة ، وفي رواية : خمسين مرَّة . والكلُّ منكر باطل . ويومُ الجمعة ركعتانِ والأَربعُ والثمانُ والاثنتا عشرة : لا أَصل له . وقبلَ الجمعة أَربعُ ركعات بالإخلاص خمسين مرَّة : لا أَصل له .

٤٦٤ ـ وكذا صلاةُ عاشوراء ، وصلاةُ الرغائب : موضوعٌ بالاتفاق . وكذا صلاةُ ليالي رجب ، وليلة السابع والعشرين من رجب ، وليلةِ النصف من شعبان مئة ركعة ،

في كل ركعة عشرُ مراتٍ بالإخلاص . ولا تَغترَّ بذكرها في « القُوت » و « الإحياء » [١] ، ولا بذكرِ الثعلبي لها في « تفسيره » [٢] .

٤٦٥ ـ وذكَرَ ابنُ حجر [٣] في « شرح الشمائل » أَنه رَوى الطبراني في « الأَوسط » أَنَّ النبيَّ ﷺ قال : إنَّ جبريلَ أَطعمني الهرِيسةَ ، يَشُدُّ بها ظَهري لقيام الليل . ورُدَّ بأَنه موضوع [٤] .

---

(١) انظر ما علّقتُه على « الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة » للإمام عبد الحي اللكنوي ص ١١٨ ـ ١٢٠ من بيان حال كتاب «الإحياء» للغزالي ، وما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وفيه ذِكرُ ما قاله الغزاليُّ عن بضاعته في علم الحديث .

(٢) انظر ما علّقته على « الأجوبة الفاضلة » للكنوي ص ١٠١ ـ ١٠٢ حول « تفسير الثعلبي » وما قال العلماء فيه .

(٣) هو ابن حجر المكي الهيتمي الفقيه .

(٤) نعم وهو كذلك ، قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٥ : ٣٨ بعد أن ذكر هذا الحديث : « وفي سنده محمدُ بن الحجّاج الجُمَحي ، وهو الذي وضَعَ هذا الحديث » انتهى . وقال الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال» في ترجمته ٣ : ٥٠٩ « وكان صاحبَ هريسة ـ أي يبيعُها ـ مات سنة ١٨١ . قال ابن عدي : هو وضَعَ حديثَ الهريسة ، وقال الدارقطني : كذّاب . وقال ابن معين : كذّابٌ خبيث » . . . . =

٤٦٦ ـ وفي « المواهب »[١] : ما يَذكرُه القُصاص من أنَّ القمر دخَلَ في جَيْب النبي ﷺ ، فخرَجَ من كُمِّه . فليس له أَصل ، كما حكاه الشيخ بدر الدين الزَّرْكَشي عن شيخه العِمادِ بن كثير[٢] .

٤٦٧ ـ وفي « حياة الحيوان » للدَّمِيري[٣] : وأَمَّا حَيَّةُ الهوى التي ذُكِرَتْ في الحديث ، الذي رواه ابنُ طاهرٍ

= زاد الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمته ٥ : ١١٧ « وأخرج العُقيلي هذا الحديث عن مُعاذ بن المثنى ، عن سعيد بن المعلى ، عن محمد بن الحَجّاج ، عن عبد الملك بن عمر ، عن ربعي ، عن مُعاذ بن جبل قال : قلتُ : يا رسول الله هل أُتيتَ من الجنة بطعام ؟ قال : نعم ، أُتيتُ بالهريسة فأكلتُها ، فزادَتْ في قُوَّتي قُوَّةَ أربعين ، وفي نِكاحي نكاحَ أربعين ! فكان مُعاذٌ لا يعمل طعاماً إلا بدأ بالهريسة » ! انتهى مصححاً ما وقع فيه من تحريف من « الموضوعات » لابن الجوزي ٣ : ١٦ .

(١) أي « المواهب اللدنية » في (المقصد الرابع) في مبحث (معجزة انشقاق القمر) ٥ : ١١٣ بشرح الزرقاني من الطبعة الأزهرية .

(٢) قال الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » ٥ : ١١٣ « وسبَقَهما لذلك النوويُّ في الفتاوى » .

(٣) لعل هذا في بعض النسخ من « حياة الحيوان » دون بعض ، فإني لم أر هذا الخبر في النسخة المطبوعة بالقاهرة بمطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٤ .

المقدسي [١] ، من حديث أنس ، وصاحبُ « العوارف » [٢] أَن النبي ﷺ أَنشَدَ رجلٌ بحضرته [٣] :

قدلَسَعَتْ حيَّةُ الهوى كَبِدِي فلا طَبِيبَ لها ولا راقــي
إلا الحبيبَ الذي شُغِفتُ به فإنــه رُقْيَــتي وتِريــاقي

قال : فتواجَدَ النبي ﷺ ، وتواجَدَ أَصحابُه رضي الله عنهم ، حتى سقَطَ رِداؤه عن منكبيه ، فلمَّا فَرَغوا أَوَى كلٌّ واحدٍ إِلى مكانه [٤] ، ثم قال ﷺ : ليس بكريم من

(١) في كتاب « السّماع » له كما قاله الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ٤ : ٢٧٠ وساق فيه سندَ ابنِ طاهر . ولم أر الخبر في النسخة المطبوعة من كتاب « السماع » .

(٢) يعني السُّهْرَوَرْدِيَّ في كتابه « عوارف المعارف » ، وأورد فيه هذا الخبر في آخر (الباب الخامس والعشرون في القول في السماع تأدُّباً واعتناءً) . وقد ساق السُّهْرَوَرْدِيّ فيه هذا الخبر بسنده إلى ابن طاهر المقدسي ، وبسند ابن طاهر إلى أنسٍ راوي الخبر . ثم أنكر صحتَه وقبوله .

(٣) سببُ الإنشاد أو الاستنشاد على ما في الحديث الموضوع نفسه : « عن أنس قال : كنا عند رسول الله ﷺ ، إذ نزل جبريل عليه السلام ، فقال : يا رسول الله إنّ فقراء أُمّتك يدخلون الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم ، وهو خمسُ مئة عام ، ففَرِحَ رسول الله ﷺ فقال : هل فيكم من يُنشدنا ؟ فقال بَدَوِيّ : نعم يا رسول الله ، فقال : هاتِ فأنشأ الأعرابي : قد لَسَعَتْ حَيّةُ الهوى ... !

(٤) هنا في الخبر الموضوع : (قال معاوية بن أبي سفيان : ما أحسن لَعِبَكم=

لم يَهتزَّ عند السَّماع . ثم قسَّمَ رداءه على من حضر أربعَ مئةِ قطعة ، فهذا حديثٌ موضوع . كأنَّ واضِعَه عمَّارُ بن إسحاق ، فإنَّ باقي رُواةِ الإسناد ثقات . كذا قال الذهبي [1] وغيره . وهو مما يُقطَع بكذبه [2] .

٤٦٨ ـ وفي « المقاصد الحسنة » للسخاوي [3] : قال ابن تيمية : ما اشتهر أنَّ أبا محذورة أنشَدَ بيتين بين يديه ﷺ ، وأنه تواجد حتى وقعَتْ البُردةُ الشريفة عن كتفيه ، فتقاسَمَها فقراءُ الصُّفَّة [4] ، وجعلوها رُقَعاً في ثيابهم . كذِبٌ باتفاق أهل العلم بالحديث ، وما رُوي فيه فموضوع . وقد سبَقَ مثلُ هذا عن ابن تيمية أيضاً [5] .

= يا رسول الله ؟! فقال : مَهْ يا معاوية ، ليس بكريم من لم يهتزَّ عند سماعِ ذكرِ الحبيب ، ثم قسّم رداءه ...) !

(١) في « الميزان » في ترجمة (عمّار بن إسحاق) ٣ : ١٦٤ .

(٢) وانظر زيادةَ تفنيدٍ لهذا الخبر في « تذكرة الموضوعات » للفتّني ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٣) ص ٣٣٣ .

(٤) هي مِصطبة ـ ويقال : مِسْطبَة ـ في المسجد النبوي ، كان يأوي إليها فقراء الصحابة . يقعدون عليها ويَبيتون عليها .

(٥) في حرف اللام في الحديث ٢٣٦ .

٤٦٩ ـ وفي « حياة الحيوان » أَيضاً [١] : قال القُرطبي : يقال للصُرَد : الصَّوَّام [٢] ، وروينا في « مُعجم عبد الباقي ابن قانع » عن أَبي غَليظ بنِ أُمَيَّة بن خَلَف الجُمَحي قال : رآني رسول الله ﷺ ، وعلى يَدي صُرَد ، فقال : إنَّ هذا أَوَّلُ طائر صام يومَ عاشوراء . والحديثُ مثلُ اسْمِه غليظ . وقال الحاكم : وهو من الأَحاديث التي وضَعَتْها قَتَلةُ الحُسين ، وهو حديثٌ باطل ، ورُواته مجهولون ، والله أَعلم .

٤٧٠ ـ وأَمَّا ما اشتهر بين العلماء من أَنَّ زمان الرؤيا أَيامَ الوحي كان ستة أَشهر ، فقد صرَّحَ التُّورِبِشْتيُّ بأَنه ليس له أَصل [٣] ، ووافقه النووي في « شرح

---

(١) في الكلام على (الصُرَد) ٢ : ٦١ ـ ٦٢ .

(٢) قال الدَّميريّ في « حياة الحيوان » ٢ : ٦١ عند كلامه على (الصُرَد) : « هو طائر فوق العُصفور ، نصفُه أبيض ونصفُه أسود ، ضخمُ المنقار شديدُه ، وأصابعُه عظيمة ، لا يُرَى إلا في سَعْفَة أو شجرة ، غذاؤه من اللحم ، وله صفير مختلِف ، يَصفِرُ لكل طائر يُريد صيدَه بلُغَته ، فيدعوه إلى التقرب منه ، فإذا اجتمعوا إليه شَدَّ على بعضهم فنَقَرهُ بمنقاره فقَدَّه من ساعته ، وأكله » انتهى بتصرف يسير .

(٣) وقد نقله المؤلف عنه في كتابه « المرقاة شرح المشكاة » في كتاب الرؤيا ٤ : ٥٣٦ .

مسلم » [١] . والله أَعلم .

٤٧١ ـ وأَمَّا ما أَخرجه الدُّولابي عن الحسين بن علي قال : كان رأْسُ رسول الله ﷺ في حِجْر عليّ ، وهو يُوحى إليه ، فلما سُرِّي عنه قال : أَمَا صلَّيتَ العصر ؟ قال : لا ، قال : اللهم إنك تعلم أَنه كان في طاعتك وطاعةِ رسولك ، فرُدَّ عليه الشمسَ ، فردَّها عليه ، فصلَّى وغابت الشمس . فقد قال العلماءُ : إنه حديثٌ موضوع ، ولم تُرَدَّ الشمس لأَحد ، وإنما حُبِسَتْ لِيُوشَع بن نُون . كذا في « الرياض النَّضِرَة في مناقب العَشَرة » [٢] . إلا أَنه ذُكِرَ في « الشِّفَا » [٣] من رواية الطَّحاوي ، وبيَّنا وجهَهُ في « شرحه » [٤] على طريق الاستيفاء [٥] .

---

(١) في كتاب الرؤيا من « صحيح مسلم » ١٥ : ٢١ .

(٢) للمحب الطبري : ٢ : ٢٣٦ .

(٣) للقاضي عياض (في الباب الرابع فيما أظهره الله على يديه ﷺ من الآيات والمعجزات) في (فصل في انشقاق القمر وحبس الشمس) . أي ذكَرَه فيه على أنه صحيح .

(٤) ١ : ٥٨٩ ــ ٥٩٠ .

(٥) قلت : خبَرُ رَدِّ الشمس لسيدنا علي رضي الله عنه بدعاء النبي ﷺ ، =

. . . .

= أصحُّ ما ورد فيه حديثُ أسماءَ بنتِ عُمَيس رضي الله عنها ، وقد تفرَّدت به ، وكثُر كلام العلماء فيه بين مثبِتٍ له ونافٍ .

فممن نفاه : الإمام علي بن المديني ، كما في ترجمته في « طبقات الشافعية الكبرى » للتاج السبكي ٢ : ١٥٠ ، والإمام أحمد فقالا : لا أصل له . وتبعهما ابن الجوزي في « الموضوعات » ١ : ٣٥٥ — ٣٥٧ ، والشيخ ابن تيمية ، وأطال في ذلك أيّما إطالة في كتابه « منهاج السنة النبوية » ٤ : ١٨٥ — ١٩٥ ، وتابعه في ذلك من تلامذته الحُفّاظُ الأئمة : الذهبي كما في « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عرّاق ١ : ٣٧٩ — ٣٨٠ ، وابن قيم الجوزية في « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » ص ٥٧ ، وابن كثير كما في « البداية والنهاية » ١ : ٣٢٣ و « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني ٥ : ١١٧ ، والحافظ الدَّلَجي وغيرهم .

وممن أثبته وصحّحه : الإمام أحمد بن صالح المصري ، والإمام الطحاوي في « مشكل الآثار » ، ٢ : ٨ — ١١ ، وجمَعَ طرق هذا الحديث وحكم عليه بالصحة أبو القاسم العامري ، والحاكم النيسابوري ، والبيهقي في « دلائل النبوَّة » ، والقاضي عياض في « الشفا » ، والحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٨ : ٢٩٧ ، والحافظ ابن العراقي في « طرح التثريب » ٧ : ٢٤٧ ، والحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في كتاب فرض الخمس في (باب قول النبي ﷺ : أُحِلَّتْ لكم الغنائم) ٦ : ١٥٥ عند حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري ومسلم ١٢ : ٥١ — ٥٢ ، وغيرُهما ، عن النبي ﷺ الذي يقول فيه : « ... غزَا نَبِيٌّ من الأنبياء — وهو يُوشَع بن نُون عليه السلام — فدنا من القرية صلاةَ العصر أو قريباً من ذلك ، فقال للشمس : إنكِ مأمورة ، وأنا مأمور ، اللهم احْبِسْها علينا ، فحُبِسَتْ حتى فتَحَ الله عليهم » .

وتبعه القسطلاني في « المواهب اللدنية » وشارحُها الزرقاني ٥ : ١١٣ — ١١٨ ، والسيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ، ١ : ٣٣٦—٣٤١ وقد ألّفَ =

٤٧٢ ـ وقال الشيخ محمد الجَزَري في « شرح المصابيح »:
وأمّا ما يُزادُ بعد قوله ﷺ : « اللهم أنت السلام ، ومنك

= في ذلك جزءاً سمّاه « كشف اللّبْس في حديث رَدّ الشمس » ، وكذلك الحافظ محمد بن يوسف الصالحي جمعَ طرقه وحكَمَ عليه بالصحة ، والسخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٢٢٦ ، وابن عَرّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ١ : ٣٧٨ ــ ٣٨٢ ، وعلي القاري في « شرح الشفا » ١ : ٥٨٩ ــ ٥٩٠ ، والعجلوني في « كشف الخفاء » ١ : ٢٢٠ و ٤٢٨ ، وشيخنا الكوثري في « المقالات » في مقالته : « مصنّفات الطحاوي » ص ٤٧٠ ، وانظره .

قال الحافظ ابن حجر : « قال القاضي عياض : اختُلِفَ في معنى (حَبْس الشمس) هنا ، ــ أي لنبي الله يوشع بن نون عليه السلام ــ فقيل : رُدَّتْ على أدراجها ، وقيل : وُقِفَتْ ، وقيل : بُطِّئَتْ حركتُها ، وكلٌّ ذلك محتمَل ، والثالث أرجحُ عند ابن بَطّال وغيره » .

ثم قال الحافظ ابن حجر : « ورَوَى الطحاوي والطبراني في « الكبير » والحاكم والبيهقي في «الدلائل» عن أسماء بنت عُمَيس أنه ﷺ دعا لما نام على رُكبة عليّ ففاتَتْهُ صلاةُ العصر ، فرُدَّت الشمسُ حتى صلّى عليٌّ ، ثم غَرَبَتْ . وهذا أبلغ في المعجزة .

وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده ــ حديثَ رد الشمس لعلي ــ في «الموضوعات» وكذا ابنُ تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعمه وَضْعَه ! » .

قال العلامة علي القاري في « شرح الشفا » ١ : ٥٩٠ « وأما ما قال الدَّلَجِيُّ تبعاً لابن الجوزي ، من أنه ولو قيل بصحة هذا الحديث ، لم يُفِدْ رَدُّها ــ وإن كان مَنْقَبَةً لعلي ــ وقوعَ صلاتِه أداءً ، لفواتها بالغروب : فمدفوعٌ لقيام القرينة على الخصوصية ، مع احتمالِ التأويل في القضية ، بأن يقال : =

السلام ... » من نحو : وإليك يَرجِـعُ السلام ، فحَيِّنا ربَّنا بالسلام ، وأَدخِلْنا دارَ السلام . فلا أَصل له ، بل هو مختلَقُ بعضِ القُصَّاص .

٤٧٣ ـ وحكى الشيخ العلامة الزين العراقي[1] : أَنه اشتهر بين العوام أَنَّ من قَطَعَ صلاةَ الضحى بِتركِها أَحياناً يَعْمَى ، فصار كثيرٌ منهم يَتركُها أَصلاً لذلك . وليس لما قالوه أَصل ، بل الظاهرُ أَنه مما أَلقاه الشيطان على أَلسنتهم ، ليَحرمهم الخيرَ الكثير .

٤٧٤ ـ وقال جماعة من العلماء : وما يَذكره بعضُهم من أَنَّ الحسن البصري لبِسَ الخِرقة من عليّ رضي الله عنه : باطل . مع أَن الحسن لم يَسمع من عليّ .

ولم يَرِد في خبرٍ ضعيف أَنه ﷺ لَبِسَ الخِرقة على

= المرادُ بقولها : غَـرَبَتْ أي عن نظرها ، أو كادت تغرب بجميع جِرْمها ، أو باعتبار بعض أجزائها ، أو أنَّ المرادَ بردِّها : حَبْسُها وبقاؤها على حالها ، وتطويلُ زمانِ سيرها ببُطء تحركها ، على عكسِ طيِّ الأزمنة وبَسْطِها ، فهو سبحانه قادر على كل شيء أراده » .

(١) قاله في « شرح الترمذي » ، ونقله عنه ولده الحافظ ابن العراقي في « طرح التثريب » ٣ : ٦٦ .

الصورة المتعارفة بين الصوفية ، ولا أَمَرَ أَحداً منهم بفعلها . وكل ما يُروَى في ذلك صريحاً باطل . ذكَرَ ذلك أئمةُ المتأَخِّرين من المحدِّثين .

نَعَمْ : لَبِسَها وأَلبَسَها جمعٌ منهم [١] تشبُّهاً بالقوم وتبرُّكاً بطريقتهم ، إذ ورَدَ لُبسُهم لها مع الصِّحَّةِ المتصلةِ إلى كَمِيل بن زياد ، وهو صحِبَ علياً رضي الله عنه اتفاقاً . وفي بعض الطُّرُق اتصالُها بأُوَيْسٍ القَرَني ، وهو قد اجتَمَع بعُمَر وعليّ رضي الله عنهما .

٤٧٥ ـ وكذا ما اشتَهر بينهم من أَنَّ النبي ﷺ أوصَى عُمَر وعلياً بِخِرقتِه لأُوَيْس ، وأَنَّهما سلَّماها إليه ، وأَنها وصلَتْ إليهم مع أُوَيس وهلُمَّ جَرّاً . فلا أَصلَ له أَيضاً .

٤٧٦ ـ وكذا طريقُ المصافحةِ إليه ﷺ ، لا يَثبتُ أَصلاً [٢] .

---

(١) أي من المحدثين الصوفية .

(٢) يعني بها هنا المصافحة التي يرويها بعضُ أصحاب « المسلسلات » و« الأثبات » و « الإجازات » من المحدثين المتساهلين في كتبهم ، وكذلك يذكرها بعضُ المتصوفة في كتبهم وعهودهم للمريدين .

وذكر الشيخ محمد بن قاسم بن علي الهندي الحيدرآبادي في كتابه : « القول =

. . . .

= المستحسَن في فخر الحَسَن » أي الحسَن البصري ص ٤٩٦ أنها سبعة أنواع من المصافحة :

١ و ٢ – المصافحة العَلَوية الحسَنية . أي مصافحة سيدنا علي للحسَن البصري . قال : وهي نوعان .

٣ – والمصافحة الأنَسِيّة : نسبة إلى مصافحة أبي هُرْمُز لسيدنا أنس بن مالك خادم النبي ﷺ .

٤ – والمصافحة الخَضِرِيّة . نسبة إلى سيدنا الخَضِر عليه السلام .

٥ – والمصافحة المُعَمَّرية الحَبَشيّة . نسبة إلى بعض المعمَّرين من الحبشة .

٦ – والمصافحة المعمَّرية المَغرِبِيّة . نسبة إلى بعض المعمَّرين من المغاربة .

٧ – والمصافحة الجِنِّيّة . نسبة إلى (شَمْهُورَش) الجِنّي . انتهى بزيادة التفسير .

وكلُّها باطلة لا يقوم لها وزن ، ولا يصح أن يَفرَحَ بها أو يُصدِّقَها طالبُ علـــم .

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى بعض هذه المصافحات ، وذكَرَ كيفيتها وأنها وقعت له ، في « لسان الميزان » في ترجمة (مُعمَّر بن بُرَيْك) ٦ : ٦٨ – ٦٩ ، – الذي قال الذهبي فيه في «الميزان» ٤ : ١٥٦ « فهذا من نَمط رَتَن الهندي ، فقبّحَ الله من يكذب » – وفي ترجمة (مُعمَّر) التي تليها ٦ : ٦٩ – ٧١ ، وقال الحافظ في ختام الترجمتين : « فهذا كله لا يَفرَحُ به من له عقل ، وكلُّ ذلك مما لا أعتمدُ عليه ، ولا أفرَحُ بعلُوِّه ، ولا أذكرُه إلا استطراداً إذا احتجتُ إليه ، للتعريف بحال بعض الرواة ، والله المستعان » .

وذكر الحافظ ابن حجر أيضاً في كتابه « الإصابة » في القسم الرابع من

. . . .

= حرف الميم (مُعمَّر بن بُرَيْك)، و (المعمَّر) المغربي ، وقال في هذا : « هو شخصٌ اختَلَق اسمَه بعضُ الكذابين من المغاربة » . ثم ساق من طريقه حديثاً (بالمصافحة) ، وقال : « وهذا من جنس رَتَن ، وقَيس بن تميم ، وأبي الخطّاب ، ومَكْلَبة ، ونُسطور » ، ثم ساق بعض أخباره المكشوفة الكذب .

وترجم الحافظ ابن حجر في « الإصابة » في القسم الرابع من حرف القاف : (قيس بن تميم) المدَّعي الصحبةَ والتعميرَ كذباً وبهتاناً . وترجَمَ له قبلَه الحافظُ الذهبيُّ في « الميزان » ٤ : ١٧٨ بترجمة طويلة ، وزاد عليها الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ : ٨٥ — ٨٧ .

وترجم الحافظ ابن حجر في « الإصابة » أيضاً ، في حرف الميم في القسم الرابع منه : لمَكْلَبةَ الدجَّال ، واسمُهُ (مَكْلبة بن مَلْكان الخُوارزمي) .

أما (أبو الخَطّاب) الذي ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة (المعمَّر المغربي) الكذّاب في « الإصابة » ، كما نقلتُ كلامه قريباً : فلم أهتد إليه على التعيين ، فلعلّ المراد به (أبو الدنيا الأشجُّ) المتقدمُ ذكره تعليقاً على الفقرة ٤٤٠ ، واسمُه (عثمان بن خَطّاب) ، ويكْنى (أبا عمرو) كما تقدم ذكره ، ولم أقف على من كناه بلفظ (أبو الخطّاب) ، فلعل الحافظ ابن حجر كناه به جرياً على العادة من تكنية الرجل باسم أبيه ؟ أو لعلّ لفظة (أبو) محرفةعن لفظة (ابن) ؟ إذ هي قريبةُ الرسم منها ، وهو الأقربُ عندي ، والله أعلم .

ورحم الله شيخَنا الإمامَ الكوثريَّ ما أرعاه للشرع والنقل الصحيح، حيث صدَّر ثَبَتَه : « التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز » بقوله للمستجيز « أجزته أن يروي عني ... على أن يُراعي الشرطَ من التثبت والضبط ، في جميع ما يرويه عني ، بدون أن يسوق شيئاً بطريقي عن الجانّ ، وعن أظنّاء المعمَّرين ، وإن تساهل كثير من أصحاب (الأثبات) في هذا وذاك باسم التبرك ، لكن لا بركة في عُلوّ السند بطُرق فيها مَغامز . والله سبحانه نسأل أن يقينا موارد الرَّدَى ، ويَهديَنا أقومَ السُّبل » .

٤٧٧ ـ وقال ابن أمير الحاجّ : في ذي الحُلَيْفَة (١) آبارٌ يُسمِّيها العَوَامٌّ (آبارَ علي) رضي الله عنه ، وأنه قاتَلَ الجنَّ في بعض تلك الآبار . وهو كذبٌ من قائله .

٤٧٨ ـ ومن الأحاديث الموضوعة : ما ذكره ابنُ عَدِيّ في ترجمة (الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العَدَوي البصري الملقَّب بالذئب) (٢) عن الحُسين أَنَّ النبي ﷺ قال : ليلَةَ أُسريَ بي إلى السماء سَقَطَ إلى الأَرض من عَرَقي ، فَنَبَتَ منه الوَرْدُ ، فمن أَراد أَن يَشَمَّ رائحتي فليَشَمَّ الوَرْد .

تم الكتاب

---

(١) قال في « القاموس » : « ذو الحُلَيفَة موضعٌ على ستة أميال من المدينة، وهو ماءٌ لبني جُشَم ، ميقاتٌ للمدينة والشام » .

(٢) قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمته ١ : ٥٠٦ ـ ٥٠٩ « قال ابن عدي : يضَعُ الحديث ، حدَّث عن الثقات بالبواطيل . وقال ابن حبان : لعله قد حدَّث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث » . ثم قال الذهبي بعد أن ساق طائفة من أباطيله : « هذا شيخ قليل الحياء ، ما تفكَّر فيما يفتَريه ، حبَسَه إسماعيل القاضي إنكاراً عليه . توفي سنة ٣١٩ » .

استدراك على الصفحة ٢١٨ يضاف إلى السطر ٦ فيها ما يلي :

ومن غريب ما وقفتُ عليه بصَدَدِ (التصحيح الكشفي) و (التضعيف الكشفي) : ما أورده الشيخ إسماعيل العجلوني الدمشقي ، في مقدمة كتابه «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» ١ : ٩ — ١٠ ، على سبيل الإقرار والاعتدادِ به !

قال : « والحكمُ على الحديث بالوضع والصحة أو غيرِهما ، إنما هو بحسب الظاهرِ للمحدِّثين ، باعتبار الإسناد أو غيره ، لا باعتبار نفس الأمرِ والقطعِ ، لجواز أن يكون الصحيحُ مثلاً باعتبار نظر المحدِّث : موضوعاً أو ضعيفاً في نفس الأمر ، وبالعكس . نعم ، المتواترُ مطلقاً قطعيُّ النسبة لرسول الله ﷺ اتفاقاً .

ومع كون الحديث يَحتمِلُ ذلك ، فيُعمَلُ بمقتضَى ما يَثبُتُ عند المحدِّثين ، ويترتب عليه الحكمُ الشرعي المستفادُ منه للمستنبطين .

وفي « الفتوحات المكية » للشيخ الأكبر ، قُدِّس سِرُّه الأنور ، ما حاصلُه : فرُبَّ حديثٍ يكون صحيحاً من طريق رُواته ، يحصُلُ لهذا المكاشَفِ أنه غيرُ صحيح ، لسُؤالِه لرسول الله ﷺ ، فيَعلمُ وَضْعَه ، ويَترُكُ العملَ به وإن عَمِلَ به أهلُ النقل لصحة طريقه .

ورُبَّ حديثٍ تُرِكَ العملُ به لضعف طريقه ، من أجل وَضّاع في رُواته ، يكون صحيحاً في نفس الأمر ، لسماعِ المكاشَفِ له من الرُّوح حين إلقائه على رسول الله ﷺ » . انتهى .

قال عبد الفتاح : هذا ما نقله العجلوني وسكت عليه واعتمده ! ولا يكاد ينقضي عَجَبي من صنيعه هذا ! وهو المحدثُ الذي شرَحَ « صحيح البخاري » ، كيف استساغ قبولَ هذا الكلامِ الذي تُهدَرُ به علومُ المحدِّثين ، وقواعدُ الحديث والدين ؟ ويُصبحُ به أمرُ التصحيح والتضعيف من علماء الحديث شيئاً لا معنى له بالنسبة إلى من يقول : إنه مكاشَف أو يَرى نفسَه أنه مكاشَف ! ومتى كان لثبوتِ السنة المطهرة مصدران : النقلُ الصحيح من المحدِّثين والكشفُ من المكاشَفِين ؟! فحذارِ أن تغترَّ بهذا ، والله يتولاك ويرعاك .

استدراك على الصفحة ٢٤٦

يضاف إلى من ذكرتهم فيها من المعمّرين الدجالين وقد بلغ عددهم ٢٦ ، ما يلي :

٢٧ — أحمد بن علي النَّصِيبي : « تنزيه الشريعة » ١ : ٣١ .
٢٨ — إبراهيم بن محمد ... الأنصاري : «اللسان» ١ : ١٠٦ .
٢٩ — الحسن بن ركزوان الفارسي : « اللسان » ٢ : ٢٠٧ .
٣٠ — زيد بن تميم الكلابي : « اللسان » ٢ : ٥٠٢ .
٣١ — موسى بن عبد الله الطويل : « الميزان » ٤ : ٢٠٩ و «اللسان» ٦ : ١٢٢ .
٣٢ — أبو خالد السقاء : « الميزان » ٤ : ٥١٩ و «اللسان» ٦ : ٣٧٢ .
٣٣ — معمّر الصحابي : ذكره السيوطي في « الحاوي للفتاوي » ٢ : ١٨٥ ، في رسالته « رفع الصوت بذبح الموت » .
٣٤ — عيسى بن عبد الله العثماني : حدّث ببغداد عن (علي بن حُجْر) المتوفى سنة ٢٤٤ ، شيخ البخارى ومسلم وهذه الطبقة ، وادّعى السّماعَ من أُمَيْنة بنتِ أنس بن مالك لصُلْبه فافتَضَح .

و (أُمَيْنة) بنون بعد الياء ، بصيغة التصغير كما في «التقريب» للحافظ ابن حجر ، لا (آمنة) كما وقع في «الميزان» و «اللسان» . وهو في «الميزان» ٣ : ٣١٧ ، و «اللسان» ٤ : ٤٠١ .

وجاء في «الإصابة» للحافظ ابن حجر في آخر ترجمة (المعمّر المغربي) في القسم الرابع من حرف الميم قولُه : « وهذا من جنس رَتَن ، وقيس بن تميم ، وأبي الخَطّاب ، ومَكْلَبَة ، ونُسْطُور . وقد استوعبتُ تراجمَ هؤلاء في كتاب « المعمّرين » ، وبالله التوفيق » . انتهى .

قال عبد الفتاح : لم أر هذا الكتاب ، وأُقدرُ أنه من أجمع الكتب في بابه ، فعلى الباحث المهتم بهذا الموضوع السعيُ للوقوف عليه ، وإحياؤه بالطبع والنشر .

محتويات الكتاب

١ ـ الآيات القرآنية

بحسب ورودها في الكتاب

٢ – الكتب ومؤلفوها

٣ ـ الأعلام

خ

ش

ص

٤ ـ الأماكن

اقتُصِرَ فيه على المكان الذي له صِلَة بالحديث

٥ – المصادر والمراجع

اقتصرتُ فيها على ما عزوتُ إليه في التعليق ،
وما طُبع منها بالقاهرة أغفلتُ ذكرَ بلده .

١ – الإتقان في علوم القرآن للسيوطي . مطبعة المشهد الحسيني ١٣٨٧ .
٢ – الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي . دمشق ١٣٥٨ .
٣ – أجوبة ابن حجر على أحاديث المصابيح . دمشق بآخر كتاب المشكاة الآتي .
٤ – الأجوبة الفاضلة لعبد الحي اللكنوي . حلب مطبعة الأصيل ١٣٨٤ .
٥ – أحكام القرآن لابن العربي . مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٧ .
٦ – الإحياء للإمام الغزالي . لجنة الثقافة الإسلامية ١٣٥٦ .
٧ – أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني . طبعة ليدن ١٩٥٢ .
٨ – الأدب المفرد للإمام البخاري . السلفية الطبعة الثانية ١٣٧٩ .
٩ – أربعين الأربعين ليوسف النبهاني . بيروت ١٣٢٩ .
١٠ – إرشاد الساري للقسطلاني . بولاق الطبعة الخامسة ١٢٩٣ .
١١ – إرشاد الفحول إلى علم الأصول للشوكاني . السعادة ١٣٢٧ .
١٢ – الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر . التجارية الكبرى ١٣٥٨ .
١٣ – أسْد الغابة في تراجم الصحابة لابن الأثير . المطبعة الوهبية ١٢٨٦ .
١٤ – الأسماء والصفات للإمام البيهقي . السعادة ١٣٥٨ .
١٥ – أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد الحوت . مصطفى محمد ١٣٥٥ .

١٦ ـ الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر . التجارية الكبرى ١٣٥٨ .
١٧ ـ إعلام الموقّعين عن رب العالمين لابن القيم . السعادة ١٣٧٤ .
١٨ ـ ألفية مصطلح الحديث للحافظ العراقي . فاس ١٣٤٥ .
١٩ ـ إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام للكنوي . لكنو ١٣٠٤ .
٢٠ ـ الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد ومحمد بن شجاع للكوثري . الأنوار ١٣٦٨ .
٢١ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر . المعاهد ١٣٥٠ .
٢٢ ـ انتقاد «المغني عن الحفظ والكتاب» لحسام الدين القدسي . دمشق ١٣٤٣ .
٢٣ ـ الباحث عن عِلَل الطعن في الحارث لعبد العزيز الغُماري . مطبعة الشرق بلا تاريخ .
٢٤ ـ البداية والنهاية للحافظ ابن كثير . السعادة ١٣٥١ .
٢٥ ـ بهجة المجالس ويسميه بعضهم نزهة المجالس لابن عبد البر . دار الجيل بلا تاريخ .
٢٦ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبِيدي . الخيرية ١٣٠٦ .
٢٧ ـ تاريخ ابن جرير الطبري . الحسينية المصرية . ١٣٢٦ .
٢٨ ـ تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي . طبعة حسام الدين القدسي بالقاهرة .
٢٩ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . السعادة ١٣٤٩ .
٣٠ ـ تاريخ الخلفاء للحافظ السيوطي . المنيرية ١٣٥١ .
٣١ ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري . حيدر آباد الدَّكَّن بالهند . ١٣٧٥.
٣٢ ـ التبصير في الدين للإسفراييني . طبعة عزت العطار بالقاهرة .
٣٣ ـ التجريد لأسماء الصحابة للذهبي . حيدر آباد الدكن ١٣١٥ .
٣٤ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لظافر الأزهري مطبعة جريدة الراوي اليومية ١٣٢١ .
٣٥ ـ تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي للمباركفوري . دِهْلي بالهند ١٣٤٦ .

٣٦ – تحفة الطلبة في تحقيق مسح الرقبة للكنوي . المطبع اليوسفي لكنو ١٣٣٧ .
٣٧ – تحفة الكَمَلة حاشية تحفة الطلبة للكنوي أيضاً لكنو ١٣٣٧ .
٣٨ – تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي . طبعة الإحياء السابقة .
٣٩ – تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي . المكتبة العلمية ١٣٧٩ .
٤٠ – تذكرة الحفاظ للذهبي – الطبعة الثالثة – حيدر آباد الدكن ١٣٧٥ .
٤١ – تذكرة الموضوعات للفَتّني الهندي . المنيرية ١٣٤٣ .
٤٢ – التراتيب الإدارية لعبد الحي الكتاني . الرباط ١٣٤٧ .
٤٣ – ترتيب المدارك للقاضي عياض . طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب ١٣٨٤ .
٤٤ – الترغيب والترهيب للمنذري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٢ .
٤٥ – تفسير ابن جرير الطبري . الطبعة البولاقية ١٣٢٣ .
٤٦ – تفسير الكشاف للزمخشري . مصطفى محمد – الطبعة الأولى – .
٤٧ – تكملة الرد على نونية ابن القيم للكوثري . السعادة ١٣٥٦ .
٤٨ – التلخيص الحبير لابن حجر . شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٤ .
٤٩ – تمييز الطيب من الخبيث لابن الدَّيْبَع . طبعة محمد علي صبيح ١٣٤٧ .
٥٠ – تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عَرّاق . مطبعة عاطف ١٣٧٨ .
٥١ – تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر . حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ .
٥٢ – توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر . بولاق ١٣٠١ .
٥٣ – توضيح الأفكار للصنعاني . السعادة ١٣٦٦ .
٥٤ – جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر . المنيرية دون تاريخ .
٥٥ – الجامع الصغير للسيوطي . مع فيض القدير للمُنَاوي الآتي .
٥٦ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . حيدر آباد الدكن ١٣٧١ .
٥٧ – جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري . الخيرية ١٣١٠ .
٥٨ – الجوهر المنظّم في زيارة القبر النبوي المكرّم لابن حجر المكي . بولاق ١٢٧٩ .
٥٩ – حاشية الرُّهاوي على شرح المنار لابن مَلَك . دار السعادة بإسطنبول . ١٣١٥ .

٦٠ ــ الحاوي للفتاوي للسيوطي . السعادة ١٣٧٨ .
٦١ ــ الحلية لأبي نعيم الأصفهاني . السعادة ١٣٥١ .
٦٢ ــ حياة الحيوان للدّميري . الاستقامة ١٣٧٤ .
٦٣ ــ الخصائص الكبرى للسيوطي . حيدر آباد الدكن الطبعة الأولى ١٣١٩ .
٦٤ ــ الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي . دار الإرشاد في بغداد ١٣٩١ .
٦٥ ــ الدرة التاجية للسيوطي ضمن كتابه الحاوي للفتاوي ، السابق .
٦٦ ــ الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور للسيوطي . الميمنية ١٣١٤ .
٦٧ ــ دلائل النبوة لأبي نعيم . حيدر آباد الدكن الطبعة الثانية ١٣٦٩ .
٦٨ ــ دلائل النبوة للبيهقي . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٩ .
٦٩ ــ ذخائر المواريث للنابلسي . جمعية النشر الأزهرية ١٣٥٢ .
٧٠ ــ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب . مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ .
٧١ ــ ذيل الموضوعات للسيوطي . المطبع العلوي لكنو ١٣٠٣ .
٧٢ ــ ذيول تذكرة الحفاظ لابن فهد والحسيني والسيوطي . مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧ .
٧٣ ــ ردع الإخوان عن محدثاتِ آخر جمعةِ رمضان للكنوي . لكنو .
٧٤ ــ رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين . بولاق ١٢٧٢ .
٧٥ ــ الرسالة للإمام الشافعي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨ .
٧٦ ــ رسالة الموضوعات للصاغاني والصَّغَاني . البارونية دون تاريخ .
٧٧ ــ الرفع والتكميل للكنوي . الطبعة الثانية . دار لبنان ، بيروت ، ١٣٨٩ .
٧٨ ــ الرياض النضرة للمحب الطبري . دار التأليف ١٣٧٢ .
٧٩ ــ زاد المعاد لابن القيم . مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠ .
٨٠ ــ سُبُل الهدى والرشاد للشامي الصالحي . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩٢ .
٨١ ــ السعاية لعبد الحي اللكنوي . لكنو ١٣٠٦ .
٨٢ ــ سِفْر السعادة للفيروز آبادي . المنيرية ١٣٤٦ .

٨٣ – سنن ابن ماجه . مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢ .
٨٤ – سنن أبي داود . مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤ .
٨٥ – سنن الترمذي ومعها شرح ابن العربي . المطبعة المصرية ١٣٥٠ .
٨٦ – سنن الدارمي . شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٦ .
٨٧ – سنن سعيد بن منصور . المجلس العلمي في كراتشي ١٣٨٧ .
٨٨ – السنن الكبرى للبيهقي . حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ .
٨٩ – سِيَر أعلام النبلاء للحافظ الذهبي . دار المعارف ١٩٥٦ .
٩٠ – السيف الصقيل لتقي الدين السبكي . السعادة ١٣٥٦ .
٩١ – شرح الإحياء للمرتضى الزَّبِيدي . الميمنية ١٣١١ .
٩٢ – شرح الجامع الصغير للعزيزي . مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧ .
٩٣ – شرح شرح النخبة لعلي القاري . إسطنبول ١٣٢٧ .
٩٤ – شرح الشفا للخفاجي نسيم الرياض . دار السعادة باسطنبول ١٣١٢ .
٩٥ – شرح الشفا لعلي القاري . إسطنبول أيضاً ١٣١٥ .
٩٦ – شرح صحيح مسلم للنووي . المطبعة المصرية ١٣٤٧ .
٩٧ – شرح المنار لابن مَلَك . دار السعادة باسطنبول ١٣١٥ .
٩٨ – شرح المواهب اللدنية للزرقاني . المطبعة الأزهرية ١٣٢٥ .
٩٩ – شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي . جامعة أنقرة بتركيا ١٩٧١ .
١٠٠ – شروط الأئمة الخمسة للحازمي . مكتبة القدسي ١٣٥٧ .
١٠١ – الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض مع شرحه السابق .
١٠٢ – صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي . الأميرية ١٣٣٢ .
١٠٣ – صحيح البخاري بشرح ابن حجر « فتح الباري » بولاق ١٣٠٠ .
١٠٤ – صحيح مسلم بشرح النووي . المطبعة المصرية ١٣٤٧ .
١٠٥ – طبقات الشافعية الكبرى للسبكي . عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢ .
١٠٦ – طرح التثريب لأبي زرعة العراقي . جمعية النشر الأزهرية ١٣٥٣ .

١٠٧ ــ عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي . المطبعة المصرية ١٣٥٠ .
١٠٨ ــ العبر في خبر من غَبَر للحافظ الذهبي . الكويت ١٣٨٠ .
١٠٩ ــ العزلة لأبي سليمان الخطابي . طبعة عزت العطار ١٣٥٦ .
١١٠ ــ عمدة القاري شرح البخاري للعيني . المنيرية ١٣٤٨ .
١١١ ــ عوارف المعارف للسهروردي . في حاشية الإحياء للغزالي .
١١٢ ــ عيون الأثر لابن سيد الناس . مكتبة القدسي ١٣٥٦ .
١١٣ ــ عيون الأخبار لابن قتيبة . دار الكتب المصرية ١٣٤٨ .
١١٤ ــ غذاء الألباب للسّفّاريني . مطبعة النيل ١٣٢٥ .
١١٥ ــ غريب الحديث لأبي عبيد بن سَلاّم . حيدر آباد الدكن ١٣٨٤ .
١١٦ ــ غنية المتملّي شرح منية المصلي لإبراهيم الحلبي . إسطنبول ١٣٢٥ .
١١٧ ــ الفائق في غريب الحديث للزمخشري . عيسى البابي الحلبي ١٣٦٤ .
١١٨ ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر . بولاق ١٣٠٠ .
١١٩ ــ فتح العلي المالك للشيخ عِليش . مطبعة التقدم العلمية ١٣١٩ .
١٢٠ ــ فتح القدير للكمال بن الهمام . بولاق ١٣١٥ .
١٢١ ــ الفَرْق بين الفِرَق لأبي منصور البغدادي . مطبعة المعارف ١٩١٠ .
١٢٢ ــ الفروسية لابن القيم . الأنوار ١٣٦٠ .
١٢٣ ــ الفروع لابن مفلح الحنبلي . دار مصر للطباعة ١٣٧٩ .
١٢٤ ــ فصل الخطاب في الرد على أبي تراب للتويجري. مطابع النصر بالرياض ١٣٨٨ .
١٢٥ ــ الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري . الطبعة المستقلة عن طبعة وزارة الأوقاف المصرية .
١٢٦ ــ الفوائد المجموعة للشوكاني . مطبعة السنة المحمدية ١٣٨٠ .
١٢٧ ــ فيض القدير بشرح الجامع الصغير للمناوي . مصطفى محمد ١٣٥٦ .
١٢٨ ــ القاموس المحيط للفيروزآبادي . الحسينية المصرية ١٣٤٤ .

١٢٩ – قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي . مطبعة ابن زيدون دمشق ١٣٥٣ .
١٣٠ – القول المستحسن في فخر الحسن للحيدر آبادي . حيدر آباد ١٣١٢ .
١٣١ – القول المسدَّد في الذب عن مسند أحمد لابن حجر . حيدر آباد ١٣١٩ .
١٣٢ – كتاب القُصَّاص والمذكِّرين لابن الجوزي . دار المشرق بيروت بلا تاريخ .
١٣٣ – كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري . إسطنبول ١٣٠٨ .
١٣٤ – كشف الخفاء ومُزيل الإلباس للعجلوني . مكتبة القدسي ١٣٥١ .
١٣٥ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . إسطنبول ١٣٦٠ .
١٣٦ – اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي . الحسينية ١٣٥٢ .
١٣٧ – اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع . للقاوقجي . مصر بلا تاريخ .
١٣٨ – لسان الميزان للحافظ ابن حجر . حيدر آباد الدكن ١٣٢٩ .
١٣٩ – لطائف المعارف للحافظ ابن رجب . دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٣ .
١٤٠ – مجمع الأمثال للميداني . الخيرية ١٣١٠ .
١٤١ – مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي . مكتبة القدسي ١٣٥٢ .
١٤٢ – مجموع الفتاوى لابن تيمية . مطابع الرياض في الرياض ١٣٨١ .
١٤٣ – المحلّى لابن حزم . المنيرية ١٣٤٧ .
١٤٤ – مراقي الفلاح للشرنبلالي بحاشية الطحطاوي . بولاق ١٢٦٩ .
١٤٥ – المرقاة شرح المشكاة لعلي القاري الميمنية . ١٣٠٩ .
١٤٦ – المستدرك على الصحيحين للحاكم . حيدر آباد الدكن ١٣٣٣ .
١٤٧ – المستصفى من علم الأصول للغزالي . بولاق ١٣٢٢ .

١٤٨ ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل . الميمنية ١٣١٣ .
١٤٩ ـ مشكاة المصابيح للتبريزي : المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٠ .
١٥٠ ـ مشكل الآثار للطحاوي . حيدر آباد الدكن ١٣٣٣ .
١٥١ ـ المصباح المنير للفيومي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩ .
١٥٢ ـ المصنف لابن أبي شيبة . حيدر آباد الدكن ١٣٨٦ .
١٥٣ ـ مصنف عبد الرزاق ، المجلس العلمي بكراتشي . دار القلم ببيروت ١٣٩٢ .
١٥٤ ـ المطالب العالية لابن حجر ، المطبعة العصرية بالكويت ١٣٩٠ .
١٥٥ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم . دار الكتب المصرية ١٣٥٦ .
١٥٦ ـ المُغْرِب في اللغة للمُطرزي . حيدر آباد الدكن ١٣٢٨ .
١٥٧ ـ المغني عن الحفظ والكتاب لابن بدر الموصلي . السلفية ١٣٤٢ .
١٥٨ ـ المغني في الضعفاء للذهبي . مطبعة البلاغة حلب ١٣٩١ .
١٥٩ ـ المغني في الفقه الحنبلي لابن قدامة . المنار ١٣٤٢ .
١٦٠ ـ مفتاح دار السعادة لابن القيم . طبعة محمود ربيع ١٣٥٨ .
١٦١ ـ مقالات الكوثري . الأنوار ١٣٧٣ .
١٦٢ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي . دار الأدب العربي ١٣٧٥ .
١٦٣ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم. دار القلم ببيروت ١٣٩٠
١٦٤ ـ مناقب الإمام الشافعي للبيهقي . دار النصر للطباعة ١٣٩١ .
١٦٥ ـ منهاج السنة النبوية لابن تيمية . بولاق ١٣٢١ .
١٦٦ ـ المواهب اللدنية للقسطلاني . المطبعة الشرفية ١٣٢٦ .
١٦٧ ـ موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي . حيدر آباد الدكن ١٣٧٨ .
١٦٨ ـ الموضوعات لابن الجوزي . مطبعة المجد ١٣٨٦ .
١٦٩ ـ الموضوعات الكبرى لعلي القاري . شركة الصحافة العثمانية بعد سنة ١٣٠٨ .

١٧٠ – الموطأ للإمام مالك . عيسى البابي الحلبي دون تاريخ .
١٧١ – ميزان الاعتدال للذهبي . عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢ .
١٧٢ – نسيم الرياض شرح شفا القاضي عياض للخفاجي . إسطنبول ١٣١٢ .
١٧٣ – نصب الراية للزيلعي . المجلس العلمي الهندي ، دار المأمون بالقاهرة ، ١٣٥٧ .
١٧٤ – نفح الطيب للمَقَّري . تحقيق إحسان عباس . دار صادر بيروت ١٣٨٨ .
١٧٥ – النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير . العثمانية ١٣١١ .
١٧٦ – نوادر الأصول للحكيم الترمذي . إسطنبول ١٢٩٣ .
١٧٧ – الهداية للمرغيناني بحاشية فتح القدير السابق . بولاق ١٣١٥ .
١٧٨ – هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر . المنيرية ١٣٤٧ .
١٧٩ – وصول الأماني بأصول التهاني للسيوطي ضمن كتابه الحاوي للفتاوى السابق .

٦ – الأبحاث

وأكثرُها مما ذُكِرَ في التعليق

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

٧ – الآثـــار

وهي الآثار التي ورَدَتْ في غير (حرفها) استطراداً

الصفحة

الصفحة

٨ ـ الأحاديث

وهو محتوى لما ذُكِرَ من الأحاديث استطراداً في غير (حرفه)، سواء أكان ذلك في الكتاب أم في التعليق، وفيه الحديث الصحيح والضعيف والموضوع. وأما أحاديث الكتاب فهي مرتبة بحسب أوائل الحروف، فتراجع في أبوابها.

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

٩ – مواضع الحروف